

بسم الله الرحمن الرحيم
سيرة قطيب

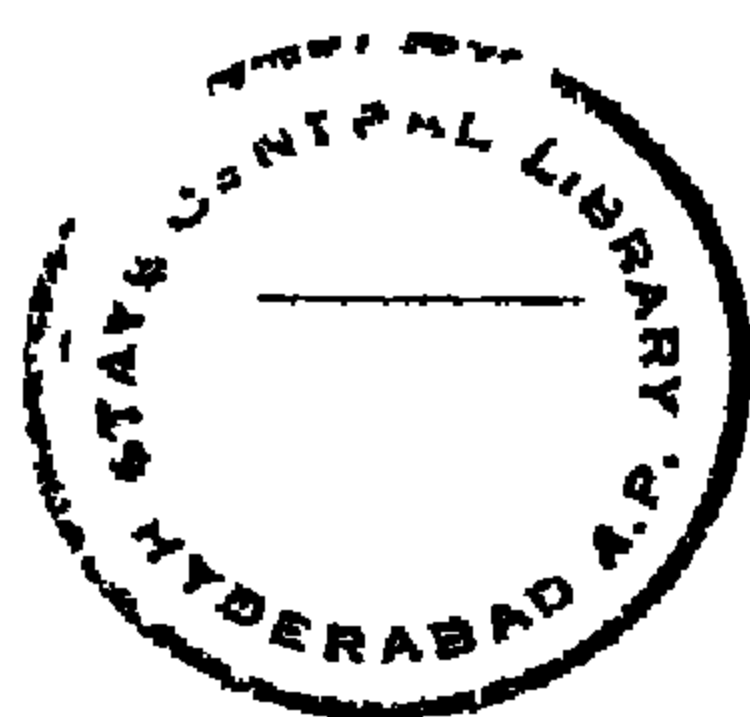
الطبعة الخامسة
[١٣٧٧ هـ — ١٩٥٨ م]

طبع بدار إحياء الكتب العربية
عيسى البابي الحلبي وشركاه

العدالة الاجتماعية في الإسلام

بقلم

سيد قطب



الطبعة الخامسة

[١٣٧٧ هـ — ١٩٥٨ م]

طبع بدار إحياء الكتب العربية
عيسى البابي الحلبي وشركاه

الذين والمجتمع بين المسيحية والإسلام

في عالم الاقتصاد ، لا يلجأ الفرد إلى الاستدانة ، وله رصيد مذكور ، قبل أن يراجع رصيده ، فيرى إن كان فيه غناء ؛ ولا تلجأ الدولة إلى الاستيراد قبل أن تراجع خزائنها ، وتنظر في خاماتها ومقدراتها . . أفلا يقوم رصيد الروح ، وزاد الفكر ، ووراثات القلب والضمير ، كما تقوم السلع والأموال في حياة الناس ؟

بلى ! ولكننا هنا في مصر ، وفي العالم الإسلامي كله ، لا تراجع رصيدها الروحي وتراثنا الفكري ، قبل أن نفكر في استيراد المبادئ والخطط ، واستعارة النظم والشرائع ، من خلف السهوب ومن وراء البحار !

إننا ننظر فكري واقعا اجتماعيا لايسر : وبصر فكري أوضاعا اجتماعية لا تحقق العدالة. عندئذ تتجه بأبصارنا إلى أوروبا وأمريكا وروسيا ، سنجلب منها الحلول لمشكلاتنا ، كما استورد منها السلع لمعاشنا . غير أننا عند استيراد السلع نراجع أرصدتنا القديمة ، ونحصى موحوداتنا في السوق ، وننظر في قدرتنا على الإنتاج . فأما عند استيراد المبادئ والنظم والقوانين فلا يصنع شئاً من هذا كله ؛ ولا نتخرج أن تلقى بكل ترانا الروحي ، وكل مقوماتنا الفكرية ، وكل الحلول التي يمكن أن نبيحها لنا النظر فيما لدينا من أسس ومبادئ ونظريات ، لستجلب المبادئ الديمقراطية ، أو الاشتراكية ، أو الشيوعية ؛ فنكل إليها حل مشكلاتنا الاجتماعية ؛ مهما اختلفت أوضاعنا ، وظروفنا ، وباريحنا ، ومفومات حياتنا المادية والفكرية والروحية ، عن ظروف القوم فيما وراء البحار ، وفيما خاف السهوب !

ونحن في الوقت ذاته نخذ الإسلام دينا رسمياً للدولة . ونزعم فيما بين أعيننا ما

مسلمون ، إن لم نزعّم أننا حياة الإسلام ودعائه ! ولكننا نقصى هذا الدين من حياتنا العملية ، ليبقى في عزلة وجدانية ، لا يحكم الحياة ، ولا يصرف شؤونها ، ولا يعالج مشكلاتها..
فالدّين - كما يقال - صلة ما بين العبد وربّه ؛ أما عدلات الناس ، وعلاقات المجتمع ، ومشكلات الحياة ، وسياسة الحكم ، وسياسة المال ... فلا دخل للدين بها ، ولا دخل لها بالدين .. هذا ما يقوله الدين لا ينكرون الدين . فأما الآخرون فيقولون : لاتذكروا لنا هذا الدين ؛ فالدين إن هو إلا مخدر يستغله الرأسماليون والحكام المستبدون ، لتتوهم الطبقات الكادحة ، وتخدير الجماهير المحرومة !

من أين جئنا بهذه النظريات الغريبة على طبيعة الإسلام ، وعلى تاريخ الإسلام ؟ . .
لقد استوردناها هي الأخرى - كما نستورد كل شيء - من خلف السهوب ، ومن وراء البحار !

ذلك أن قصة العزلة بين الدين والدنيا لم تنبت في الشرق الإسلامي ، ولم يعرفها الإسلام ؛ وقصة تخدير الدين للمشاعر لم تكن يوماً وليدة هذا الدين ، ولم تعرفها طبيعته . ولكننا نتلقفها تلقفاً كاللبغاء ، ونحاكيها محاكاة كالقردة ، ولا نحاول أن نفتش عن أصلها ونشأتها ؛ ولا أن نعرف مصدرها وموردها . . فلننظر من أين جاءت وكيف جاءت هذه القولة الغريبة ؟ !

لقد نشأت المسيحية في ظل الإمبراطورية الرومانية ؛ وفي وقت تحجرت فيه الديانة اليهودية ؛ واستحالت طقوساً جامدة لأحياء فيها ، ومظاهر خاوية لأرواح فيها . وكان للإمبراطورية البيزنطية قواً بنها المشهورة التي لا تزال ينبوعاً للقوانين الأوروبية الحديثة ؛ وكان المجتمع البيزنطي شاملاً الواسعة . رمزياته الاجتماعية ؛ فلم تكن المسيحية

كما وصلت إلى الدولة الرومانية ، وفي الظروف التي كانت قائمة يومذاك ، بقادرة على أن تضع للدولة الرومانية الوطيدة ، وللمجتمع الروماني المعقد ، قوانين ونظاماً وحدوداً للسير على هداها في الدولة والمجتمع ، فانصرفت بحكم هذه الظروف إلى التهذيب الروحي ، والتطهير الوجداني ؛ وعنيت بهذا الجانب بقدر ما كانت معنية بنقد الطقوس الجامدة ، والمظاهر الخاوية في شعائر اليهودية ، ورد الروح والحياة إلى الضمير الإسرائيلي .

والمسيح عليه السلام إنما جاء داعية للصفاء الروحي والرحمة واللين والتسامح والعفة والزهد ، وتخفيف بعض القيود المفروضة على بني إسرائيل ، أو التي ابتدعوها للتشديد . وكان يلهج من تصرفاته وتصريحاته أنه لا يستريح إلى قيود التقاليد من الكهان اللاويين والكتبة ، لأنها أعمال ظاهريّة ، وهو كان موكلًا بالبواطن والأرواح . . . فقد أباح لتلاميذه سبت بني إسرائيل ؛ وأحل لهم كل ما يدخل الفم لأنه لا ينبجس ، أما الذي يخرج منه من « غش وزور وفسق . . . » فهو الذي ينبجس ؛ وأباح للتلاميذ الإفطار في أيام الصوم اليهودية ؛ ولم يرجم الزانية التي جيء له بها معترفة ، لأن الذين سيتولون رجمها - حسب شريعة موسى - ليس فيهم من هو خال من الذنب . ومن أقواله : « سمعتم أنه قيل عين بعين ، وسن بسن . وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضاً : ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك ، فاترك له الرداء أيضاً ، ومن سخرك ميلاً واحداً فاذهب معه اثنين » (١) .

وهذه الروح تبدو كذلك في قوله : « قد سمعتم أنه قيل بلقضاء : لا تقتل ؛ ومن قتل يكون مستوجب الحكم ؛ وأذا أنا فأقول لكم : إن كل من يغضب على أخيه باء ز يكون مستوجب الحكم : ومن قال لأخيه « رثاً » (٢) يكون مستوجب النجس : ومن قال : يا أحمق ،

(١) إنجيل متى الإصحاح الخامس . آيات (٣٨ - ٤١) .

(٢) مأخوذ من : « سمعتم أني سبوا » .

يكون مستوجب نار جهنم . فإن قدمت قربانك إلى المذبح ، وهناك تذكرت أن لأخيك شيئاً عليك ، فترك هناك قربانك قدام المذبح واذهب أولاً اصطالح مع أخيك ؛ وحينئذ تعال ، وقدم قربانك . كن مراضياً لخصمك سريعاً مادمت معه في الطريق . . . الخ » .

وقوله : « قد سمعتم أنه قيل للقديماء لا تزني . وأما أنا فأقول لكم : إن كل من ينظر إلى امرأة ليشتتها فقد زنى بها في قلبه . فإن كانت عينك اليمنى تعثر فاقطعها . وألقها عنك ، لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله في جهنم ؛ وإن كانت يداك اليمنى تعثر فاقطعها وألقها عنك ، لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله في جهنم . . . الخ » .

وقوله أيضاً : « سمعتم أنه قيل للقديماء : لا تحت ، بل أوف للرب أقسامك . وأما أنا فأقول لكم : لا تخافوا . لا بالسما ، لأنها كرسى الله ؛ ولا بالأرض ، لأنها موطىء قدميه ؛ ولا بأورشليم ، لأنها مدينة الملك العظيم ؛ ولا تحلف برأسك ، لأنك لا تقدر أن تجعل شعرة واحدة بيضاء أو سوداء . بل يكن كلامكم : نعم نعم . لا لا . وما زاد على ذلك فهو من الشرير ^(١) » .

فبسبب من طبيعة الدعوة ذاتها ، مصافاً إليها الظروف التي وصلت فيها إلى الدولة الرومانية اتجهت بكايته إلى التطهير الروحي والتهذيب الوجداني ؛ وصاغت نفسها على أساس أن « الدين صلة ما بين العبد والرب » وأن القانون صلة ما بين الفرد والدولة .

وكان هذا مطبقاً مع أشاة المسيحية في كنف الإمبراطورية الرومانية ، وعلى فترة من الديانة اليهودية .

ولقد بلغت المسيحية في التطهر الروحي ، والتجرد المادي ، والسماحة الوجدانية ، غاية ما بعدها غاية ؛ وأدت واجبها في هذا الجانب من حياة الإنسانية الروحية ، بقدر ما تستطيع ديانة أن ترتفع بالروح ، وأن تسمو بالوجدان ، وأن تنظف القلب والضمير ، وأن تكبت الغرائز ، وتعلو على الضرورات ، وتهدف إلى أشواق مقدسة في عالم المثال والخيال ، تاركة المجتمع للدولة تنظمه بقوانينها الأرضية ، في عالم الظاهر والواقع ، إذ كانت هي معنية بعالم النفس والضمير ؛ وكانت بذلك منطقية مع أشاتها في بيئة خاصة ، منطقية مع حاجة الأمة الإسرائيلية التي بعث لها عيسى ، وهي جزء صغير من كيان الدولة الرومانية الكبيرة ، منطقية مع الفترة الموقونة المقدرة للمسيحية حتى يظهر الدين العالمي الأخير .

ثم شاء الله أن تعبر المسيحية البحار إلى أوربا ، بكل سماحتها ، وكل تطهرها ، وكل تجردها من عالم المادة . . وهناك وجدت الرومان ورثة الحضارة الإغريقية المادية الوثنية ، كما وجدت أقواماً في أنحاء أوربا حديثي العهد بالبربرية ، بناحرون بجموعهم الكنيعة على رقعة من الأرض ضيقة ، ذات طبيعة فاسية وعرة ضئيلة شحيحة ، لا يملك من يعيش فيها أن يذوق طعم الراحة فترة ، ولا أن يبقى سلاح لحظة ، ولا أن يركن في واقع الحياة إلى نظريات المسيحية السمحة الموعظة في السماحة : « من اطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضاً ، ومن أراد أن يخلصك وياخذ ثوبك فانرك له الرداء أيضاً ! » .

لقد رأى هؤلاء الأقوام أن الدين لا يصلح للحياة ، فقالوا : إن الدين صلة ما بين العبد والرب . وأنه لا بأس عليهم أن يستظلوا بظله في الكسوة ؛ وأن يستروحوا سماته في الهيكل المقدس ؛ وأن يواجهوا صراع الجهاد بعد ذلك في المجتمع بتقاليدهم البربرية ؛ وأن يدعوا السيف قصى بحكمه في إبان هجيتهم ، وبدعوا القانون المدني تقضى بحكمه بعد أن تحضروا . فم الذين فقد بقى في عزلته الوجدانية هناك في القلوب والضمائر . وفي الهيكل المقدس وكرسى الاعتراف .

ومن هنا كانت تلك العزلة بين الدين والدنيا في حياة الأوربيين . بل كانت الحقيقة الواقعة التي تنطق بها طبائع الأشياء ، وهي أن أوربا لم تكن مسيحية قط في يوم من الأيام . وقد بقي الدين في عزلة عن تكييف الحياة وتنظيمها من يوم دخوله إلى يومنا هذا .

ولكن رجال الدين من القساوسة ، والكرادلة ، والبابوات . . لا يستطيعون أن يضمنوا مصالحهم ، ولا أن يحافظوا على نفوذهم ، إذا بقيت الكنيسة في عزلة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فلا بد إذن أن تكون الكنيسة سلطة تقابل سلطة الملوك والأمراء ؛ ولا بد أن تستغل سلطتها الروحية في ميدان الحياة العامة . وجاءت عصور كان للكنيسة أملاك وجيوش وسلطان لا تقل عن أملاك الملوك وجيوشهم وسلطانهم . ووقع النزاع - كما لا بد أن يقع - بين الكنيسة والسلطان ، بين البابوات والأباطرة ؛ وكان الدهاء في الغالب في صف الكنيسة . ثم وقع الوفاق - كما لا بد أن يقع - بين هاتين السلطتين ، لالتقاء مصاحتيهما في تسخير الجماهير ، واستغلال الدهاء ، ما دامت مصالح مادية واقتصادية في حقيقتها ، وما دام النزاع في أصله على السطة الزمنية .

وكان هذا . وقيل : إن الدين مسخر لإخضاع الملايين للمستبدين ورجال الدين . لأنه هكذا كان عند الأوربيين !

وبقيت الكنيسة سلطة مقدسة ، تمت رقاب الناس في الدنيا ، وفي الآخرة كذلك . بقيت تباع « صكوك الغفران » وتصدر « قرارات الحرمان » ، وظلت تتحكم في مشاعر الناس وتكبر على السوا . ودن خلفها كما كنتماش . نقتل ونحرق كل من يرفع رأسه ورأت الكنيسة ما بهدد

من تفتح البصائر والمشار بعد القرون المظلمة ؛ ولم يكن هينا عليها أن تفقد سلطانها أمام تيار الفكر الحديث والعلم الآخذ في النماء ؛ فانطلقت تقاوم وتجاهد لتكيم الأفواه الجريئة ، وتعطيل الأفكار الحرة ، التي تناقض النظريات البالية العتيقة ؛ فكان العداء الشنيع بين الكنيسة وحرية الفكر منذ ذلك التاريخ . ولما كانت الكنيسة لا تريد أن تسكتي بالدين ، كما هي طبيعة المسيحية ؛ ولا أن تقنع بالتحكم في الآخرة ، كما جرت البابوية ؛ فقد اصطدمت نظرياتها عن الأرض والأفلاك والمواد بنظريات العلم القائمة على الدرس والتحريض والتجربة . ولما كانت نظريات العلم تؤيدها التجربة والواقع ؛ وفتوحات العلم لا تدع مجالاً للشك في عظمة هذه الأدوات المستجدة . . فقد نشأت أجيال من العلماء والمفكرين تكره الكنيسة وتحترقها معا ؛ وتكن في نفوسها العداوة والاشتمزاز للدين ولرجال الدين .

ومن هنا كانت الجفوة بين الدين والعلم ، وبين الكنيسة والفكر ، في حياة الأوربيين !

ثم سارت الحياة في طريقها ؛ وآتى العلم الحديث ثمراته ، ونشأ عنه في عالم الصناعة ما يعرف بالإنتاج الكبير ؛ وتضخمت رؤوس الأموال ؛ وأصبح في ميدان العمل معسكران منفصلان : معسكر أصحاب رؤوس الأموال ، ومعسكر العمال ؛ وانفجرت الهوة بين مصلحة كل من المعسكرين ؛ وانتقلت الساطة الحقيقية من يد الدولة إلى أيدي أصحاب رؤوس الأموال . ولما لم يكن بد للكنيسة أن تنضم للساطة الحقيقية ، فقد انضمت إلى معسكر رأس المال !

ولا أحب أن أظلم رجال الكنيسة الأوربية جميعاً ؛ فقد يكون منهم المستنفع الذي يدرك مركز القوة فينضم إليه ؛ ويتخذ من الدين مخدراً للطاغات الكدوة ؛ يهدأ عن

الثورة لحقها ؛ ويخذلها عن طلب النصفة في الدنيا ، ويتمنيها العوض في الآخرة . ولكن بعضهم لا بد أن يكون مخلصاً في دعوة من هذا القبيل ، حسب فهمه لعقيدته المسيحية ، فالمسيحية في جوهرها تزهد ، واحتقار للحياة الظاهرة ، وتطلع إلى ملكوت الرب ، وعالم السماء .

وعلى أية حال ، لقد وجدت الطبقات الكادحة التي نريد أن تصارع ، أن الدين لا يغذي رغبتها في الصراع ؛ وأن الكنيسة ننخذمه محذراً للكادحين ؛ فأعلنت ثورتها الكاملة على الدين ؛ وقالت عنه : إنه محذر للملايين .

ومن هنا كان العداء الجاهر الصريح بين الشيوعية والدين عند الشيوعيين !

واكن نحن ! ما بالنا وهذا كله ؟ وظروفنا النارية ، وطبيعة الإسلام وظروفه ليست في شيء من هذا جميعه ! لقد أشأ الإسلام في بلاد مسنفة لا سلطان لإمبراطورية ولا ملك عليها ؛ وأشأ في مجتمعات بدوى ، ليست به أوضاع أو قوانين من نوع ما كان في الإمبراطورية الرومانية . وكان هذا أسبب وضع لهذا الدين ، لبولى إنشاء المجتمع الذي يريده بلا عوائق حقيقية ، ويضع له فوائده ونظمه ؛ ونولى في الوقت ذاته ضميره وروحه ، كما تتولى سلوكه ومعاملاته ؛ وينجمع بين الدنيا والدين في وجهيهاته وتشريعاته . . . وقد قام على أساس توحد عالم الأرض وعالم السماء في نظام واحد ، يعاش في ضمير الفرد ، كما يعاش في واقع الجماعة ؛ ولا انفصال فيه الأساطير العملية عن الوارع الدني ؛ ولا نعدد جوهره الموحد ، وإن اختلفت مظاهره ومسالكه .

ولا كن الإسلام - وما ساء - وهذه خطئه - تستطيع أن تعزل في الوجدان السري ، هذا عن الحياة الدني ، وإراعه ؛ وكن مضطراً من ناحية ساءه النارية كذاك

أن يضيق دائرة عمله خشيّة إمبراطورية أو سلطان ؛ فهو سيد نفسه ؛ وميدان عمله هو الحياة البشرية كلها ، روحها وماديتها ، دنياها وديورها .

ولن يستقيم هذا الدين في عزلة عن المجتمع ؛ ولن تكون أهله مسلمين ، وهم لا يحكمونه في نظامهم الاجتماعي والقانوني والمالي ؛ ولن تكون مجتمعاتهم إسلامياً ، وأحكام الإسلام وشرائعه منفية من قوانينهم ونظمهم ، وليس لهم من الإسلام إلا شعائر وعبادات :

« فَلَا وَرَبِّكَ لَا نُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَخِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَصَبْتَ وَيَسْأَلُوا نَسِيًّا ^(١) . » « وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ^(٢) . » « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ^(٣) . »

ومما يجعل هذا الطرق منعياً ، أن هذا الدين كل لا سجزأ : عباداته ومعاملاته ، شرائعه ووجيهاه . والشعائر العبدية ليست مفصلة في ضيعته وأهدافه عن العظم والمعاملات ؛ فالصلاة وهي من أخص الشعائر العبدية تعني توجه الفرد ووجه الجماعة إلى إله واحد عزيز قادر ، لا نعزو الجباه لإله ، وإلى قبله واحد لا ريب عنها ولا فسوق ؛ كما تعني وعاء من المساواة أمام ديان واحد ، الكل له عهد ، والكل أمامه سواء . لا بل إن « شهادة أن لا إله إلا الله » وهي من أخص المناسك الاعتقادية ، انعني مهجاً كاملاً لاجتاه قوم على التحرر الوجداني من كل عبودية غير الله . هذا التحرر الذي هو الخطوة الأساسية لتحقيق مجتمع صالح كريم ، الكل فيه مساوون .

وعلى أية حال فلن يرأب باحث في هذا الدين ، في أن فكره المجمع واضح باررء في شعائره ونظمه على السواء ؛ وأنها المعكرو الأولى العموية الشائعة في كتابه كله . فإذا

شاهدنا في بعض العصور محاولة لتضخيم الجانب التعبدى في هذا الدين وعزله عن الجانب الاجتماعى ، أو عزل الجانب الاجتماعى عنه ، فتلك آفة العصر لا آفة الدين .

وليس هذا الذى نقوله عن الإسلام بدعاً نبتدعه ، ولا تأويلاً جديداً لحقيقته ؛ إنما هو الإسلام كما أبان عن وجهته ، وكما فهمه صاحبه الأول - محمد صلى الله عليه وسلم - وكما فهمه أصحابه المخلصون له ، والقرييون من منبعه الأصيل .

جاء في القرآن الكريم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ . ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ، وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ^(١) » وكلنا يعلم كم تستغرق الصلاة المفروضة من الزمن في اليوم ، ومابقى للسهى والعمل ؛ فوقت الصلاة نسبة ضئيلة في حياة الإنسان ، وللمجتمع والحياة ما تبقى طوال الليل والنهار . وجاء في موضع آخر : « وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ^(٢) » لأن الغالب في النهار هو المعاش لا الشعائر التعبدية .

على أن الإسلام لا يعد العبادة فيه هي مجرد إقامة الشعائر ، إنما هي الحياة كلها متوجها بكل نشاط فيها إلى الله . ومن ثم يعد كل خدمة اجتماعية وكل عمل من أعمال الخير فيه عبادة . قال صلى الله عليه وسلم : « الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار ^(٣) » .

والحادثتان الناليتان قاطعتان في الدلالة على روح الإسلام ، كما يفهمه صاحبه رسول الله : عن أس رضى الله عنه قال : كنا مع النبي في سفر ، فمنا الصائم ، ومنا المفطر . قال فزلنا منزلاً في يوم حار ، أكثرنا ظلاً صاحب الكساء ، فمنا من بتقى الشمس بيده . قال : فسقط الدوام ، وفام المفطرون فضربوا الأبنية ، وسقوا الركاب . فقال الرسول صلوات الله عليه وسأله : « ذهب المفطرون البرم بالأجر كله ^(٤) » .

(١) سورة الجمعة ، الآية ١٠ . (٢) سورة الحديد ، الآية ١١ . (٣) السيرة النبوية ، الجزء ١ ، ص ١١٠ . (٤) السيرة النبوية ، الجزء ١ ، ص ١١٠ .

وعنه أيضاً أنه قال: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ! قالوا : أين نحن من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ قال أحدهم : أما أنا فأصلي الليل أبداً . وقال الآخر : وأنا أصوم الدهر ولا أفطر . وقال آخر : وأنا أعتزل النساء ولا أتزوج أبداً . فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم فقال : « أتم الدين قلتم كذا وكذا . أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له . ولكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني ^(١) » .

ولم يكن ذلك من محمد - وهو أعرف بدينه - استهانة بأمر الصوم والصلاة ؛ ولكن إدراكاً لحقيقة روح هذا الدين ، الذي يعمل للحياة وهو يعمل للعقيدة ؛ فيمزج العقيدة بالحياة ؛ ولا يقف بها في معزل وجداني في عالم الضمير .

وهذا ما فهمه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين رأى رجلاً يظهر النسك والتماوت ، فحققه بالدرة وقال له : « لآمت علينا ديننا أماتك الله » . أو حين شهد عنده شاهد ، فقال : اتلني بمن يعرفك ، فأتاه برجل ، فأتني عليه خيراً ، فقال له عمر : أنت جاره الأدنى الذي يعرف مدخله ومخرجه ؟ قال : لا . قال : كنت رفيقه في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا . قال : فعاملته بالدينار والدرهم الذي يستبين به ورع الرجل ؟ قال : لا . قال : أظنك رأيته قائماً في المسجد يهيمهم بالقرآن ، يخفض رأسه تارة ويرفعه أخرى ! قال : نعم ! فقال : اذهب فلست تعرفه ! وقال للرجل : اذهب فأتني بمن يعرفك !

فهذه من عمر كتلك من نبيه محمد . فهم صحيح لحقيقة هذا الدين ، ورأيه في العبادة والسلوك ، وفي العقيدة المستسرة في الضمير ، والعمل الواضح للعيان : « وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ^(٢) » . « وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْجَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ

كثيراً^(١) . « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ؛ وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ^(٢) . » « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ؛ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ؛ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ - ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ؛ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ؛ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ^(٣) . » « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ^(٤) . »

فهذا هو قوام الإسلام في العمل والاعتقاد . ولا عزلة إذن بين الدين والدنيا ، ولا بين العقيدة والاجتماع ، كما كان الحال في المسيحية المحرفة .

والإسلام لا كهانة فيه ولا وساطة بين الخلق والخالق ؛ فكل مسلم في أطراف الأرض ، وفي فجاج البحر ، يستطيع بمفرده أن يتصل بربه ، بلا كاهن ولا قسيس . والحاكم الإسلامي لا يستمد ولايته من الحق الإلهي ولا من الوساطة بين الله والناس ؛ إنما يستمد مباشرته للسلطة من الجماعة الإسلامية ؛ كما يستمد السلطة ذاتها من تنفيذ الشريعة ، التي يستوى الكل في فهمها وتطبيقها متى فقهوها ، ويحكم إليها الكل على السواء .

فليس لرجل الدين من حق خاص في رقاب المسلمين ؛ ولبس للحاكم في رقابهم إلا تنفيذ الشريعة التي لا ابتدعها هو ، بل مرضها الله على الجميع . أما في الآخرة ، فالكل مصيرهم إلى الله : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً^(٥) . »

فلا صراع إذن بين رجال الدين والسايطان على رقاب العباد ، ولا أموالهم ؛ ولست هالك مصالح اقتصاد ولا معنوية سارعاتها ؛ ولست هالك سلطة روحية وأخرى زمنية في الإسلام . فلا محال للصراع عليها ، كما كان الحال بين الأباطرة والبابوات .

(١) سورة الحج [٤٠] (٢) سورة البقرة [١٩٠] (٣) سورة البقرة [١٧٧] .

(٤) مسم وأبو داود والترمذي والمسلم . (٥) سورة مريم [٩٥] .

والإسلام لا يعادى العلم ولا يسكره العلماء ؛ بل يجعل العلم فريضة مقدسة داخلية في الطاعات الدينية : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ^(١) » . « من سلك طريقا يطلب فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة » ^(٢) .

ولم يعرف التاريخ الإسلامى تلك الاضطهادات المنكرة المنظمة لرجال الفكر أو رجال العلم كما عرفتها محاكم التفتش . والمرات القليلة النادرة التى عوقب فيها رجال على أفكارهم ، تعد شاذة فى تاريخ المسلمين ؛ وفى الغالب كانت تتلبس بها حالات سياسية ، وتكمن خلفها نزعات حزبية ، وهى على وجه العموم ليست طابعا بارزا للحياة الإسلامية ؛ وقد جاءت على أيدي أناس ينكر عليهم الإسلام أن يكونوا فهمة للإسلام .

وذلك طبيعى فى دين لم يعتمد على الخوارق والمعجزات ؛ ولم يقم على الغيبيات فى صميمه ، إنما قام على المشاهدة والتأمل والنظر فى آيات الكون ، وأسباب الحياة : « إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ، وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ^(٣) » . « يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُخَيِّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ نُرَابٍ ، ثُمَّ إِذَا أَنتُمْ شَرٌّ تَنْشِرُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةَ وَرَحْمَةً . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَابِكُمْ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ . وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأُنْعَاؤُكُمْ مِنْ

(١) ابن ماجة . (٢) مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى .

(٣) سورة البقرة [١٦٤]

كذلك ليست لدينا أسباب حقيقية للعداوة بين الإسلام والكفاح لتحقيق العدالة الاجتماعية ، كالتى لا بست العداوة بين المسيحية والشيوعية ؛ فالإسلام يفرض قواعد العدالة الاجتماعية ؛ ويضمن حقوق الفقراء فى أموال الأغنياء ؛ ويضع للحكم والمال سياسة عادلة ؛ ولا يحنج لخدیر المشاعر، ولا دعوة الناس لترك حقوقهم على الأرض ، وانتظارها فى السماء . بل إنه لينذر الذين يتنازلون عن حقوقهم الطبيعية ، تحت أى ضغط ، بسوء العذاب فى الآخرة ؛ ويسمهم « ظلمى أنفسهم » : « إِنَّ الَّذِينَ نَوَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ ، قَالُوا : فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قَالُوا : كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ! قَالُوا : أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ؟ فَأَوَّاكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ^(١) » . ويحرضهم على القتال لحقهم « ومن قتل دون مظلمته فهو شهيد ^(٢) » .

فإذا اضطرت أوربا لنسجية الدين عن حياتها العامة ، فلسنا بمضطرين أن نجاريها فى هذا الطريق ؛ وإذا اضطرت الشيوعية أن تعادى الدين لتضمن حقوق الطبقات الكادحة فلسنا كذلك فى حاجة إلى معاداة الدين !

ولكن من الذى يضمن لنا أن هذا النظام الذى أقامه الإسلام فى عصر تاريخى خاص ، لا يزال يحمل عناصر النمو والتجدد الكفيلة بأن تجعله صالحاً للتطبيق فى عصور تاريخية أخرى ، قد تختلف مقوماتها كثيراً أو قليلاً عن مقومات العصر التاريخى الذى نشأ فيه الإسلام ؟

ذلك سؤال فى الصميم . ولهذا ان يكون من المستطاع الإحاطة الوافية عنه فى هذا الموضوع ، فسجيب عنه عصبلاً وأطبعاً فيما بعد ، بعد أن أعرض ذلك النظام نفسه . ونحدد أصوله وقواعده ، ونشهد بطبقائه العملية فى واقع الحياه . ولكن كفى هذا - ونحن فى صدد التمهيد الإجمالى - أن نقول : إن الإسلام - وهو من صنع إرى هذا الكون ومشىء وامبسه ،

(٢) رواه البخارى .

(١) سورة النساء [٩٧]

والعالم بما يجد فيه وما يتطور - كان في حسابه هذا التطور التاريخي ، وما يترتب عليه من تطور اجتماعي واقتصادي وفكري عام . وإنه لهذا وضع الخطوط الملمة ، والمبادئ العامة والقواعد الشاملة التي لا تخرج أطوار الإنسان في النهاية عن حدودها ؛ وترك التطبيقات لتطور الزمان ، و بروز الحاجات ، في حدود مبادئه العامة ، وقواعده الشاملة ؛ ولم يدل بتفصيلات جزئية مقيدة إلا في المسائل التي لا تتغير حكمها ، والتي تؤدي أغراضها كاملة في كل بيئة ؛ وإنه بهذا الشمول وبهذه المرونة ، قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجدد على مدى الأزمان .

ولقد بذل فقهاء هذا الدين جهداً ضخماً مشكوراً في التطبيق والقياس والتفريع كفل لأحكام الإسلام أن تسابر حاجات المجتمع المتجددة في ذلك الزمان ، الذي كان المجتمع فيه محكوماً بشريعة الإسلام .. ثم وقف هذا الجهد فترة طوالة ، فوقف نمو الفقه الإسلامي عتده ؛ حتى دبت فيه الحياة منذ طلائع هذا القرن ، عتد ما دبت الحياة في العالم الإسلامي كله على السواء .

ولم يكن العلاج لتلك الحال أن يدع ديماً الاجتماعى في عزلة تعبتة ، وسطلق إلى التشريع الفرنسى ستمد منه القانون ، أو إلى النظريات السياسية الغربية ستمد منها نظام الحكم ، أو إلى النظريات الشيوعية ستمد منها نظام المجتمع ، قبل أن نحاول وصل ما انقطع من التشريع الإسلامى لستمد من الشريعة ، والذي قامت عليه مجتمعاتنا الأولى ؛ وقبل أن نئش من صلاحية هذه الشريعة لإقامة المجتمع الحديث ؛ ذلك أن النمو العضوى الطبعى لأى نظام في بيئة من البيئات ، يحعله أصلح بالقباس إلى هذه البيئة - على الأقل - من كل نظام معتسف غربب على طبيعة هذه البيئة ، لم نم فيها نمو العضوى الرتبب .

ولكن الجهل بحقيقة هذا الدين ، وبطبيعة المنعمات وقوانين الجباء ، والكسل العقلى والنفسى عن مراجعة الرصيد القديم ، والفيلد المصحك الاتحاد الأوربى في فصل الدين عن الجباء ، حيث اقتضت ذلك طبيعة شأن الدين عتدهم دون أن قنصبها طبيعة شأن الإسلام ؛ وحت قاست مسالك الجموع بين الدين والعلم والدولة لأسباب أريخبه بباها ، ولا نظير له في تاريخ الإسلام .

* وليس معنى هذا أننا ندعو إلى عزلة فكرية وروحية واجتماعية عن ركب الإنسانية .
فروح الإسلام تنفر من هذه العزلة ؛ والإسلام رسالة عالمية ونظام عام . ولكننا ندعو إلى
مراجعة الرصيد المذخور ، ومعرفة أسسه العامة ، واختبار قدرته على البقاء والصلاحية قبل أن
نعمد إلى تقليد مبتسر ، مفقود الأسس التاريخية في حياتنا ، تضيع فيه شخصيتنا ، ونصبح
معه ذبلاً للقافة الإنسانية . وديننا يدعو إلى أن نكون دائماً في المقدمة : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ
أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَنُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ »^(١) .
« وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا تَهْدَاءُ عَلَى النَّاسِ وَتَكُونَ أُرْسُولُ
عَلَيْكُمْ شَهِيدًا »^(٢) .

وقد يتبين لنا بعد المراجعة أن لدينا ما نعطيه لهذا العالم البائس المكدود ، الذي دفعته
حضارته المادية الخاوية من الروح ، إلى حربين عالميتين في ربع قرن من الزمان ؛ والذي ما يزال
يتخبط في طريقه إلى حرب نالته نذر حصاره كلها بالواري .

وإلى هنا أقف في هذا التمهيد ، فما أحب أن أتعجل القول بصلاحية هذا الدين للمجتمع
الحديث اسناداً إلى عقيدتي فيه وإدراكي لطبيعته ، قبل أن أكشف الآخرين عن حقيقة
موقفه من الحياة الإنسانية ومشكلاتها جميعاً . وبخاصة في ميدان العدالة الاجتماعية ، التي
وقفت عليها هذا الكتاب .

طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام

لن ندرك طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام ، حتى ندرك فكرة الإسلام الكلية عن الكون والحياة والإنسان . فليست العدالة الاجتماعية إلا فرعاً من ذلك الأصل الكبير، الذي ترجع إليه كل تعاليم الإسلام .

إن الإسلام وهو يتولى تنظيم الحياة الإنسانية جميعاً ، لم يعالج نواحيها المختلفة جزافاً ، ولم يتناولها أجزاءً وتفاصيل . ذلك أن له فكرة كلية متكاملة عن الكون والحياة والإنسان؛ يرد إليها كافة الفروع والتفاصيل ؛ ويربط إليها نظرياته جميعاً وتشريعاته وحدوده ، وعباداته ومعاملاته ؛ فيصدر فيها كلها عن هذه الفكرة الجامعة المتكاملة ؛ ولا يرتجل الرأي لكل حالة ؛ ولا يعالج كل مشكلة وحدها في عزلة عن سائر المشكلات .

ومعرفة هذه الفكرة الكلية للإسلام تيسر للباحث فيه فهم أصوله وقواعده ؛ وتسهل عليه أن يرد الجزئيات إلى السكليات ؛ وأن يتتبع في لذة وعمق خطوطه واتجاهاته ، ويلحظ أنها متشابكة متكاملة ، وأنها كل لا يتجزأ ، وأنها لا تعمل عملاً مشرأً للحياة إلا وهي متكاملة الأجزاء والاتجاهات .

وطريق الباحث في الإسلام أن يتبين أولاً فكرته الكلية عن الكون والحياة والإنسان ، قبل أن يبحث عن رأيه في الحكم أو رأيه في المال ، أو رأيه في علاقات الأمم والأفراد . . . فإنما هذه فروع تصدر عن تلك الفكرة الكلية ؛ ولا تفهم بدونها فهماً صحيحاً عميقاً .

والمناصفة الإسلامية الحقبة لا تلتبس عند ابن سبنا أو ابن رشد أو النازبي وأمثالهم ممن يطلق عليهم وصف « ذرئة الإسلام » : بفلسفة هؤلاء إنما هي ظلال للفلسفة الإغريقية

غربية في روحها عن روح الإسلام . وللإسلام فكرته الأصلية الكاملة ، تلتبس في أصوله النظرية : القرآن والحديث ، وفي سيرة رسوله وسننه العملية : وهذه الأصول حسب أى باحث متعمق ليدرك فكرة الإسلام الكلية التي يصدر عنها في كل تعاليمه وتشريعاته ومعاملاته .

وقد تناول الإسلام طبيعة العلاقة بين الخالق والخلق ، وطبيعة العلاقة بين الكون والحياة والإنسان ، وطبيعة العلاقة بين الإنسان ونفسه ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الفرد والدولة ، وبين الجماعات الإنسانية كافة ، وبين الجيل والأجيال . ورد ذلك كله إلى فكرة كلية جامعة ، ملحوظة الخطوط في سائر الفروع والتفصيلات . . . وتلك هي فلسفة الإسلام . . وأنا أؤثر أن أسميها « فكرة الإسلام » .

والبحت المفصل في هذه الفكرة الكلية ليس مجاله هذا الكتاب ، وهو موضوع بحث مفصل أرجو أن يوفق الله إلى إخراجه للوجود . ولكنني سأشير فقط إلى رؤوس موضوعات عامة ، تمهيداً للحديث في موضوع العدالة الاجتماعية في الإسلام .

لقد ظلت الإنسانية أدهارا طويلة لا تهتدى إلى فكرة شاملة عن الخالق والخلق وعن الكون والحياة والإنسان . ذلك أنها لم تكن قد تهيدت بعد لإدراك مثل هذه الفكرة الكلية الشاملة . . حتى جاء الإسلام .

فأما العلاقة بين الخالق والخلق (الكون والحياة والإنسان) فهي كامنة في قوة الكسبة . في الإرادة المباشرة التي تصدر عنها المخلوقات جميعاً : « إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ ^(١) » فلا واسطة بين الخلق والخالق من قوة أو مادة . فعن إرادته انطاقة تصدر الموجودات صدوراً مباشراً ؛ وإرادته المظافة تحفظ وتنظم وتسير : « يَدَبِّرُ الْأُمُورَ

يُفَصِّلُ الْآيَاتِ ^(١) . « وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ^(٢) » .
« لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ^(٣) » . « تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلَكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(٤) » .

وهذا الوجود الصادر عن الإرادة المطلقة ، وحدة متكاملة ، كل جزء فيها ملحوظ فيه تناسقه مع سائر الأجزاء ؛ ولكل موجود فيه حكمة تتعلق بهذا التناسق الكامل الملحوظ :
« وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا ^(٥) » . « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ^(٦) » .
« الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا . مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ ، فَارْجِعِ الْبَصَرَ . هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ؟ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ، يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ^(٧) » . « وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا ، وَبَارَكَ فِيهَا ، وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا ^(٨) » . « اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا ، فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ، فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ^(٩) » . وهكذا وهكذا يبدو أن لكل موجود حكمة تتناسق مع غاية الوجود ، وأن الإرادة التي يصدر عنها الوجود أولا ، ويحفظ بها وينتظم ثانيا ، تلاحظ في كل موجود تناسقه ونفعه الكلي للوجود .

ولأن الوجود وحدة متكاملة الأجزاء ، متناسقة الخلقة والنظام والاتجاه ، بحكم صدوره المباشر عن الإرادة الواحدة المطلقة الكاملة ، كان مهينا وصالحا ومساعداً لوجود الحياة بصفة عامة ، ولوجود الإنسان - أرقى نماذج الحياة - بصفة خاصة ؛ فليس الكون عدواً للحياة ولا عدواً للإنسان ؛ وليست « الطبيعة » بتعبيرنا العصري الحديث خصماً للإنسان يصارعه ويغالبه ، إنما هي صدق لا تختلف اتجاهاته عن اتجاهات الحياة والإنسان ؛ وليست وظيفة الأحياء أن يصارعوا الطبيعة ، وهم في أحصانها أشاؤا ، وهي وهم من ذلك الوجود الواحد الصادر

(١) سورة الرعد [٢] . (٢) سورة الحج [٦٥] . (٣) سورة يس [٤٠] .
(٤) سورة الممت [١] . (٥) سورة ابراقا [٢] . (٦) سورة القمر [٤٩] .
(٧) سورة الممت [١٣ ، ٤] . (٨) سورة بصات [١٠] . (٩) سورة ابروم [٤٨] .

عن الإرادة الواحدة . والإنسان بالذات إنما يعيش في جو صديق وبين أصدقاء من الموجودات :
 قاله حين خلق الأرض « جَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا » .
 « وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ^(١) » . « وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ^(٢) » .
 « هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا ، فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ^(٣) » .
 « خَاقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ^(٤) » . والسماء بكواكبها جزء من الكون
 متكامل مع سائر أجزائه ، وكل ما فيها وما في الأرض صديق ومعاون متناسق مع سائر
 أفرادها . « وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ^(٥) » . « أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا
 وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا ، وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ، وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ،
 وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ، وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ، وَجَعَلْنَا مِيزَانًا وَهَاجًا ،
 وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا ، لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا ، وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا ^(٦) » .
 وهكذا تقرر العقيدة الإسلامية أن الله رب الإنسان قد خلق هذه القوى كلها لتكون
 له صديقًا مساعدًا متعاونًا . أما سبيله إلى كسب هذه الصداقة فهو أن يتأمل هذه القوة ، ويتعرف
 إليها ويتعاون معها . وإذا كانت هذه القوى تؤذيه أحيانًا ، فإنما تؤذيه لأنه لم يتدبرها ،
 ولم يعرف الناموس الذي يسيرها .

والخالق — مع هذا — لا يدع الأحياء والناس لذلك الكون الصديق بلا رعاية مباشرة ،
 وعناية متصلة ؛ فإرادته المباشرة متصلة بالكون كله ، ومتصلة بكل فرد من موجوداته
 في الوقت نفسه : « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا
 وَمُسْتَوْدَعَهَا ^(٧) » . « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَاعْلَمْ مَا نُفْسُ بِهِ نَفْسُهُ ، وَنَحْنُ

(١) سورة الحمل [١٥] . (٢) سورة الرحمن [١٠] . (٣) سورة الملك [١٥] .
 (٤) سورة البقرة [٢٩] . (٥) سورة فصلت [١٢] . (٦) سورة البأ [٦-١٦] .
 (٧) سورة هود [٦] .

أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ^(١) . « وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ^(٢) » .
« وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِهْلَاقٍ . نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ^(٣) » . . . الخ .

ولأن الوجود الموحد صادر عن إرادة واحدة ؛ ولأن الناس جزء من الكون متعاون متناسق مع سائر أجزائه ؛ ولأن أفراد الإنسان خلایا متعاونة متناسقة مع الكون . . لم يكن بد إذن أن تكون متعاونة متناسقة فيما بينها . لذلك كانت نظرية الإسلام أن الإنسانية وحدة ، تفترق أجزاؤها لتجتمع ؛ وتختلف لتتسق ؛ وتذهب شتى المذاهب لتتعاون في النهاية مع بعضها البعض ، كي تصبح صالحة لتتعاون مع الوجود الموحد : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ^(٤) » .

ونظام الحياة الإنسانية لا يستقيم حتى يتم هذا التعاون والتناسق ؛ وتحقيقه واجب لصالح الإنسانية كلها ، حتى لياح استخدام القوة لإرجاع من يشذ عن هذا النهج إليه : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ^(٥) » . « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ، فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَنْفِيَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ^(٦) » . « وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ^(٧) » .

فالأصل هو التعاون والتعارف والتناسق ؛ ومن شذ على هذا الأصل ، فابرد إليه بكل طريق ؛ لأن سنة الكون الكبرى أولى بالانباع من أهواء الأفراد والجماعات ؛ والكافل بين الجميع يتفق مع غاية الكون الواحد ، وعادة خالقه الواحد سبحانه .

فإذا نحن وصلنا إلى الإنسان الجلس ، والإنسان الفرد ، فهو وحده منكامله ، وقواد

(١) سورة ق [١٦] . (٢) سورة طه [٦٠] . (٣) سورة الأنعام [١٥١] .
(٤) سورة الحجرات [١٣] . (٥) سورة المائدة [٣٣] . (٦) سورة الحجرات [٩] .
(٧) سورة البقرة [١٥١] .

المختلفة المظاهر موحدة الاتجاه في الحقيقة ، شأنه في ذلك شأن الكون كله ذي القوة الواحدة المتعددة المظاهر .

ولقد ظلت الإنسانية أدهاراً طويلة لا تهتدى إلى فكرة شاملة عن القوى الكونية والإنسانية . ظلت تفرق بين القوى الروحية والقوى المادية ، تنكر إحداها لتثبت الأخرى ، أو تعترف بوجودهما في حالة تعارض وخصام ؛ وتصوغ عالميها على أساس أن هناك تعارضاً أساسياً بين هذه القوى وتلك ؛ وأن رجحان إحداها مرهون بحجة الأخرى ؛ وأنه لا مفر من رجحان كفة وخفة كفة ، لأن التعارض في نظرها أساسى في فطرة الكون والناس .

والمسيحية التي بين أيدينا اليوم من أظهر الأمال على فكره هذا التعارض في الإنسان ؛ وهي متفقة إلى حد ما في هذه الفكرة مع الهندوكية ، تم مع البوذية - على اختلاف بينهما فيها - فخلاص الروح مرهون بكبت الجسد أو تعذيبه ، أو بإفناؤه ، أو على الأقل بإهماله والكف عن لذائذه .

وهذا الأصل الكبير في المسيحية المحرفة ، وفي الديانات التي تشبهها ، تترتب عليه نفرعات كثيرة في النظر إلى الحياة ومتاعها ، وإلى سلوك الفرد وسلوك الجماعة حيالها ، وفي النظر إلى الإنسان وما يصطرب في كيانه من قوى وطاقات .

وقد ظلت المعركة قائمة بين هذه القوى وتلك ؛ وظل الإنسان ممزقاً في هذه المعركة . حيران لا يهتدى إلى قرار .. حتى جاء الإسلام ، فإذا هو يعرض فكره جديدة كاملة متناسقة . لا عوج فيها ولا اضطراب ، ولا تعارض فيها ولا خصام . جاء لبوحد القوى والطاقات جميعاً . ويمزج الأسواق والنزعات والنبول . ويسق بين اتخاهاها جميعاً ، ويعترف بها وحده متكاملة في الكون والحياة والإنسان . جاء ليجمع بين الأرض والسماء في نظام الكون ؛ والدي والآخر في نظام الدين ؛ والروح والجسد في نظام الإنسان . والعبادة والعمل في نظام الخباد .. وبسلوكها جميعاً في طريق موحد . هو الطريق إلى الله !

فالكون وحده ، مركبة من المظاهر المعلوم والمغيب المحسوس ، واحدة وحده مركبة من طاقات مادة وطاقات روحية لا يحصل أبداً إلا وفق الاحتمال بينهما والاضطراب

والإنسان وحدة مركبة من الأشواق الروحية المتطلعة إلى السماء والنزعات الجسدية اللاصقة بالأرض ؛ ولا انفصام بين هذه وتلك في طبيعة الإنسان ، لأنه لا انفصام بين السماء والأرض أو بين المعلوم والمجهول في طبيعة الكون ؛ ولا عزلة بين الدنيا والآخرة أو السلوك والعبادة في طبيعة الدين .

ومن وراء هذا جميعه قوة الأزل والأبد . تلك التي لا أول لها يعرف ، ولا آخر لها بوصف ، تسيطر في النهاية على الكون والحياة والناس . . إنها قوة الله .

والفرد الفاني يملك أن يتصل بهذه القوة الخالدة ، وهي توجهه في الحياة ، وهو يستمدّها في الشدائد . يملك أن يتصل بها وهو في المحراب يصلي و يتطلع إلى السماء ، كما يملك أن يتصل بها وهو في الأرض يعمل مشغولاً بمعاشه ومحياه .

والفرد يملك أن يعمل للآخرة ، وهو يصوم فيسمع عن الجسد كل لذائذه ؛ وهو بفطره فيستمع بكل طيبات الحياة . ما دام يعمل هذا أو ذلك منوجهاً بقلبه إلى الله .

والحياة الدنيا بما فيها من صلاه وعمل ، وبما فيها من متاع وحرمان ، هي وحدها الطريق إلى الآخرة بما فيها من جنة و نار ، ومن عقاب ورضوان .

إنها الوحدة بين أجزاء الكون وقواه ، والوحدة بين كل طاقات الحياة ؛ والوحدة بين الإنسان ونفسه ، وبين واقعه ورواه !

إنها الوحدة التي تعقد السلام الدائم بين الكون والحياة ، وبين الحياة والأحياء ، وبين الجماعة والفرد ، وبين أسواق الفرد ونزعاته . وفي النهاية بين الدنيا والدين ، وبين الأرض والسماء .

وهي لا تعقد هذا السلام على حساب الجسد ولا على حساب الروح ، بل تطلق لكل منهما نشاطه . لوحد هذا النشاط ، ونمحه به إلى الخير والصلاح والنماء .

ولا تنفذ على حساب الفرد أو على حساب الجماعة ، أو لحساب طائفة على طائفة ، أو لحساب حرس على حرس ، على كل حموة ، وكل راجع ، على سبيل العدل والمساواة .

والفرد والجماعة والطائفة والأمة والجيل والأجيال كلها يحكمها قانون واحد ، ذو هدف واحد : أن ينطلق نشاط الفرد وأن ينطلق نشاط الجماعة - غير متعارضين - وأن يعمل الجيل وتعمل الأجيال لبناء الحياة وإنمائها ، والتوجه بها إلى خالق الحياة .

الإسلام دين الوحدة بين القوى الكونية جميعاً فلا جرم هو دين التوحيد : توحيد الإله ، وتوحيد الأديان جميعاً في دين الله ، وتوحيد الرسل في التبشير لهذا الدين الواحد منذ فجر الحياة ^(١) : « إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ » ^(٢) .

والإسلام دين الوحدة بين العبادة والمعاملة ، والعقيدة والسلوك ، والروحيات والماديات ، والقيم الاقتصادية والقيم المعنوية ، والدنيا والآخرة ، والأرض والسماء !

وعن تلك الوحدة الكبرى تصدر تشريعاته وفرائضه ، وتوجيهاته وحدوده ، وآراؤه في سياسة الحكم وسياسة المال ، وفي توزيع المغانم والمغانم ، وفي الحقوق والواجبات . وفي ذلك الأصل الكبير نطوى سائر الأجزاء والتفصيلات .

وحين ندرك هذه الفكرة الكلية في طبيعة النظرة الإسلامية للكون والحياة والإنسان ، ندرك معها الخطوط الأساسية للعدالة الاجتماعية في الإسلام .

فهي قبل كل شيء عدالة إنسانية شاملة لا عدالة اقتصادية محدودة ؛ وهي إذن تتناول جميع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيها ، كما تناول الشعور والسلوك ، والصنائع والوجدانات . والقيم التي تناولها هذه العدالة ليست القيم الاقتصادية وحدها ، ولست القيم المادية على وجه عام . إنما هي هذه متمزجة بها القيم المعنوية والروحية جميعاً .

وحينما ننظر المسيحية المحرفة للإنسان من خلال أسواقه المادية وحدها ، ونحاول أن تكبت نزاعه لنطلق أشواقه . وحينما ننظر الشيوعية إلى الإنسان من خلال حاجاته المادية وحدها ؛

(١) يراجع فصل الفصحة في القرآن من كتاب « التصوير المسمى بالقرآن » مؤلف .

(٢) سورة الأبيات [٩٢] .

وتنظر إلى الإنسانية ، بل إلى الكون كله ، من خلال المادة بمفردها . . بنظر الإسلام إلى الإنسان على أنه وحدة لا تنفصل أشواقه الروحية من نزعاته الجسدية ، ولا تنفك حاجاته المعنوية عن حاجاته المادية ؛ وينظر إلى الكون والحياة هذه النظرة الشاملة التي لا تعدد فيها ولا انقسام . . وهذا هو مفرق الطريق بين الشيوعية والمسيحية والإسلام !

ثم إن الحياة في نظر الإسلام براحم وتواد وتعاون ونكافل محدد الأسس مفرر النظم ، بين المسلمين على وجه خاص ، وبين جميع أفراد الإنسانية على وجه عام . وهي كذلك في نظر المسيحية ، ولكنها لا تقوم على تشريع واضح مرسوم . بنما هي في نظر الشيوعية تنارع وصراع بين الطبقات ، بتهي إلى انتصار طبقة على طبقة ، فيتم الحلم الشيوعي الكبير ! ومن هنا يبدو أن المسيحية رؤيا في عالم المنال المحرد بلوح للشر من آفاق السماء ؛ وأن الإسلام هو حلم الإنسانية الخالد ، محسما في حفيضة نعش على الأرض ؛ وأن الشيوعية هي حفد البسرة العارض في جيل من أجيال الناس !

على هذين الخطين الكبيرين : الوحدة المطلقة المتعادلة المناسبة ، والتكافل العام بين الأفراد والجماعات ، يسر الإسلام في تحقيق العدالة الاجتماعية ، مراعبا العناصر الأساسية في فطره الإنسانية ، غير متجاهل كذلك للطاقة البشرية .

قول القرآن الكريم عن الإنسان : « وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ^(١) » حب الخير لدانه ولما يصل لذاته . و يقول في وصف الإنسان الخل فطره وطبعاً : « وَأَخْصِرْتِ الْآنْفُسَ الشَّحَّ ^(٢) » . فهو حاصر فيها أبداً . ووردت فيه صورته فيه معجده لهسد الفطره السرد : « فَلَنْ : أَوْ أَنْ نَمُوتَ نَحْنُ أَوْ أَنْ نَحْنُ رَحْمَةً رَبِّي ، إِذَا لَأَنَسَكُمُ حَسِيّاً أَلِيّاً . وَكَانَ الْإِنْسَانُ فَهَوّاً ^(٣) » . على حين فطر أن رحمة وسع كل

(١) سورة الشراء [١] (٢) سورة النساء [١٢٨] (٣) سورة الإسراء . . .

شيء . فيبرر بهذه السعة وبذلك الإمساك مدى الشح في فطرة الإنسان ، لترك بلا تهذيب أو توجيه !

وعند ما يضع الإسلام نظمه وتشريعاته ، ونصائحه ونوجيهاته ، لا يغفل ذلك الحب الفطري للذات ، ولا ينسى ذلك الشح الفطري العميق ؛ ولكه يعالج الأثرة ، ويعالج الشح ، بالتوجيه وبالتشريع ، فلا تكلف الإنسان إلا وسعه ، ولا يغفل في الوقت ذاته حاجات الجماعة ومصالحها ، وغايات الحياة العليا في الفرد والجماعة على توالى العصور والأجيال .

وإذا كان من الظلم الاجتماعي الذي تتنافى مع العدالة أن تطغى مطامح الفرد ومطامعه على الجماعة ، فإنه من الظلم كذلك أن تطغى الجماعة على فطرة الفرد وطاقته . إنه من الظلم لا لهذا الفرد وحده ، بل للجماعة ذاتها . فتحطيم نشاط الفرد بتحطيم ميوله ونوازعه لا يقف أثره السيء عند حرمان هذا الفرد ما هو حق له ، بل بتجاوزه إلى حرمان الجماعة أن تنتفع بكامل طاقته . ومتى كفل النظام للجماعة حقها في جهد الفرد وطاقته ؛ ووضع حرية الفرد ونوازعه وأطماعه الحدود الكابحة ؛ فلا ينبغي أن يغفل حق الفرد في انطلاق نشاطه ، في الحدود التي لا تضار بها الجماعة ، ولا يضار بها هذا الفرد ذاته ؛ ولا تصطدم بأهداف الحياة العليا . فالحياة تعاون ونكافل في نظر الإسلام ، لا حرب وتنازع وخصام ! كما أنها إطلاق للطاقات الفردية والعامة ؛ وليست كبتاً وحرماناً وسجماً . وكل ما ليس حراماً فهو مباح ؛ والمرء نتاب على كل نشاط حبوى براعى فيه وجه الله ، ويحقق به الغايات العليا للحياة .

وانفساح المجال في نظر الإسلام إلى الحياة ، وتجاوزه القيم الاقتصادية البحتة إلى سائر القيم التي تقوم الحياة عليها . . يجعله أقدر على إيجاد نوارن وتعادل في المجتمع . وعلى تحقيق العدالة في الدائرة الإنسانية كلها ؛ ويعميه من المسر الصبغ للعدالة كما نفهمها الشيوعية . فالعدالة في نظر الشيوعية مساواة في الأجور تمتع النفاون الاقتصادي - وإن كانت حين اصطدمت بالنطبيق العملي لم نستطع نعيم هذه المساواة الآلية الحكمية - والعدالة في نظر الإسلام مساواة إنسانية . نظر فيها إلى تعادل جمع القيم ، بما فيها القيمة الاقتصادية البحتة .

وهي على وجه الدقة تكافؤ في الفرص ، وترك المواهب بعد ذلك تعمل في الحدود التي لا تتعارض مع الأهداف العليا للحياة .

ولأن القيم في نظر الإسلام كثيرة متمازجة كانت العدالة في مجموعها أيسر ؛ لذلك لم يضطر إلى تحميم المساواة الاقتصادية بمعناها الحرفي الضيق ، الذي يصطدم بالقطرة ، ويتعارض مع طبيعة المواهب المتفاوتة ، ويعوق الاستعدادات الفائقة ، ويسوى بينها وبين الاستعدادات الضعيفة ، ويمنع أصحاب المواهب من إنفاق مواهبهم لخير أنفسهم ، ولخير الأمة ، فيحرم الأمة ، ويحرم الإنسانية نتاج هذه المواهب .

إبه لا جدوى من المغالطة في أن استعدادات الأفراد الطبيعية است متساوية ؛ فنحن إذا غالتنا في المواهب الكامنة - ولا سبل المغالطة فيها عند ما تحرى الحياة العمياء مجراها - فإننا لا نستطيع أن نعالج في أن بعض الأفراد يولد باستعدادات فطرية لاصحة والا كمال والاحتمال ، وبعضهم يولد باستعدادات جسدية للمرض والنقص والضعف ، ولا سبل إلى تسوية جميع الاستعدادات والمواهب ، مادامت الآلة لم تستطع بعد صرع الأحياء ، لنصبتهم في قالب واحد ، على نظام الأجهزة والآلات !

إن إنكار الاستعدادات الجسدية والفكرية والروحية الفائقة هو ضرب من العبث لا يستحق المناقشة . فلا بد أن نحسب حسابها ؛ وأن نمنحها الفرصة لتؤتي أقصى ما تستطيع من ثمراتها . ثم نحاول بعد ذلك أن نأخذ من هذه الثمرات ما نراه لازماً لمصلحة المجتمع ، لا أن نقطع الطريق على هذه الاستعدادات فظلمها بنسوبتها بالاستعدادات الضعيفة ، ونغلبها عن العمل ، ومددها على الأمة والإسايه نبديداً .

وافد قرر الإسلام مبدأ : كفاؤ الفرص ، ومبدأ العدل بين الجميع ؛ ثم رك الباب مصوحاً للنفاصل بالجهد والعمل : كما وضع في الميزان قوماً أخرى غير الميم الاقتصادية : « إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَمُّكُمْ ^(١) » . « رَفَعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

أَلْعِلْمَ دَرَجَاتٍ^(١) . « أَلْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا^(٢) » .

وهكذا يبدو أن هناك قيميا أخرى غير القيم الاقتصادية البحتة ، يحسب الإسلام حسابها ؛ ويجعل منها وسيلة للتعاقل في المجتمع حين تنفاوت الأرزاق المالية بين الناس ، بأسباب التفاوت المعقولة القائمة على الجهد والموهبة ، لا على الوسائل المكرة التي يحرمها الإسلام تحريما (كما سيأتى في فصل سياسة المال) .

لا يفرض الإسلام إذن المساواة الحرفية في المال ، لأن تحصيل المال تابع لاستعدادات ليست متساوية . فالعدل المطلق يقتضى أن تنفاوت الأرزاق ، وأن يفضل بعض الناس بعضا فيها ، مع تحقق العدالة الإنسانية : بإناحة الفرص المتساوية للجميع ؛ فلا يقف أمام فرد حسب ولا شاة ، ولا أصل ولا جس ، ولا قيد واحد من القيود التي تغل الجهود . ويأدخل القيم الأخرى في الحساب . وبتحرير الوجدان البشرى تحريرا كاملا من ضغط القيم الاقتصادية البحتة ؛ ووضع هذه القيم في مكانها الحقيقي المعقول ؛ وعدم إعطائها قيمة معنوية ضخمة كالتى تعطىها في المجتمعات البشرية التي تفقد الإحساس بالقيم المعنوية ، أو تصغر من أهميتها ، وتجعل للمال وحده القيمة الأساسية الكبرى .

وإن الإسلام ليرفض أن يجعل للمال كل هذه القيمة ؛ ويأف أن تسنحيل الحياة لقمة خبز ، وشهوة جسد ، ودراهم معدودات . . . ولكنه في الوقت ذاته يحكم الكفاية لكل فرد ، وأحيانا ما فوق الكفاية ، ليرفع عنه ضغط العوز . ويحرم الترف الذى يطلق العنان للمتاع والشهوات ، ويخلق الفوارق والطبقات . ويرتب في الأموال حقوقا للفقراء بقدر حاجتهم ، وبقدر ما يصلح المجمع ، ويضمن له النكافؤ والتعاقل والنماء . وبذلك لا يغفل جانبا واحدا من جواب الحياة المادية والشعورية ، الدائمة والديورية . . دون مراعاته ؛ لتنصهر هذه الجوانب كلها ، وتسنحيل وحدة متماسكة ، يصعب إهمال عنصر من عناصرها المتمزجة المناسبة ؛ ولننسق وحدتها مع وحدة الكون الكبير ، ووحدة الحياة والإنسان .

(١) سورة المجادلة [١١] .

(٢) سورة الكهف [٤٦] .

أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام

يقيم الإسلام هذه العدالة الاجتماعية التي كشفنا عن طبيعتها إجمالاً ، على أسس ثابتة ؛ ويحدد لبلوغ أهدافها وسائل معينة ؛ فلا يدعها قضية غامضة ، ولا دعوة مجملة ، فهو بطبيعته دين تنفيذ وعمل في واقع الحياة ، لا دين دعوة وإرشاد مجردين في عالم المثال .

وقد رأينا هناك إجمالاً أن للإسلام فكرة أساسية عن الكون والحياة والإنسان ؛ وأدركنا أن فكره « العدالة الاجتماعية » متأثره بتلك الفكرة الأساسية ، داخلية في إطارها العام ؛ وأن طبيعة نظر الإسلام إلى الحياة الإنسانية ، تحل العدالة الاجتماعية عدالة إنسانية ، ولا تقف عند الماديات والاقتصاديات ، وأن القيم في هذه الحياة مادية معنوية في الوقت ذاته ، لا يمكن الفصل بين صفتيها المتحدتين ؛ وأن الإنسانية وحدة متكافئة متناسقة ، لا جماعات متعارضة متنافرة .

وربما بدا في بعض الأحيان أن الواقع يخالف هذه الفكرة الأساسية للإسلام ، فيجب أن نعرف أولاً ما هو هذا الواقع ؟

إن الواقع الذي يعده الإسلام حقيقة ، ليس واقع فرد ، ولا واقع شعب ، ولا واقع جيل .. فهذا إنما هو الواقع الصغير المحدود الموقوت ، الذي تقف عنده مدارك الأفراد البشريين العائين ، حين يكفون بصيرتهم عن الاستشراق لما هو أكبر وأشمل في حياة البشرية الكبرى وحياة الكون كله منذ الأزل إلى الأبد . وأما الإسلام فإنه يمد بصره إلى جميع الآفاق ؛ ويحسب حساباً لجميع المصالح ؛ ويهدف إلى تحقيق غاية شمل الإنسانية كلها منذ البدء إلى النهاية . فما مدورنا في الواقع المحدود ، قد لا ندركه حين نتجاوزه إلى الواقع الشامل . رابع الإسلام كمالاً لا واقع فرد ولا شعب ولا جيل .

وهذه النظرة الكلية البعيدة الأهداف إلى العدالة الاجتماعية ، هي التي تفسر لنا فيما بعد نظماً عدة في الإسلام ، لا تفهم حق الفهم إذا هي أخذت جزئيات وتفاريق ؛ وإذا حسب فيها حساب الفرد وحده في جماعة ، أو حساب الجماعة وحدها في شعب ، أو حساب الشعب وحده في جيل ، أو حساب الجيل وحده في أجيال . . . وهي التي تفسر لنا نظام الملكية الفردية ، ونظام الإرث ، ونظام الزكاة ، ونظام فريضة التركات ، ونظام الحكم ، ونظام المعاملات . . . إلى آخر ما يتضمنه الإسلام من نظم ، تتناول الأفراد والجماعات والأمم والأجيال .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن ذلك كله ، فسنتصر إذن على تناول الأسس العامة التي أقام عليها الإسلام بناء العدالة الاجتماعية ، في حدود فكرته الكلية . وسنرى من طبيعتها أن الإسلام قد نظر إلى وحدة الروح والجسد في الفرد ، وإلى وحدة المعنويات والماديات في الحياة . كما نظر إلى وحدة الهدف بين الفرد والجماعة ، ووحدة المصلحة بين الجماعات المختلفة في الشعب الواحد ، ووحدة الغاية بين الشعوب الإنسانية ، ووحدة الصلة بين الأجيال المتعاقبة على اختلاف المصالح القريبة المحدودة .

هذه الأسس التي أقام عليها الإسلام العدالة هي :

١ - التحرر الوجداني المطلق .

٢ - المساواة الإنسانية الكاملة .

٣ - التكافل الاجتماعي الوثيق .

فلنفرد لكل أصل من هذه الأصول كلمة نكشف عن طبيعته وعايته .

التحرر الوجداني

لن تتحقق عدالة اجتماعية كاملة ، ولن يضمن لها التنفيذ والبقاء ، ما لم تستند إلى شعور
نفسى باطن ، باستحقاق الفرد لها ، وبحاجة الجماعة إليها ، وبعقيدة في أنها تؤدي إلى غاية
إنسانية عليا ؛ وما لم تستند كذلك إلى واقع مادي يهيء للفرد أن يتمسك بها ، ويحتمل
تكاليفها ويدافع عنها . ولن يستحقها الفرد بالتشريع قبل أن يستحقها بالشعور ، وبالقدرة
العملية على استدامة هذا الشعور . ولن تحافظ الجماعة على التشريع إن وجد ، إلا وهناك
عقيدة تؤيده من الداخل ، وإمكانات عملية تؤيده من الخارج . . وهذا ما فطن إليه
الإسلام في توجيهاته وتشريعاته جميعاً .

وتذهب المسيحية إلى أن التحرر الوجداني من لذائذ الحياة وشهواتها ، والتوجه إلى
ملكوت الرب في السماء ، واحتقار الحياة الدنيا ، كفيل بأن يضمن للإنسان حريته ،
وللضمير سعادته . وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . فدوافع الحياة لا تقهر في جميع
الأحوال ، وضروريات الحياة الواقعة لا تغلب أبد الدهر ؛ ولا بد أن يخضع الإنسان لضغطها
في أكثر الأحيان .

على أن قهر دوافع الحياة وكتبها ليس خيراً دائماً ؛ فالله خالق الحياة لم يخلقها عبثاً ؛ ولم
يخلقها ليعطلها البشر ويقفوا نموها . وإيه لمن الخير أن يسمو الإنسان على ضروراته ، وأن يرتفع
على شهواته ؛ ولكنه ليس من الخير أن يعطل الحياة ذاتها بذلك السمو وهذا الارتفاع .

فإذا كان هناك طريق لأن تنطلق القوى المكنونة في كيان البشرية ؛ وأن يرتفع
لإنسان على الخضوع المذل لضروراته ، فذلك هو الطريق الأقوم والأسلم . وهذا ما هدف
إليه الإسلام وهو بوحده ضرورات الجسد وأشواق الروح في نظام ؛ وكفل التحرر
الوجداني بالشعور الباطن والإمكان الواقع ، ولا يغفل عن هذا أو ذاك .

وتذهب الشيوعية إلى أن التحرر الاقتصادى وحده كفى بالتحرر الوجدانى ؛ وأن ضغط الاقتصادى على الفرد هو الذى يجعله يتخلى عما تكفل له القوانين النظرية أحيانا من عدالة ومساواة . . وهذا حق . ولكنه لبس الحق كله . فالتحرر الاقتصادى ذاته لا يكفل له البقاء فى المجتمع إلا بالتحرر الوجدانى من داخل الضمير . فهو عرضة لضغط آخر . ضغط الضرورات والاستعدادات والميول ، التى لا تكفى التشريعات وحدها لمقاومتها . والفرد الذى تقعد به استعداداته الطبيعية عن مجاراة الآخرين فى الإنتاج ، وعن مجاراتهم فى التطلع والطموح . . هذا الفرد لابد أن يفقد حرصه على المساواة ، التى قد يكفلها له القانون ، لإحساسه الباطن بأنه أقل من سواه ، ولو تبجح فترة وكابر . والفرد ذو الاستعدادات الفائقة والنتاج الموفور ، لابد أن يغالب قانون المساواة المطلقة ، فإن لم يستطع حقد عليه وحنق ؛ فإما أن يتمرد ، وإما أن يخبو ذكاؤه ، وتنكمش استعداداته ، ويقل نتاجه . فأما حين تستند المساواة إلى تحرر وجدانى عميق ، كما تستند إلى التشريع والتنفيذ ، فإن الشعور بها يكون أقوى عند القوى وعند الضعيف . إنها تستحيل فى الضعيف تساميا ، وفى القوى تواضعا ؛ وتلتقى فى النفس بالعقيدة فى الله ، وفى وحدة الأمة وتكافلها ، بل فى وحدة الإنسانية وتضامنها . . وهذا ماهدف إليه الإسلام حين حرر الوجدان البشرى تحريراً مطلقاً كاملاً ؛ بعد ما كفل فى الوقت ذاته حاجات الجسد ، وضرورات الحياة ، بحكم القانون ، وبحكم الضمير سواء .

لقد بدأ الإسلام بتحرير الوجدان البشرى من عبادة أحد غير الله ، ومن الخضوع لأحد غير الله . فما لأحد عليه غير الله من سلطان ؛ وما من أحد يميته أو يحيه إلا الله ؛ وما من أحد يملك له ضرراً ولا نفعاً ؛ وما من أحد برزقه من شىء فى الأرض ولا فى السماء ؛ وليس بينه وبين الله وسيط ولا شفيع ؛ والله وحده هو الذى يستطيع ، والكل سواء عبيد ، لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم شيئاً .

« قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ » (١) .

وإذا توحّد الله توحّدت عبادته ، واتّجه الجميع إليه : فلا عبادة لسواه ، ولا يتخذ الناس بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، ولا يكون لأحد منهم فضل على أحد إلا بعمله وتقواه : « قُلْ : يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ » (٢) .

ويحرص الإسلام على هذا المعنى حرصاً شديداً ؛ فيتكىء عليه القرآن في مناسبات شتى . ولما كان الأنبياء هم مظنة أن يتجه إليهم الناس بشيء من العبادة ، أو مافى معناها على وجه من الوجوه ، فقد غنى الإسلام بتحرير وجدان البشرية من هذه الناحية تحريراً كاملاً .

يقول عن نبيه محمد صلى الله عليه وسلم : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَاتَمَ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ؟ » (٣) .

ويناطب هذا البى في صراحة قوية : « لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَنْتُوبَ عَائِيهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ » (٤) . كما يناطبه في موضع آخر بما يشبه التهديد : « وَلَوْ لَا أَنْ تَبْتَئَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرَكُنْ إِيَّاهُمْ شَيْئًا قَائِلًا . إِنْ لَا ذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ، ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَائِنًا نَصِيرًا » (٥) .

وبأمره أن يجهر بحقيقة موقفه جهراً : « قُلْ : إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا . قُلْ : إِنِّي لَا أَمْلِكُ أَكْثَرَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا . قُلْ : إِنِّي أَنْ يُخْرِجَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ، وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا » (٦) .

ونحدث عن الهواعسى ابن مريم ، فيصمهم بالكفر والسخف : « أَمَذَ كَفَرَ الَّذِينَ

(١) سورة الإحلاس . (٢) سورة آل عمران : [٦٤] . (٣) سورة آل عمران : [١٤٤] .

(٤) سورة آل عمران : [١٢٨] . (٥) سورة الإسراء : [٧٤ ، ٧٥] .

(٦) سورة احس . [٢٠ - ٢٢] .

قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ . قُلْ: فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَفِي الْأَرْضِ جَمِيعًا؟! ^(١) .

ويقول عن المسيح في موضع آخر: « إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ » ^(٢) .

ويعرض مشهداً من مشاهد يوم القيامة يستجوب فيه عيسى ابن مريم عما زعمه بعض الناس عنه من ألوهية؛ ويثبت براءة عيسى من هذا الزعم الذي لا يد له فيه، في أسلوب قوى أخاذ: « وَإِذْ قَالَ اللَّهُ: يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ قَالَ: سُبْحَانَكَ! مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ، إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ، تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ: أَنْ أُعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ، وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَادُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ، وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » ^(٣) .

وهكذا . وهكذا . يستمر القرآن في تأكيد هذه العقيدة ونشيتها وتوضيحها، ليصل إلى تحرير الوجدان البشري من كل شبهة شرك في ألوهية أو قداسة، قد تضغط هذا الوجدان، وتخضعه لمخلوق من عباد الله، إن يكن نبياً أو رسولا، فإنه عبد من عباده لا إله!

فإذا اتفق أن يكون عبد بذاته أُمير عند الله من عبد بذاته، انتفت الوسائط بين الله وعباده جميعاً؛ فلا كهانة ولا وساطة، بل يتصل كل فرد صلة مباشرة بخالقه، بتصل شخصه الضعيف الفاني بقوة الأزل والأبد، يستمد منها القوة والعزة والشجاعة، ويشعر برحمته وعنايته وعطفها، فيشتد إيمانه وتقوى معنوبته .

والإسلام حريص كل الحرص على نقوية هذه الصلة، وإشعار الفرد أنه يملك الاستعانة

(٢) سورة الرخوف: [٥٩] .

(١) سورة المائدة: [١٧] .

(٣) سورة المائدة: [١١٦-١١٨] .

بتلك القوة الكبرى آباء الليل وأطراف النهار . « اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ » ^(١) « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ، فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ » ^(٢) . « وَلَا تَتَّبِعُوا مِن رُّوحِ اللَّهِ ، إِنَّهُ لَا يَتَّبِعُ مِن رُّوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ » ^(٣) . « قُلْ : يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا » ^(٤) .

وقد شرع الإسلام خمس صلوات ، يقف فيها العبد كل يوم أمام ربه ، وتتصل فيها المخلوق بخالقه ، في أوقات منظمة ، غير ما يعن له هو أن يقف أمام إلهه ، أو يتصل به في توجهه ودعائه .

وليس الغرض من الصلاة أو الدعاء ألفاظا وحركات ، بل الفصد هو التوجه الكامل بالقلب والفكر والجسد في وقت واحد إلى الله ، تمشيًا مع فكره الإسلام الكلية عن وحدة الإنسان في كونه ، ووحده الخالق في ألوهيته : « فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ، الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ » ^(٥) .

فإذا تحرر الوجدان من شعور العبادة والقداسة لعبد من عباد الله ، وامتلاً بالشعور بأنه على اتصال كامل بالله ، لم تنأبر شعور الخوف على الحياة أو الخوف على الرق ، أو الخوف على المكاة . . . وهو شعور خبث يغص من إحساس الفرد بنفسه ؛ وقد بدعوه إلى قبول الدل ، وإلى السارل عن كبير من كرامنه ، وكبير من حقوقه . ولكن الإسلام لشدة حرصه على أن يحقق للناس العره والكرامة، وأن يث في نفوسهم الاعتزاز بالحق ، والمحافظة على العدل ؛ وأن يصمن بذلك كله — علاوه على الشرع — عدالة اجتماعية مطلقة ، لا نفرط فيها إسان . . لهذا كله يعى عبادة خاصة بأن فقاوم الشعور بالخوف على الحياة وعلى الرق

(٢) سورة النقرة : [١٨٦] .

(٤) سورة الرمر : [٥٣] .

(١) سورة السورى : [١٩] .

(٣) سورة يوسف : [٤٧] .

(٥) سورة الماعون : [٥-٤] .

وعلى المسكانة ، فالحياء بيد الله ، وليس لمخلوق قدرة على أن ينقص هذه الحياة ساعة أو بعض ساعة ، بل ليس لمخلوق قدرة على أن ينقص منها نفساً واحداً من أنفاسها ، كذلك ليس له أن يحدسها خدشاً خفيفاً بضرر خفيف :

« وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ نَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، كِتَابًا مُؤَجَّلًا » ^(١) . « قُلْ : لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ، هُوَ مَوْلَانَا » ^(٢) . « لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ » ^(٣) .

وإذن فلا كان الجبن والجباء ، والحياء والأجل ، والنفع والضرر بيد الله دون سواه :

« قُلْ : أَغَيَّرَ اللَّهُ اتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ » ^(٤) .

« اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ » ^(٥) . « وَكَأَيِّ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِذَا كُفُّ » ^(٦) . « قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ؟ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ؟ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ؟ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ » ^(٧) . « بَأْأَيِّهَا النَّاسُ أَذْكَرُوا بِعِمَّةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، فَأَنْتِ تُؤْفَكُونَ؟ » ^(٨) . « وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ، نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ » ^(٩) . « وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُعِيْكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ » ^(١٠) .

و يقرر القرآن أن خوف الفقر إنما هو من إيجاء الشيطان ، ليضعف النفس ، ويصدها

(١) سورة آل عمران : [١٤٥] .

(٢) سورة يونس : [٤٩] .

(٣) سورة الرعد : [٢٦] .

(٤) سورة يونس : [٣١] .

(٥) سورة الأنعام : [١٥١] .

(٦) سورة التوبة : [٥١] .

(٧) سورة الأنعام : [١٤] .

(٨) سورة العنكبوت : [٦٠] .

(٩) سورة فاطر : [٣] .

(١٠) سورة التوبة : [٢٨] .

عن الثقة في الله ، وعن الثقة في الخير : « الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ »^(١) .

وإذن فلا يجوز أن يذل الاسترزاق رقاب الناس ، فإنما رزقهم بيد الله ؛ و بيد الله وحده ؛ ولن يملك أحد من عباده الضعفاء أن يقطع رزق إسان ، ولا أن يضيق عليه في الرزق شيئاً . وهذا لا ينفي الأسباب والملايسات ، ولكنه يقوى القلب ويشجع الضمير ، ويجعل الفقير المسترزق يواجه من يظن أن بيده رزقه بكل قوة وبكل شجاعة ، فلا يقعه شعور الخوف عن المطالبة بحقه ، وعن الاعتزاز بنفسه ، ويدعوه إلى ترك بعض أجره أو بعض كرامته ، احتفاظاً برزقه . وعلى هذا النحو يجب أن نفهم توجيه القرآن واتجاه الإسلام ، فهذا هو الفهم الحق الذي يتمشى مع فكرته العامة في التوجيه والتشريع .

والخوف على المركز والمكانة قد يكون عدلاً للخوف من الموت والأذى ، والخوف من الفقر والعيلة . والإسلام يحرص على أن يتحرر الفرد من هذا الخوف أيضاً ، فلن يملك مخلوق لمخلوق في هذا الأمر شيئاً :

« قُلِ : اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ ، تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ، وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ ، بِيَدِكَ الْخَيْرُ ، إِيَّاكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »^(٢) . « قُلِ : مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ، إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ؟ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ . قُلِ : فَأَنَّى تُسْحَرُونَ »^(٣) . « إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ، وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ؟ »^(٤) . « مَنْ كَانَ بُرِيدَ الْعِزَّةِ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا »^(٥) . « وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ »^(٦) .

(٢) سورة آل عمران : [٢٦] .

(٤) سورة آل عمران : [١٦٠] .

(٧) سورة المافقون : [٨] .

(١) سورة البقرة : [٢٦٨] .

(٣) سورة المؤمنون : [٨٨-٨٩] .

(٥) سورة فاطر : [١٠] .

وإذن فلا خوف من هذه الناحية أيضاً ، فإن القدرة لله وحده ، وإن العزة لله جميعاً :
« وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ » (١) .

ولكن النفس البشرية قد نتحرر من عبودية القداسة ، ومن عبودية الخوف على الحياة أو الرزق أو المكانة ؛ ثم تتأثر بعبودية القيم الاجتماعية . قيم المال والجاه والحسب والنسب ، ولو لم ينلها منها نفع ولا ضرر . فإذا استشعر الوجدان عبودية معنوية لأية قيمة من هذه القيم ، فلن يملك حريته كاملة إزاءها ، ولن يشعر بالمساواة الحقة مع أصحابها . وهنا يتصدى الإسلام لهذه القيم جميعاً ، فيضعها في موضعها الحقيقي بلا إغفال ولا مغالاة ، ويرد القيم الحقيقية إلى اعتبارات معنوية ذاتية ، كامنة في نفس الفرد ، أو واضحة في عمله . وبذلك يضعف تأثير تلك القيم المادية ، وتضؤل آثارها النفسية ؛ فيكون هذا - بجانب ما يكفله الإسلام من ضمانات معيشية وقانونية - وسيلة للتحرر الوجداني الكامل :

« إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَأُكُمْ » (٢) . والكريم عند الله هو الكريم حقاً وصدقاً .
« وَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ، وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ . قُلْ : إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ؛ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى ، إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا ، وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ » (٣) .

فليكونوا أكثر أموالاً وأكثر أولاداً ، فما لهذا من قيمة تجعل لهم ميزة أو اسعلاء :
« إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا » فالإيمان ، وهو قيمة مكنونة في الضمير ، والعمل الصالح وهو قيمة بارزة في الحياة ، هما القيمتان الحقيقيتان اللتان لهما كل الاعتبار .

(١) سورة الأنعام : [١٨] . (٢) سورة الحجرات : [١٣] . (٣) سورة سبأ : [٣٥-٣٧] .

والإسلام لا يعضُّ مع هذا من قيمة المال ولا من قيمة الأبناء : « الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ». زينة ولكنهما ليسا قيمة من قيمها التي ترفع وتخفض : « وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا » (١) .

ويضرب القرآن للقيم المادية والقيم المعنوية مثلاً في نفسَي رجلين ، لا يدع مجالاً للشك في إشار إحداهما على الأخرى ، في الوقت الذي يرسم صورة واضحة قوية للنفس المؤمنة ، وحقيقة القيم فيها :

« وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ، وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ، وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا. كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُثَاهَا، وَلَمْ تُظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا، وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا. وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ، فَقَالَ لِيَصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا. وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ - قَالَ : مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ، وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ، وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا . قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ : أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ، ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ، ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا ؟ لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ رَبِّي ، وَلَا أَشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا . وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قَاتَ : مَا شَاءَ اللَّهُ ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ، فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ، وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا ؛ أَوْ يُصْبِحَ مَأْوَهَا غُورًا ، فَلَنْ تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَبًا . وَأَحِيطَ بِثَمَرِهِ ، فَأَصْبَحَ نَقَابٌ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَا انْفَقَ فِيهَا - وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرْوِشِهَا - وَنَقُولُ : يَا لَيْتَنِي لَمْ أَشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا . وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنْصِرًا » (٢) .

وهكذا برز اعتزاز المؤمن بإيمانه ، واستهاته بملك القيم التي اعتزَّ بها صاحبه وهو يحاوره . وثما امت النظر أن صاحبه هذا المعتز بجنته لم يظهر الشرك بالله ، ولكن القرآن

(٢) سورة الكهف : [٣٢ - ٤٣] .

(١) سورة الكهف : [٤٦] .

عدّه مشركاً ، وجعله يعترف بإشراكه في النهاية . ذلك أنه أشرك قيمة مادية صرفة ، وجعل لها هذا الاعتبار في وجدانه . والمؤمن الحق لا يشرك بالله شيئاً .

وفي قصة « قارون » يعرض صورتين نفسييتين بإزاء فتنة المال والثراء : صورة لنفوس تزدهيها هذه القيم فتضعف وتتضاءل ، وتحس بالصغر أمام الأغنياء ؛ وصورة لنفوس مؤمنة تعز وتقوى ولا تصغر أو تضعف أبداً : « إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ ، وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاحِهِ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ، إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ : لَا تَفْرَحْ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ ؛ وَابْتَغَى فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ؛ وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ . قَالَ : إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي . أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ؟ وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ . فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ . قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا : يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ . إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ : وَيْلَكُمْ ! ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ، وَلَا يُلَاقَاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ . فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ، فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ ؛ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ : وَيْ ؟ كَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ . لَوْ لَا أَنَّ مِنَ اللَّهِ عَاقِبَةً لَخَسَفَ بِنَا . وَيْ ! كَأَنَّهُ لَا بُفْلَحَ الْكَافِرُونَ » (١) .

ويرتب الإسلام على نظرتة هذه نتائجها ؛ فينهى الله نبيه محمداً أن يعطى قيمة لما يتمتع به بعضهم من متاع خلاب :

« وَلَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْنِيَهُمْ فِيهِ ، وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى » (٢) .

ويقوم بعضهم أن هذه الآية ونظائرها إنما تدعو إلى ترك الأغنياء لغناهم ، ورضى الفقراء بأوضاعهم . وهو فهم خاطيء لا يلتفت إلى روح الإسلام العامة . وهو تفسير المحترفين من رجال الدين في عصور الاستبداد لتتوهم الشعور العام ، وكفه عن المطالبة بالعدالة الاجتماعية . وعليهم وزرهم ، والإسلام من تأويلهم برىء . فإنما جاءت هذه الآية وأمنالها لرد اعتبار القيم الإنسانية ؛ ولإيقاظ أنفس الفقراء مما يلحقها من ضعف أو انكسار أمام القيم المادية البحتة من مال ومتاع .

ومما يؤيد اتجاهنا هذا أمر الله لنبيه بالأا بقيم وزناً لهذه القيم ؛ وألا يرتب اعتبارات الناس عليها :

« وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ، وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ، تَرِيدُ رِيسَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَلَا تَطِيعُ مَنْ أَعْقَلْنَا فَلَمَّةً عَنْ ذِكْرِنَا ، وَانْبَسَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا ^(١) . » « فَلَا تَعْجَبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ^(٢) . »

وفي هذا المجال تعرض قصة محمد مع الرجل الأعشى الفقير « ابن أم مكتوم » ومع « الوليد ابن المغيرة » سيد قومه . تلك القصة التي عتب الله فيها على نبيه عتبا شديدا :

« عَبَسَ وَتَوَلَّى ، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ بَزَّ كَيْ ، أَوْ تَذَكَّرُ فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى ، أَمَّا مَنْ اسْتَنْفَى ، فَأَنْتَ أَهْ نَصَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَزَّ كَيْ ؟ وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ، وَهُوَ يَخْشَى ، فَأَنْتَ عَنْهُ كَأَهَى ! كَلَّا ! إِنَّهَا نَذْ كِرَةٌ ، تَمَنُّ شَاءَ ذِكْرُهُ ^(٣) . »

لقد كانت لحظة حرص بشري ساورت محمداً - صلى الله عليه وسلم - طمعا في أن يهدي الله الوليد إلى الإسلام ؛ وكان بأمره مشغولا حينما جاءه ابن أم مكتوم بطلب شيئا من القرآن ، و يدعو مرة ومرة ، وهو بأمر الوليد مشغول ؛ فتضايق منه النبي وعبس في وجهه ؛

(٢) سورة التوبة : [٥٥] .

(١) سورة الكهف : [٢٨] .

(٣) سورة عبس : [١-١٢] .

فعاتبه ربه هذا العتاب القاسى ، الذى كاد يبلغ حد التأنيب ؛ تصحيحاً للقيم التى يعتز بها الإسلام ، وتحقيقاً لنهجه الصحيح ، واتجاهه القويم ، فى تحرير الوجدان .

وأخيراً فقد تتحرر النفس البشرية من عبودية القداسة ؛ ومن خوف الموت والأذى والفقر والهوان ؛ ومن كل الاعتبارات الخارجية والقيم الاجتماعية ؛ ثم تبقى مستدلة لذاتها ، مستدلة لذاتها وشهواتها ، مستدلة لمطامعها وأهوائها ؛ فيأتى لها القيد من داخل حين تنفلت منه من خارج ؛ فلا تبلغ التحرر الوجدانى الكامل الذى يربده الإسلام لها ، ليحقق لها العدالة الاجتماعية الإنسانية الكبرى .

والإسلام لا يغفل هذا الخطر الكامن على التحرر الوجدانى ، فيلقى إليه التفاتة عميقة ، تشهد بعنايته بدخائل النفس البشرية وأغوارها ؛ وتدل على اهتمامه بكل استعداداتها وملابساتها ؛ ويلم بما تلم به المسيحية وتجعله غاية غاياتها :

« قُلْ : إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ ، وَأَبْنَاؤُكُمْ ، وَإِخْوَانُكُمْ ، وَأَزْوَاجُكُمْ ، وَعَشِيرَتُكُمْ ، وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا ، وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ، وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا ، أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ .. فَتَرْبُّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ^(١) » .

وهكذا يجمع فى آية واحدة جميع اللذائذ والمطامح والרגائب ونقط الضعف فى نفس الإنسان ، ليضعها فى كفة ، ويضع فى الكفة الأخرى حب الله ورسوله ، وحب الجهاد فى سبيله ، لتكون التضحية كاملة ، والتخلص من أوهاف الشهوات كاملاً . فالنفس التى تتحرر

(١) سورة التوبة : [٢٤] .

من هذا كله هي النفس التي يتطلبها الإسلام ، ويدعو إلى تكوينها لتستعلى على الضرورات المذلة ، وتملك قياد أمرها ، وتنزع إلى ما هو أكبر وأبعد مدى من الرغبات الوقتية الصغيرة .
أو يقول : « زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ : مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ ، وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ ، وَالْأَنْعَامِ ، وَالْحَرْثِ . ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ . قُلْ أُوْنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَُمْ ؟ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، خَالِدِينَ فِيهَا ، وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ، وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ^(١) » .

وما كان هذا تحذيراً ولا دعوة إلى الزهد وترك طيبات الحياة ، كما يحلو لبعضهم أن يفسر القرآن ، أو كما يحلو لبعضهم أن تبهم الإسلام ؛ إنما كان دعوة للتحرر والاطلاق من ضعف الشهوات والغرائز ، ثم لا ضرر بعد ذلك من الاستمتاع بالحياة حين يملكها الإنسان ولا تملكه :
« قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ! » ^(٢) . « وَلَا نَنْسَ أَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا » ^(٣) .

وفي هذا الاتجاه نفسه كانت فريضة الصوم ، لترفع النفس على ضرورات الفطرة القوية فترة من الوقت ، نقوى بها إرادتها وتستعلى ، ويسمو بها الإنسان على ذاته حين يرتفع على ضروراته .

ويسلك القرآن إلى هذه الغاية شتى السبل ، ومن بنها التحذير الإيحائي من فتنه الأموال والأولاد حين يقول : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ » ^(٤) . وبذلك يتبر عامل الحذر من الاندفاع وراء الصعف البتري بإراء الأموال والأولاد . فكبيراً ما يؤتى المرء من ناحية حرصه على ماله أو بنيه ، فيقبل مالم يكن يقبل ، ويخضع لمالم كان يخضع . ويرتكب مالم يكن ارتكب . وقد خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم وهو محنصن أحد ابى بابه وهو يقول : « إِنَّكُمْ لَتَبَخُلُونَ وَتَحْسَنُونَ وَتُحِبُّونَ » ^(٥) .

(١) سورة آل عمران : [١٤-١٥] (٢) سورة الأعراف : [٣٢] (٣) سورة القصص : [٧٧] .

(٤) سورة التعاين : [١٥] . (٥) البرمدى .

و بعد ، فلقد يتحرر المرء من كل ما يغض شعوريا من كرامته ، ولكنه يحتاج . يحتاج إلى اللقمة فيذل ، فليس أشد من الحاجة إذلالا ؛ والبطن الجائعة لا تعرف المعاني العالية . ولقد يضطر للاستجداء فتذهب كرامته كلها ضياعا . هنا يتولى الإسلام الأمر بالنشرع لمنع أسباب الحاجة ؛ ولإيراتها حين نوجد : فيجعل للفرد حقه في الكفاية مفروضا على الدولة وعلى القادرين في الأمة ، فرصا يعاقب عليه في الآخرة ويقاقل عليه في الدنيا (وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على التكافل الاجتماعي في الإسلام) . ثم ينهى عن الاستجداء فيصف جماعة من المسلمين الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض ؛ وصف استحسان بأنهم : « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْلَافًا » ^(١) . والنبي صلى الله عليه وسلم يعطى سائلا درهما ثم يقول : « لَأَنْ بَأْخَذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحِزْمَةِ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ ، فَيَبِيعُهَا ، فَيَكْفِ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ » ^(٢) . ويقول : « اليد العليا خير من اليد السفلى » ^(٣) . فيحض على الاسئغاء بوسائل أخرى غير وسيلة الاستجداء التي يراها الإسلام ضرورة مكروهة . أما أموال الزكاة فهي حق : حق يؤخذ ، لافضل يعطى : « وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ » ^(٤) . حق نأخذه الدولة فتتفق منه في مصالح المسلمين بما بدفع حاجة الجسد ، ويحفظ كرامة النفس ، ويصون عزة الوجدان . فإن لم يكف شرعت من الفرائض والوظائف في أموال القادرين والأغنياء بفدر ما يسد حاجة الضعفاء والفقراء (وسيأتي بيان هذا في فصل سياسة المال) .

وكذلك يأخذ الإسلام الأمر من وجوهه كلها ، ومن مناحيه جميعا ، فيكفل التحرر الوجداني تحرراً مطلقاً ، لا تقوم على المعويات وحدها ، ولا على الاقتصاديات وحدها ، ولكن تقوم عليهما جميعا . فيعرف للحياة واقعها ، وللنفس طاقتها ؛ ويسنير في الطبيعة

(١) سورة البقرة [٢٧٣] .

(٢) الشيخان والافط للجارى .

(٣) الشيخان .

(٤) سورة الداريات [١٩] .

البشرية غاية أشواقها وأعلى طافاتها ؛ ويدفع بها إلى التحرر الوجداني كاملاً صريحاً . فبغير التحرر الكامل لن تقوى على عوامل الصعف والخضوع والعبودية ؛ ولن تتطلب نصيبها من العدالة الاجتماعية ؛ ولن تصبر على تكاليف العدالة حين تعطاها . وهذا التحرر هو أحد الأسس الركينة لباء العدالة الاجتماعية في الإسلام . بل هو الركن الأول الذي تقوم عليه الأركان .

المساواة الإنسانية

إذا استشعر الصبر كل هذا التحرر الوجداني ؛ فخلص من كل ظل للعبودية ؛ وأمن الموت والأذى والفقر والنذل إلا بإذن الله ؛ واهتات من ضغط القيم الاجتماعية والمالية ؛ ونجا من ذل الحاجة والمسألة ؛ وتسامى على شهوانه ومطامعه ؛ وبوجه إلى الخالق الواحد الأحد الذي نتوجه له الجميع بلا استثناء ولا استعلاء ؛ ووجد بعد ذلك كله كفائه من ضرورات الحياة مكفولة له بحكم التشريع والنظام .

إذا استشعر الصبر البشري هذا كله ، فلن يكون في حاجة لمن يهتف له بالمساواة لفظاً وقد استشعرها في أعماقه معنى ، ووجدتها في حياته واقعاً ؛ بل لن يصبر على التفاوت القائم على تلك القيم إطلاقاً . سيطلب حقه في المساواة ؛ وسيجاهد لتقرير هذا الحق ؛ وسيحتفظ به حين ساله ؛ ولن يقل منه بدلاً ؛ وسيصبر على تكاليف الاحتفاظ به ، والزيادة عنه ، مهما بذل في ذلك من جهد ونضحية .

ولن يكون الفقر والصعف وحدهما الحريصين على مبدأ المساواة النابع من الصبر ، المصون بالتشريع ، المكتمل بالاكفاء ؛ بل إن الغنى والقوى سينزلان عنده بحكم استشعار ضميرهما تلك المعاني . التي حرص الإسلام على تفريرها واستبتها فيما أسماها . . . وذلك ما وقع بالفعل في المجمع الإسلامي قبل أربعة عشر قرناً ؛ مما سيأتي في موضعه في هذا الكتاب .

ولكن الإسلام مع ذلك لم يكتف بالمفاهيم الضمنية المستفادة من التحرر الوجداني ، فقرر مبدأ المساواة باللفظ والنص ، ليكون كل شيء واضحاً مقررأً منطوقاً . وفي الوقت الذي كان بعضهم يدعى ويصدق أنه من نسل الآلهة ، وبعضهم يدعى ويصدق أن الدماء التي تجري في عروقه ليست من نوع دماء العامة ، إنما هو الدم الأزرق الملوكي النبيل ! وفي الوقت الذي كانت بعض الملل والنحل تفرق الشعوب إلى طبقات خلق بعضها من رأس الإله فهي مقدسة ، وخلق بعضها من قدميه فهي منبوذة ! وفي الوقت الذي كان الجدل يدور حول المرأة أهى ذات روح أم لا روح فيها ! وفي الوقت الذي كان يباح فيه للسيد أن يقتل عبده ويعذبهم ، لأنهم من نوع آخر غير نوع السادة . . .

في هذا الوقت جاء الإسلام ليقرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير ، في المحيا والمات ، في الحقوق والواجبات ، أمام القانون وأمام الله ، في الدنيا وفي الآخرة ، لا فضل إلا للعمل الصالح ، ولا كرامة إلا الأتقى .

لقد كانت وثبة بالإسائية لم يعرف التاريخ لها نظيراً ؛ ولا تزال إلى هذه اللحظة قمة لم ترتفع إليها الشرأبداً ذلك أن مافرصته القوانين البشرية نظرباً في السورة الفرنسية وما نلاها ، حققه الإسلام عملياً في صورة أعمق وأعلى قبل بيف وثلاثة عشر قرماً .

كلا ! لم ينسل الإله أحداً : « قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصمدُ ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد » . « وَقَالُوا : اتَّخَذَ الرَّحْمَانُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ، كَادُ السَّمَاوَاتُ أَنْ تَنفَطِرْنَ مِنْهُ ، وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ ، وَتَخِرَّ الْجِبَالُ هَدًّا : أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَانِ وَلَدًا . وَمَا بَدِيعِي لِلرَّحْمَانِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَانِ عَبْدًا ، لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ، وَكُتِبَتْ لَهُمْ آيَاتِهِ وَهُوَ الْقَيَّامَةُ فَرْدًا ^(١) » .

ثم كلا ! لبس هالك من دم أزرق ، ودم عادي ، وما خاق أحد من رأس وخلق

(١) سورة مريم : [٨٨-٩٥] .

آخر من قدم : « أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ . فجعلناه في قرارٍ مَكِينٍ . إلى قَدَرٍ معلومٍ قَدَرْنَا فنعم القادرون ^(١) » . « فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ، يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ^(٢) » . « وَاللَّهُ خَالِقُكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا . وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ، وَمَا يُعَمِّرُ مِنْ مَعَمَّرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ . إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ^(٣) » . « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ، ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَاقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً ، فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا ، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ؛ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ؛ فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ^(٤) » .

ويمضي القرآن يكرر هذا المعنى في مواضع كثيرة ، ليقر في خلد « الإنسان » وحدة أصله ونشأته : الجنس كله من تراب ، والفرد - كل فرد - من ماء مهين ؛ ويكرر النبي صلى الله عليه وسلم هذا المعنى في أحاديثه : أأنتم بنو آدم ، وآدم من تراب ^(٥) كما يزيد استقراراً في المشاعر والأخلاق .

فإذا اتفنى أن يكون فرداً أفضل بطبيعته من فرد ؛ فليس هنالك من جنس وليس هنالك من شعب هو بنشأته وعنصره أفضل - كما لا يزال بعض الأجناس إلى هذه اللحظة يتشدد - كلا . « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ^(٦) » فهي نفس واحدة وزوجها منها ، ومنهما ابنت الرجل والنساء . فهم من أصل واحد ، وهم إخوة في النسب ، وهم متساوون في الأصل والنشأة : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا . إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ ^(٧) » . فليست هذه الشعوب والقبائل لنتماخر أو تنافس ، بل لتعارف وتناف . وكلها عند الله

(٢) سورة الطارق : [٥-٧] .

(٤) سورة المؤمنون : [١٢-١٤] .

(٦) سورة النساء : [١] .

(١) سورة المرسلات : [٢-٢٣] .

(٣) سورة طه : [١١] .

(٥) مسلم وأبو داود .

(٧) سورة الحجرات : [١٣] .

سواء ، لا تتفاضل إلا بالتقوى . وتلك مسألة أخرى لا علاقة لها بالأصل والنشأة ، ذلك أن الناس كلهم سواء لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى .

وهذه المساواة تقوم على نظرة إنسانية كاملة مبرأة حتى من العصبية الدينية، فإن الإسلام يمنح المشركين حقوقاً مساوية لحقوق المؤمنين في الدماء مادام بينهم وبين المسلمين ميثاق : « وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ - إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا - فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ، وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ^(١) » . وهكذا تكون كفارة القتل من المشركين الذين بينهم وبين المسلمين ميثاق هي نفس كفارة القتل المؤمن سواء بسواء .

ومما يلاحظهنا أن الإسلام جعل كفارة القتل الخطأ تحريراً لرقبة ، مما يدل على أنه يجعل عتق الرقيق إحياء لنفس ، فيه تعويض عن النفس التي ذهب بها القتل الخطأ ، فالرق موت ، أو كالموت ، والعتق حياة ، أو كالحياة في نظر الإسلام .

أما القتل العمد ، والتمثيل والشويه ، فإن « النفس بالنفس » لا فرق بين أمير وحقير ، ولا بين سيد وعبد . قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « من قتل عبداً قتلناه ، ومن جدد عبده جددناه ، ومن أخصى عبده أخصىه ^(٢) » .

ولقد برىء الإسلام من العصبية القبلية والعنصرية فباغ بذلك مستوى لم تصل إليه الحصار الغربية إلى يومنا هذا . الحضارة التي تبيح للضمير الأمر بكى إفناء عنصر الهنود الحمر إفناء منظماً تحت سمع الدول وصرها ، وتبيح لحكومة جنوب إفريقيا أن تجهر بالقوانين العنصرية ضد الملونين ، وتبيح لحكومات روسيا والصين والهدد إفناء المسلمين .

(٢) الشحان وأبو داود والترمذي والنسائي .

(١) سورة النساء [٩٢]

ويتعقب الإسلام مظان التفاوت والتفاضل في كل صورها وملا بساتها وأسبابها ، ليقضى عليها جميعاً . فهذا النبي محمد ، ما يفتأ القرآن يذكر الناس أنه بشر كسائر البشر ، وما يفتأ محمد ذاته يكرر هذا المعنى ، أن كان نبياً محبوباً من قومه مبجلاً ، فخاف أن ينقلب ذلك الحب وهذا التبجيل إلى تسويد أو تفضيل . فما هو ذا يقول لقومه : « لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، فإنما أنا عبده ، فقولوا عبد الله ورسوله » ^(١) ويقول وقد خرج على جماعة فوققوا له تبجيلاً : « من سره أن يتمتل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار » ^(٢) . ولما كان أهل محمد مظنة أن يفضلوا نبهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه لا يملك لهم من الله شيئاً : « يا معشر قريش لا أغنى عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغنى عنكم من الله شيئاً . يا عباس بن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئاً . يا صفية عمة رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئاً . . . » ^(٣) .

وحين أصابت محمداً الإحسان لحظة حرص بشري ، فأنصرف عن الرجل الفقير ابن أم مكتوم إلى الوليد بن المغيرة سيد قومه ، عاجله العتاب الشديد الذي يشبه التأنيب ، ليرد للمساواة المطلقة معاييرها الكاملة .

وحين كان بعض ذوى الثراء والأسباب بأف أن يزوج أو بتزوج من الفقراء والفقيرات جاء أمر الله : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فُقَرَاءُ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ » ^(٤) .

فأما بين الجاسين فقد كفل المرأة مساواة نامة مع الرجل من حيث الجس : ولم يقرّر المعاصل إلا في حصص الملاسات المنعقدة بالاسعداد أو الدربة أو التبعة ، مما لا يؤثر على حقيقة

(٢) أبو داود والرمدي .

(٤) سورة النور [٣٢] .

(١) البخاري

(٣) متفق عليه .

الوضع الإنساني للجنسين ؛ فحيثما تساوى الاستعداد والدربة والتبعة تساوى ، وحيثما اختلف شئ من ذلك كان التفاوت بحسبه .

ففي الناحية الدينية والروحية يتساويان : « وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أُولَئِكَ يَرْجُوهُمْ رَبِّي خَالِدِينَ فِيهَا وَلَا يُلَاقُونَ فِيهَا وَلَدًا مُتَوَلِّيًا » (١) . « من عمل صالحاً من ذكرٍ أو أنثى وهو مؤمن ، فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون فيها » (٢) . « من عمل صالحاً من ذكرٍ أو أنثى وهو مؤمن ، فأنحنيته حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » (٣) . « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكرٍ أو أنثى ؛ بعضكم من بعض » (٤) .

وفي ناحية الأهلية للملك والتصرف الاقتصادي يتساويان : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » (٥) . « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » (٦) .

فأما إثارة الرجل بضعف نصيب المرأة في الميراث ، فمردّه إلى التبعة التي يضطلع بها الرجل في الحياة ؛ فهو يتزوج امرأة يكلف إعالتها ، وإعالة أبنائهما ، وبناء الأسرة كله هو مكلف به . فمن حقه أن يكون له مثل حظ الأسيين لهذا السبب وحده . بينما هي مكفولة الرزق إن تزوجت ، بما يعولها الرجل ، ومكفولة الرزق إن عنست أو ترملت ، بما ورثت من مال ، أو بكفالة قرابتها من الرجال . فالمسألة هنا مسألة تفاوت في التبعة اقتضى تفاوتاً في الإرث .

وأما أن الرجل قوام عليها : « الرجال قوامون على النساء بما فصل الله بعضهم على بعض وبما أعتقوا من أموالهم » (٧) فوجه التفصيل هو الاستعداد والدربة والمرأة فيما يخص بالقوامة . فالرجل بحكم تخلصه من تكاليف الأمومة يواجه أمور المجمع فترة أطول ، وتهيأ لها بقواه الفكرية

(٢) سورة الحل : [٩٧] .

(٤) سورة النساء : [٧] .

(٦) سورة النساء : [٣٤] .

(١) سورة النساء : [١٢٤] .

(٣) سورة آل عمران : [١٩٥] .

(٥) سورة النساء : [٣٢] .

(٧) سورة النساء : [٣٢] .

بمعروفٍ أو سرَّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، ولا تَمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْنَدُوا»^(١) . «وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ»^(٢) .

ويجب أن نذكر أن الإسلام ضمن للمرأة هذه الحقوق ، ووفر لها كل هذه الضمانات بروح إنسانية خالصة ، ليست مشوبة بضغطة الافتصديات والماديات . فلقد حارب فكرة أن المرأة عالة يحسن التخلص منها وهي وليده ؛ فحارب عادة الوأد التي كانت معروفة في حياة بعض القبائل العربية حرباً لا هوادة فيها ؛ وعالج هذه العادة بنفس الروح الإنسانية الخالصة التي ينظر بها إلى الشر، فنهى تحريم عن القتل عامة لم يستثن : «وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ»^(٣) ونهى بالتخصيص عن قتل الأولاد - وما كان يقتل من الأولاد سوى الإماء : «وَلَا يَفْلُكُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَافٍ . نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ»^(٤) وقدم رزق الأولاد في هذه الآية لأهم سبب الخشية من الإملاف ، لئلا صدور الآباء ثقة برزق الله وكفاله للأولاد قبل الآباء ! ثم استجاش وجدان العدل والرحمة وهو يقول عن يوم القيامة : «وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ : بِأَيِّ ذَنْبٍ قُيِّمَتْ؟»^(٥) فجعل هذا موضع سؤال اسنكارى بارز ظاهر في ذلك اليوم الرهيب .

فالإسلام إذن حين مسح المرأة حقوقها الروحية والمادية كان ينظر إلى صفتها الإنسانية ، ويسير مع نظرته في وحده الإنسان : «خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِمَسْكَنَ إِلَيْهَا»^(٦) ؛ وكان يريد رفعها إلى حيث يجب أن تكون شطر «النفس» الواحد .

ويجب إذ نذكر هذا للإسلام ، أن نذكر محابه أن الحرية التي منحها الغرب المادى للمرأة لم تنص من هذا السع الإنسانى الكريم ؛ ولم تكن دوافعها هي دوافع الإسلام الرثة .

(١) سورة البقرة : [٢٣١] . (٢) سورة النساء : [١٩] . (٣) سورة الأنعام : [١٥١] .

(٤) سورة الإسراء : [٣١] . (٥) سورة السكوير : [٨-٩] . (٦) سورة الأعراف : [١٨٩] .

ويحسن ألا ننسى التاريخ ؛ وألا نفتن بالقشور الخادعة التي تعاصرنا اليوم . يحسن أن نذكر أن الغرب أخرج المرأة من البيت تعمل ، لأن الرجل هناك نكل عن كفالتها وإعالتها ، إلا أن يقتضيها الثمن من عفتها وكرامتها !

عندئذ فقط اضطرت المرأة أن تعمل !

ويحسن أن نذكر أنها حين خرجت للعمل انتهز الغرب المادى حاجتها ، واستغل فرصة زيادة العرض ، ليرخص من أجرها ، واستغنى أصحاب الأعمال بالمرأة الرخيصة الأجر عن العامل الذى بدأ يرفع رأسه ويطلب بأجر كريم !

وحين طالبت المرأة هناك بالمساواة ، كانت تعنى أولاً وبالذات المساواة فى الأجور لتأكل وتعيش ! فلما لم تستطع هذه المساواة طالبت بحق الانتخاب ليكون لها صوت يحسب حسابه ؛ ثم طالبت بدخول البرلمانات ليكون لها صوت إيجابى فى تقرير تلك المساواة !

ويحسن ألا ننسى أن فرنسا ظلت إلى عهد الجمهورية الرابعة بعد الحرب الأخيرة لا تمنح المرأة حق التصرف فى مالها - كما يمنحها الإسلام ذلك - إلا بإذن وليها ، على حين منحتها حق الدعارة . كاملاً بصفة علنية أو سرية ! وهذا الحق الأخير هو الحق الوحيد الذى حرمه الإسلام المرأة ! لأنه حرمه الرجل كذلك ، رعاية لكرامة الإنسان وشعوره ، ورفعاً لمستوى العلاقات الجنسية أن تكون علاقة أجساد لا تربطها رابطة من بيت ولا أسرة .

ويجب حين نرى الغرب المادى يقدم المرأة اليوم فى بعض الأعمال على الرجل ، وبخاصة فى المتاجر والسفارات والقنصليات وفى الأعمال الإخبارية كالصحافة ونحوها . . . يجب ألا نفعل عن المعنى الكريمة الخبيث فى هذا التقديم . إنه معنى الخساسة والرقيق فى جو من دخان العنبر والأفيون ! إنه استغلال للحاسة الجنسية فى نفوس « الزبائن » . فصاحب المتجر ، كالدولة التى تعين النساء فى السفارات والفصليات ، كصاحب الجرد الذى يدفع بالمرأة إلى القساط الآعادت والأحمار . . . كل منهم مدرك فىم يستخدم المرأة ؛ ويعرف كيف تحصل المرأة على المحاح فى مده الميادين ؛ ويعلم إذا سدل للحصول

على هذا النجاح ! فإن لم تبذل هي شيئاً - وهو فرض بعيد - فهو يدرك أن شهوات جائعة ، وعيوناً خائنة ، ترف حول جسدها وحول حديثها ؛ وهو يستغل ذلك الجوع للكسب المادى والنجاح الصغير ! لأن المعانى الإنسانية الكريمة منه بعيد بعيد !

فأما الشيوعية فذات دعوى عريضة فى مساواة المرأة بالرجل . والمساواة هى المساواة فى العمل والأجر . ومتى استوى العمل والأجر ، فقد تحررت المرأة وأصبح لها حق الإباحية كما هو حق للرجل ! لأن المسألة فى عرف الشيوعية لا تعدو المال . فكل الدوافع البشرية ، وكل المعانى الإنسانية ، كامنة فى هذا العنصر وحده من عناصر الحياة !

والحقيقة فى صميمها هى نكول الرجل عن إعالة المرأة ، واضطرارها أن تعمل مثله وفى دائرته لتعيش ، فالشيوعية - بهذا - هى التكملة الطبيعية لروح الغرب المادية ، الفاقدة للأريحية ، والمعانى الروحية فى حياة البشرية .

يجب أن نذكر هذا كله قبل أن يمدح أبصارنا الوهج الزائف . فالإسلام قد منح المرأة من الحقوق منذ أربعة عشر قرناً ما لم تمنحه إياها فرنسا إلا قرباً جداً . وهو قد منحها حق العمل وحق الكسب الذى منحته لها الشيوعية اليوم ؛ ولكنه أبقى لها حق الرعاية فى الأسرة ، لأن الحياة عنده أكبر من المال والجسد ، وأهدافها أعلى من مجرد الطعام والشراب ؛ ولأنه ينظر إلى الحياة من جوانبها المتعددة ، ويرى لأفرادها وظائف مختلفة ، ولكنها متكافئة متناسقة . وبهذه النظرة يرى وظيفة الرجل ووظيفة المرأة ؛ فيوجب على كل منهما أن يؤدي وظيفته أولاً لتنمية الحياة ودفعها إلى الأمام ؛ ونفرض لكل منهما الحقوق الضامنة لتحقيق هذا الهدف الإنسانى العام .

وأخيراً فإن للجس البشرى كله كرامته ، التى لا يجوز أن نستذل : « وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوُجُوهِ وَالْبَحْرِ وَرَرَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَصَّلْنَاهُمْ عَلَى كُنُوفٍ مِّنْ خَاقِنًا نَّفْثِيلاً ^(١) » .. كرمناهم بجنسهم ، لا بأشخاصهم ولا بعاصرتهم ولا بقبائلهم . فالكرامة

(١) سورة الإسراء : [٧٠] .

للجميع على سبيل المساواة المطلقة ، فكلهم لآدم . وإذا كان آدم من تراب ، وإذا كان آدم قد كرم ، فأبناءؤه جميعاً سواء في هذا وفي ذاك !

وللناس جميعاً كراماتهم التي لا يجوز أن تلمز ، ولا أن يسخر منها أحد : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا يَسَاءُ مِنْ نِسَاءٍ ، عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ ، وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ، وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ . بِئْسَ الْأَسْمُ : الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ، وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » ^(١) . والتعبير العميق الجميل : « ولا تلمزوا أنفسكم » ذو دلالة عجيبة ، فلمز إنسان لإنسان هو لمزه لنفسه ، لأن الناس كلهم من نفس واحدة !

وللناس جميعاً حرمتهم : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْأَلُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ، ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ تُؤَدِّنَ لَكُمْ ؛ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ازْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ ؛ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ » ^(٢) . « وَلَا تَحْسَبُوا وَلَا يَحْسَبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا » ^(٣) .

وقيمة هذا الإجراء هو إشتعار كل فرد بأن له حرمة لا يمحور أن ينهكها عليه الآخرون ؛ ولا يقل حرمة أحد عن حرمة أحد ؛ فهم فيها سواء ، وهم جميعاً مؤمنون .

وهكذا سبغ الإسلام كل ناحية من حياة الناس الوجدانية والاجتماعية ، ليؤكد فيها معنى المساواة مؤكداً . وما كان في حاجة كما قلنا لأن نحدث عن المساواة لفظاً وصوره ، بعد ما حقق معنى وروحاً ، بالحرر الوجداني الكامل من جميع القبح ، وجمع الملاسات ، وجميع الضرورات . وإلكه يحرص على المساواة حرصاً سديداً ، ويردها إنساناً كاملة غير محدودة بعصر ولا فساد ولا ملت ولا مركز ؛ كما ربهها أعد مدى من دائرة الأوليات وحدها . بما وفقت عنه المذاهب العر بعد المادى .

(١) سورة المجرات : [١] (٢) سورة البور : [١٧ - ٢٨] (٣) سورة الاحزاب : ١٢٠ .

التكافل الاجتماعي

لا تستقيم حياة يذهب فيها كل فرد إلى الاستمتاع بحريته المطلقة إلى غير حد ولا مدى، يغذيها شعوره بالتحرّر الوجداني المطلق من كل ضغط، وبالمساواة المطلقة التي لا يحدّها قيد ولا شرط؛ فإن الشعور على هذا النحو كفيّل بأن يحطم المجتمع كما يحطم الفرد ذاته. فلمجتمع مصلحة عليا لا بد أن تنتهي عندها حرية الأفراد؛ ولل فرد ذاته مصلحة خاصة في أن يقف عند حدود معينة في استمتاعه بحرّيته؛ لكي لا يذهب مع غرائزه وشهوانه ولذائذه إلى الحد المردى؛ ثم لكي لا تصطدم حرّيته بحرّية الآخرين، فنقوم الممارعات التي لا تنتهي؛ وتستحيل الحربة جحياً ونكالا؛ ويقف نموّ الحياة وكلها عند حدود المصالح الفردية القريبة الآماد.

والإسلام يمنح الحرية الفردية في أجمل صورها، والمساواة الإنسانية في أدق معانيها، ولكنه لا تركهما فوصى، فلمجتمع حسابه، وللإنسانية اعتبارها، وللأهداف العليا للدين قيمتها. لذلك بقرر مبدأ البيعة الفردية، في مقابل الحرية الفردية؛ وقرر إلى جانبها البيعة الجماعية التي تشمل الفرد والجماعة نكاليها. وهذا ما ندعوه بالتكافل الاجتماعي.

والإسلام بقرر مبدأ التكافل في كل صورته وأشكاله. فهناك التكافل بين الفرد وذاته، وبين الفرد وأسرته القريبة، وبين الفرد والجماعة، وبين الأمة والأمم، وبين الجيل والأجيال المعافاة أيضاً.

هناك كافل بين الفرد وذاته، فهو مكلف أن ينهى نفسه عن شهواتها؛ وأن يتركها ويطهرها؛ وأن يسلك بها طرق الصلاح والبجاد؛ وألا يلفي بها إلى النهلكة: « فَأَمَّا مَنْ طَعَىٰ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا، فَإِنَّ أُجْلُحِمَ هِيَ الْأَمْأَوَىٰ؛ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ، وَنَهَىٰ النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ، فَإِنَّ أُجْلُحَةَ هِيَ الْأَمْأَوَىٰ^(٤) ». وَمَسِ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا

(٤) سورة البارعات: [٣٧-٤١].

وَتَقَوَّاهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ^(١) . « وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » ^(٢) وهو مكلف في الوقت ذاته أن يتمتع نفسه في الحدود التي لا تفسد فطرتها ، وأن يمنحها حقها من العمل والراحة فلا يئسها ويضعفها : « وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ، وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ^(٣) » ... « يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ^(٤) » .

والتبعة الفردية كاملة ، فكل إنسان وعمله ، وكل إنسان وما يكسب لنفسه من خير أو شر ، ومن حسنة أو سيئة ، ولن يجزى عنه أحد في الدنيا ولا في الآخرة : « كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ^(٥) » . « أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى ، وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ، أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ، وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ، وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجِزَاءُ الْأَوْفَى ^(٦) » . « لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أُكْتَسَبَتْ ^(٧) » . « فَمَنْ أَهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ، وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ ^(٨) » . « وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ ^(٩) » .

وبذلك كله يقف الإنسان من نفسه موقف الرقيب، يهديها إن ضلت ، ويمنحها حقوقها المشروعة ؛ ويحاسبها إن أخطأت ، ويحتمل تبعة إهماله لها . وبذلك يقيم الإسلام من كل فرد شخصيتين ، تتراقبان وتتلاحضان ، وتتكافلان فيما بينهما في الخير والشر ، في مقابل منح هذا الفرد التحرر الوجداني الكامل ، والمساواة الإنسانية التامة . فالحرية والتبعة تتكافآن وتتكافلان .

(٢) سورة البقرة : [١٩٥] .
(٤) سورة الأعراف : [٣١] .
(٦) سورة الجهم : [٤١-٣٦] .
(٨) سورة الرمر : [٤١] .

(١) سورة الشمس : [٧-١٠] .
(٣) سورة القصص : [٧٧] .
(٥) سورة المدثر : [٣٨] .
(٧) سورة البقرة : [٢٨٦] .
(٩) سورة النساء : [١١١] .

وهناك تكافل بين الفرد وأسرته القرية : « وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا . إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ، فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ ، وَلَا تَنْهَرُهُمَا ، وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ، وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ : رَبُّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ^(١) » . « وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ، حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ ، وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ^(٢) » . « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ^(٣) » . « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرَّضَاعَةَ ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ، لَا تَضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ ^(٤) » .

وقيمة هذا التكافل في محيط الأسرة أنه قوامها الذي يمسكها ؛ والأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، ولا مفر من الاعتراف بقيمتها ؛ وهي تقوم على الميول الثابتة في الفطرة الإنسانية ، وعلى عواطف الرحمة والمودة ، ومقتضيات الضرورة والمصلحة ؛ كما أنها العش الذي تنشأ فيه وحوله مجموعة الآداب والأخلاق الخاصة بالجنس ، وهي في صميمها آداب المجتمع الذي ارتفع عن الإباحية الحيوانية والفوضى الهمجية .

ولقد حاولت الشيوعية أن تقضى على الأسرة بحجة أنها تنمى أحاسيس الأثرة الذاتية ، وحب التملك ؛ وتمنع شيوعية الثروة ، وشيوعية ملكية الدولة للأفراد . . . ولكنها فيما يبدو قد فشلت في هذا فشلاً تاماً ، فالشعب الروسى شعب عائل ، وللعائلة مكانها في نفسه وفي تاريخه ، فوق أن الأسرة نظام بيولوجى ونفسى لا نظام اجتماعى فحسب ، فتخصيص امرأة لرجل أصلح بيولوجياً وأفلح لإنجاب الأطفال . وقد لوحظ أن المرأة التى يتداولها عدة رجال تعقم بعد فترة معينة أو لا يصح نسلها . أما من الوجهة النفسية فمشاعر المودة والرحمة تنمو في جو الأسرة خيراً مما تنمو في أى نظام آخر ، وتكوين الشخصية يتم في هذا المحيط خيراً مما يتم في أى نظام آخر . وقد أثبتت تجارب الحرب الأخيرة بين أطفال المحاضن ، أن

(٢) سورة لقمان : [١٤] .

(٤) سورة البقرة : [٢٣٣] .

(١) سورة الإسراء : [٢٣-٢٤] .

(٣) سورة الأحزاب : [٦] .

الطفل الذى تتناوب تربيته عدة حاضنات تحتل شخصيته وتتفكك ، ولا تنمو فيه مشاعر الحب والتعاون ؛ كما أن الطفل الذى لا والد له يعانى مركب القصر ، ويهرب من هذا الواقع بتخيل والد لا وجود له ، يتصل به فى الخيال ، ويصوره فى شتى الصور والأشكال^(١) وليست العوامل البيولوجية والنفسية وحدها ، فهناك مقتضيات الضرورة والمصلحة التى تربط بين رجل وامرأة لتكوين بيت ورعاية أطفال ، ثم العلاقات التى تربط بين أفراد الأسرة الواحدة ، وتجعل منهم وحدة اجتماعية متعاونة فى الخير والشر ، متكافلة فى الجهد والجزاء ، جيلا بعد جيل . .

ومن مظاهر النكافل العائلى فى الإسلام ذلك التوارث المادى للثروة المفصل فى الآيات التالية : « يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساء فوق أنثيين فاهن نأماً ما ترك ، وإن كانت واحدة فأها الصّف ، ولأبوانه لِكُلٍّ واحدٍ منهما الشدس مما ترك . إن كان أه ولد . فإن لم يكن له ولد ، وورثه أبواه فلاّمه . التّث ، فإن كان أه إخوة فلاّمه الشدس ، من بعد وصية يوصى بها أو دين . آبائكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا . فريضة من الله . إن الله كان عليمًا حكيمًا . ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ، ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد فاهن السّنن مما تركن . من بعد وصية يوصون بها أو دين^(٢) . » . « يسفنونك . قل : الله فبكم فى الكمالاة : إن أمروا هلاك ليس له والد وله أخت فأها نصف ما ترك ، وهو ربهان إن لم يكن أها ولد ، فإن كالأنا السّنن فأهما السلمان مما ترك ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فلاّ كرك

(١) عن « أطباء بلا سر » . تأليف امارويد ودرى برلجهاام وترجمة الأستاذ محمد بدران ورمى .
(٢) سورة النساء : [١١ - ١٢] .

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ . مُبَيِّنُ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ^(١) ...

أما الوصية التي أشير إليها في الآيتين الأوليين فهي لا تتجاوز الثلث بعد وفاء الدين . ولا تكون لوارث لحدث : « لا وصية لوارث ^(٢) » . إنما شرعت لتدارك بعض الحالات التي لا يرث فيها من توجب الصلة العائلية أن يصله المورث ويبره ؛ ولتكون مجالا لإنفاق شيء من التركة في وجوه البر والخير .

هذا النظام الذي شرعه الإسلام مظهر من مظاهر التكافل بين أفراد الأسرة الواحدة ، وبين الأجيال المتتابعة - فوق أنه وسيلة من وسائل تفتت الثروة لئلا تتضخم تضخما يؤذى المجتمع (وسنتحدث عن هذا في فصل « سياسة المال ») أما هنا فنكتفي بالقول بأن في نظام الإرث الإسلامي عدلا بين الجهد والجزاء ، وبين المغام والمغرم في جو الأسرة . فالوالد الذي يعمل - وفي شعوره أن نمرة جهوده ان تقف عند حياته القصيرة المحدودة ، بل ستمتد لينتفع بها أبنائه وحفدته ، وهم امتداده الطبيعي في الحياة - هذا الوالد يبذل أقصى جهده ، وينتج أعظم نتائجها ؛ وفي هذا مصلحة له وللدولة وللإسارية ، كما أن فيه تعادلا بين الجهد الذي يبذله والجزاء الذي يلقاه . فأبناؤه جزء منه يشعر فيهم بالامتداد والحياة .

أما الأبناء فعديل أن ينتفعوا بجهود آبائهم وأمهاتهم ، إذ الصلة بين الوالدين والأبناء لا تنقطع لو قطعت صلة الميراث المالي ؛ فالآباء والأمهات بورنونهم صفات واستعدادات في تكونهم الجسماني ، والعقلي ؛ وهذه الاستعدادات لازمة لهم في حياتهم ، ونفرض عليهم كثيراً من أوصاع مستقبلهم - إن خيراً وإن شراً - دون أن نكون لهم يد في رد هذه الوراة أو تعديلها . ومهما جاهدت الدولة أو جاهد المجتمع فلن يهب طفلاً وجهاً جميلاً إذا ورثه أبواه وجهاً قبيحاً ؛ وإن يمسحه سلامة أعصاب ، واعندال مراج ، إذا ورثناه اختلالاً واصطراباً ؛ ولن يعطيه عمراً طويلاً وصحة موفوره ، إذا ورثناه استعدادات للبلى السريع

(٢) رواء صاحب مصابيح السيرة وقال : إنه حسن .

(١) سورة النساء : [١٧٦] .

والمرض الملازم . . فإذا كان عليه أن يرث هذا كله غير مخير ، فإنه من العدل الاجتماعى أن يرث جهود أبويه للمادية أيضا ، ليكون هناك شيء من التعادل بين المغنم والمغارم !

وقد ضرب القرآن مثلاً للتكافل بين الآباء والأبناء فى قصة موسى مع عبد «من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا وعلّمناه من لدنا علماً» ... «فَأَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهَا ، فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ » . وقد قال له موسى : «لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا»^(١) ما دام أهل القرية لم يطعموهما . فكشف له عن السرّ فى تقويته للجدار فقال : «أَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ، فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا ، رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي »^(٢) .

وهكذا انتفع الولدان بصلاح الوالد ، وورثا ما خلفه لهما من مال وصلاح . وهذا عدل وحق لا شك فيه .

فأما حين يخشى من خبس المال فى محيط خاص ، فالوسيلة موجودة فى يد الدولة لتعديل الأوضاع؛ والإسلام يكفل هذا التعديل بوسائله الخاصة ؛ كما سيجىء فى فصل « سياسة المال » وفصل « حاضر الإسلام ومستقبله » .

وهناك تكافل بين الفرد والجماعة ، وبين الجماعة والفرد ، يوجب على كل منهما تبعات ؛ ويرتب لكل منهما حقوقا . والإسلام يباغ فى هذا التكافل حد التوحيد بين المصلحتين ، وحد الجزاء والعقاب على تقصير أيهما فى النهوض بتبعانه فى شتى مناحى الحياة المعنوية والمادية على السواء .

(٢) سورة الكهف : [٨٢] .

(١) سورة الكهف : [٧٧] .

فكل فرد مكلف أولاً أن يحسن عمله الخاص . وإحسان العمل عبادة لله ، لأن ثمرة العمل الخاص ملك للجماعة وعائدة عليها في النهاية : « وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ^(١) » .

وكل فرد مكلف أن يرعى مصالح الجماعة كأنه حارس لها ، موكل بها . والحياة سفينة في خضم ، والراكبون فيها جميعاً مسؤولون عن سلامتها ؛ وليس لأحد منهم أن يخرق موضعه منها باسم الحرية الفردية : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا في سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا مرواً على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم تؤذ من فوقنا ! فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً » ^(٢) وهو تصوير بديع لنشابتك المصالح وتوحيدها ، يزاء التفكير الفردي الذي يأخذ بظاهر المعاني النظرية ، ولا يفكر في آثار الوقائع العملية ؛ ورسم دقيق لواجب الفرد وواجب الجماعة في مثل هذه الأحوال .

وليس هنالك فرد معنى من رعاية المصالح العامة ، فكل فرد راعٍ ورعية في المجتمع : « كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤول عن رعيته » ^(٣) .

والتعاون بين جميع الأفراد واجب لمصلحة الجماعة في حدود البرِّ والمعروف : « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ » ^(٤) . « وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ » ^(٥) .

وكل فرد مسؤول بذاته عن الأمر بالمعروف ، فإن لم يفعل فهو آثم وهو معاقب بإثمه : « خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ . إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ، فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا

(٢) البخارى والترمذى واللفظ للبخارى .

(٤) سورة المائدة : [٢] .

(١) سورة التوبة : [١٠٥] .

(٣) الشيطان .

(٥) سورة آل عمران : [١٠٤] .

حَمِيمٌ ، وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسَايِنٍ ، لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ » ^(١) وعدم الحض على طعام المسكين بعد علامة من علامات الكفر والتكذيب بالدين : « أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ؟ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ، وَلَا يُحِضُّ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ » ^(٢) .

وكل فرد مكلف أن يزيل المنكر الذي يراه : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ : فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَهُوَ أضعف الإيمان » ^(٣) . وهكذا يصبح كل فرد مسؤولاً عن كل منكر يقع في الأمة ولو لم يكن شريكاً فيه ، فالأمة وحدة ، والمنكر يؤذيها ، وعلى كل فرد أن ينود عنها ويحميها .

والأمة كلها تؤاخذ وينالها الأذى والعقاب في الدنيا والآخرة إذا سكنت عن وقوع المنكر فيها من بعض بنيتها ، فهي مكلفة أن تكون قوامة على كل فرد فيها : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا ، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا » ^(٤) . ولو كان فيها الكثيرون لم يفسقوا ، ولكن سكوتهم على الفسق جعلهم مستحقين للتدمير : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً » ^(٥) وما في هذا ظلم ، فالأمة التي تشيع فيها الفاحشة ، ويجهر فيها بالمنكر فلا تغيره ، أمة منحلة متهافئة ، صائرة إلى الزوال ؛ والدمار الذي يصيبها أمر طبيعي ، ونتيجة لازمة .

ولقد استحق بنو إسرائيل اللعنة على لسان أنبيائهم ، ودالت دولتهم ، وذهبت ريحهم ، لأنهم لم يكونوا يغيرون المنكر ولم يكونوا ينشأهون عنه : « لَعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ . ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ . لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » ^(٦) . وفي الحديث : « لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماءهم فلم يتهوا ؛ فجالسهم ، وواكلوهم وشاربوهم ، فصرَب الله قلوب بعضهم ببعض ، ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم (ثم جلس وكان متكئاً فقال) :

(٢) سورة الماعون : [١ - ٣] .

(٤) سورة الإسراء : [١٦] .

(٦) سورة المائدة : [٧٨ - ٨٩] .

(١) سورة الحاقة . [٣٠ - ٣٧] .

(٣) مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

(٥) سورة الأنفال : [٢٥] .

« لا والذي نفسى بيده حتى تأطروهم على الحق أطراً ^(١) » فأما المؤمنون حقاً فهم الذين يقول عنهم القرآن : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ^(٢) » .

وقد فهم بعضهم من آية : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ^(٣) » . أنها تميز السكوت عن رد المنكر وتغييره ، فنبههم أبو بكر رضى الله عنه إلى سوء فهمهم لها قال :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ . . . وَإِنَّكُمْ تَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا ، وَإِنِّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدِهِ أَوْ شَكَّ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِعِقَابٍ » . وَإِنِّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَا مِنْ قَوْمٍ يَعْمَلُ فِيهِمْ بِالْمَعَاصِي ثُمَّ يَقْدِرُونَ عَلَى أَنْ يَغْيُرُوا فَلَمْ يَغْيُرُوا إِلَّا يَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ ^(٤) » .

وهذا هو التفسير الصحيح الذى بنطبق على مراعى الإسلام . إنما كل ما فى الآية هو تقرير التبعة الفردية . والضلال السابى الذى ليس له أثر إيجابى مسألة تخص صاحبها ؛ وعلى الآخرين أن يحاولوا الهداية ، فإذا لم يهتد الضال فهو وما كسبت يده .

والأمة مسؤولة عن حماية الضعفاء فيها ؛ ورعاية مصالحهم وصيانتها ، فعليها أن تقال عند اللزوم لحمايتهم : « وَمَا لَكُمْ لَا نُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ؟ ^(٥) » . وعليها أن تحفظ لهم أموالهم حتى يرشدوا : « وَابْنُلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَاعُوا الْكَاخَ فَإِنْ آسَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا . وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ، وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ . فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ، وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ^(٦) » . . . وفى الحديث : « السَّاعَى عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ

(١) أبو داود والترمذى . (٢) سورة التوبة : [٧١] . (٣) سورة المائدة : [١٠٥] .
(٤) أبو داود والترمذى . (٥) سورة النساء : [٧٥] . (٦) سورة النساء : [٦] .

كالجهاهد في سبيل الله، أو القائم الليل، الصائم النهار» (١).

وهي مسئولة عن فقرائها ومعوزيها أن ترزقهم بما فيه الكفاية؛ فتتقاضى أموال الزكاة وتنفقها في مصارفها؛ فإذا لم تكف فرضت على القادرين بقدر ما يسد عوز المحتاجين، بلا قيد ولا شرط إلا هذه الكفاية. فإذا بات فرد واحد جائعاً فالأمة كلها تبيت آثمة ما لم تتحاض على إطعامه: «كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ، وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ، وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا، وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا. كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا، وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ... يَوْمَئِذٍ يَنْذِرُ الْإِنْسَانَ تَوَّانًى لَهُ الَّذِي كَرَى، يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي! فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدٌ وَلَا يُوْنِقُ وِثْقَاهُ أَحَدٌ» (٢). وفي الحديث «أَيُّمَا أَهْلَ عُرْصَةِ أَصْبَحَ فِيهِمْ أَمْرٌ جَائِعًا فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» (٣) و «من كان معه فضلٌ ظهرٍ فليعدْ به على من لا ظهر له، ومن كان له فضلٌ زاد فليعد به على من لا زاد له» (٤). و «من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث... وإن أربع فخامس أو سادس» (٥).

والأمة الإسلامية كلها جسد واحد، يحس إحساساً واحداً، وما يصيب عضواً منه يشتكى له سائر الأعضاء. وهي صورة جميلة أخاذة يرسمها الرسول الكريم فيقول: «مثل المؤمنين في توادهم، وتراحيمهم، وتعاطفهم، كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» (٦)، كما رسم للتعاون والنكافل بين المؤمنين والمؤمن صورة أخرى معبرة دقيقة: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» (٧) وذلك أسمى ما يتصوره الخيال للنعاون والتكافل في الحياة.

وعلى هذا الأساس وضعت الحدود في الجرائم الاجتماعية، وشددت تشديداً. لأن النعاون

(١) الشيخان والبرمذى والسنائي (٢) سورة الفجر: [١٧-٢٦].

(٣) المسند للإمام أحمد بن حنبل بشر الأستاذ أحمد بن محمد بن كمال بن يثرب: [٤٨٨٠].

(٤) مسلم وأبو داود. (٥) متفق عليه. (٦) متفق عليه. (٧) الشيخان.

لا يقوم إلا على أساس صيانة حياة كل فرد وماله وحرماته : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله » ^(١) . . . لذلك شرع القصاص في القتل والجروح جزاء وفاقا . وجعل جريمة القتل كجريمة الكفر في العقوبة : « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا » ^(٢) . « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِّهِ سُلْطَانًا » ^(٣) . « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ » ^(٤) ، وحث على القصاص فجعله حياة للأمة : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » ^(٥) وإنه لحياة لما فيه من ضمان الحياة بالكف عن القتل ، وبما فيه من حفظ كيان الجماعة وحيويتها وتماسكها .

وشدد عقوبة الزنا لما فيه من اعتداء على العرض ، وعبت بالحرمة ، وشر للفاحشة في الجماعة ، بشأعه تفككها بعد فترة ؛ وتدلّيس في الأساب ، وسرقة لعواطف الآباء بالبنوة المزورة !

شدد هذه العقوبة لجعلها للمحصن والمحصة الرجم ، ولغير المحصنين والمحصات الجلد ، وهو متلف في أحيان كثيرة : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ حَلَّةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ » ^(٦) .

وجعل العقوبة ثمانين جلدة للذين يرمون المحصنات المؤمنات الغافلات ومعترون عليهن ، ولوتون أعراضهن كذباً ، لأن جريمة الإفك هاقرة من جريمة الزنا ، فهي اعتداء على السمعة والعرض ، وسار للعداوة والبغضاء ، وإساعة للفاحشة بالسماع :

(٢) سورة النساء : [٩٣] .

(٤) سورة المائدة : [٤٥] .

(٦) سورة النور [٢] .

(١) الشيطان .

(٣) سورة الإسراء : [٣٣] .

(٥) سورة البقرة : [١٧٩] .

« وَالَّذِينَ بَرَّوْنَ الْمُحْصَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ^(١) » .

وشدد عقوبة السرقة لما فيها من اعتداء على أمن الناس وطمانيتهم والتقى المتبادلة بينهم ؛ فجعلها قطع اليد : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، جزاء بما كسبنا كالأل من الله ^(٢) » .

ولقد يستفزع بعضهم هذه العقوبة اليوم حين يقيسها إلى سرقة مال من فرد ؛ ولكن الإسلام إنما نظر فيها إلى أمن الجماعة وسلامتها وتضامنها ؛ كما نظر إلى طبيعة ظروفها ؛ فهي جريمة تتم في الخفاء ، وجرائم الخفاء في حاجة إلى تشديد العقوبة ليعدل عنها مرتكبها ، أو ليتترك من اضطرابه وخوفه من العقوبة دليلا عليه وعليها !

على أن هذه العقوبة الحازمة لا تنفذ إذا كانت السرقة اضطرارية لدفع غائلة الجوع عن النفس أو الأولاد . فالقاعدة العامة : أن لا حرج على المضطر : « فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ^(٣) » . والحد يدرأ بالشبهة : « ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالْشُّبُهَاتِ ^(٤) » والجوع شبهة ؛ وعلى هذا جرى عمر في خلافته كما سيجيء ^(٥) .

أما الذين يهددون أمن الجماعة العام فجزاؤهم التقتيل أو التصليب أو تقطيع الأيدي والأرجل أو النفي من الأرض : « إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ^(٦) » . لأن الاثمار والاجتماع على الإفساد والفنسة جريمة أكبر من الجرائم الفردية ، وأحق بالحسم وقسوه العقوبة .

وهكذا فرض الإسلام التكافل الاجتماعي في كل صورده وأسكاله . تمشيا مع نظريته

(١) سورة النور : [٤١] . (٢) سورة المائدة : [٣٨] . (٣) سورة البقرة : [١٧٣] .

(٤) رواه عبد الله بن عباس (كتاب الكامل لاس عدى) . وفي مسند أبي حنيفة لأبي حنيفة .

(٥) إراجع فصل الحرمة والاعتقالات في كتاب : « الإنسان بين المادية والإسلام » لمحمد عطف .

(٦) سورة المائدة : [٣٣] .

الكبرى فى وحدة الأهداف الكلية للفرد والجماعة ؛ وفى تناسق الحياة وتكاملها . فبدع
للفرد حرية كاملة فى الحدود التى لا تؤذيه ، ولا تأخذ على الجماعة الطريق ؛ ويجعل للجماعة
حقوقها ، ويكلفها من التبعات فى الوقت ذاته كفاء هذه الحقوق ؛ لتسير الحياة فى طريقها
السوى القويم ، وتصل إلى أهدافها العليا التى يخدمها الفرد وتخدمها الجماعة سواء.

وعلى تلك الأسس الثلاثة : التحرر الوجدانى المطلق ، والمساواة الإنسانية الكاملة ،
والتكافل الاجتماعى الوثيق ، تقوم العدالة الاجتماعية ، وتتحقق العدالة الإنسانية .

وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام

من داخل النفس لا من خارجها يعمل الإسلام ، ومن أعماق الضمير لا من السطح يحاول الإصلاح ؛ ولكنه لا ينفل أبدا عن الواقع العملي في محيط الحياة ؛ ولا عن حقيقة النفس البشرية ، وما يعتورها من ارتفاع وهبوط ، وتطلع وانكماش ، وأشواق طائفة وضرورات مقيدة ، وطاقة محدودة على كل حال ، دون الكمال المطلق في جميع الأحوال .

وعلى قدر علمه العميق بأغوار النفس البشرية يشرع ويوجه ؛ ويصوغ أوامره ونواهيه ؛ ويضع حدوده وينفذها ؛ ثم يهتف للضمير البشري أن يتسامى فوق التكاليف المشروعة ما استطاع .

والحياة تصبح ممكنة وصالحة إذا نحن نفذنا التكاليف المشروعة في هذا الدين ؛ ولكنها تكون دون الكمال الذي يهدف إليه الإسلام ، ما لم ترتفع بما بوجه إليه الضمير البشري من تسامح وارتفاع وتسام ؛ فالتوجيه الوجداني في هذا الدين هو الجزء المكمل للتكليف التشريعي فيه ؛ ثم هو الكفيل بتنفيذ هذا التكليف عن طواعية ورضى وإقبال ، وبمنح الحياة البشرية قيمتها الإنسانية الكريمة المترفعة عن القيود والضرورات ، وعن ضغط القانون ، ودفع التشريع .

وحينما حاول الإسلام أن يحقق العدالة الاجتماعية كاهلة ارتفع بها عن أن تكون عدالة اقتصادية محدودة ، وأن تكون التشريع وحده هو الذي يكفلها ؛ فجعلها عدالة إيسابا شاملة ، وأقامها على ركبتين قويتين : الضمير البشري من داخل النفس . والتشريع القانوني في محيط المجتمع ، رزائج من دند القدر والك . متدرا في الوجدان الإنساني أعنت أعماله

غير غافل عن ضعف الإنسان ، وحاجته إلى الوازع الخارجى كما يقول عثمان بن عفان : يزرع الله بالسلطان أكثر مما يزرع بالقرآن .

وكل من ينظر فى هذا الدين نظرة فاحصة منصفة يدرك الجهد الضخم الذى بذله لتهديب النفس البشرية من جميع جوانبها وفى جميع اتجاهاتها وملاساتها . فهذا الدين هو الذى يجعل أقصى التناء على نبيه أن يقول : « وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ »^(١) . فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماسك الركين ، ولا اتصال الأرض بالسماء ، والفناء بالخلود ، فى ضمير الإنسان الفانى المحدود .

ولم يخل الإسلام بتقته على الضمير البشرى بعد تهذيبه ؛ فأقامه حارساً على التشريعات ينفذها ويرعاها ؛ وجعل تنفيذ الكثير منها فى ضمانته ؛ فالشهادة هى أساس إقامة الحدود فى أحوال كثيرة ، وفى إثبات الحقوق كذلك . والشهادة مسألة مردها إلى الضمير الفردى ، وإلى رفاة الله على هذا الضمير : « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ »^(٢) . « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَبَدْرًا عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ »^(٣) . . وحتى عند ما بأمر بالكتابة يجعل الشهادة واجبة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ، وَابْكُتْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ، فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ ،

(٢) سورة البور : [٤]

(١) سورة القلم : [٤] .

(٣) سورة النور : [٦-٩] .

وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ، أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » (١) .

والشهادة واجب وتكليف في البدء : « وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » (٢) وهي واجب وتكليف عند التقاضى : « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ، وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ » (٣) . وهكذا يمنح الثقة للضمير البشرى في الحدود التى قد تصل إلى الجلد والرجم ، وفى الحقوق المالية على السواء . وهى ثقة لا بد منها لتكريم الإنسان ورفعته إلى مستواه المرموق المطلوب .

ولكن الإسلام لم يدع هذا الضمير لذاته ، وهو ينوط به هذه الشؤون الخطيرة ، ويقيم حارساً على تنفيذ التشريع والتكليف ، ويدعوه إلى السموفوق ما يوجه التشريع والتكليف .. لقد أقام عليه رقيباً من خشية الله ، وصوّره له رقابة الله فى صور فريدة رائعة مؤثرة : « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ، وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ، ثُمَّ يُنْذِبُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » (٤) .

« وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ . إِذْ بَتَّاهِيَ الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ، مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَبَهُ رَقِيبٌ عَتِيدٌ » (٥) . « فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى » (٦) ...

ولقد بشره وأنذره ، وجعل كل عمل من أعماله محسوباً عليه فى الدنيا والآخرة لا مفر من عاقبته ، ولا فكاك من جزائه : « وَاضْعَ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً . وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَنْيْنًا بِهَا ، وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ » (٧) .

(١) سورة الشورى : [٢٨٢] . (٢) سورة البقرة : [٢٨٢] . (٣) سورة المائدة : [٢٨٣] .

(٤) سورة المجادلة : [٧] . (٥) سورة ق : [١٦-١٨] .

(٦) سورة طه : [٧] . (٧) سورة الأنبياء : [٤٧] .

« إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْثَقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ؟ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ، يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ . فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ » ^(١) . . . وهكذا وهكذا مما يقيم على هذا الضمير رقابة من الخشية والتقوى ، ويجعله أداة صالحة لرقابة التنفيذ في كل ما شرع الدين من حدود وتكاليف .

على هذا الضمير الذي رباه الإسلام ، وعلى التشريع الذي جاءت به شريعته ، اعتمد في إرساء قواعد العدالة الاجتماعية . وبهذه الوسيلة المزدوجة نجح في إنشاء مجتمع إنساني متوازن متناسق ، سنعرض صوراً منه في فصل آت . أما الآن فنكتفي باستعراض نموذج من تلك الطريقة في التشريع والتوجيه ، ونختار موضوع الزكاة والصدقة لعلاقته القوية بموضوع هذا الكتاب .

فرض الإسلام الزكاة حقاً في أموال القادرين للمحرومين . حقاً تتقاضاه الدولة بحكم القانون وبقوة السلطان . ولكنه راح يحفز الوجدان على أداء هذا الحق ، حتى يجعل أداءه رغبة ذاتية من القادرين على الأداء .

فالزكاة ركن من أركان الإسلام ، وضرورة من ضرورات الإيمان : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ » ^(٢) . « تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ . هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ . الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ » ^(٣) .

والمشركون الذين لا يؤمنون بالآخرة هم الذين لا يؤدّون الزكاة : « وَوَبَلِّغِ لِلْمُشْرِكِينَ

(٢) سورة المؤمنون : [١-٢] .

(١) سورة الزلزلة : [١-٨] .

(٣) سورة النمل : [١-٣] .

الَّذِينَ لَا يُؤْنُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» ^(١).

وأداء الزكاة وسيلة من وسائل الحصول على رحمة الله : « وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » ^(٢).

والنصر من عند الله لمن يؤدّون هذا الحق ، ويقومون بواجبهم للمجتمع ، فسنحققون التمكين لهم في الأرض : « وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ، الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ، وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ ، وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ » ^(٣).

والزكاة شريعة إسانية خالده تصممها أوامر الأنبياء قبل الإسلام ؛ فلا دين غير هذا الواجب الاجتماعي العرفي . يقول عن إسماعيل : « وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ، وَكَانَ آمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا » ^(٤) . ويقول عن إبراهيم : « وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ، وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ، وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ » ^(٥).

والويل لمن لا يؤدي هذا الواجب المعروض . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ ، مِلَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَجَاعًا أَفْرَعُ لَهُ رِشْتَانِ ، يَطُوفُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ أَحَدٌ يَأْتِيهِ - يَعْنِي سَدَقَتُهُ - يَقُولُ : أَمَا مَالُكَ أَمَا كَرُكَ » ^(٦) . وهي صورته ممرعا مروعاً محيِّفه .

هذه الزكاة حق معروض فهو القايون ، معد في المال حسب معلوم . ومحاسنها الصدقة : وهي مراكبه الصبر الرد بلا حساب : وهي وحى التوحيدين والسعور ، وممره التراحم والإحسان

(٢) سورة البقرة [٥٦]

(٤) سورة مريم : [٥٤-٥٥]

(٦) البخاري والسنن .

(١) سورة صافات [٦-٧]

(٣) سورة الحج : [٢-١٠]

(٥) سورة الأنبياء [١٠٠-٧٤]

الذين عنى بهما الإسلام كل العناية ، تحقيقاً للتراث الإنساني والتكافل الاجتماعي ، عن طريق الشعور الشخصي بالواجب ، والإحساس النفسي بالرحمة ، ليلغ بذلك هدفين : التهديب الوجداني العميق ؛ والتضامن الإنساني الوثيق . وإن الإسلام ليجعل هذا التراحم إنسانياً خالصاً لا تتقف حدوده عند الأخوة الدنية ؛ فيقول القرآن : « لَا تَنْهَ كُمْ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ »^(١) . ونقول الرسول : « ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء »^(٢) فيضرب المثل العالي في التراحم الإنساني ، الخالص حتى من عصبية الدن .

ثم يخطو الخطوة الكبرى فيشمل بالرحمة كل من تبص فيه الحياة . قال نبى الإسلام الكريم : « بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً ؛ فنزل فيها فشرب ، ثم خرج وإذا كلب يلهث ، فأكل الثرى من العطش ؛ فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذى بلغ منى . فنزل البئر فملأ خفه ماء ، ثم أمسكه بفيه حتى رقى ، فسقى الكلب ، فشكر الله له ، فغفر له » قالوا يارسول الله : وإن لنا فى البهائم لأجراً ؟ فقال : « نعم ، فى كل كبد رطبة أجر »^(٣) . وقال : « دخلت امرأة النار فى هرة ربطتها ، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض »^(٤) .

فالرحمة فى الإسلام أساس الإيمان وعلامته ، لأنها دليل نأثر الضمير بالدين ، وتغلغله فيه ، كما هى شاهد الروح الإنسانية التى لادين غيرها فى عرف الإسلام . وعلى هذا الأساس توجه الإسلام إلى الصدقة والبر ، ويحب فى الإيفاق طوعاً واحساباً ، وانتظاراً لرضاء الله وعوصه فى الدنيا ، وثوابه فى الآخرة ، واجنباً لغضبه وبقمته وعذابه .

(٢) أبو داود والترمذى .

(٤) البخارى .

(١) سورة الممتعة : [٨] .

(٣) الشيطان .

فالبشرى للمخبتين الطائعين لله الذين ينفقون من أموالهم لرضاه : « وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ، الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ، وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ^(١) » . وهى صورة مؤثرة فى الوجدان حقا ، يعيد رسمها فى مناسبة أخرى فيقول : « إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ . تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ ، يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ، وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ . فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ^(٢) » .

كما يصور الإيثار صورة جميلة رقيقة فى نفوس أهل المدينة الذين استقبلوا المهاجرين فأووهم وشاركوهم مالهم وبيوتهم فى رحابة صدر وسماحة نفس : « وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا . وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ - وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ - وَمَنْ يُوقِ شَحْنَفَهُ فَآوْ أَيْنِكَ هُمُ الْمَفْاجِحُونَ ^(٣) » .

وهى صورة للإنسانية العليا فى أجمل صورها وأبدعها . وهنا صورة لا تقل عنها جمالا ورقة وانعطافا لجماعة من عباد الله ، نذكر بعض المراجع أنهم على وزوجه فاطمة بنت الرسول وأهل بيتها : « يُوفُونَ بِالْأَذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ، وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ - عَلَى حَبِّهِ - مِسْكِينًا وَبَنِيًّا وَأَسِيرًا . إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا . إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا عَبَّوسًا قَمْطَرِيرًا . فَوَقَّاهُمُ اللَّهُ سَرًّا ذَلِكَ الْيَوْمُ ، وَلَقَّاهُمْ بَخْسًا وَشُرُورًا ، وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ، مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا تَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَهًّا هَرِيرًا ، وَدَانِيَةً

(٢) سورة السجدة : [١٥ - ١٧] .

(١) سورة الحج : [٣٤ - ٣٥]

(٣) سورة الحشر : [٩] .

عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ قُطُوفُهَا تَذَلُّلاً ، وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَنْيَّةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ، وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا ، عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا ، وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا ، وَإِذَا رَأَيْتَ ، نَمَّ ، رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ، عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ . وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ ، وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا إِنَّ هَذَا كَانَ لَكُمْ جَزَاءً وَكَانَ سَعْيُكُمْ مَشْكُورًا ^(١) .

والصدقة قرض لله مضمون الوفاء : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ، وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ^(٢) » . « إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ ، وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ^(٣) » .

أوهى تجارة رابحة مجزية : « إِنَّ الَّذِينَ يَبْنُونَ كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، بَرَجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ ، لِيُؤْتِيَهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ ، إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ ^(٤) » .

وعلى أية حال فهي مخلقة وليس فيها خسارة ولا ظلم : « وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ نُوَفِّ إِلَيْكُمْ ، وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ^(٥) » .

والجنة في الآخرة جزاء كريم للمنفقين : « وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ، وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ : وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ^(٦) » .

(٢) سورة الحديد : [١١] .
(٤) سورة فاطر : [٢٩ - ٣٠] .
(٦) سورة آل عمران : [١٣٣ - ١٣٤] .

(١) سورة الدهر : [٢ - ٢٢] .
(٣) سورة الحديد : [١٨] .
(٥) سورة البقرة : [٢٧٢] .

والصدقة تطهير للنفس والمال ، وقد أمر الرسول أن يأخذ من قوم أذنبوا واعترفوا بذنوبهم قسطاً من مالهم ينفق في الخير تطهيراً وبنزكية لهم : « وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ، خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا . عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ، أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ، وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ ، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ^(١) » .

والإففاق يتسق مع الوفاء بعهد الله والخشية منه والخوف من سوء الحساب ؛ ويدل على العقل والنبصر . والكف عنه قطع لما أمر الله به أن يوصل ؛ ونوع من نقض العهد والإفساد في الأرض : « إِمَّا يَنْتَهِ كُرُّ أُولَئِكَ الْبَابِ : الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ ، وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ، وَالَّذِينَ صَبَرُوا أَبْنَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ، وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ، وَنَذَرُوا بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ : جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ، وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ . وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ . وَبُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ، أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ ، وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ^(٢) » .

والامتناع عن الإففاق في سبيل الله هلكة : « وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ^(٣) » : التهلكة المردة تعريض النفس للعذاب في الآخرة من الله ، والنفقة في الدنيا من الناس ؛ والنهلكة الجماعية بما يشيعه عدم الإففاق في المجتمع من نفاق وطمع ، وفن وأحقاد ، وضعف وانحلال .

(٢) سورة الرعد : [١٩ - ٢٥] .

(١) سورة التوبة : [١٠٢ - ١٠٤] .

(٣) سورة البقرة : [١٩٥] .

ومنع الخير اعتداء : « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ، مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ » ^(١) . « وَلَا يُطِيعُ كُلَّ حَالَافٍ مِّهِنٍ . هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ . مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَنْيَمٍ » ^(٢) . معند على حق الله ، وحق الجماعة ، وحق نفسه كعضو في الجماعة .

والبرُّ يؤدي إلى الجنة ويجنّاز بالارّ العقبة إليها . والعقبة هي فك الرقاب ، وإطعام الطعام يوم الجوع والمتربة : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقْبَةُ ؟ فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةِ نَبِيًّا ذَا مَقْرَبَةٍ ، أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ » ^(٣) .

والكف عن البر يؤدي إلى النار ، ويسلك صاحبه مع الكفار : « مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ؟ قَالُوا : لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ . وَكُنَّا نَحْوُضُ مَعَ الْخَائِضِينَ . وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ . حَتَّىٰ أَنَا مَا الْيَافِينَ » ^(٤) . « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَرًّا لَهُمْ ، تِلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ، سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ^(٥) . « وَالَّذِينَ تَكْزِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِصَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَكُوِيَٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ . هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ، فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْزِبُونَ » ^(٦) .

ولس الكز هنا هو محرد الامساع عن الركاة ، فكل ما زاد على الحاجة ولم ينفق كان كنزه أذى . عن أبي أمامة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما ابن آدم إلك إن تبذل الفصل خير لك ، وإن تمسكه شر لك » ^(٧) .

- | | |
|-------------------------------|-------------------------------|
| (١) سورة ق : [٢٤ - ٢٥] . | (٢) سورة القلم : [١٠ - ١٢] |
| (٣) سورة اللد : [١٢ - ١٦] : | (٤) سورة المدثر : [٤٢ - ٤٧] |
| (٥) سورة آل عمران : [١٨٠] . | (٦) سورة التوبة : [٣٤ - ٣٥] |
| (٧) مسلم والرمذى . | |

وعن بلال رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مارزقت فلا تخبأ ، وما سئلت فلا تمنع . فقلت : يا رسول الله وكيف لى بذلك ؟ قال : هو ذاك أو النار » ^(١) .

لا بل إن العقاب قد يحلّ بالباخلين فى الدنيا جزاء ما بخلوا ومنعوا الخير ؛ ويضرب القرآن الكريم مثلاً فى قصة قصيرة ، قصة جماعة كانت لهم حديقة يطعمون من ثمرها الفقراء ، ثم خطر لهم أن يبخلوا ويمنعوا ، فدارت الدائرة على الحديقة ، وذهب الله بثمرها ، فأصبحوا نادمين : « إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ، وَلَا يَسْتَشْنُونَ . فطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ ، فَأَصْبَحَتْ كَالْعَتَرِيمِ ، فَنَادَوْا مُصْبِحِينَ ، أَنْ اأَغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، فَأُطْلِقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ . أَلَّا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مِسْكِينَ . وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ ، فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا : إِنَّا لَضَالُونَ ! بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ . قَالَ أَوْسَطُهُمْ : أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْ لَا تُسَبِّحُونَ ! قَالُوا : سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ . فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَوْمُونَ . قَالُوا : يَا وَيْلَتَنَا ! إِنَّا كُنَّا طَاغِينَ . عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ . كَذَلِكَ الْعَذَابُ ، وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » ^(٢) .

لذلك يدعو القرآن الكريم الناس للذل قبل فوات الأوان : « قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا : يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ » ^(٣) . « وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ، فَيَقُولَ : رَبِّ أَوْ لَا أَحْرَنْتَنِ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ! وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا » ^(٤) .

(١) رواه الطبرانى فى الكبير وأبو الشيخ بن حبان فى كتاب الثواب والحكم وقال : صحيح

الإسناد (٢) سورة القلم : [١٧ - ٣٣] . (٣) سورة إبراهيم : [٣١]

(٤) سورة الماعون : [١٠ - ١١] .

ويحذرهم الشح ليقوا أنفسهم منه ، فلا يدفعهم حرصهم على الأموال والأولاد إليه ، فإنما هذه فتنة لهم واختبار : « إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ، وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ » ، فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا ، وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ ، وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ^(١) .

والنبي يوجب الصدقة على كل مسلم ولو كان لا يجد ، ونفسير ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : « على كل مسلم صدقة . قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : فيعمل بيديه فينفع نفسه ويتصدق . قالوا : فإن لم يستطع أن يفعل ؟ قال : فيعين ذا الحاجة للمهوف . قالوا : فإن لم يفعل ؟ قال فيمسك عن الشر فإنه له صدقة ^(٢) » .. وهكذا يستوى الناس جميعاً في البذل ، كل بقدر ما يملك ، وكل بقدر ما يستطيع .

وأبواب الإنفاق تدور مع الحاجة ومواضعها ؛ فالأقربون أولى بالمعروف ؛ ولكن سواهم موصولون بهم يذكرون في معرض الحصص على البر جنباً لجنب مع الأقربين ؛ فالبر عاطفة إنسانية قبل أن تكون وجدان قرابة ؛ وذكر البر موصول غالباً بذكر الإيمان ، إذ كان دليل الإيمان كما أسلفنا : « وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ؛ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَبِذِي الْقُرْبَىٰ ، وَالْيَتَامَىٰ ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْأَجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ ، وَالْأَجَارِ الْجُنُبِ ، وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ ، وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخَنَّالًا فَخُورًا ، الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِأَمْوَالِهِمُ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ؛ وَيَكْنُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِمًّا ^(٣) » . « يَسْأَلُونَكَ مَاذَا تُنْفِقُونَ ؟ قُلْ : مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ، وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ . وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ^(٤) » .

(٢) الشيخان واللعط للحارثي .

(٤) سورة البقرة : [٢١٥] .

(١) سورة التباين : [١٥ - ١٦] .

(٣) سورة النساء : [٣٦ - ٣٧] .

وهكذا يتصل الجار والصاحب بالوالدين والأقربين، كما يتصل بالجميع اليتامى والمساكين وابن السبيل . كلهم سواء ، حتى الذين تقع منهم مساءة ، كالتى وقعت من « مسطح » قريب أبي بكر ، الذى اشترك فى حديث الإفك عن ابنة أبي بكر ، عائشة زوج النبي . فإن الإسلام يدعو للصفح عنهم ، وينهى عن حرمانهم . فلما حلف أبو بكر وهو فى ثورة غضبه على عرضه المنهوك كذباً ، أن يحرم مسطحاً ما كان يبره به ، نزلت الآية : « وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا . أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ »^(١) ؟ .

وهكذا يرتفع بالشعور الإنسانى فى هذا المجال إلى مستوى رفيع كريم ، تشرف به الإنسانية فى أعصارها جميعاً ؛ وتفخر به فى الماضى والحاضر والمستقبل إلى ما شاء الله .

ثم يرتفع بالمر ذاته ، فيجعله براً بالله سبحانه ، ويرسم له هذه الصورة المبدعة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله عز وجل يقول يوم القيامة : يا ابن آدم مرضت فلم تعدنى ! قال : يارب كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أن عبدى فلاناً مرض فلم تعده ؟ أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ؟ يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعني ! قال يارب : وكيف أطعمك وأنت رب العالمين ؟ قال : أما علمت أنه استطعمك عبدى فلان فلم تطعمه ؟ أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ؟ يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقني ! قال : يارب كيف أسقيك وأنت رب العالمين ؟ قال : استسقاك عبدى فلان فلم تسقه . أما إنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي »^(٢) .

تم يجعل للصدقة آداباً نرفعها عن أن تكون نفصلاً واستعلاء من الواجد على المحروم ، أو أن تكون رياء صادراً عن شعور غير كريم ؛ لأن الصدقة إن هبطت دوافعها ، أو تبعها المن على أخذها ، استحالت عملاً خسيساً يؤذى النفس والخلق والصمر ، و يؤذى المجتمع

كذلك في أفراده وفي روابطه . وليس كالمَن بالإحسان شيء يَمُضُّ النفس ويذلُّها ، أو يصرفها عن قبول الإحسان ؛ وليس كالرياء بالصدقة مفسد للضمير حقير في عرف الأخلاق . والإسلام يعمل على رفع نفوس المعطين والآخذين جميعاً ؛ ويحرص على ذلك حرصاً شديداً : « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ ؛ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ تَتَّبِعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ، كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ ، وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ ، فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ . وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ ، أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّتْ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ . أَيُّوْدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ، وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ ، فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ؟ كَذَلِكَ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ^(١) » .

ولهذا يستحسن إخفاء الصدقة ودفعها سرّاً للمعوزين . حفظاً لكرامتهم من جهة ؛ ومهماً الإخفاء والنحر من جهة أخرى : « إِنْ نَبَذُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ؛ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَوُضِعَهَا لِلْفُقَرَاءِ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ » ^(٢) . ونبهنا النبي صلى الله عليه وسلم مسياً على

(١) سورة البقرة : [٢٦١ - ٢٦٦] (٢) سورة البقرة : [٢٧١] .

الرجل « تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » ^(١) وهو تصوير بارع جميل لكتمان البر واحتسابه في غير مفخرة ولا إعلان .

والإسلام يقدر غريزة حب الذات وحب المال ؛ ويقرر أن الشح حاضر في النفس الإنسانية لا يغيب : « وأحضرت الأنفس الشح » ^(٢) فيعالج هذا كله علاجاً نفسياً بما تقدم من الترغيب والتحذير والحض والتصوير ، حتى ليتم له ما يريد ، وحتى ليطلب إلى هذه النفس الشحيحة أن تجود بما هو حبيب إليها عزيز عليها : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » ^(٣) فتستجيب إليه ، وتتلس الطيب تجوده به ، وبذلك يصل إلى غاية البذل وأصعب الجود وأكرم العطاء ، النابع من أعماق الشعور ؛ ويرفع الإنسان على نفسه ؛ ويطلب جانب التسامى فيه على جانب الضرورة ، وجانب الوجدان على جانب الغريزة ؛ وذلك في ذاته هدف إنساني رفيع يستحق الجهد فيه ، فكيف وهو هدف اجتماعي ، لإيجاد التوازن ، ومكافحة الحرمان ، وتحقيق التكافل بين القادرين والعاجزين ، وتكوين مجتمع متناسق متعاون سليم ؟

على هذا النهج - الذي توسعنا في عرض نموذج منه - يسير الإسلام ، فيهتم بالإقناع الوجداني كلما شرع تكليفاً ؛ ويقف بالتكاليف عند الحد الضروري لسلامة المجتمع ، وفي حدود الطاقة العامة لجاهير الناس ؛ ثم يخاطب الوجدان بالإقناع بالتكليف ، وللمسوة فوقه ما استطاع ؛ ويرتفع بالحياة الإنسانية ويجذبها دائماً بخيط الصعود ؛ ويدع المجال فسيحاً بين الحد الأدنى المطرب والحد الأعلى المرغوب ، تتسابق فيه الأفراد والأجيال ، على مدى الأزمان والأقربون .

(١) السيوطي . (٢) سورة النساء : [١٢٨] . (٣) سورة آل عمران : [٩٢]

وعلى هذا النهج قد سار في تحقيق العدالة الاجتماعية .. وفي الفصلين التاليين من هذا الكتاب حديث مفصل عن « سياسة الحكم » و « سياسة المال » وفيهما يتجلى اعتماد الإسلام على وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه في تحقيق العدالة الكبرى في كل حل من حلول الحياة .

ولقد آتى هذا النهج ثمراته كاملة في فجر الإسلام ، وظل يؤتيها في فترات القرون الأربعة عشر التي تلت . وإنه لقادر على أن يعيدها في الحاضر والمستقبل ، حين يفهم على حقيقته ، وحين يوجه وجهته ، وحين يسلك الناس طريقه الحق القويم .

سياسة الحكم في الإسلام

كل حديث عن « العدالة الاجتماعية في الإسلام » لا بد أن يلم بالحديث عن « سياسة الحكم في الإسلام » تبعاً للقاعدة التي أسلفنا عند الحديث على « طبيعة العدالة الاجتماعية » فيه ؛ وأنها تتناول جميع مظاهر الحياة ، وجميع ألوان النشاط ؛ كما تتناول القيم المعنوية والمادية متمازجة متناسقة .

وسياسة الحكم ذات علاقة بهذا كله ؛ فضلاً على أنها المنوط بها في النهاية تنفيذ التشريع ؛ وتعهد المجتمع من كل جوانبه ؛ وتحقيق العدالة والتوازن فيه ؛ وتوزيع المال حسب القواعد التي سنّها الإسلام .

والكلام عن « سياسة الحكم في الإسلام » يطول ويحتاج إلى مبحث خاص ؛ ولما كان قصدنا في هذا الكتاب بيان ما يختص بالعدالة الاجتماعية من هذه السياسة ، فسنحاول بقدر الإمكان أن نتناول هذا الجانب وحده ؛ وإن كانت الصعوبة في دراسة الإسلام أن الباحث يجد كل جوانبه متماسكة ؛ وليس هناك انعزال بين هذه الجوانب . فهذا الدين كله وحدة : العبادات والمعاملات . سياسة الحكم وسياسة المال . التشريعات والتوجيهات . العقيدة والسلوك . الدِّبَا والآخرة . . كلها أجزاء منسقة في جهاز متكامل ؛ يصعب إفراد جزء منها بالحديث ، دون النظر إلى بقية الأجزاء . ولكن سنحاول بقدر الإمكان !

بعض من نحدون من المسلمين عن القيام الإسلامي يفتدون في أن يفتدوا الصلوات

والمشابه بينه وبين أنواع النظم التي عرفتها البشرية قديماً وحديثاً ، قبل الإسلام وبعده .
ويعتقد بعضهم أنه يجد للإسلام سنداً قوياً حين يعقد الصلة بينه وبين نظام آخر من النظم
العالمية القديمة أو الحديثة .

إن هذه المحاولة إن هي إلا إحساس داخلي بالهزيمة أمام النظم الغربية؛ فما يعتز الإسلام
بأن يكون بينه وبين هذه النظم مشابهة ؛ وما يضيره ألا تكون . فالإسلام يقدم للبشرية
نموذجاً من النظام المتكامل لا تجد مثله في أى نظام عرفته الأرض ، من قبل الإسلام
ومن بعده سواء . والإسلام لا يحاول ولم يحاول أن يقلد نظاماً من النظم ، أو أن يعقد بينه
وبينها صلة أو مشابهة ؛ بل اختار طريقه متفرداً فذاً ، وقدم للإنسانية علاجاً كاملاً
لمشكلاتها جميعاً .

ولقد يحدث في تطور النظم البشرية ، أن نلتقى بالإسلام نارة ، وأن تفترق عنه تارة .
ولكنه هو نظام مستقل متكامل ، لا علاقة له بتلك النظم ؛ لا حين تلتقى معه ، ولا حين
تفترق عنه . فهذا الافتراق وذلك الالتقاء عرضيان ، وفي أجزاء متفرقة ؛ ولا عبرة بالاتفاق
أو الاختلاف في الجزئيات والعرضيات ، إنما المعول عليه هو الفكرة الأساسية ، والفلسفة
الخاصة . وللإسلام فكرته الأساسية وفلسفته الخاصة ، وغنها تتفرع الجزئيات ؛ فتلتقى
أو تفترق عن جزئيات في النظم الأخرى ؛ ثم يمضي الإسلام في طريقه المتفرد بعد كل اتفاق
أو اختلاف .

وليست وظيفة الباحث الإسلامي حين يعرض للحدث عن النظام الإسلامي
أن يلتمس له المشابه والمواقفات مع أى نظام آخر قديم أو حديث ؛ فهذه المشابه
والمواقفات - فصلاً على أنها سطحية وجزئية ، ووليد مصادفات في الجزئيات ،
لا في الفلسفة العامة والفكر الأساسية - لا تكسب الإسلام قوة كما يظن بعض
المسلمين . وطريقهم الصحيح أن يعرضوا أسس دينهم لذاتها ، ويؤمنوا كامل بأنها
أسس كاملة ؛ سواء وافقت جميع النظم الأخرى أو خالفتها جميعاً ؛ ومجرد تطلب

التأييد لنظم الإسلام من مشابه وموافقات مع النظم الأخرى ، هو إحساس بالهزيمة كما قلنا ، لا يقدم عليه باحث مسلم ، يعرف هذا الدين حق معرفته ، و يبحثه حق بحثه .

لقد عرف العالم في شأنه وتطوره نظماً عدة . وليس النظام الإسلامى واحداً من هذه النظم ، وليس خليطاً منها ، وليس مستمداً من مجموعها .. إنما هو نظام قائم بذاته مستقل بفكرته منفرد بوسائله ؛ وعلينا أن نعرضه مستقلاً ، لأنه شأن مستقلاً ، وسار في طريقه مستقلاً .

لهذه الاعتبارات لم اسنسخ تعبير الدكتور هيكل عن العالم الإسلامى بأنه « الإمبراطورية الإسلامية » ، ولا قوله : « إن الإسلام إمبراطورى » . فلس أبعاد عن فهم روح الإسلام الحقيقية من القول بأنه إمبراطورى ، مهما فرقا بين مدلول الإمبراطورية الإسلامية ومدلول الإمبراطورية المعروف ؛ وليس أبعاد من فهم حقيقة الصلات في العالم الإسلامى من القول بأنه إمبراطورية إسلامية !

ومن الغريب أن الدكتور هيكل في حديثه عن حكم الإسلام في « حياه محمد » أو « الصديق أبو بكر » أو « الفاروق عمر » يلبس الخلاف الحقيقى الداخلى بين طبيعة الإسلام ، وطبيعة سائر النظم التى عرفها العالم ، ولكنه يساق إلى هذين التعبيرين اسياًفاً ، بحكم قوة إيجاء المظاهر الأجنبية ! ثم تشابه بعض المظاهر بين الإسلام والإمبراطورية .

واعل المظهر الشكلى هو تكون العالم الإسلامى من عدة أقاليم متماثلة الأحاس والصفات ، يرجع أمر الحكم فيها إلى مركز واحد . وهذا هو مظهر الإمبراطورية ! ولكنه محرد مطير . والمعول عليه هو طبيعة طر هذا المركز إلى الأقاليم ؛ وطبيعة العلاقات بينها .

كل مسيح روح لاسلام وطرمه في الحكم ، يحرم أنها أبعاد ما يكون عن لإمبراطوريات الغرب فالاسلام سوى من المسلمين في جميع أحرار العالم : و مسكر

العصبيات الجنسية والإقليمية ، بل يتجاوز عن العصبية الدينية في مواضع كثيرة - كما أسلفنا - ونبعاً لهذه الروح لا يجعل الأقاليم مستعمرات ولا مواضع استغلال ، ولا مابع تصب في المركز لفائدته وحده . فكل إقليم هو بضعة من جسم العالم الإسلامي ، ولأهله سائر الحقوق التي لأهل المركز . وإذا كان بعض الأقاليم يحكمها وال من قبل المركز الإسلامي ، فإنما يحكمها بوصفه رجلاً مسلماً صالحاً للولاية ، لا بوصفه حاكماً مستعمرأ ؛ على أن كثيراً من هذه الأقاليم المفتوحة كان يحكمها واحد من أهلها ، لا بوصفه من أهلها ، ولكن بوصفه مسلماً صالحاً لهذه الولاية ؛ وكذلك كان ما يجبي من أموال الأقاليم ينفق فيها أولاً ، فإن فضل منه شيء رد إلى بيت مال المسلمين ، لينفق على المسلمين كافة عند الحاجة ، لا ليخصص لأهل المركز الإسلامي ولو افقرت الأقاليم ، كما هو العهد في الإمبراطوريات .

وكل هذا يجعل المسافة بعيدة بين العالم الإسلامي ، أو الأمة الإسلامية بتعبير أدق ، وبين الإمبراطورية ؛ و تكون القول بأن الإسلام « إمبراطوري » انزلاقاً مع اصطلاح غريب على روح الإسلام وعلى تاريخه سواء ؛ والأولى أن نقول : إنه كان إسماني النزعة ، لما فيه من فكرة قوية عن وحدة الإسمانية ، ولما يرمى إليه من ضم هذه الإسمانية كلها إلى لوائه مساواة مناخية .

لقد كان الدكتور طه حسين أدق في تعبيره وهو يتحدث في مقدمة كتابه « الفتنة الكبرى . عثمان » عن نظام الحكم الإسلامي ، بالقياس إلى جميع النظم الأخرى ، فيرى أنه يختلف في طبيعته الأصلية عن سائرهما ؛ فذلك هو الحق عند النظر إلى روح الحكم وطبيعته ، لا إلى مظاهره وجزئياته .

والإسلام كما قلت يقدم حلولاً مستقلة لمشكلات الإسمانية ، يستمدّها من فكرته الموحدة ومن أسسه الأصلية ، ومن وسائله التميزه ؛ وعاليها حين سافسه ألا يلكه إلى مبادئ وظربات أخرى فسرّه ، أو يصيف إليه ؛ فهو فلسفة متكاملة ، ووحده متحاسنه ؛ وإدخال أي عنصر عرب فيه كفيل بأن فسده ، كالجهاز الدقيق الكامل ، أية قطعة غريبة عنه تعطل الجهاز كله ، واطير كأنها رفعة فيه !

وأنا أدلى بهذه الكلمة المجللة هنا ، لأن كثيراً ممن اندست في ثقافتهم وأفكارهم قطع غريبة من أجهزة النظم الأجنبية ، يحسبون أنهم يكسبون الإسلام قوة جديدة ، إذا هم طعموه بتلك النظم . وهو وهم خاطيء . يفسد الإسلام ؛ ويعطل روحه عن العمل ؛ وهو في الوقت ذاته إحساس خفي بالهزيمة ، ولو لم يعترفوا صراحة بالهزيمة !

يقوم النظام الإسلامى على فكرتين أساسيتين مستمدتين من فكرته الكلية عن الكون والحياة والإنسان : فكرة وحدة الإنسانية فى الجنس ، والطبيعة، والنشأة . وفكرة أن الإسلام هو النظام العالمى الخالد فى مستقبل البشرية .

فأما فكرة وحدة الإنسانية جنساً وطبيعة ونشأة . فقد تحدثنا عنها من قبل بالتفصيل عند الكلام على « أسس العدالة الاجتماعية فى الإسلام » وأشرنا إلى أن الحقوق التى يرتبها للذميين ، وللمشركين المعاهدين على المسلمين ، قائمة على أساس إنسانى بحت ، لا يفرق بين أهل دين ودين ، عند ما « انتهى الأمر إلى الملابسات الإنسانية العامة . فإذا كان الإسلام يأمر بقتال المشركين ، فإنما هى الحرب لرد العدوان وكفالة حرية الدعوة وحرية الإيمان : « أَذِنَ لِلَّذِينَ 'بَقَانَاؤَنَ' بِأَنَّهُمْ خَالُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَعْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغْيٍ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا : رَبَّنَا اللَّهُ . وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْذَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا . وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَمُؤَيَّدٌ بِزُفَرٍ ^(١) » . « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ 'قَاتَلُونَكُمْ' ، وَلَا تَعْبُدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ الْمُعْبِدِينَ ^(٢) » .

فهى الحرب لدفع العدوان المادى عن المسلمين كي لا ينفسوا عن دهم ، ولإزالة العقبات المادية من طرق الدعوة . حتى يبلغ إلى الناس جميعا .

وسامع الإسلام فى الوفاء بعهوده لغير المسلمين إلى حد أن تقعد عن نصرة بعض المسلمين على المعاهدن : « وَإِنْ أَسْتَضَرُّوْكُمْ فِي الدِّينِ فَعِمَّاسُكُمْ الْمَضْرُ إِلَّا عَلَىٰ فَوْمٍ بَيْسَكُمْ وَبَيْتُكُمْ مِّبَاتٍ ^(٣) » . وهذا حد مالى فى رعاية الدماء المهد ، القائم على نظره إنسانية

(١) سورة اسح : ٢٩ - ٤٠ . ٢١ ، سورة الب : ١٩٠ . (٣) سورة الأهل : [٧٢] .

عالمية واسعة ، تتجاوز المصالح المحلية ، والأغراض المحدودة ، حتى فيما يتعلق بالدين .

وأما فكرة أن الإسلام هو النظام العالمى الخالد فى مستقبل البشرية ، فهى مستمدة من أن محمداً رسول الله إلى الناس كافة ، وأنه خاتم النبيين ، وأن دينه أقوم دين : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ »^(١) . « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ »^(٢) . « ... رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ »^(٣) . « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ، وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا »^(٤) . « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ »^(٥) .

ولكن الإسلام مع هذا لا يقصر الآخرين على اعتناقه : « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ »^(٦) بل يدع لهم أقصى الحرية والحماية فى مزاولة شعائرهم الدينية . ويبلغ من دقة حسه بهذه الحرية أن يفرض على المسلمين وحدهم « الزكاة » ويأخذ فى مقابلها من أهل الذمة « الجزية » إذ هم شركاء فى حماية الدولة الإسلامية لهم ، وعليهم جميعاً نفقاتها ، ولكنه لا يجعلها على أهل الذمة « زكاة » إلا إذا ارتضوها هم وقبلوها ، لأن الزكاة فريضة إسلامية وعبادة خاصة بالمسلمين ، وهو لا يريد أن يقصر أهل الذمة على عبادة من عبادات المسلمين ؛ فيأخذ المال منهم بصفته المالية وحدها ؛ وينفى عنه الصفة التعبدية الماحوطة فى فريضة الزكاة ! وهذا منتهى دقة الحساسية بالعدل فى معاملة الآخرين .

والإسلام إذ يدع للآخرين حريتهم فى هذه الحدود بتأثير بروحه الإنسانية العامة ؛ وهو على ثقة بأنهم متى أُتيح لهم أن ينظروا فى الإسلام نظر تدبر وإمعان ، دون حيولة من قوة مادية ، أو جهالة فكرية ، فإنهم بفطرتهم فيثبون إلى الإسلام الذى يحقق التوازن الكامل بين جميع الأهداف التى رمت إليها الديانات من قبله ، وبين جميع النزعات والأشواق فى الفطرة البشرية ؛ ويضمن للجميع المساواة المطلقة والتكافل التام ؛

(٢) سورة الأنبياء : [١٠٧] .

(٤) سورة المائدة : [٣] .

(٦) سورة البقرة : [٢٥٦] .

(١) سورة سبأ : [٢٨] .

(٣) سورة الأحزاب : [٤٠] .

(٥) سورة الإسراء : [٩] .

ويرمى إلى تحقيق الوحدة الإنسانية في دائرة الشعور ودائرته النظام .

وقيام النظام الإسلامى على هاتين الفكرتين كان ذا أثر في كيانه واتجاهه ، جعله يلحظ في التشريعات والتوجيهات ، وفي سياسة الحكم ، وسياسة المال ، وسائر النظم التى تضمنها ، أنه لا يشرع لجس ، ولا لجيل ؛ إنما للأجناس جميعاً ، وللأجيال جميعاً ؛ فاتبع الأسس الإنسانية الشاملة في كل تشريعاته ونظمه ؛ ووضع القواعد العامة ، والمبادئ الواسعة ؛ ونترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات .

وهذا الاتجاه إلى القواعد الكلية واضح في « سياسة الحكم » التى بعقد لها هذا الفصل بصفة خاصة .

تقوم « سياسة الحكم في الإسلام » على أساس العدل من الحكام ، والطاعة من المحكومين ، والشورى بين الحاكم والمحكوم وهى خطوط أساسية كبيرة ، ننفرع منها سائر الخطوط :

(١) العدل من الحكام : « إِنَّ اللَّهَ نَأْمُرُ بِالْعَدْلِ » ^(١) . « وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ » ^(٢) . « وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَآوْ كَانْ ذَا قُرْبَى » ^(٣) . « وَلَا يَحْرِمَنَّكُمْ سَكَانُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » ^(٤) . « إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ وَوم القيامة وأقربهم منه مجلساً : إمام عادل ؛ وإن أنقص الناس إلى الله يوم القيامة وأشدّهم عذاباً : إمام جائر » ^(٥) .

فهو العدل المطلق الذى لا يميل ميزانه الحب والبغص ؛ ولا تغير فواعده المودة والسنان . العدل الذى لا تنأى بالقراءة بين الأفراد ، ولا بالناغص بين الأقوام ، فينمتع به أفراد الأمة الإسلامية جمعاً ، لا فرق بينهم حسب ولا نسب ، ولا مال ولا جاد ؛ كما تتمتع به الأقوام الأخرى ، ولو كان منها وبين المسلمين سنان ، وبلك منه في العدل لا يلعبها أى قانون

(١) سورة الحل : [٩٠] . (٢) سورة النساء : [٥٨] . (٣) سورة الأنعام : [١٥٢] .

(٤) سورة المائدة : [٨] . (٥) الشيطان والرمدى .

دولى إلى هذه اللحظة ، ولا أى قانون داخلى كذلك .

والذين يمارون فى هذا عليهم أن يراجعوا عدالة الأقوياء والصعفاء بين الأمم ؛ وعدالة المتحاربين بعضهم بالقياس إلى بعض . ثم عليهم أن يراجعوا عدالة البيض للحمير والسود فى الولايات المتحدة ؛ وعدالة البيض للملونين فى جنوب أفريقية ؛ وعدالة الشيوعيين والوئسين للمسلمين فى روسيا والصين والهند^(١) . . . وفى الإشارة ما يغنى . فهى أحوال معاصرة يعلمها كل إنسان .

والمهم فى عدالة الإسلام أنها لم تكن مجرد نظريات ؛ بل أخذت طريقها إلى واقع الحياة ، فحفظ « الواقع التاريخى » أمثلة متواترة ، وسيأتى تفصيلها فى موضعها الخاص . إذ نحن هنا بصدد عرض « النظريات » الإسلامية مجردة كما تدل عليها النصوص .

(ب) والطاعة من المحكومين : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ »^(٢) . وللجمع فى الآية بين الله والرسول وأولى الأمر معناه فى بيان طبيعة هذه الطاعة وحدودها ؛ فالطاعة لولى الأمر مستمدة من طاعة الله والرسول ، لأن ولى الأمر فى الإسلام لا يطاع لذاته ، وإنما يطاع لقيامه على شريعة الله ورسوله ؛ ومن نفيذه لهذه الشريعة دون سواء يستمد حق الطاعة ؛ فإذا انحرف عنها سقطت طاعته ، ولم يجب لأمره النفاذ . يقول صاحب التريعة : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية ، فلا سمع ولا طاعة »^(٣) . وبقول : « اسمعوا وأطيعوا — وإن استعمل عليكم عبد حتى كأن رأسه ربيعة ، ما أفام فيكم كتاب الله تعالى »^(٤) . وواضح فى هذا الحدث توقيت السمع والطاعة بإقامة كتاب الله تعالى . فليست هى الطاعة المطلقة لإرادة الحاكم ، وليست هى الطاعة الدائمة ولو ترك شريعة الله ورسوله .

(١) تراجع فصول « المسلمون متعصون » فى كتاب « دراسات إسلامية » للمؤلف .
(٢) سورة النساء : [٥٩] . (٣) الشيخان . (٤) البخارى .

ويجب أن نفرق بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية ، وبين استمداده سلطاناً من الدين . فليست للحاكم سلطة دينية يتلقاها من السماء ، كما كان لبعض الحكام في القديم . إنما هو يصبح حاكماً باختيار المسلمين الكامل وحرّيتهم المطلقة ، لا يقيدهم عهد من حاكم قبله ، ولا وراثة كذلك في أسرة . ثم يستمد سلطته بعد ذلك من قيامه بتنفيذ الشريعة . فإذا لم يرضه المسلمون لم تقم له ولاية ؛ وإذا رضوه ثم ترك شريعة الله لم تكن له طاعة . ومن هنا ندرك حكمة النبي - صلى الله عليه وسلم - في أنه لم يعين خليفته من بعده . إذ كان هذا مظنة أن يستمد خليفته سلطة دينية من استخلاف الرسول له .

إن الإسلام لا يعرف هيئة « دينية » مثل « هيئة الإكليروس » في الكنيسة المسيحية . والحكم الإسلامي ليس هو الذي تقوم به هيئة معينة ؛ ولكنه كل حكم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية . فإذا كان معنى الحكومة الدينية في أية ديانة أن طائفة معينة هي التي تتولى الحكم ، فإن هذا المعنى ينتفي في الإسلام انتفاء كاملاً ؛ وليس هناك مبرر لأن يفهم أحد أن الحكم في الإسلام يحتاج إلى أكثر من تنفيذ القانون الإسلامي .

كل حكم تنفذ فيه الشريعة الإسلامية هو حكم إسلامي أبداً كانت صورة الحكم أو عنوانه . وكل حكم لا تنفذ فيه هذه الشريعة ، لا يعترف به الإسلام ، ولو قامت عليه هيئة دنية ، أو حمل عنواناً إسلامياً .

والطاعة من المحكومين موطنة وموقونة فقط بتنفيذ الحاكم لشريعة الإسلام ، بلا شرط آخر غير العدل في الحكم وطاعة الله .

(ح) والمشورة بين الحكام والمحكومين : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ^(١) » ... « وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ^(٢) » . فالشورى أصل من أصول الحكم في الإسلام ،

(٢) سورة الشورى : [٣٨] .

(١) سورة آل عمران [١٥٩] .

أما طريقة الشورى ، فلم يحدد لها نظاماً خاصاً ، وتطبيقها إذن متروك للظروف والمقتضيات .
 فقد كان الرسول يستشير المسلمين - فيما لم يرد فيه وحى - ويأخذ برأيهم فيما هم أعرف به
 من شؤون دنياهم ، كمواقع الحرب وخططها ؛ سماع لرأيهم في غزوة بدر ، فنزل على ماء بدر
 بعد أن كان قد نزل على مبعدة منه ؛ وسمع لرأيهم في حفر الخندق ؛ وسمع لهم في الأسرى
 مخالفاً رأى عمر ، حتى نزل الوحي بتأييد عمر . . . أما ما كانت فيه وحى ، فلا مجال فيه
 للشورى بطبيعة الحال ، فهو مقرر من مقررات الدين . وتلك خاصية بالطبع للرسول الأمين .
 وكذلك سار الخلفاء في استشارة المسلمين : استشار أبو بكر في شأن مانع الزكاة
 وأنفذ رأيه في محاربتهم ؛ وكان عمر يعارض أولاً ؛ ولكنه فاء إلى رأى أبى بكر اقتناعاً
 به ، بعد ما فتح الله قلبه له ، وهوى أبى بكر يصر عليه . واستشار أهل مكة في حرب
 الشام على رغم معارضة عمر . واستشار عمر في دخول الأرض الموبوءة واتهى إلى رأى ،
 ثم وجد نصاً من السنة يؤيده فالتزمه . . . وهكذا كانت الشورى لا على نظام مقرر
 مرسوم ؛ لأن ظروف العصر لم تكن تقتضى إلا هذا اللون من الشورى . ولكن عمومية
 الأمر تدع المجال مفتوحاً لأشكال متعددة من النظم والطرق لا يحددها الإسلام ، اكتفاء
 بتقرير المبدأ العام .

ليس للحاكم إذن - فيما عدا الطاعة لأمره ، والنصح له والمعونة على إقامة الشريعة -
 حقوق أخرى ليست لأى فرد من عامة المسلمين .

ومع أن النبى - صلى الله عليه وسلم - لم يكن حاكماً فحسب ، بل كان صاحب
 الشريعة ، فقد سن للحاكم حدوده في دائرة ما يمنحه الإسلام من حقوق ؛ وسار خلفاؤه
 على هداية - كما سيجىء في فصل الواقع التاريخى - فكان بقص من نفسه إلا أن يعفو
 صاحب الحق عنه ؛ وجاءه صاحب دين فأغلظ عليه ، فهم المسلمون به فأشار عليهم أن

يدعوه ، لأن لصاحب الحق مقالا ! وقال - صلى الله عليه وسلم - : « لا يحل لى من غنائمكم هذه إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم ^(١) » .

وقال لعشيرته وأهله الأقربين : « يا معشر قريش اشتروا أنفسكم لا أغنى عنكم من الله شيئا . يا بنى عبد مناف لا أغنى عنكم من الله شيئا . يا عباس بن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئا . ويا صفية عمة رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئا . ويا فاطمة بنت محمد سلبنى ماشئت من مالى ، لا أغنى عنك من الله شيئا ^(٢) » . وقال لعلى وفاطمة ، أحب الناس إليه : « لا أعطيكم وأدع أهل الصفة تلوى بطونهم من الجوع » وقال لهما فى مرة : « لا أخدمكما وأدع أهل الصفة تطوى ^(٣) » . وقال : « إن بنى إسرائيل كان إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه . لو كانت فاطمة لقطعت يدها ^(٤) » . فلبس للحاكم إذن حق زائد فى الحدود ، ولا فى الأموال ؛ وليس لأهله حق فيها غير ما لرجل من عامة المسلمين .

وابس للحاكم أن يعتدى على أرواح الناس وأجسادهم ، ولا حرمتهم أو أموالهم . فإذا هو أقام الحدود ، ونفذ القرائض ، فقد انتهى إلى آخر حدوده ؛ وانقطعت سلطته على الناس ، وعصمهم الله من سيطرته : أرواحاً وأجساداً وحرماً وأموالاً

واقعد ضمن الإسلام فى أوامر صريحة عامة ، تلك الأرواح والأجساد والحرمة والأموال ، بصورة لا تدع مجالاً للشك فى مدى حرصه على ضمانه الأمن والسلام والكرامة للجميع :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ^(٥) » . « وَآيِسَ الْبِرِّ بَانَ نَأْنُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ^(٦) » . « وَأَنْوَا الْبُيُوتَ

(١) أبو داود والسنن . (٢) متفق عليه .

(٣) حديث رقم ٥٩٦ من المسند نشر الأستاذ أحمد محمد شاكر . (٤) رواه الجماعة .

(٥) سورة نور : [٢٧] . (٦) سورة البقرة : [١٨٩] .

مِنْ أُنْوَابِهَا^(١) . « وَلَا تَجَسَّسُوا^(٢) » . والحديث : « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله »^(٣) . . . والنفس بالنفس . . والجروح قصاص .

وحين يضيق الإسلام سلطة الحاكم فيما يختص بشخصه ، يوسع له إلى أقصى الحدود في رعاية المصالح المرسلة للجماعة ، تلك المصالح التي لم يرد فيها نص والتي تتجدد بتجدد الزمان والأحوال . فالقاعدة العامة : أن للسلطان أن يحدث من الأقضية بقدر ما يجد من مشكلات ، تنفيذاً لقوله تعالى : « وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ »^(٤) وتحقيقاً لأهداف الدين العامة ، في إصلاح حال الفرد وحال الجماعة ، وحال الإنسانية كلها ، في حدود المبادئ المقررة في الإسلام ، وبشرط العدل الذي يجب توافره في الإمام .

فكل ما يوقع بالأمة ضرراً من أى نوع ، على السلطان أن يزيله ؛ وكل ما يحقق للأمة نفعاً من أى نوع ، عليه أن يقوم به ، على ألا يخالف نصاً منصوص الدين .

وهي سلطات واسعة نتناول جوانب الحياة كلها . وتحقيق العدالة الاجتماعية بكل ملابساتها داخل في هذه السلطات . فله أن يتجاوز في الناحية المالية متلاً ، فريضة الزكاة إلى ضرائب أخرى يتحقق بها التعادل والتوازن ، وتزول بها الأحقاد والضعائن ؛ وترتفع بها عن الأمة مضار الترف ، ومضار الشظف ، ومضار الغلاء المصطنع نتيجة لتضخم الأموال . . إلى آخر الاعتبار المبررة لتصرف السلطان .

والواقع التاريخي في حياة الأمة الإسلامية قد حوى نماذج كثيرة من رعاية المصالح المرسلة ؛ وهناك تطبيقات مستطاعة في كل وقت سيأتى تفصيلها في موضعها الخاص . والمهم أن ثبت هنا أن الإسلام ليس نظاماً جامداً ؛ وأن تطبيقه لا يتوقف عند عصر من العصور ، ولا بيئة من البيئات .

(٢) سورة الحجرات : [١٢] .

(٤) سورة الحج : [٧٨] .

(١) سورة البقرة : [١٨٩] .

(٣) الشيخان .

وبعد فهذا حديث عن الناحية « الرسمية » في « سياسة الحكم في الإسلام » ووراءها ناحية « التطوع » التي يتجاوز بها « التوجيه » ما يفرضه « التشريع » على طريقة الإسلام في كل تكاليفه ونظمه ، حين يترك للتشريع الحد الأدنى ، ويوكل التوجيه بالحد الأعلى ، ويدع للإنسان المجال بينهما فسيحاً يرقى فيه بقدر ما يستطيع .

فسياسة الحكم في الإسلام تقوم على أساس من الضمير ، فوق قيامها على أساس من التشريع . تقوم على أساس أن الله حاضر في كل لحظة مع الحاكم والمحكوم ، رقيب على هذا وذاك . « مامن عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة » ^(١) . « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ » ^(٢) .

فالراعى والرعية مطالبان كلاهما برعاية الله في كل تصرف ، وخشية الله هي الضمانة الأخيرة في تحقيق العدالة . وقد مر بنا أن الإسلام بنوط بالضمير البشرى بعد تهذيبه أموراً كباراً في الحدود وفي الأموال . فإذا لم تكن خشية الله في هذا الضمير ، فلا ضمان ، لأن التشريع يمكن الاحتيال عليه ، والنستردونه ، وغش الحاكم والقاضى والناس .

ولانفهم من هذا أن النظام الإسلامى الاجتماعى قائم على هذا الضمير وحده . ولكن الذى ينبغى أن يفهم هو أن فى الإسلام ضمانة أخرى غير مجرد التشريع . وهى تحسب له ميزة على النظم التى تعتمد على التشريع وحده ، بلا تخرج من ضمير ، ولا حساسية فى الشعور .

وسنرى فيما بعد أن هذا الضمير الذى ربا الإسلام وهدبه . قام بأدوار خطيره ، وجاءنا يشهد المعجرات والحوادث فى حياة المساهين على مر العصور .

(٢) سورة المائدة : [١٨٩] .

(١) اشعانات

سياسة المال في الإسلام

لعلّ الحديث عن سياسة المال هو أدخل شيء في الحديث عن « العدالة الاجتماعية » . ولعلّ الكثيرين من القراء قد استبطأوا موعده في هذا الكتاب ، وهم يقرأون الفصول الأولى منه إلى هذا الموضع . ولكنني كنت أتعمد هذا الإبطاء به تعمداً ؛ فالعدالة الاجتماعية في الإسلام شيء أكبر من سياسة المال - كما عرفنا - وكان من الواجب أن نكشف عن فكرة الإسلام الكاملة في هذه العدالة . وأن نستعرض طبيعتها وأسسها ووسائلها في محيطها الواسع ، قبل أن نستعرضها في مجال المال وحده ، كما تصنع المبادئ المادية ، التي ترخص من قيم الحياة كلها عدا قيمة المال .

والإسلام يسير في « سياسة المال » على هدى فلسفته العامة ، وفكرته الشاملة ؛ يلاحظ مصلحة الفرد ويحقق مصلحة الجماعة ، ويقف بين ذلك قواماً لا يضارّ الفرد ولا يضار الجماعة ؛ ولا يقف في وجه الفطرة ؛ ولا يعوّق سنن الحياة الأصيلة ، وغاياتها العليا البعيدة .

وهو يتبع في تحقيق هذه السياسة وسيلتيه الأساسيتين : التشريع والتوجيه . فيبلغ بالتشريع الأهداف العملية الكفيلة بتكوين مجتمع صالح قابل للرقى والنماء ؛ ويرمى بالتوجيه إلى النسامي على الضرورات ، والتطلع إلى حياة أرفع ، والرقى بالحياة إلى عالم المثل ، الذي لا يملك الجميع أن يرتفعوا إليه في جميع الأحوال ؛ ويدع الباب دائماً مفتوحاً للرقى والكمال .

وبصرف هنا مالا واحداً بشأن المال ، فل أن نحدث بالتفصيل عن « سياسة المال » .

لقد جعل الإسلام حق المال هو الزكاة ، وهو ما تقابل عاينه الإمام الناس إن امتنعوا

عنه ، وما يفرضه عليهم بحق التشريع ، وبقتدر معين معلوم ؛ ثم جعل للإمام الحق في أن يأخذ بعد الزكاة ما يمنع به الضرر ، ويرفع به الحرج ، ويصون به المصلحة للجماعة المسلمين ؛ وهو حق كحق الزكاة ، عند الحاجة إليه ، موكول إلى مصلحة الأمة وعدالة الإمام .

هذا في حدود التشريع ، أما التوجيه فقد حجب إلى الناس أن ينسلخوا من كل ما لهم ، ويتفقوه كله في سبيل الله . فهذا أبو ذر الغفاري رضي الله عنه يروى عن محمد صلى الله عليه وسلم يقول : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً نحو أحد وأنا معه ، فقال : « يا أبا ذر » فقلت : لبيك يا رسول الله . فقال : « الأكترون هم الأقلون يوم القيامة ، إلا من قال كذا وكذا - عن يمينه وشماله وقدامه وخلفه - وقليل ما هم » . ثم قال : « يا أبا ذر » فقلت : نعم يا رسول الله بأبي أنت وأمي . قال : « ما يسرنى أن لي مثل أحد ، أنفقه في سبيل الله ، أموت وأترك منه قيراطين » . قلت : أوقنطارين يا رسول الله . قال : « بل قيراطين » ثم قال : « يا أبا ذر ، أنت تريد الأكثر وأنا أريد الأقل » (١) .

ذلك هو التشريع ، وهذا هو التوجيه . وهما معاً قوام « سياسة المال » كما أنهما قوام كل سياسة في الإسلام .
وبعد فلأخذ في التفصيل والبيان .

(١) الشحار والترمذى والسنن .

الملكية الفردية

هي الملكية الفردية :

يقرر الإسلام حق الملكية الفردية للمال - بوسائل التملك المشروعة التي سيرد بيانها بعد قليل - ويرتب على هذا التقرير نتائجها الطبيعية في حفظ هذا الحق لصاحبه وصيانتة له عن السرقة أو النهب أو السلب أو الاختلاس بأية طريقة من الطرق ؛ ويضع الحدود الرادعة لكفالة هذا كله ، فوق ما يضع من التوجيهات التهذيبية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها ، وما هو داخل في ملك الآخرين ، كما يرتب عليه نتائجها الأخرى ، وهي حق التصرف في هذا المال بالبيع والإجارة والرهن والهبة والوصية .. إلى آخر حقوق التصرف الحلال ، وفي نطاق الحدود التي سنبا للتصرفات .

ولا شبهة في تقرير هذا الحق الواضح الصريح في الإسلام : « لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ » ^(١) . « وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ؛ وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ » ^(٢) . « وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا ، وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ، فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا ، وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ » ^(٣) . وقد جاء في الحديث : « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » ^(٤) .

وعقوبة السرقة الصارمة دليل على احترام هذا الحق وصيانتة ، ومنع الاعتداء عليه :

« وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » ^(٥) .

(٢) سورة النساء : [٢] .

(٤) أخرجه الشيخان .

(١) سورة النساء : [٣٢] .

(٣) سورة الكهف : [٨٢] .

(٥) سورة المائدة : [٣٨] .

أما الغضب فهو محرّم ملعون من يجترحه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ظلم من الأرض شيئاً طوّقه من سبع أرضين ^(١) » . « من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله عزّ وجل وهو عليه غضبان ^(٢) » .

وكحق الملكية حق الإرث والتوريث : « لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ . وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ » . « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ » . « يَسْتَفْتُونَكَ . قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُوهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ . . . الخ » .

وتقرير حق الملكية الفردية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء ، فوق مسايرته للفطرة ، واتفاقه مع الميول الأصلية في النفس البشرية ، تلك الميول التي يحسب الإسلام حسابها في إقامة نظام المجتمع ؛ وفي الوقت ذاته يتفق مع مصلحة الجماعة بإغراء الفرد على بذل أقصى جهد في طوقه لتنمية الحياة .

فالفرد مخلوق بفطرة حب الخير لذاته : « وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ » مفتورٌ على حب الحياة والضم بما يملك : « قُلْ : لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ، إِذَا لَا مُسْكُكُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ » . « وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ » . . . ولا ضير من مجارة هذه الميول الفطرية ، لئيدل الفرد أقصى طاقته ، وهو شيط مقبل على العمل والإنتاج ، لأنه يلبي أشواقه وحاجات نفسه ، ولا يحس أنه مسخر للعمل ، ولا يبذل جهده كارهاً ولا يائساً . والجماعة هي التي تفيد بعد ذلك من جهده هذا وكده ؛ والإسلام يضع القواعد التي تتيح للجماعة هذه الفائدة ، وتضمن كف الأذى من إطلاق حربته الفرد ، وتقرير حق الملكية الفردية له .

والعدالة تقتضى أن يلبي النظام أشواق الفرد وبرى ميوله — في الحدود التي لا يضر الجماعة — جراء ما بذل هذا الفرد من طاقته وجهده ، وعرف حصه ، وكدح فكره ، وكد أعصابه . والعدل أكرم وأعدل الإسلام . والعدالة الاجتماعية لا تكون دائماً على

(١) الشيطان رالاً لماماره (٢) - ب ر تم ٣٩٤٦ مس ١ الإمام أحمد بشر الأسناد أحمد شاكر .

حساب الفرد . فهي للفرد ، كما هي للجماعة . متى شئنا أن نسلك طريقاً وسطاً ، ونحقق العدالة في جميع صورها وأشكالها في الحياة .

وفضلاً على هذا كله فإن أحداً لا يجزم بأن تحطيم الحوافز الطبيعية المعقولة ينتج خيراً للفرد أو للجماعة ؛ وسوء الظن بالفطرة هو الذي يعين طريقاً واحداً للعدالة ، بتحطيم هذه الحوافز والوقوف في وجهها ؛ كما أن النظريات الخيالية التي لا تعترف بالواقع ، هي التي نفترض أن هذه الحوافز يمكن القضاء عليها من الخارج بالنظم والشريعات في جيل أو عدة أجيال . والإسلام لا يسوء ظنه بالفطرة إلى هذا الحد ؛ ولا يعمد في الوقت ذاته إلى إقامة بنيانه كله على الخيال ، متجاهلاً كل الواقع العميق .

كذلك يمكن القول بأن احترام الإنسانية يقتضى أن ننظر إليها نظرة أعمق وأكث إدراكاً لعمق طبيعتها ، وأصالة فطرتها ، ونأصل جذورها ، فكون أكثر تعقلاً ، وأشد تخرجاً ، وأدق تفكيراً في محاولة توجيهها ، وإقامة نظمها ؛ فدلائل ملايين السنين التي عاشتها البشرية لا يحوز أن نذهب سدى ، لنفترض نظريات عن ميولها وفطرتها وسلوكها ، ثم نطبق هذه النظريات غصباً وقسراً .

أما تقرير حق الإرث والتورث فقد سبق الحديث عن علته في فصل « التكافل الاجتماعي » وهو يتمشى مع الفطرة التي تحدثنا عنها هنا ، كما يتمشى مع العدالة في مستواها الأعلى ، ومع مصلحة الجماعة في حدود النظرة الشاملة ، التي لاتضع الحواجز بين الجيل والأجيال من بني الإنسان ! وذلك فوق أنه وسيلة من وسائل هتبت الثروة كما سيحي .

طبيعة الملكية الفردية :

ولكن الإسلام لاندع حق الملكية الفردية مطلقاً بلا قيود ولا حدود ؛ فهو يقره ، وقرر بجواره مبادئ أخرى ، نكاد تخيله حمّاً نظراً لا عملياً ! ونكاد نتحد منه صاحبه بعد أن يستوفى منه حاجاته ! وهو بشرعه وينسرع له الحدود والقيود ، التي نكاد تحمل صاحبه مسدراً لا مخيراً في نمينه وإفناقه ونداولة . ومصلحة الجماعة

كامنة من وراء هذا كله ، ومصلحة الفرد ذاته كذلك ، في حدود الأهداف الخلقية التي يقيم الإسلام عليها الحياة .

وأول مبدأ يقرره الإسلام - بجوار حق الملكية الفردية - أن الفرد أشبه شيء بالوكيل في هذا المال عن الجماعة ؛ وأن حيازته له إنما هي وظيفة أكثر منها امتلاكاً ؛ وأن المال في عمومها هو حق للجماعة ، والجماعة مستخلفة فيه عن الله ، الذي لا مالك لشيء سواه .

جاء في القرآن الكريم : « آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ »^(١) ولا يحتاج نص الآية إلى تأويل ليؤدي المعنى الذي فهمناه منه ، وهو أن المال الذي في أيدى البشر هو مال الله ؛ وهم فيه خلفاء لا أصلاء . وفي آية أخرى في صدد المكاتبين من الأرقاء : « وَأَنْتُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ »^(٢) فما يعطونهم هذا المال من ملكهم ، ولكنهم يعطونهم من مال الله وهم فيه وسطاء .

وهناك ما هو أوضح من هذا في حقيقة ملكية المال الفردية ، بوصفها ملكية التصرف والانتفاع - وهذا هو الواقع ؛ فالملكية العينية لا تكون متحققة بدون حق التصرف والانتفاع - فشرط بقاء هذه الوظيفة هو الصلاحية للتصرف ؛ فإذا سفه التصرف كان للولى أو للجماعة استرداد حق التصرف : « وَلَا تَوْنُوا الشُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ، وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ »^(٣) . فحق التصرف مرهون بالرشد وإحسان القيام بالوظيفة ؛ فإذا لم يحققهما المالك وقفت النتائج الطبيعية للملك وهي حقوق التصرف . ونؤيد هذا المبدأ أن الإمام هو وربث من لا وربث له . فهو مال الجماعة وظف فيه فرد ، فلما انقطع خله عاد المال إلى مصدره .

(٢) سورة البور : [٣٣] .

(١) سورة الحديد [٧] .

(٣) سورة النساء : [٥] .

ولست أقرر هذا الأصل لأقرر شيوعية المال - فحق الملكية الفردية حق واضح في الإسلام - ولكنى أقرره لما فيه من معنى دقيق مفيد في تكوين فكرة حقيقية عن طبيعة الملكية الفردية ، وتقيدها بهذا الأصل العام في نظرة الإسلام إلى المال . وبلغة أوضح : أقرر أن شعور الفرد بأنه مجرد موظف في هذا المال الذى هو فى أصله ملك الجماعة ، يجعله يتقبل الفروض التى يضعها النظام على عاتقه ، والقيود التى يحد بها تصرفاته ؛ كما أن شعور الجماعة بحقوقها الأصل فى هذا المال ، يجعلها أجراً فى فرض الفروض ، وسن الحدود . وننتهى بهذا إلى قواعد تحقق العدالة الاجتماعية كاملة فى الانتفاع بهذا المال ، الذى لبس غاية فى ذاته ، ولا قيمة للملكية العينية ، بل لوجودها فى حقيقة الأمر بالقياس إلى بعض أنواع المال كالأرض . فما بتصور الفكر أن الإنسان مالك لذات الأرض ؛ إنما هو مالك لريعها وغلتها . فالعبرة بالانتفاع بالملكية لا بالملكية العينية .

ومبدأ آخر يقرره الإسلام فى ملكية المال ، هو كراهيته لأن يحبس فى أذى فئة خاصة من الناس ، يتداول بينهم ، ولا يجده الآخرون : « كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ » ^(١) . ولهذا النص قصة نفيدنا هنا فى فهم هذا المبدأ الإسلامى العام .

لقد هاجر المهاجرون مع النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة ؛ فأما الفقراء فما كان لهم مال يقلونه معهم ؛ وأما الأغنياء فقد تركوا أموالهم خلفهم ، فهم فقراء كالفقراء . ولقد سخت نفوس الأنصار وارتفعت على الشح الفطرى الكامن فى النفس البشرية ؛ فأخوا المهاجرين فى كل شئ يملكون ، حتى فى أخص خصوصياتهم ، طيبة نفوسهم بذلك ، سمحة قلوبهم : « يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا ، وَتُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ » ^(٢) . وبذلك كانوا نموذجاً رائعاً لما

(١) سورة الحشر : [٧] .

(٢) سورة الحشر : [٩] .

تصنعه العقيدة بالنفوس ؛ وضربوا مثلاً جميلاً للتخلص من ضغط الضرورات والانطلاق إلى أرفع الأشواق .

ولكن العجوة ظلت واسعة بين أثرياء المدينة ، وفقراء المهاجرين ؛ والنبي يرى سماحة الأنصار وسخاءهم ، فلا يجد أن به حاجة لأن يطلب إليهم أكثر مما بذلوا ، ولا أن يكلفهم رد بعض من أموالهم على المهاجرين ، وهم بؤاخونهم في كل ما يملكون ، إلى أن كانت موقعة « بنى البصر » التي لم تقع فيها حرب ، بل سلمت للبي صلحاً ، فكان فيؤها كله لله وللرسول ، بخلاف ما يقع فيه الحرب ، فتكون أربعة الأخماس للمقاتلين ، والخمس وحده لله وللرسول . عندئذ رأى رسول الله أن يعيد لجماعة المسلمين شيئاً من النوازن في ملكية المال ؛ فمنح فيء بنى البصر للمهاجرين خاصة ، عدا رجلين فقيرين من الأنصار ، نطبق عليهما الحكمة التي أوحى إليه بتخصيص هذا الفيء للمهاجرين .

وفي هذه الواقعة بقول القرآن : « مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ، فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ ، كُنْ لَا بَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْبَاءِ مِنْكُمْ . وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ . لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً ، وَنَنْصُرُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ^(١) » .

ودلاله هذا التصرف من الرسول ، وهذا التعليل لذلك التصرف في القرآن ، غير خافية ولا في حاجة إلى بيان ؛ فهي تقرر مبدأ إسلامياً صريحاً ، هو كراهة احساس التروء في أند فالله في الجماعة ؛ وصروره تعدل الأوصاع التي فزع فيها هذه الطاهره ، لسكون هياك نوع من الوارد . ر « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » .

ذلك أن تضخم المال في جاب وانحساره في الجانب الآخر، مسار مفسدة عظيمة، فوق ما يثيره من أحقاد وأضغان . . فحيثما وجدت ثروة فائضة، كانت كالطاقة الحيوية الفائضة في الجسد؛ لا بد لها من تصرف؛ وليس من المضمون دائماً أن تكون هذا التصريف نظيفاً ومأموناً، فلا بد أن تأخذ طريقها أحياناً في صورة ترف مفسد للنفس مهلك للجسد، وفي صورة شهوات تقضى، تجد متفلسها في الجانب الآخر المحتاج إلى المال، يصل إليه عن طريق بيع العرض والاتجار فيه، ومن طريق الملق والكذب وفاء الشخصية؛ لإرضاء شهوات الذين يملكون المال، وتمليق غرورهم وخيالهم؛ والمصطر بركب الصعب؛ وصاحب المال المتضخم لا يعنيه إلا أن يجد متصرفاً للفائض من حيوبته، والفائض من ثروته . وليست الدعارة وسائر ما يتصل بها من خمر ومبسر وتجارة رقيق وقوادة، وسقوط مروءة، وضياع شرف . . . سوى أعراض لتضخم الثروة في جاب وانحسارها عن الجانب الآخر، وعدم التوازن في المجتمع نتيجة هذا التفاوت .

ذلك عدا أحقاد النفوس، وتغير القلوب على ذوى الثراء الفاحس من المحرومين الذين لا يجدون ما ينفقون؛ فهم إما أن يحقدوا؛ وإما أن تنهاوى نفوسهم ونهافت، وتتضاءل قيمهم الذاتية في نظر أنفسهم؛ فتهون عليهم كراماتهم أمام سطوة المال، ومظاهر الثراء؛ ويصبحوا قطعاً آدمية حقيرة صغيرة، لاهم لها إلا إرضاء أصحاب الثراء والجاه .

والإسلام على كثرة ما يشيد بالقيم المعنوية، لا يغفل أنز القيم الاقتصادية؛ ولا يكلف الناس فوق طاقتهم البتربة، مهما تسامى بهم عن الضرورات الأرضية . لذلك كره أن يكون المال دولة بين الأعياء فحسب؛ وجعل هذا أصلاً من أصول طرته في سياسة المال .

على أن هناك نوعاً من الأموال الشائعة التي لا يجوز احتجارها للأفراد، عدد الرسول منها ثلاثة : الماء، والكلاء، والبار : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلاء

والنار^(١)»، بوصفها موارد ومرافق عامة ضرورية لحياة الجماعة في البيئة العربية ، فالانتفاع بها للجماعة كلها . والضروريات لحياة الجماعة تختلف في بيئة عن بيئة ، وفي عصر عن عصر ، والقياس - وهو أحد أصول التشريع في الإسلام - بنفسح لسواها عند التطبيق مما هو في حكمها
ولكن هذا مبحث آخر سيجيء في موضعه من هذا الكتاب !

وهناك جزء من المال هو حق لبعض المحتاجين في الجماعة ، وهو المفروض في صورة ركاه : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم »^(٢) وهو يخرج كذلك من حدود الملكية الفردية ، إلى ملكية الجماعة لتصرفه في مصارفه المعروفة : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين الخ » .

فخلاصة الحقيقة عن طبيعة الملكية الفردية في الإسلام : أن الأصل هو أن المال للجماعة في عمومها ؛ وأن الملكية الفردية وظيفة ذات شروط وقيود ؛ وأن بعض المال شائع لا حق لأحد في امتلاكه ؛ وأن جزءاً منه كذلك حق يرد إلى الجماعة لترده على فئات معينة فيها ، هي في حاجة إليه ، لصالح حالها وحال الجماعة معها .

وسائل التملك الفردي :

ويرتب الإسلام على نظريته هذه لطبيعة الملكية تأنيها المنطقية ، فيضع الشروط للتملك ، بحيث لا يخرج عن مصلحة الجماعة ، ومصلحة الفرد الداخلة في مصلحة الجماعة لا يفصل عنها أبداً .

فهو يقرر أولاً أن الملكية لا تكون إلا سلطان من الشارع الذي هو متولٍّ أمور الجماعة . « فالشارع في الحقيقة هو الذي أعطى الإنسان الملك لترتيبه على السبب الشرعي ، ولذا جاء في بعض التعريفات : « أن الملك حكم شرعي مقدر في العين أو المنفعة ، بقنضي تمكين من يضاف إليه من انتفاعه بالشيء وأخذ العوض عنه » .

(١) ذكره صاحب مناهج السنة في الحسان . (٢) سورة الماعز [٢٤ - ٢٥]

« وهذا المبنى ، وهو أن الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع وتقريره ، أمر متفق عليه بين فقهاء الإسلام ، لأن الحقوق كلها ، ومنها حق الملكية لا تثبت إلا بإثبات الشارع لها ، وتقريره لأسبابها ، فالحق لس ناشئاً عن طبائع الأشياء ، ولكنه ناشئ عن إذن الشارع ، وجعله السبب منتجاً لمسببه شرعاً ^(١) » .

ولهذا الحكم قيمته في توضيح نظرية الإسلام في حق الملكية ، فهي تملك من الشارع - النائب عن الجماعة - لفرد فيها شيئاً خاصاً ، لم يكن ليحق له ملكه لولا هذا التملك ، لأن الأصل أن كل شيء هو للجماعة ، وكل إذن بتخصيصه لا بد أن يصدر من الشارع حقيقة أو حكماً .

والعمل هو الوسيلة الوحيدة لئيل حق التملك في الإسلام . العمل بكل أنواعه وألوانه . وفي هذا من العدالة بين الجهد والجزاء مافيه . ولبيان ذلك نقول : إن وسائل التملك ابتداءً للمال التي يعترف بها الإسلام هي :

أولاً : الصيد . وهو الوسيلة البدائية الأولى في حياة البشرية ؛ وإن كانت مازال وسيلة للحصول على نوع من المال في الأوساط التي ارتقت وتحضرت ، فصيد السمك والآلئ والمرجان والإسفنج وما إليها موارد ضخمة من موارد الدول والأفراد . وصيد الطير والحيوان هواية وتجارة . . .

ثانياً : إحياء الموات من الأرض التي لا مالك لها ، بأنة وسيلة من وسائل الإحياء . ولا بد من أن يقوم الفرد بإحيائها في ظرف ثلاث سنوات من وضع يده عليها ، وإلا سقط حق ملكيته لها ، لأن الغرض هو إحياء الموات لتحقيق المصاحة العامة في الاستفادة به ، وثلاث سنوات محك كاف لقدرة واضع اليد على هذا الإحياء ، فإن لم ننبن هذه القدرة عادت الأرض الموات للجماعة ، لا يحنجزها فرد منها : « عاديئ

(١) « الملكية وطرية العقد في الشريعة الإسلامية » للأستاذ محمد أبو زهره أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

الأرض لله ولرسوله ، ثم لكم من بعد ، فمن أحيأ أرضاً ميتة فهي له ؛ ولبس المحتجز حق بعد ثلاث سنين ^(١) .

والقانون الإسلامي هنا أحكم من القانون الوضعي المستمد من القانون الفرنسي . ففي هذا القانون يكفي « وضع اليد » مدة خمس عشرة سنة ، لتصبح الأرض ملكاً لواضع اليد ، سواء أحيأها أم تركها مواتاً في هذه المدة وفيما بعدها كذلك . فالحكمة هنا منتفية في تقرير حق الملكية ، ونظرية « الأمر الواقع » هي وحدها التي نتحكم ، وفرق بين النظرية الإسلامية ونظرية القانون الوضعي كبير !

ثالثاً : استخراج ما في باطن الأرض من المعادن (الركاز) ، وهذا العمل يجعل أربعة أخماس ما يستخرج من معدن ملكاً لمن استخرجه ، والحمد ركاه ، إذ كان هذا الركاز مباحاً يحصل عليه الفرد بمجده وكده . وهذا لا بد من كلمة تقال : فقد كان ما يستخرج من الركاز إلى الوقت الذي شرع فيه هذا الحكم هو من المعادن القليلة الاستعمال ، كالذهب والفضة ، وهذه ليست من ضروريات الجماعة كلها كالبتروول والحديد ، فهل يلحق البترول والحديد وما في حكمها بالضروريات المشاعة كالماء والكلاً والبار ، أم بالركاز الذي كان معروفاً في أوائل عهد الإسلام ؟ ترك الكلام في هذا إلى موضعه الخاص من هذا الكتاب .

رابعاً : الغزو ، وبنسأ عنه ملكية السلب وهو كل ما مع القتل المسرك الذي نفعه مسلم : « مَنْ قَلَ قَيْلًا أَوْ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَسَلَبَهُ لَهُ ^(٢) » . كما بنسأ عنه ملكية الغنيمه ؛ وأربعة أخماسها للمحاربين ، وخمسها لله والرسول : « وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْأَمْرِ مِنَ الْأَنْسَارِ وَالْمَسَاكِينِ وَأَشْرِ الْأَسْبِيلِ ^(٣) » .

خامساً : العمل مأجر للآخرين . والإسلام يحرم هذا العمل ويعظمه ؛ ويدعو إلى

(١) رواه أبو يوسف في كتاب الخراج عن إيث عن طاوس .

(٢) الشيطان والرمي والسأى (٣) سورة الأنفال : [٤١]

توفية أجره معجلاً كاملاً غير منقوص . فالقرآن يفرى بالعمل ؛ ويجعله معرضاً للأُنظار ، محلاً للنظر والحكم : « وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ^(١) » وفي ذلك إغراء بالتجويد والإتقان ، كما أن فيه تعظيماً للعمل يجعله موضع النظر والترقب والتأمل . وفي موضع آخر يحص على السعي والاضطراب في الأرض من أجله : « فَأَمْسُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ^(٢) » .

والرسول الكريم تتوارد أحاديثه نثرى عن قداسة العمل : « إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ الْمُحْتَرِفَ » ^(٣) . « مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَاماً فُطَّ خَيْراً مِنْ عَمَلٍ يَدُهُ » ^(٤) .

وعلى أساس هذه النظرة المقدسة للعمل ، نقدر الإسلام حق العامل في الأجر . فهو يدعو أولاً إلى الوفاء به ، و مذر من يحور عليه من أصحاب العمل بحرب من الله وخصومة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ثَلَاثَةٌ أَمَّا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أَعْطَى نِيْ ثَمَّ عَدْرًا ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَّهُ ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجْرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ » ^(٥) . والجمع بين هذه المعاصي الثلاثة وتوحيد الجراء عليها ذو دلالة خاصة ، فالمعصية الأولى هي خيانة وغدر لذمة الله ، والثانية هي جريمة إهدار لإساية حُرٍّ وأكل ثمنه . والثالثة هي أكل عرف الأجير ، وهي كأكل ثمن الحر غدر بالإساية . وكخيانة العهد بعد الحلف بالله غدر بذمة الخالق . وكل منها يستحق الحرب من الله والخصومة ، لساعتها ووضوح معنى الغدر فيها .

وهو يدعو نائياً إلى التعجيل بأداء هذا الأجر ، فلا يكتفى أدائه كاملاً ، بل لا بد

(٢) سورة المالك : [١٥] .

(٤) البخارى .

(١) سورة التوبة : [١٠٥] .

(٣) من حديث ذكره القرطبي في التفسير .

(٥) البخارى .

من أدائة عاجلا . يقول الرسول الكريم : « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه »^(١) . والإسلام يلحظ في هذا حاجة نفسية وحاجة مادية في حياة العامل . فأما الحاجة النفسية فهي إشعاره بالعناية والاهتمام ، فالسرعة في أداء الأجر تحمل هذا المعنى ، فيشعر بأن جهده مقدر وأن مكانه في المجتمع محسوب . وأما الحاجة للمادية فلا أن العامل غالباً ما يكون محتاجاً لأجره أولاً بأول ، يسد به ضرورياته هو وأهله وعياله ؛ وتأخير أدائه يؤذيه ؛ ويحرمه ثمرة جهده وعرقه في أسب أوقاتها عنده ؛ ويقلل من نشاطه ورغبته في العمل . والإسلام حريص على أن يعمل كل من يستطيع ، بأقصى ما يستطيع ، متمتعاً بالرصا النفسى والاكتفاء المادى .

ولقد طلب الإسلام إلى العامل في مقابل هذه العناية بحقه أن يقوم هو من جابه بتجويد العمل وإتقانه . فلكل حق مقابل من الواجب في الإسلام . وذلك طبيعى من ناحية التعادل بين الجهد والجزاء ؛ وطبيعى كذلك من الناحية الخلقية التى يحرص الإسلام على أن تكون أساساً للحياة . فالغش والإهمال فى العمل دليل فساد الذمة وبومة الضمير ، واللجاج فيهما والاعنياد عليهما من شأنه أن يدع تلك الذمة خرابا ، وهذا الضمير خواء ، فوق ما يصيب مصالح الجماعة كلها من فساد واصطراب .

سادساً : إقطاع السلطان بعض الأرض التى لملك لها ، مما آل إلى ست مال المسلمين ، من المشركين الذين لاورنة لهم ، فالإمام وليهم ؛ وأمن الأرض الموت لا ملك لها كذلك . وقد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر وعمر أرضاً ، كما أقطع الخلفاء من بعده ، مكافأة على جهد بارر وخدمة للإسلام ، ولكن فى حدود صيقة ، ومن الأرض التى لا ملك لها والأرض الموت . فلما جاء ببوأمية مهوا الناس وأفطعوا الأرض لذويهم ، فكانوا ملوكاً ظلمة ، لا حلما ، راشدين كما سبى .

سابعاً : الحاجة إلى المال للحبائه ، فالإسلام سرع صرف أموال الركاه فى وحوه معينة :

(١) ذكره صاحب مسابيح النبوة فى الصحاح .

« إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ، وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ، وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَالْغَارِمِينَ ؛ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ » . فكون الإنسان واحداً من هؤلاء يجعله صاحب حق في ملكية نصيب من أموال الزكاة . وبعضهم لا يعمل شيئاً إلا كونه محتاجاً ، فالحاجة هنا بديل اضطرارى من العمل ، الذى بقدسه الإسلام ويجعله السبب الأول والأخير لنيل الامتلاك .

تلك هى الأسباب التى اعترف بها الإسلام سبباً للتملك ابتداء ، فأما ما عداها فهو ينكره ، ولا يعترف به ، فالسلب والنهب والسرقة ووضع اليد لا تسبب ملكاً ، وكذلك المقامرة فهى حرام : « إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ، فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » ^(١) . والمال الذى بأتى عن طريق المحرم محرم ، لأن القمار ليس عملاً ، إنما هو ابتزاز ، فوق ما تقع من العداوة والبغضاء بين المنقارين مما يتنافى مع خطة الإسلام الأولى فى بث روح المودة والتعاون والإخاء : « إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ » ^(٢) .

وحكمة تلك الأسباب واضحة فى اعتمادها كلها على بذل الجهد ؛ فالجهد له جزاء ، وهو من مقومات الحياة ، وفيه تحقيق لغماره الأرض ، وإفادة المجتمع ، وتهذيب النفس ، وتطهير الضمير ؛ فليس كالعمل مهذب للروح ، مقوٍ للجسد ، حافظ لكيان الإنسان كله من عوامل الترهل والكسل والخمول .

ومادام العمل هو سبب التملك ، فتقرير حق الملكية الفردية فى الحدود التى يتيقن لا يصرّ به أحد ، بل يصبح محالاً لحد الفرد على بذل أقصى الجهد ، ليرضى رغبته فى الاستحواذ ، مادام يعمل فى الحدود المسروعة فلا يصرّ أحداً . فإذا حاد عن هذه الحدود فالطريق إلى العدل هو رده إليها ؛ لا وقفه عن النشاط ، وتسوينه بالقاعدين والحامين ، وصعاف الاستعدادات .

وتمشياً مع نظرية الإسلام في ملكية المال ابتداءً فإنه يتدخل في طريقة نقل هذه الملكية فلا يدع الحرية فيها مطلقة ؛ ويبدو هذا في نظام الإرث والوصية . أما الهبة والهذية فهما وحدهما المعفيان من كل قيد ، المتروكة فيهما الحرية لصاحب المال أن يهب من ماله أو يهدى وهو حي كيف شاء ؛ لأن لهما قيداً من داخل النفس ، هو أن صاحب المال لا يهب عادة ولا يهدى إلا بعض ماله ، فلا ضرر على وارث ، كما يقع في الوصية ، فإذا أسرف كان سيء التصرف ، وتعرض للحجر عليه ، أى سلب وظيفة الملكية منه .

فأما حين ترتفع يده عن المال فينتقل إلى من بعده من الورثة أو الموصى إليهم فإنما ينتقل حسب نظام موضوع له حكمته وله مبرراته : « فلا وصية لوارث » ^(١) ، ولا وصية في غير النثل ؛ وهو الحد الأقصى . وقد شرعت الوصية - كما قلنا - لتلافي بعض الحالات ، التي يحرم فيها من الإرث أقرباء توجب صلاتهم أن يكون لهم نصيب ، ولكن درجتهم تجعل غيرهم من الورثة يحبسونهم عن الميراث . كما أنها بهذا الاعتبار وجه من وجوه البر والصدقة .

وينتقل المال بالإرث حسب النظام المين في آيتي الميراث . (وقد سبق نصهما في فصل التكافل الاجتماعي) .

والمبدأ العام في الأنصبة : أن للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقد كشفنا عن حكمة هذا التقسيم من قبل . وأن الورث العاصب مقدم على ذى الرحم ، وإن كانت هناك حالات يخرج فيها ذو الرحم بنصيب أوفى . وذلك جزاء وفاء على ترسب التبعات في مقابل الحقوق . فالورث العاصب مكلف تجاه المورث ببغات أكبر . فالولد مثلاً يرث الكل بعد نصاب الجد والجدة ، لأنه هو المكلف أولاً أن ينفق على الوالد أو احتاج في حياته . والأخ السقيق يحجب غير السقيق ، لأنه هو الذى تحب عليه العفة سريعاً عندما يعجز شقيقه عن الكسب . وهكذا تتورع المغارم والمغانم أو الواجبات والحقوق في هذا النظام ورباعاً عدلاً

(١) أبو داود والترمذى .

ولقد تحدثنا عن حكمة مبدأ الوراثة في فصل التكافل الاجتماعي بما فيه الكفاية ،
وبينا اتساقه مع مبادئ الإسلام الأساسية في هذا التكافل ، وفي النظرة إلى العلاقات
بين الأقرباء وبين الجيل والأجيال ، ومراعاته كذلك للفطرة والميول وحاجات الفرد والجماعة
على السواء .

فهنا نتحدث عن حكمة نظام الإرث في أحوال الجماعة .

لقد رأينا أن الإسلام يكره تكديس الثروات ، وانحصارها في أيدي قليلة . ونظام الإرث
الإسلامي أداة لتفتيت الثروات المنضخمة على توالي الأجيال . فالملكية الواحدة تنتقل إلى
العديد من الذرية والأقارب بمجرد وفاة المالك ، فتستحيل إلى ثروات متوسطة أو صغيرة ؛
وقلما تبقى كتلتها موحدة مع هذا النظام إلا في حالات نادرة لا يقاس عليها ، كأن يموت
المالك وليس له إلا ولد يرث التركة كلها ، لأنه ليس له أب ولا أم ولا زوجة ولا بنت ! أما
في الأحوال الغالبة فالثروة تتوزع على عدة أفراد .

فإذا نحن وارنا بين هذا النظام والنظام الإنجليزي مثلا ، الذي يجعل التركة كلها للابن
الأكبر ، نبين لنا حكمة الإسلام واضحة في تفتيت الثروة المتكتلة ، فوق ما في نظامه من
عدالة بين الورثة ، لا تحقق الصدور على الولد الكبير .

طرق تنمية الملكية :

وتمشيا مع نظرية الإسلام كذلك في ملكية المال ، يتدخل في طريقة تنميته والتعامل
به ، فلا يدع الحرية مطلقة لصاحب المال أن يتصرف به في هذا السبيل كيف شاء . فإن وراء
مصلحة الفرد مصلحة الجماعة التي يتعامل معها .

لكل فرد إذن الحرية في تنمية أمواله ، ولكن في الحدود المتروعة . فله أن
يفلح الأرض ، وأن يحول المادة الخام إلى مصنوعات ، وله أن ينجر . . . الخ .
ولكن ليس له أن يغتس ، أو يحتكر ضروريات الناس ، أو أن يعطي أمواله بالربا ،
أو أن يظلم في أجور العمال ، ليزيد في أرباحه . فذلك كله حرام . إنما هي الوسائل

النظيفة وحدها التي يبيحها الإسلام لتنمية المال . والوسائل النظيفة عادة لا تتضمن رؤوس الأموال إلى الحد الذي يباعد القوارق بين الطبقات . إنما تتضمن رؤوس الأموال ذلك التضخم الفاحش الذي نراه الآن ، بالغش والربا وأكل الأجور والاحتكار واستغلال الحاجة والابتزاز والنهب والسلب والاعتصاب . . . إلى آخر الجرائم الكامنة وراء طرق الاستغلال المعاصرة . وهذا مالا يسمح به الإسلام . . فلنأخذ الآن في بيان حكم الإسلام وحكمته في وسائل تنمية المال .

« ١ » يحرم الإسلام الغش في المعاملة « من غش فلس منى ^(١) » . « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما ^(٢) » . فلك أن تبيع وأن تشتري ، على ألا تغش في السلعة ولا في العملة ، فإن كان به عيب فعليك ببيانه ، وإلا فأنت غاش وربحك عليك حرام ، ولن ينجيك من المؤاخذه أن تتصدق بهذا الربح الحرام ، فالصدقة لا تحسب لك إلا من مالك الحلال : عن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يكسب عبد مالا حراما فينصدف منه ، فيقبل منه ، ولا ينفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار . إن الله لا يمحو السيء بالسيء ، ولكن يمحو السيء بالحسن . إن الخبيث لا يمحو الخبيث ^(٣) » . وقال : « إنه لا ير بولحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به ^(٤) » .

والإسلام في هذا يسير على قواعده الخلقية ، كما يسير على مبادئه في منع الضرر وتحقيق التعاون بين الناس ، فالغش قذاره ضمير ، وإصرار بالآخرين ، ورفع للثقة من صدور الناس . ولا تعاون في الجماعة من غير نقة . فضلا على أن ثمره الغش هي الحصول على كسب بلا جهد مشروع . وقاعده الإسلام العامة هي أن لا كسب بلا جهد ، كما أنه لا جهد بلا جراء .

(١) أصحاب السنن

(٢) الشيخان .

(٣) ذكره صاحب مصابيح السنة مرويا عن ابن مسعود وقال : من الصحاح .

(٤) أخرجه الترمذي والسنائي .

« ب » واحتكار ضروريات الناس لا يعترف به الإسلام وسيلة من وسائل الكسب وتنمية المال : « من احتكر فهو خاطيء »^(١) . ذلك أن الاحتكار إهدار لحرية التجارة والصناعة ، فالاحتكر لا يسمح لسواه أن يحتلب ما يحتلبه ، أو يصنع ما يصنعه ؛ وبذلك يتحكم في السوق ، ويفرض على الناس ما يشاء من أسعار ، فيكلفهم عتاً ، ويحملهم مشقة ، ويضارهم في حياتهم وضرورياتهم ، فوق أنه بقل باب الفرص أمام الآخرين ليرتزقوا كما ارتزق ، وليجودوا فوق ماجود ؛ وقد يقع أحياناً أن يسد المحتكر الموارد وأن يتلف البضاعة الفائضة ، حتى يتمكن من فرض سعر إجباري ؛ وفي ذلك إعدام أو نقص في الموارد العامة التي أنعمها الله للإنسان في الأرض . وقد رأينا كيف كانت أطنان البن البرازيلي تحرق لئلا يهبط ثمن البن في السوق ، بينما ملايين الناس لا يجدون حاجتهم منه ، كما نرى الأدوية تحتكر في الأسواق بأيدي اليهود وأشباه اليهود ، بينما المرضى يقاسون الألم ، أو يساقون إلى الموت ، في سبيل أن يحصل المحتكرون على أرباح فاحشة ، يضمنون بها أموالهم الحرام .

ولقد بلغ حرص الإسلام على منع هذه الوسيلة من وسائل تنمية المال ، أن جعل الاحتكار مبعداً للمحتكر من دائرة الدين : « من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برئ من الله ، وبرئ الله منه »^(٢) . فما هو بمسلم ذلك الذي يضار الجماعة هذه المصارة ، ويشيع فيها الخوف ، والحاجة إلى الضروري ، ليحصل منها على كسب حرام يزيد به ماله الخاص على حساب الصالح العام .

« ح » والربا وسيلة محرمة بكرهها الإسلام كراهية واضحة ، ويشعها تشيعاً شديداً وينذر أصحابها بأشنع مصير : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ »^(٣) . ولس الهى ها عن الأضعاف المضاعفة فتحل

(١) مسلم وأبو داود والترمذي .

(٢) حديث رقم ٤٨٨٠ مسند أحمد سرح الأستاذ أحمد شاكر .

(٣) سورة آل عمران : [١٣٠] .

النسب الصغيرة، إنما هذا تقرير للواقع، ووصف لما هو كائن. أما النهي فنصب على أصل الربا ومبدئه المجرد، يتضح ذلك في الآيات الأخرى: « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا . وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا . فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ، وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ^(١) . »
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ^(٢) . »

و يبلغ الإسلام في تفضيع الربا إلى حد أن يلعن كل من شارك في صفقة من صفقائه، ولو كاتباً أو شاهداً. عن جابر قال: « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه؛ وقال: هم سواء ^(٣) ». »

يجرى الإسلام في كل هذا على مبادئه في المال والأخلاق ومصالح الجماعة. فالمال وديعة في يد صاحبه وهو موظف فيه لخير الجماعة جميعاً، فليس له أن يقلب الوظيفة إضراراً بالناس وابتزازاً، يتحين ساعة احتياجهم، ويستغل ضعف موقفهم، فيأخذ منهم أكثر مما أعطاهم؛ وقد تكون الحاجة هي حاجة الطعام للحياة، وحاجة الدواء للعلاج، وحاجة النفقة للعلم ولغير العلم؛ فإما أن يتعطل هذا كله، وإما أن يتحكم صاحب المال في المحتاج إلى المال فيمنحه القليل، ويسترد منه الكثير؛ ويظله بذلك جهده، فيكد ويعمل ليؤدي للمرابي ربا، أو يتضاعف الدين عاماً بعد عام.

هذا الجزء الفائض يستمتع به صاحب المال، وهو لم يعمل شيئاً سوى أنه صاحب مال! إنه العرق والدم باع فيهما بشراة، ويتمصهما في نهيم وهو قاعد. والإسلام الذي يقدس

(١) سورة البقرة: [٢٧٥] .

(٢) سورة البقرة: [٢٧٨ - ٢٧٩] .

(٣) رواه مسلم .

العمل ، ويجعله السبب الأساسى للملك والربح ، لا يسىغ أن يفيد المال قاعد ، ولا أن يلد المال المال . إنما بلد المال الجهد ، وإلا فهو حرام !

ويلحظ الإسلام طهارة خلق الفرد كما يلحظ المودة بين الجماعة . فما يأكل الربا فرد له خلق وضمير ، وما يشيع الربا فى الجماعة وتبقى فيها مودة وتعارف . والذى يمنحنى الدينار ليسترده منى دينارين هو عدوى ، فما أطيب له نفسا ، وما أحمل له ودا . والتعاون أصل من أصول المجتمع الإسلامى ، يهدمه الربا ويوهن أساسه . لذلك يكرهه الإسلام .

وثمة حكمة أخرى تبرز لنا فى هذا العصر الحديث لتحريم الربا ، ربما لم تكن بارزة حينذاك : ذلك أن الربا وسيلة لتضخيم رؤوس الأموال تضخيماً شديداً ، لا يقوم على الجهد ، ولا ينشأ من العمل ؛ مما يجعل طائفة من القاعدبن يعتمدون على هذه الوسيلة وحدها فى تنمية أموالهم وتضخيمها ، فيشيع بينهم الترهل والبطالة والترف على حساب الكادحين الذين يحتاجون للمال فيأخذونه بالربا فى ساعة العسرة . وينشأ عن ذلك مرضان اجتماعيان خطران : تضخيم الثروات إلى غير حد ، وتفريق الطبقات علوا وسفلا بغير قيد ؛ ثم وجود طبقة متعطلة مترهلة مترفة لا تعمل شيئاً ، وتحصل على كل شيء ؛ وكأنما المال الذى فى يديها فخاخ لصيد المال ، دون أن تتكلف حتى الطعم لهذه الفخاخ ؛ إنما يقع فيها المحتاجون عفواً ، ويساقون إليها بأقدامهم تدفعهم الضرورات !

إنما يعطى المحتاجون قرضاً بلا فائدة ، لأن هذه هى الطريقة التى تنمى المودة ، ونليق بالمرءه ، ونكفل التضامن بين الجماعة غنيها وفقيرها ، فادرها وعاجزها . فلا فضل للمال فى ذاته ، إنما هو الانتفاع به والجهد فيه . فوجوده فى بد لا يبرر أن تحصل به لذانه على فائدة ، والذى بقترضه هو الذى يحمد فيه ، فيجب أن تعود غلة الجهد لصاحب الجهد ، وأن يعود المال مفردا - بلا زيادة - لصاحب المال .

وإبه لىستوى أن يكون الدين للاستهلاك أو الإنتاج فى عرف الإسلام ؛

فإنه إن كان للاستهلاك أى لينقه المستدين على حاجاته الضرورية ، فإنه لا يجوز أن يرهق
برد فائض عن دينه ، فحسه أن يرد أصل الدين عند الميسرة ؛ وإن كان للإنتاج ، فالأصل
أن الجهد الذى يئذله هو الذى ينال عليه الربح ، لا المال الذى يستدينه ، فالمال لا يربح
إلا بالجهد ، والجهد هو المعول عليه فى الإسلام . لذلك يحرم الربا فى جميع الأحوال ، ويحتم
إقراض المستقرض لضروراته فى جميع الأحوال .

فإن اقترض المقرض وأعسر « فَظَرَّةٌ إِلَى مَبْسَرَةٍ ^(١) » . وأنا أرى أن الصيغة للأمر
لأنها شرط وجواب : « وإن كان ذو عُسرةٍ فَظَرَّةٌ إِلَى مَبْسَرَةٍ » وهذه الصيغة تفيد الأمر
لا الدب ؛ ويجوارها التحبيب فى التيسير والسماحة كقول الرسول : « رحم الله رجلا سمحا
إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى ^(٢) » فالسماحة فى الاقتضاء تحفظ للمدين كرامته ، وتغرس
المودة فى نفسه لدائنه ، وتحتة على الجهد فى الأداء قدر طاقته . وقال : « من سره أن ينجيه
الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه ^(٣) » وقال : « من أنظر معسراً
أو وضع له ، أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرته يوم لا ظل إلا ظله ^(٤) » .

وفرض الإسلام فى مقابل هدا على المدين أن يحتهد فى رد دينه ، إبراء لذممه ورداً
لفصل الإقراض بفضل الوفاء ، وتمكيناً للقة فى المعاملات بين الأفراد : « من أخذ أموال
الناس يريد أداءها أدى الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله ^(٥) » . فمن أخذها
يريد أداءها جدد وكد ليكسب ويستترف ، وغالبا ما بكسب الحد الصادق العزيمة ؛
ومن أخذها يريد إتلافها استمراراً أن يعش بأموال الناس ، وقعد عن العمل والجهد ،
فاسترخى وسقطت همته وآض إلى تلف ووار . وقال الرسول : « مطل الغنى ظم ^(٦) »
وقال رجل : يا رسول الله : أرأيت إن فُتِلت فى سبيل الله تكفر الله عى خطابى ؟
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم ، إن فُتِلت وأنت صابر محاسب
مقبل غير مدبر » . سم قال : « كيف قلت ؟ فأعاد عليه ، فقال : « نعم إلا الدين ،

(١) سورة البقرة : [٢٨٠] .

(٢) البخارى وال. مدى .

(٣) مسلم .

(٤) الرمى .

(٥) البخارى

(٦) رواه الح. ه .

فإن جبريل أخبرني بذلك» ^(١) . وهكذا لا يجزى عن المدين القادر على الأداء أن يقاتل فيقتل في سبيل الله صابراً محسباً مقبلاً غير مدبر ، لأن الدين يتعلق بحق الآخرين في عنقه لا حق الله وحده ، مادام قادراً على أدائه . فأما العاجز فله من الزكاة نصيب : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ . . . وَالْغَارِمِينَ » وعليه تجوز الصدقة ليوفى دينه . عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار اتباعها فكثر دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تصدقوا عليه » ، فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : « خذوا ما وجدتم ، ولس لكم إلا ذلك » ^(٢) .

ولقد خطا النبي صلى الله عليه وسلم خطوة أخرى عندما تهيأت له الأموال بعد الفتوح ، فكان بقضى دين المدينين بعد وفاتهم من المال العام . عن أنى هريرة رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالرجل المنوفى عليه الدين فيسأل : « هل ترك لدينه قضاء » ؟ فإن حُدِّث أنه ترك وفاء صلى الله عليه وسلم ، وإلا قال للمسلمين : « صلوا على صاحبكم » ، فلما فتح الله عليه الفتوح قام فقال : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات عليه دين ولم يترك وفاء فعلينا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته » ^(٣) .

وهكذا يحرص الإسلام على رد الحقوق لأصحابها ، حرصه على إعانة المضطر والتبشير عليه في الأداء ، فيجمع الأمر من أطرافه ، ويضمن المصالح جميعاً ، ويعدل في القسمة بين الحقوق والواجبات .

طرق الإنفاق :

نلك هي الحدود التي يصعبها الإسلام لتسمية المال بالتعامل . أما إنفاقه فلا يدعه كذلك بلا صوابط ، فصاحب المال لیس حرّاً في غلّ يده فيه كما يشاء ، أو في الإنفاق

(٢) الترمذی سند صحيح .

(١) مالك ومسلم والترمذی والنسائي .

(٣) الشيخان والترمذی والنسائي

منه كما يشاء . ومع أن مثل هذا التصرف ذاتي ، إلا أن الفرد - في الإسلام - ليس متروكاً لذاته يصنع بها ما يشاء ، فله حريته ولكن داخل إطار من الحدود ؛ ثم إنه قلما يكون هناك تصرف شخصي لا علاقة له بالآخرين - وإن لم تكن علاقة مباشرة أو واضحة .

فاليد المغلولة كاليد المسرفة كلتاها لا يقبلها الإسلام ، لما في كليهما من ضرر عائد على النفس وعلى الجماعة : « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ ، وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا » ^(١) . « يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ » ^(٢) .

فأما غل اليد فحرمان للنفس من المتاع المشروع ، والإسلام يكلف الفرد تمتيع ذاته في الحدود المشروعة . ويكره للناس أن يحرموا في غير محرم ، لأن الحياة لا بد أن تستساغ ، وأن تجمّل ، وأن تكون بهيجة في غير لهو ولا إسراف . والإسلام لا يوجب التزمت والزهد والحرمان من طيبات الحياة ؛ فهو يأمر بني آدم بأن يتزينوا الزينة اللائقة كما مرّ في الآية الكريمة . ويقول القرآن في لهجة استنكارية بعد ذلك : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟ قُلْ : هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ . كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . قُلْ : إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » ^(٣) .

والإسلام يطلب الاستمتاع بمباهج الحياة العقلية للناس جميعاً : كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم . لذلك وجه الخطاب هنا إلى « بني آدم » . فإذا دعا في بعض الأحيان إلى الصبر والرضا فايست هذه دعوة إلى التزهد والحرمان . إنما هي دعوة لاحتفاظ النفس بطمأنيتها على السدائد إلى أن تزول أو تزال . أما بعد ذلك فكل فرد مطالب بأن

(٢) سورة الأعراف : [٣١] .

(١) سورة الإسراء : [٢٩] .

(٣) سورة الأعراف : [٣٣-٣٢] .

يستمتع المتاع الحلال ؛ والجماعة مطالبة أن تهيب هذا المتاع لأفرادها جميعاً ، فلا تحرمهم مما يدعوهم الله أن يستمتعوا به في الحياة .

لذلك قرر للفقراء - وهم الذين يملكون ما دون نصاب الزكاة - نصيباً يعطونه من الزكاة للتوسعة عليهم في الرزق ، لا لمجرد الكفاف ، فهم يملكون الكفاف . ذلك أن الإسلام لا يدعو للكفاف وحده ، إنما يدعو للمتاع بالحياة ، والمتاع فوق الكفاف .

فإذا كان الإسلام يعطى الفقير فضلة من أموال الزكاة يوسع بها على نفسه ويستمتع بما هو فوق ضروراته ، فأولى أن ينفق الواجد ، وأن يثمتع بالحياة متاعاً معقولاً ، وأن لا يحرم نفسه من طيباتها ، وهي كثيرة ، لتغدو الحياة بهيجة جميلة ، ولتنطاق النفس إلى ما هو فوق الضرورة من التفكير العالى والإحساس الراقى ، والتأمل فى الكون والخلق ، والنظر إلى الجمال والكمال . والرسول الكريم يقول : « إذا آتاك الله مالا فلير أثر نعمة الله عليك وكرامته » ^(١) فيعد الشظف والمتربة - مع القدرة - إنكاراً لنعمة الله ، يكرهه الله .

هذا كله من ناحية ، وثمة ناحية أخرى بلحظها الإسلام فى حبس المال عن التداول والإنفاق . فحبسه هكذا تعطيل لوظيفته . والجماعة فى حاجة إلى تداول أموالها العامة ، لتنمى الحياة فى شتى مظاهرها ، وتضمن الإنتاج فى أوسع ميادينها ، وتهيب للعاملين وسائل العمل ، وللإنسانية طريق النشاط . وحبس الأموال يعطل هذا كله فهو حرام فى نظر الإسلام ، لما فيه من تعطيل للصالح الخاص والصالح العام .

أما الإسراف فهو الطرف الآخر ، وهو مفسدة للفرد والجماعة كذلك . ونبادر أولاً بفقير أن إنفاق المال فى سبيل الله ولو أتى عليه كله ليس إسرافاً ، لما مر من حديث الرسول عن جبل الذهب ، وتمنيه أن لو كان له لما أبقي منه مقدار قيراطين ، ولأنفقه كله فى سبيل الله . إنما الإسراف هو الإسراف فى الإنفاق على النفس ، وهذا ماعناه الإسلام .

(١) أبو داود والنسائي .

والإسراف بهذا المعنى هو الترف الذى يكرهه الإسلام كراهية شديدة ؛ ويبغض أن يكون المال دولة بين الأغنياء لئلا يؤدي تضخم الثروة لانفاقها فى سبيله ؛ ويعده مصدر شر لصاحبه وللجماعة التى يعيش فيها؛ وبهذا يكون منكراً يجب على الجماعة أن تغيره وإلا عرضت نفسها إلى التهلكة بسببه .

والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية فى كراهة الترف وتحريمه متواترة كثيرة بصفة بارزة ، تشعر أنه من أكره الحرام إلى الله ورسوله . والإسلام الذى يحض الناس على التمتع بطيبات الحياة ، ويكره أن يحرموها على أنفسهم وهى لهم حلال ، ويدعو إلى جعل الحياة بهيئة مقبولة لا قائمة ولا منبوذة . . . هذا الإسلام نفسه يكره السرف والترف تلك الكراهية الشديدة العنيفة .

فالقرآن يصف المترفين أحياناً بسقوط الهمة وضعف القوة وهبوط الأريحية : « وَإِذَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ ، اسْتَأْذَنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ » (١) .

وإذا عرفنا حرص الإسلام على الجهاد وحثه عليه وتعظيم من يتطوعون له ، حتى ليقول الرسول الكريم : « من مات ولم يغز ، ولم يحدث نفسه بغزو ، مات على شعبة من النفاق » (٢) أدركنا فى الجانب الآخر كم يحتقر أولى الطول هؤلاء لتخلفهم وقعودهم عن صفوف المجاهدين . ولا غرابة فى هذا ، فالمترف مترهل ضعيف الإرادة ناعم قليل الرجولة ، لم يعتد الجهد فسقطت همته ، وفترت أريحيته ؛ والجهاد يعطل عليه متاعه الشهوانى الرخيص ، ويحرمه لذاته الحيوانية فترة من الوقت ، وهو لا يعرف قيمة فى الحياة سوى هذه القيم الداعرة الشائنة !

ثم يتحدث أحياناً عن المترفين فى التاريخ ، فإذا هم دائماً يقفون فى سبيل الهدى لأنفسهم ولأنبيائهم المستضعفين ؛ وما دام هناك مترفون فهناك مسنضعفون ، يملقون خيلاءهم ، ويحققون شهواتهم ، ويؤمنون فيهم فناء الحشرات : « وَمَا أَرْسَلْنَا فِي

(١) سورة التوبة : [٨٦] .

(٢) مسلم وأبو داود والنسائي .

قَرِيَّةٍ مِنْ نَذِيرٍ ، إِلَّا قَالَ مُتَرْفُوها إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ^(١) . « وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيقَاءِ الْآخِرَةِ ، وَاتَّرفَنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا : مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ، وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا تُخَاسِرُونَ ^(٢) . « وَقَالُوا : رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ، رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ ، وَالْعَنَهُمُ لَعْنًا كَبِيرًا ^(٣) . « ولا غرابة في هذا فالمترفون حريصون على حياتهم الرخوة الشاذة المريضة ، حريصون على شهواتهم ولذائذهم ، حريصون على أن تكون من حولهم حاشية وبطانة خاضعة لنفوذهم ؛ والهدى والدين والإيمان يحرمهم الكثير مما يحرسون عليه ، ويحدد لهم سبل المتاع المباح - وهو بالقياس إليهم قليل ضئيل لا يرضى مرض نفوسهم وترهل شهواتهم - ويرفع قيم الناس جميعاً فلا يكون لهم من السلطان المطلق على المستضعفين ، ما يجعلهم أدوات خاضعة وآلات منفذة ؛ ويحرمهم الخرافات والأوهام والأساطير التي يحيطون بها أنفسهم ، ويستغلونها في المجتمعات الضالة الجاهلة المنسلمة . . لذلك هم أعداء كل هدى وكل عرفان ، ذلك فضلاً على ما يصنعه الترف بالضمير ، وما يحدثه المتاع الغليظ من جمود في المشاعر : « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، قَيِّقُولُ : أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ؟ قَالُوا : سُبْحَانَكَ ! مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ، وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ ، حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ ، وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ^(٤) . « فالمتاع المترف الطويل الموروث عن الآباء ينسى الذكر ، ويؤدي إلى الجذب والضحالة . والتعبير بأنهم « كانوا قوماً بوراً » تبير مصور عجيب عميق الدلالة ، فالأرض البور هي الأرض المجذبة التي لا تنج ولا تنمر ، وكذلك قلوبهم ونفوسهم وحياتهم جذبة بأثرة صلدة ، لا نبص فيها حياة .

(٢) سورة المؤمنون : [٣٣-٣٤] .

(٤) سورة الفرقان : [١٧-١٨] .

(١) سورة سبأ : [٣٤] .

(٣) سورة الأحزاب : [٦٧-٦٨] .

والرسول يسمى بيوت المترفين بيوت الشياطين ، لما ينبع فيها من الفساد ، ولما يخرج منها من الفتنة : « تكون إبل للشياطين ، وبيوت للشياطين . فأما إبل الشيطان فقد رأيتها ، يخرج أحدكم بنجيات معه قد أسمنها ، فلا يعلو بعيراً منها ، ويمر بأخيه قد انقطع فلا يحمّله ، وأما بيوت الشياطين فلا أراها إلا هذه الأقفاص التي تستر الناس بالديباج^(١) . وإذا كان رسول الله رآها إبلا للشياطين ، لا حاجة بأصحابها إلى ركوبها ، بينما المنقطعون لا يجدون ما يركبون ، فنحن نجدها هنا سيارات فخمة تروح وتعدو للتافه الصغير من الأمور ؛ وألوف لا يجدون أجرة الترام ؛ ومئات لا يجدون حتى أرجلهم للمشى بها فهي مقطوعة ذهبت بها الآفات ! أما البيوت التي رآها محمد في الأقفاص التي تستر الناس بالديباج ، فنحن نراها ووسائل الترف فيها لم تخطر على قلب بشر في ذلك الزمان !

لا جرم إذن يكون الترف سبب الهلاك على مدى التاريخ . فالترف سبب للبطر : « وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِشَتَهَا . فَمِنْكَ مَسَا كِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ^(٢) » .

ولا جرم يكون الترف سبب العذاب في الآخرة بما يؤدي إليه من معصيات : « وَأَصْحَابُ الشَّامِلِ مَا أَصْحَابُ الشَّامِلِ : فِي سَمُومٍ وَجَحِيمٍ ، وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ ، لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ، إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ، وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ، وَكَانُوا يَقُولُونَ : إِذَا مِئْنَا وَكُنَّا نُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ، أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ^(٣) » !

واسكن الهلاك والعذاب لا يصيبان الفرد المترف وحده ، بل يصيبان الجماعة التي تسمح بوجود المترفين : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْبَةً أَمَرْنَا ^(٤) مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا » والإرادة هنا لانفيذ « الجبرية » بمعناها الذي

(٢) سورة النقص : [٥٨] .

(٤) أمرنا هنا بمعنى أكثرنا .

(١) أبو داود .

(٣) سورة الواقعة : [٤١-٤٨] .

يفهمه العامة ، إنما المقصود جبرية الأسباب والمسببات ، أو المقدمات والنتائج ، فإن وجود المترفين في الجماعة ، وسماع الجماعة بوجودهم ، وسكوتها عليهم ، وعودها عن إزالة أسباب الترف ، وتركها المترفين يفسدون . . . كل ذلك أسباب تؤدي حتماً إلى الهلاك والتدمير بطبيعة وجودها . وهذا معنى الإرادة في الآية ، أى تتبع النتائج للمقدمات ، وإيقاع المسببات إذا وجدت الأسباب ، حسب السنة التي أرادها الله للكون والحياة .

فالجماعة هي المسؤولة عن هذا المنكر الذي يقع فيها . فالترف لا بد أن يؤدي إلى المنكر بحكم وجوده في الجماعة ؛ وقد أبنّا أن الطاقة الفائضة لا بد لها من متصرف . فهناك مال فائض . وهو طاقة . وهناك حيوية جسد فائضة كذلك . وهي طاقة . وهناك فضلة زمن فائضة بلا عمل ولا تفكير . وهي طاقة . والفتية المترفون والفتيات المترفات ، وهم يجدون الشباب والفراغ والجدة ، لا بد أن يفسقوا ؛ ولا بد أن يبحثوا عن مصارف أخرى لطاقة الجسد وطاقة المال وطاقة الوقت ؛ وغالباً ما تكون مصارف تافهة ، تأخذ طابعها من الزمن والبيئة ، ولكنها تلتقي عند حد التفاهة والميوعة والقذارة الحسية والمعنوية .

وفي الجانب الآخر المستغلون والمستربحون والمحتاجون ، من تجار الرقيق ، والمهرجين ، والذبول ، وحواشي المترفين ، ينشرون الدعارة والترهل ، ويرخصون كل قيم الحياة الجادة ، التي لا تروق للمترفين والمترفات .

ثم يسرى الداء إلى سائر مرافق الحياة . . . ثم تكون العاقبة التي لا بد منها وهي شيوع الفاحشة في الأمة ، وانتشار الإباحية ، وترهل الأجسام والعقول ، وانحطاط المعنويات والروحيات . . . عدئذ يحق أمر الله فيدمر هذه الجماعة تدميراً !

ذلك رأى الإسلام في جريمة الترف . جريمة تبدأ فردية ، فإذا سكنت عنها الجماعة ، ولم تنزل هذا المنكر باليد واللسان والقلب ، آتت الجريمة ثمراتها ، وأفرخ الوباء في جسم الجماعة ، وعرضها للهلاك في النهاية ، بحكم ترتب النتائج

على المقدمات ، والمسببات على الأسباب « وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ^(١) » .

ولكن ما هو حد الترف والحرمان ، وما هو القصد بينهما والاعتدال ؟

نحسب أن حكم البيئة والعرف هو أعدل الأحكام . فنحن إذا رجعنا إلى أول نشأة الإسلام ، وجدنا بيئة محرومة يبدو فيها الشظف والفقر ، ونجد الرسول صلى الله عليه وسلم ينهى عن لبس الحرير : « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ^(٢) » . ويروى على كرم الله وجهه — أن الرسول نهاه عن القسّيّ والعصفر من الثياب ؛ كما نهى عن خاتم الذهب . . . كل ذلك للرجال . أما النساء فأبيح لهن الحرير والذهب ، وإن كان الرسول كره لابنته فاطمة أن تلبس الذهب . . فهذه خصوصية كان يأخذ بها النبي أهل بيته ولا يلزمها الناس .

ولكننا نحسب أننا لا محل حراماً حين نقول : إن هذا كان منطق بيئة الرسول — عليه الصلاة والسلام — وأن الإسلام لا يدعو إلى الشظف حين لا تدعو إليه ظروف البيئة وأحوال الجماعة ، وحقيقة أن لبس الحرير والعصفر من الثياب والمرقش كثيراً ما يزرى بقيمة الرجال ، ويدعوهم إلى الطراوة ، وبخاصة في زمن الجهاد ، وحين يكون مستوى الجماعة الاقتصادية لا يسمح بهذا التطرى . ولكن الرسول لم يطق أن يصل الشظف إلى حد المظهر الزرى والإهمال للزى ، فقد روى جابر قال : أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم زائراً ، فرأى رجلاً شعثاً قد تفرق شعره ، فقال : « أما كان يجد هذا ما يسكن به رأسه ؟ » ورأى رجلاً عليه ثياب وسخة فقال : « أما كان يجد هذا ما يغسل به نوبه ؟ » وروى أبو الأحوص الجشمي عن أبيه قال : رآني النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أطمار فقال : « هل لك من مال ؟ » قلت نعم ! قال : « من أى المال ؟ » قلت : من كلِّ قد آتاني الله ، من الشاء والإبل ، قال : « إذا آتاك الله مالا فليرأثر نعمته وكرامته عليك ^(٣) » . وقال صلى الله عليه وسلم : « إن الله طيب يحب

(٢) البخارى .

(١) سورة الأحزاب : [٦٢] .

(٣) أبو داود والنسائي .

الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود ، فنظفوا أفئدتكم ولا تشبهوا باليهود ^(١) . »

وقد مر بنا أمر الله لبنى آدم : أن يأخذوا زيتهم ، وألا يحرّموا الطيبات التي أحلت لهم . فالذى نستخلصه من هذا أن منطق البيئة له حساب ، وأن مستوى المعيشة العام للجماعة هو الذى يحدد الترف والحرمان . وحين فتح الله الأمصار على المسلمين وزادت الثروة العامة وارتفع مستوى المعيشة ، تغيرت أزيائهم ، واستمتعوا بما لم يكونوا يستمتعون ، فلم ينكر ذلك عليهم أحد ، إلا أن يتجاوزوا المعقول . والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « كل ماشئت . والبس ماشئت ما حطتكت اثنتان : سرف أو مخيلة ^(٢) » .

ونضرب بعض الأمثلة مما نشهده فى عصرنا الحاضر . فحين يكون للعامل الأمريكى بيت مجهز بالنور والماء الساخن ومواقد الكهرباء والغاز ، وجهاز استقبال للإذاعة وسيارة خاصة ؛ ويكون دخله بحيث يسمح له بريضة أسبوعية هو وأسرته ، أو بزيارة للسينما . . لا يكون من الترف أن يكون « البيت الأبيض » مسكناً لرئيس الجمهورية . وهو بيت عادى يملك أفخم منه كثيرون من الأمريكان ! وحين لا يجد الملايين من الشعب جرعة ماء نظيفة يكون من الترف - ولا شك - أن يشرب بعض الناس مياه فبتى وإفيان مستوردة من وراء البحار !

وحين لا يجد الملايين المسكن البسيط ، فيتخذون من الصفيح والوص بيوتاً فى القرن العشرين ؛ ولا يجدون الثوب الخشن يسترون به الجسد . يكون من الترف الحرام أن تكلف مسجد مائة ألف جنيه ، كما يكون من الترف الحرام أن نكسى الكعبة بالخمل الموشى بالذهب ، ولو كانت هى الكعبة وكان هو المسجد ، فالناس أولى بما بنفق فى هذا السيل !

(١) رواه الترمذى بسند حسن .

(٢) البخارى .

وعلى هذا القياس يمكن تحديد الترف والحرمان . فننطق البيئة هو الذى يحكم ؛ ولن يخطئ هذا المنطق فى كثير ؛ فثروة الجماعة العامة ومستوى المعيشة فيها فى كل زمان ومكان يحددان مظاهر الترف والاعتدال ؛ وحس الجماعة قلما يخطئ فى تقدير مثل هذه الأمور . وذلك هو حد الإسلام على اختلاف الأحوال والأزمان .

فريضة الزكاة

والآن فلنتحدث عن الزكاة ، الركن الاجتماعى البارز من أركان الإسلام ، فحديث الزكاة أدخل شئ فى سياسة المال فى الإسلام .

الزكاة حق المال ، وهى عبادة من ناحية ، وواجب اجتماعى من ناحية أخرى ؛ فإذا جربنا على نظرية الإسلام فى العبادات والاجتماعيات ، قلنا : إنها واجب اجتماعى تعبدى ؛ لذلك سماها « زكاة » والزكاة طهارة ونماء . فهى طهارة للضمير والذمة بأداء الحق المفروض . وهى طهارة للنفس والقلب من فطرة الشح وغريزة حب الذات ، فالمال عزيز ، والملاك حبيب ، فحين تجود النفس به للآخرين ، إنما تطهر وترفع وتشرق . وهى طهارة للمال بأداء حقه وصيرورته بعد ذلك حلالاً . ولأن فى الزكاة معنى العبادة ، بلغ من لطف حس الإسلام ألا يطلب إلى أهل الذمة من أهل الكتاب أداءها ، واستبدل بها الجزية ، ليشاركوا فى نفقات الدولة العامة ، دون أن تفرض عليهم عبادة خاصة من عبادات الإسلام إلا أن يختاروها .

والزكاة حق الجماعة فى عنق الفرد ، لتكفل لطوائف منها كفايتهم أحياناً ، وشئاً من المتاع بعد الكفاف أحياناً ، وبذلك يحقق الإسلام جزءاً من مبدئه العام : « كُنْ لَّا يَكُونُ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ » ذلك أن الإسلام بكره للناس الفقر والحاجة ؛ ويحتم أن ينال كل فرد كفايته من جهده الخاص حين يستطيع ، ومن مال الجماعة حين يعجز لسبب من الأسباب .

يكره الإسلام الفقر والحاجة للناس ، لأنه يريد أن يعفيهم من ضرورات الحياة المادية ،

ليفرغوا لما هو أعظم ؛ ولما هو أليق بالإسانية وبالكرامة التي خص الله بها بني آدم :
« وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبْرِ وَالْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، وَفَضَّلْنَاهُمْ
عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ^(١) » .

ولقد كرمهم فعلاً بالعقل والعاطفة ، وبالأشواق الروحية إلى ما هو أعلى من ضرورات
الجسد ؛ فإذا لم يتوافر لهم من ضرورات الحياة ما يتيح لهم فسحة من الوقت والجهد لهذه
الأشواق الروحية ، ولهذه المجالات الفكرية ، فقد سلبوا ذلك التكريم ؛ وارتكسوا
إلى مرتبة الحيوان . لا بل إن الحيوان ليجد طعامه وشربه غالباً ؛ وإن بعض الحيوان
ليختال وتقز ويمرح ، وإن بعض الطير ليغرّد ويسقسق فرحاً بالحياة بعد أن ينال كفايته
من الطعام والشراب .

فما هو بإسان وما هو بكريم على الله ، ذلك الذي تشغله ضرورات الطعام والشراب
عن التطلع إلى مثل ما ياله الطير والحيوان ، فضلاً على ما يجب للإسان الذي كرمه الله .
فإذا قضى وقته وجهده ، ثم لم ينل كفايته ، فتلك هي الطامة التي تهبط به دركات عما
أراد به الله ؛ والتي تصم الجماعة التي يعبت فيها ، بأنها جماعة هالطة لا تستحق تكريم الله ،
لأنها تخالف عن إرادة الله .

إن الإسان خليفة الله في أرضه ؛ قد استخافه عليها لينمى الحياة فيها ، ويرقيها ؛ ثم
ليجعلها ناضرة بهيجة ؛ ثم ليستمتع بجمالها وبضرتها ؛ ثم لبشكر الله على أعمه التي آتاه .
والإسان لن يبلغ من هذا كله شيئاً ، إذا كانت حياته تنقضى في سبيل اللقمة ولو كانت كافية ،
فكيف إذا قضى الحياه فلم يجد الكفافة ؟

و كره الإسلام أن نكون فوارق الطفلات بين الأمة بحيث تعاش معها
جماعه في مسنوى الترف ، وتعاش جماعة أخرى في مسنوى الشظف ، سم أن تنجاور
الشظف إلى الحرمان والجوع والعري . فهذه أمة عبر مساهة ، والرسول يقول :
« أَيُّمَا أَهْلٍ عَرِصَةٌ أَصْبَحَ فِيهِمْ أَمْرٌ جَائِعًا فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ » ^(٢) أو يقول :

(٢) مسند أحمد (شاكر ٤٨٨٠) .

(١) سورة الإسراء : [٧٠] .

« لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ^(١) » . . يكره الإسلام هذه الفوارق لما وراءها من أحقاد وأضغان تحطم أركان المجتمع ؛ ولما فيها من أثره وجشع وقسوة تفسد النفس والضمير ؛ ولما فيها من اضطراب المحتاجين : إما إلى السرقة والغصب ، وإما إلى الدل وبيع الشرف والكرامة . . . وكلها منحدرات يتجافى الإسلام بالجماعة عنها .

لهذه المعاني جميعها شرع الزكاة ؛ وجعلها فريضة في المال ، وحقا لمستحقها ، لا تفضلا من مخرجها ؛ وحدد لها نصابا في المال يجعل الواجدين جميعاً يشتركون في أدائها . ذلك أن أقصى حد الإعفاء منها عشرون مثقالا ذهباً أى ما يعادل اثني عشر جنيهاً بعملتنا ، على أن تكون فائضة عن الحاجات الضرورية لمالكها وعن الدين وحال عليها الحال . وذلك بديهى لأن الإنسان لا يطالب بالزكاة وهو مستحق للزكاة ! أما في الزرع والثمار فهي موسمية موقوتة بمواسم الحصاد ؛ وهي في عروض التجارة تقوم بالذهب أو الفضة ، وفي الحيوان بنسب معينة تعادل نسبتها في المال ؛ وهي ربع العشر على وجه التقريب .

أما المستحقون لها فهم كما نص عليهم في القرآن : الفقراء . وهم الذين يملكون أقل من النصاب ، أو يملكون نصاباً مستغرقاً في الدين ؛ وظاهر أن هؤلاء يملكون شيئاً ، ولكنه شيء قليل ، والإسلام يريد أن ينال الناس كفايتهم . شيئاً فوق الكفاية يعينهم على المتاع بالدنيا على قدر الإمكان .

والمساكين . وهم الذين لا يملكون شيئاً . وهم بطبيعة الحال أجدر بالعطاء من الفقراء . ولكنى ألمح أن ذكر الفقراء قبلهم في الآية يرمى إلى أن وجود شيء قليل للفقراء لا يكفي ، فكأنهم كالمساكين ، لأن هدف الإسلام لبس مجرد الكفاف الصرورى . ولكن شيء فوق الكفاف كما قدمت .

والعالمون عايبا . وهم جنتها ، وهؤلاء - وإن كانوا أغنياء - يعطون جزاء

(١) منسأليه .

العمل ، فهو راتب الوظيفة وذلك داخل في نظام الجهد والأجر ، لا في باب الحاجة وسدها .

والمؤلفة قلوبهم . وهم الذين دخلوا في الإسلام حديثاً ، لتقوية قلوبهم ، واجتذاب من عداهم . ولكن هذا المصرف قد أقفل منذ أن أعز الله الإسلام بعد حروب الردة في أيام أبي بكر ، فما عاد الإسلام في حاجة إلى تأليف القلوب بالمال . ومع أن هؤلاء قد نصت عليهم آية قرآنية ، فإن عمر لم يجد حرجاً في التصرف . (ونحن نحفظ بهذا المثل لنتفع به في موضعه) !

وفي الرقاب . وهم الأرفاء المكاتبون ، الذين يستردون حريتهم نظير قدر من المال متفق عليه مع مالكيهم تبسيراً لهم لينالوا الحرية . (وهذا المصرف قد انتهى الآن بحكم الظروف) .

والغارمين . وهم الذين استغرق الدين ثروتهم ، على ألا يكون هذا الدين في معصية ، فلا يكون الترف وما يشبهه سبباً فيه . وإعطائهم قسطاً من الزكاة فيه سداد لدبونهم ، وتخليص لرقابهم منها ، وفيه إعانة لهم على الحياة الكريمة .

وفي سبيل الله . وهو مصرف عام تحدده الظروف ، ومه تجهيز المجاهدين ، وعلاج المرضى ، وتعليم العاجزين عن التعليم ، وسائر ما تتحقق به مصلحة لجماعة المسلمين . والتصرف في هذا الباب يتسع لكل عمل اجتماعي في سائر البثات والظروف .

وإن السبيل . وهو المنقطع عن ماله ، الذي لا يجد ما ينفق ، كالمهاجرين من الحروب والغارات والاضطهاد ، الذين خافوا أموالهم ورائهم ، ولا سبيل لهم إلى هذه الأموال .

وهذه الأبواب بما فيها من خاص وعام تسغرق أوجه الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي في الحياة ؛ والإسلام لا يقرر لهذه الطوائف حقها في الزكاة إلا بعد أن تستنفد هي وسائلها الخاصة في الارتزاق ؛ فالإسلام حريص على الكرامة الإنسانية ، ومع أنه جعل الزكاة حقاً لا مسحة ولا تفضلاً ، فإنه لم يغفل أن « اليد العليا خير من اليد

السفلى^(١)». وأن المعطى أيا كان متفضل ، والآخذ متفضل عليه ؛ لذلك حث على الاستغناء عن طريق العمل ؛ وجعل واجب الجماعة الأول أن تهيب العمل لكل فرد فيها . فقد جاء سائل إلى النبي يستجديه ، فأعطاه درهماً وأمره أن يشتري به حبلاً ليحطب به فيعيش من عمل يده . وقال : « لأن يحطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحدا فيعطيه أو يمنعه » .^(٢)

فهذه الإعانة من الزكاة هي وقاية اجتماعية أخيرة ، وضمانة للعاجز الذي يبذل طوقه ثم لا يجد ، أو يجد دون الكفاية ، أو يجد مجرد الكفاف . وفي هذا يجمع الإسلام بين الحرص على أن يعمل كل فرد بما في طاقته ، وألا يرتكن على الإعانة الاجتماعية فيتبطل ؛ والحرص على أن يعين المحتاج بما يسد خلته ، ويرفع عنه ثقل الضرورة ووطأة الحاجة ، ويسر له الحياة الكريمة .

فرائض غير الزكاة

ولكن الزكاة ليست وحدها حق المال . . .

وإننا لنلاحظ شبه تواطؤ بين من يتحدثون عن الزكاة في هذه الأيام ، على اعتبارها الحد الأقصى الذي يطلبه الإسلام دائماً من رؤوس الأموال ! لذلك ينبغي أن نكشف هذا التواطؤ ، الذي يتعمده رجال الدين المحترفون !

إن الزكاة هي الحد الأدنى المفروض في الأموال ، حين لا تحتاج الجماعة إلى غير حصيلة الزكاة . فأما حين لا تفي ، فإن الإسلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يمح الإمام سلطات واسعة للتوظيف في رؤوس الأموال - أى الأخذ منها بقدر معلوم - في الحدود اللازمة للإصلاح . ويقول بصريح الحديث : « إن في المال حقاً سوى الزكاة »^(٣) . ودائرة « المصالح المرسله » و « سد الذرائع » دائره واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار .

ونحن نكتفى في بيان حدودها بما ورد عنهما في كتاب : « الإمام مالك » للأستاذ
« محمد أبو زهرة » أستاذ الشريعة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة :

المصالح المرسلّة : « إن المصالح التي ليس لها نص خاص يشهد لنوعها بالاعتبار تسمى
المصالح المرسلّة ، وكونها أصلاً فقهيّاً موضع نظر بين الفقهاء ، وقد ادعى القرافي أن الفقهاء
جميعاً أخذوا بها واعتبروها دليلاً في الجريئات ، وإن أنكر أكثرهم كونها أصلاً في
الكليات ، وقد قال في ذلك :

« المصلحة المرسلّة ، غير ما يصرح بإنكارها ولكنهم عند التفريع تجدهم يعللون بمطلق
المصلحة ، ولا يطالبون أنفسهم عند الفروق والجوامع بإبداء الشاهد لها بالاعتبار ، بل
يعتمدون على مجرد المناسبة ، وهذا هو المصلحة المرسلّة » .

« وسواء أصحت تلك الدعوى أم لم تصح ، فمن المؤكد أن اعتبار المصالح التي لا يشهد
لها نص خاص بالاعتبار - نظر العلماء إليها يخاف ، فإن لم يكن في أصل الأخذ ، فعلى الأقل
في مقدار الأخذ ، كما يحسب القرافي .

« وقد انقسمت أقوال العلماء في ذلك إلى أربعة أقسام :

« (القسم الأول) الشافعية ومن نحائهم ، وهؤلاء لا يأخذون بالمصالح المرسلّة التي
لا يوجد شاهد من الشارع باعتبارها ، لأنهم لا يأخذون إلا بالنصوص ، والحمل عليها
بالتقياس الذي يكون أساسه وجود ضابط يضبط ما بين الأصل والفرع ، أى ما بين المنصوص
عليه ، والملحق به ، وإن سائرنا القرافي فيما نقول : إنه ينذر أن يأخذوا بمصلحة مرسلّة من
غير قياس .

« (القسم الثانى) الحنفية ومن ساكلهم ممن يأخذون بالاستحسان مع القياس ، فإن
الاستحسان مهما يكن قولهم فيه لا يحلو من اعتماد على المصالح المطلقة ، ولو أصعب الحقيقة لعلماء :
إن محىء المصالح في أسبابهم أكثر من الشافعية ، وإن كان القدر في ذاه قليلاً ،
حتى لم تحسب لك المصالح أصلاً من أصولهم لدره اعتمادهم المحرد عليها .

« (القسم الثالث) العلاء في الأخذ بالمصالح ، حتى قدموا المصلحة على البصر

في معاملات الناس ، واعتبروها مخصصة له ، بل اعتبروها مخصصة للإجماع ، أى أن العلماء إذا أجمعوا على أمر بنص ، ووجد مخالفاً للمصلحة في بعض وجوهه قدم اعتبار المصلحة ، واعتبر ذلك أيضاً تخصيصاً ، وقد قال هذا القول الطوفى .

« (القسم الرابع) المعتدلون ، وهم الأصح بصرأ ، وأولئك اعتبروا المصالح المرسلة في غير موارد النص المقطوع به ، وأولئك أكثر المالكية .

« وكان مالك في أخذه بالمصالح المرسلة أصلاً مستقلاً متبعاً لا مبتدعاً .

١ - « فقد وجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقومون بأمر من بعده لم تكن في عهده ، فجمعوا القرآن الكريم في المصحف ، ولم يكن ذلك في عهد الرسول ، لأن المصلحة تقاضتهم ذلك الجمع ، إذ خشوا أن يسي القرآن بموت حفاظهم ، وقد رأهم عمر رضى الله عنه يتهافتون في حرب الردة ، فخشى نسيان القرآن بموتهم فأشار على أبى بكر بجمعه في المصحف ، واتفق الصحابة على ذلك وارتضوه .

٢ - « واتفق أصحاب الرسول من بعده على حد شارب الخمر ثمانين جلدة مستندين في ذلك إلى المصالح ، أو الاستدلال المرسل ، إذ رأوا الشرب ذريعة إلى الافتراء وقذف المحصنات ، بسبب كثرة الهذيان .

٣ - « واتفق الخلفاء الراشدون على تضمين الصناع ، مع أن الأصل أن أيديهم على الأمانة ، ولكن وجد أنهم لو لم يضمنوا لاستهانوا بالمحافظة على أمتعة الناس وأموالهم ، وفي الناس حاجة شديدة إليهم ، فكانت المصلحة في تضمينهم ، ليحافظوا على ما تحت أيديهم ؛ ولذلك قال على في تضمينهم : « لا يصلح الناس إلا ذاك » .

٤ - « وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يشاطر الولاة الذبن بتهمهم في أموالهم ، لاختلاط أموالهم الخاصة بأموالهم التي استفادوها بسلطان الولاة ، وذلك من باب المصلحة المرسلة أبصاً لأنه رأى في ذلك صلاح الولاة . ومنعهم من استغلال سلطان الولاة لجمع المال . وجبر المغانم من غر حل .

٥ - « وحكى عنه رضى الله عنه أنه أراق اللبن المغشوش بالماء ، تأديباً للغاش ، وذلك من باب المصلحة العامة ، لكيلا يغشوا الناس .

٦ - « وقد نقل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قتل الجماعة بالواحد إذا اشتركوا في قتله ، لأن المصلحة تقتضى ذلك ، إذ لا نص في الموضوع ، ووجه المصلحة أن القتل معصوم ، وقد قتل عمداً ، فإهداره داع إلى خرم أصل القصاص ، واتخاذ الاستعانة والاشتراك ذريعة إلى السعى بالقتل ، إذا علم أنه لا قصاص فيه ، فإن قيل : هذا أمر بدعى ، وهو قتل غير القاتل ، لأن كل واحد لا يعد فاتلاً بمفرده ، قيل في رد ذلك إن القاتل : الجماعة من حيث الاجتماع ، فقتلها كلها قتل كالقاتل بمفرده ، إذ القتل مضاف إليها كإضافته إلى الشخص الواحد ، فنزل الأشخاص المجتمعون لغرض القتل منزلة الشخص الواحد ، وقد دعت إلى هذا المصلحة ، إذ فيه حقن الدماء ، وصيانة المجتمع . . .

« ومن ملاحظة المصلحة في المسائل العامة أنه إذا خلا بيت المال ، أو ارتفعت

حاجات الجند ، وليس فيه ما يكفيهم ، فللا إمام أن يوظف على الأغنياء ما براه كافياً

لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال في بيت المال ، أو يكون فيه ما بكفى ، ثم له أن يجعل

هذه الوظيفة في أوقات حصاد الغلات ، وجنى الثمار ، لكيلا يؤدي تخصيص الأغنياء

إلى إيحاش قلوبهم . ووجه المصاحبة أن الإمام العادل لو لم يفعل ذلك لبطلت شوكته ،

وصارت الديار عرضة للفتنة وعرضة للاسنيلاء عليها من الطامعين فيها ، وقد يقول قائل :

إنه بدل أن يقوم الإمام بفرض هذه الوظيفة يستقرض لبيت المال ، وقد أجاب عن ذلك

الشاطبي فقال : « الاستقراض في الأزمات ، إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل

ينتظر ، وأما إذا لم ينتظر شيء ، وضعفت وجوه الدخل بحيث لا يغنى ، فلا بد من جريان

حكم التوظيف . »

الذرائع : « الذريعة معناها الوسيلة . ومعنى سد الذرائع رفعها ، ومؤدى الكلام أن وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، فالفاحشة حرام ، والنظرة إلى عورة الأجنبية حرام ، لأنها تؤدي إلى الفاحشة ؛ والجمعة فرض ، فالسعى لها فرض ، وترك البيع لأجل السعى فرض أيضاً ؛ والحج فرض والسعى إلى بيت الحرام وسائر مناسك الحج فرض لأجله .

« والأصل في اعتبار سد الذرائع هو النظر في مآلات الأفعال ، وما تنتهي في جملتها إليه ، فإن كانت نتيجة نحو المصالح التي هي المقاصد والغايات من معاملات بني الإنسان بعضهم مع بعض كانت مطلوبة بمقدار يناسب هذه المقاصد ، وإن كانت لا تساويها في الطلب . وإن كانت مآلاتها تنجس نحو المقاصد ، فإنها تكون محرمة بما يتناسب مع تحريم هذه المقاصد . وإن كان مقدار التحريم أقل في الوسيلة .

« والنظر في هذه المآلات لا يكون إلى مقصد العامل ونبته ، بل إلى نتيجة العمل وثمرته ، وبحسب الية يباب الشخص أو يعاقب في الآخرة ، وبحسب النتيجة والثمرة يحسن الفعل ، أو يقبح ، ويطلب أو يمنع ، لأن الدنيا قامت على مصالح العباد ، وعلى القسطاس والعدل ، وقد يستوجبان النظر إلى النتيجة والثمرة دون النية المحسبة ، والقصد الحسن . فمن سب الأونان مخلصاً لله سبحانه وتعالى فقد احسب نينه عند الله في زعمه ، ولكنه سبحانه وتعالى نهى عن السب إن أثار ذلك حق المتريكين ، فسبوا الله تعالى ، فقد قال نعال كليمه : « وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ^(١) » . فهذا النهي الكريم كان الأمر الملاحظ فيه هو النتيجة الواقعة ، لا السببة المحسبة . ويرى من هذا أن الملع فيما يؤدي إلى الإثم ، أو إلى المساد ، لا يوجه إلى الية المخلصة فقط ، بل إلى الدامجة اشمره أيضاً ، فيمنع المسحبه ، وإن كان الله قد علم الية المحاصنة .

« وقد يقصد الشخص الشر بفعل المباح ، فيكون آثماً فيما بينه وبين الله ، ولكن ليس لأحد عليه سبيل ، ولا يحكم على تصرفه بالبطلان الشرعى ، كمن يرخص فى سلعته ، لىضر بذلك تاجراً ينافسه ، فإن هذا بلا شك عمل مباح ، وهو ذريعة إلى إثم ، هو الإضرار بغيره ؛ وقد قصده ، ومع ذلك لا يحكم على عمله بالبطلان بإطلاق ، ولا يقع تحت التحريم الظاهر الذى ينفذه القضاء ، فإن هذا العمل من ناحية النية ذريعة للشر ، ومن ناحية الظاهر قد يكون ذريعة للنفع العام والخاص ، فإن البائع بلا شك ينتفع من بيعه ، ومن رواج تجارته ، ومن حسن الإقبال عليه ، وينتفع العامة من ذلك الرخص ، وقد يدفع إلى تنزىل الأسعار .

« فبدأ سد الذرائع لا ينظر فقط إلى النيات والمقاصد الشخصية كما رأيت ، بل يقصد مع ذلك إلى النفع العام أو إلى دفع الفساد العام ، فهو بنظر إلى النتيجة مع القصد أو إلى النتيجة وحدها .

« وقد ثبت أصل الذرائع بالقرآن والسنة . أما القرآن فقوله تعالى : « وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ » ^(١) ، فيروى أن المشركين قالوا : لتكفن عن سب آلهتنا ، أو لنسب إلهك ، وقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا نَقُولُوا رَاعِنًا ، وَقُولُوا : أَنْظِرْنَا وَاسْمَعُوا » ^(٢) ، لأن قصد المسلمين كان حسناً ، ولكن اليهود اتخذوه ذريعة إلى شتمه عليه السلام .

« أما السنة فإن أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وفتاوى أصحابه فيها كثيرة ، منها كفه صلى الله عليه وسلم عن قتل المنافقين ، لأنه ذريعة إلى قول الكفار : إن محمداً يقتل أصحابه .

« ومنها أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى المقرض عن قبول الهدية من المدين حتى يحسبها من ديبه ، وما ذاك إلا ليتخذ ذلك ذريعة إلى تأخير الدين لأجل الهدية ، فتكون ربا ،

(٢) سورة البقرة : [١٠٤] .

(١) سورة الأنعام : [١٠٨] .

فإنه يعود إليه ماله ، وقد اكتسب الفضل الذي آكل إليه بالإهداء .

« ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تقطع الأيدي في الغزو ، لئلا يكون ذريعة إلى اتجاه الحدود إلى المحاربين ، فيفر إليهم ؛ ولمثل ذلك لاتقام الحدود في الغزو ، حتى لاتدفع حرارة الضرب إلى الضلال ، وهو منه قريب .

« ومنها أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ورثوا المطلقة طلاقاً بائناً في مرض الموت ، حيث يتهم بقصد حرمانها من الميراث ، وإن لم يثبت قصد الحرمان ، لأن الطلاق ذريعة .

ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاحتكار ، وقال : « من احتكر فهو خاطيء » ^(١) فإن الاحتكار ذريعة إلى أن يضيق على الناس ، وكل ما يعد ضرورياً لهم ، ولهذا لا يمنع من احتكار ما لا يضر الناس كأدوات الزينة ونحوها ، مما لا يدخل في الضروريات ولا الحاجيات .

« ومنها أنه صلى الله عليه وسلم منع المتصدق شراء صدقته ، ولو وجدها تباع في السوق ، سدّاً لذريعة العود فيما خرج عنه لله ولو بعوضه . وإن المتصدق إذا منع من أخذ صدقته بعوضها ، فأخذها بغير عوض أشد منعاً ، وإن في تجويز أخذها بعوض ذريعة إلى التحايل على الفقير بأن يدفع إليه صدقة ماله ، ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها ، ويرى المسكين أنه قد حصل له شيء من حاجته ، فنسمح نفسه بالبيع .

« وهكذا كثرت الآثار الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، وقد ساق ابن القيم في أعلام الموقعين نحو تسعين شاهداً من الآثار ، نبت فيها النهي سدّاً للذرائع .

« ولقد عدت الذرائع في شرائع الإسلام بصفها » .

(١) مسلم وأبو داود والترمذى .

مبدأ المصالح المرسلّة ، ومبدأ سد الذرائع ، عند تطبيقهما في محيط أوسع ، يمنحان الإمام سلطة مطلقة لتدارك كل المضار الاجتماعية ، بما في ذلك « التوظيف » في الأموال .
التوظيف بلا قيد ولا شرط إلا رعاية الصالح العام للأمة وتحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة .
فبدأ حق الملكية الفردية في الإسلام ، لا يمنع تبعاً لهذا أن تأخذ الدولة نسبة من الربح أو نسبة من رأس المال ذاته ، غير محدودة بنسبة معينة — كما هو الحال في الزكاة — بل مطلقة لاحد لها إلا تحقيق المصلحة العامة .

وبيان هذا ضروري ، لكشف هذا التواطؤ الذي يبدو في تركيز القول كله حول الزكاة ، كأنما هي كل حق المال في الإسلام ، وكشف أولئك المحترفين الذين يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً . وما ياكلون في بطونهم إلا النار !

من الواقع الشائخى فى الإسلام

هناك ما يصح أن نطلق عليه باطمئنان : « روح الإسلام » !

هذا الروح يستشعره من يتتبع طبيعة هذا الدين وتاريخه على السواء ؛ ويحسه كامناً وراء تشريعاته وتوجيهاته ، مستكناً فى هذه التشريعات والتوجيهات . . ومع أن هذا الروح واضح قوى ، بحيث لا يملك الإنسان نفسه من التأثير به ، والاستغراق فى جوه ، إلا أنه - ككل شعور كلى عميق ، أو فكرة كلية عالية - يصعب التعبير عنه فى عبارات محدودة . فهو يتجلى فى الاتجاهات والأهداف ، وفى الحوادث والوقائع ، وفى السلوك والشعائر ؛ ويصعب ضبطه فى قالب من اللفظ محدود .

هذا الروح هو الذى يرسم الأفق الأعلى الذى يتطلب الإسلام من معتنقيه أن يتطلعوا إليه ، وأن يحاولوا بلوغه ، لا بتنفيذ الفرائض والشعائر فحسب ، ولكن بالتطوع الذاتى لما هو فوق الفرائض والشعائر . . وهذا الأفق عسير المرتقى ، وأعسر من ارتقاؤه الثبات عليه ! لأن نوازع الحياة البشرية ، وضغط الضرورات الإنسانية ، لا يطوعان للأكثرين من الناس أن يرقوا إلى هذا الأفق العالى ، ولا أن يصبروا عليه طويلاً ، إن ارتقوا إليه فى فورة من فورات الشوق والتطلع ؛ فلهذا الأفق تكاليفه العسيرة ، وهى تكاليف فى النفس والمال ، وفى الشعور والسلوك . ولعل أشد هذه التكاليف مؤنة هو نلك اليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرهفة التى بتيرها فى شعوره ، تجاه الحقوق والواجبات ، لذاته وللجماعة التى يعيش فيها ، وللإساية التى ينتسب إليها ، وللخالق الذى يراقبه فى الصغيرة والكبيرة ، ويعلم سره ونجواه .

ولكن صعوبة هذا المرتقى ، وتعذر الاستواء عليه طويلاً . . لا يعنى أن الإسلام فكرة شاعرية خيالية ، ومثل وجداني تدركه الأشواق وتقصر دونه الأعمال ، فذلك الأفق الأعلى الذى نتحدث عنه لا يكافئه كل إنسان فى جميع الأزمان ؛ إنما هو هدف مرسوم لتحاوله البشرية اليوم ، كما تحاوله غداً ، وكما حاولته بالأمس ، فبلغت إليه أحياناً ، وقصرت عنه أحياناً . وهو مثل فيه من الثقة بالإنسان وضميره وطاقاته قدر كبير ، وفيه الدليل على أن الإنسانية غير ميؤوس منها فى المستقبل القريب أو البعيد . ودون ذلك مجال فسيح للعمل والواقع المستطاعين للأكثرين و« لا يكلف الله نفساً إلا وسعها »^(١) وسماحة الإسلام تقبل من الجميع ما يستطيعون فى حدود مرسومة ، لا تهبط عنها الحياة « ولكل درجات مما عملوا »^(٢) والطريق إلى الأفق الأعلى أبداً مفتوح .

وكانت لذلك الروح الذى أشرنا إليه أثر فى واقع الإسلام التاريخى ، فاستحال الإسلام - وهو فكر ومعنى - شخصيات ووقائع ؛ ولم يعد نظريات مجردة ، ولا مجموعة إرشادات ومواعظ ، ولا مناهج وأخيلة ؛ إنما عاد نماذج إنسانية تعيش ، ووقائع عملية تتحقق ، وسلوكا ونصرفات تشهد بالعين ، وتسمع بالأذن ، وترى آثارها فى واقع الحياة ، وفى أطوار التاريخ ؛ فكانت كما كان روحاً سحرية ينبس بهذه الشخصيات فيحولها ، ويصوغها صياغة جديدة ، وينشأ شأة أخرى .

وهذا هو التفسير الأصديق لكل هذا الحشد من الشخصيات العجيبة التى احتفظ بها تاريخ الإسلام فى نهضة . وعلى مدى عصوره ، ولكل تلك الوقائع والأحداث التى يكاد امرئ يحسبها أساطير ابتدعها خيال محقق ، ولم تكن ذات يوم حقائق سجلها الواقع ، وزعمها التاريخ .

ونماذج التطهر الروحى ، والنشجاعة النفسية . والمضحية المؤثرة ، والبناء فى الفكرة ، والومصات الروحية والفكرية البارعة ، والبطولات الحية فى شتى مناحى الحياة . . لا يكاد يحصيها التاريخ .

(١) سورة البقرة : [٢٨٦] .

(٢) سورة الأنعام : [١٣٢] .

(١٠ - العدالة)

ولا بد أن نعقد الصلة بجملة بين هذه البطولات والخوارق المتناثرة على مدار التاريخ ،
وبين روح الإسلام القوى الفعال ، الذى يعد مصدر هذه الطاقة المنبثة فى أطوائها
جميعا .

أما دراسة هذه البطولات والخوارق مفرقة ، دون وصلها بهذا المنبع الأصيل ، فأخشى
أن تكون ناقصة ومضللة عن الحقائق الأساسية فى الكون والحياة ، يرجعها سر عظمة
كل شخصية إلى عبقرية خاصة بها ، وإهمال الروح الأول المشع المؤثر ، ذلك الروح الذى
مس أرواح الأبطال ، كما مس عجلة الزمن ، وطبائع الأحداث ، ودفعها جميعاً فى تيار حى
قوى جياش ، تنغمر فى لجة العبقریات والوقائع والأحداث !

ولن نكون مخطئين حين رد ابعاث هذه العبقریات كلها ، وبرز تلك البطولات
جميعها ، إلى فعل ذلك الروح القوى ؛ فهو حركة كونية شاملة ، تتوافق مع هذه
الطاقات ، الفردية فى الظاهر ، الكونية فى الحقيقة . ومقياس عظمة كل عبقرية مفردة
هو استعدادها لتلقى ذلك الفيض الكونى ؛ فلا عجب أن كانت أكبر عظمة هى نبوة
محمد بن عبد الله ؛ فهى التى نقلت ذلك الفيض كله واستوعبته ؛ وأطاعت تلقيه كاملاً
والصبر عليه طويلاً ، لأنها فى صميمها قوة كونية لا طاقة فردية .

ثم تتدرج العظمت تحت أفق النبوة ، فى أصحاب محمد ، وفى معنقى دسه على مدار
التاريخ ، كل بقدر ما فيه من استعداد لتلقى ذلك الروح الكامن ، فى ذلك الدن
العظيم .

هذه النظرة الشاملة هى التى نكشف لنا عن مس ذلك الروح لأرواح البشر ؛ وما سه
من عبقریات ؛ وما أبرر من بطولات ؛ وما حول من مجرى التاريخ الإنسانى على وجه
العموم .

وإننا لنملك أن نرى الآثار الواضحة لمس ذلك الروح في أحداث التاريخ الكبرى كما نراها في حوادث السلوك اليومية . والعظمة الروحية لا تقاس بالكم والمساحة ، بل بالنوع والدلالة . فالعظمة التي تتجلى في غلبة حفنة من عرب الجزيرة على إمبراطوريتي كسرى وقيصر في فترة زمنية قصيرة ، لا نظير لها في القصر ، لا نبخسها قدرها إذا نحن قسناها إلى العظمة التي تتجلى في صبر بلال العبد الحبشي ، على إيذاء قريش إيذاء فوق طاقة البشر احتمالاً ، لتفتنه عن ديه وهو عليه ثابت ، برمضه حر الحجارة المحماة ونقلها على بطنه وصدره ، مع الجوع والعطش والإيذاء ، فما يزيد على قوله « أحد . أحد » في وقته هذا العذاب الذي لا يطاق .

وإن هذا الروح هو الذي يمس « رجل الشارع » لآمال له ولاجاه ، فيقف به أمام السلطان القادر القاهر يجبه بكامة الحق لا يحشى في الله لومة لأثم ؛ كما نلسمه في الخليفة الراشد ، تدين له الممالك ، وهو على حاله من القناعة والسمو والتواضع . كلاهما يغترف من معين واحد ، هو ذلك الروح القوى المؤثر العميق .

وعلى ذكر غلبة العرب على إمبراطوريتي كسرى وقيصر ؛ يجب أن نحسب حساب ذلك الروح ، وانتصاره على القوى المادية الضخمة المرصودة في طريقه ، المحسودة في الإمبراطوريتين الصخمتين ، والتي لم يكن العرب أكفاء لها بغير ذلك الروح . فانتصار الإسلام هنا هو انتصار فكرة روحية تقمصت النفوس البشرية ؛ وإن فيه لتأييداً قوياً للتفسير الروحي للتاريخ ، لانقف أمامه التفسيرات المادية ، لأنها تعجز لأمحالة عن تحليل ذلك الانتصار الغريب .

على أن الفلة النفسية البعيدة التي نقلها الإسلام لعرب الجزره في الشعور والسلوك ، وفي الأهداف والغايات ، وفي التنظيم الاجتماعي والاقتصادي . . لا تقل دلالة في هذا المحال عن دلالة الفنون ، بل هي أوصح وأقوى . فأى تطور اقتصادي تم في حياة الجزيرة بين مبعث محمد ووفاته ، أحدث هذا الانقلاب كله في التفكير والشعور والتنظيم والتوجيه ؟ إنما هي الفكرة الروحية التي صنعت كل هذه الأعاجيب .

وإنه ليصعب في هذا المجال أن نستعرض هذا الانقلاب ؛ فحسبنا منه هذه اللوحة التي شهد بها شاهد من العرب أنفسهم في ذلك الزمان ، أمام شهود من منكرى هذا الدين ، فلم يجدوا لهم رداً يكذبه فيما يقول . ذلك حين هاجر بعض المسلمين إلى الحبشة فراراً بدينهم من إيذاء قريش أوائل الدعوة الإسلامية ؛ فخشيت قريش أن يكون في ذلك المهجر متنفس للمسلمين ؛ فبعثت بسقيرين من لدنها إلى نجاشي الحبشة ليردا أولئك المهاجرين ، وهما عمرو بن العاص وعبد الله بن أبي ربيعة فقالا : «أيها الملك ! إنه قد ضوى إلى بلدك منا غلمان سفهاء ، فارقوا دين قومهم ولم يدخلوا في دينك ، وجاءوا بدين ابتدعوه لا نعرفه نحن ولا أنت . وقد بعثنا إليك فيهم أشراف قومهم من آبائهم وعشائهم ، لتردهم إليهم ، فهم أعلى بهم عينا ، وأعلم بما عابوا عليهم وعاتبوهم فيه » .

فلما سأل النجاشي المسلمين : «ما هذا الدين الذي فارقتم به قومكم ، ولم تدخلوا به في ديني ولا في دين أحد من هذه الملل ؟» كان جواب جعفر بن أبي طالب : «أيها الملك ! كنا قوماً أهل جاهلية ، نعبد الأصنام ، ونأكل الميتة ، ونأثي الفواحش ، ونقطع الأرحام ، وفسىء الجوار ، وبأكل الفوى منا الضعيف . . . فكنا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولا منا ، نعرف سبه وصدقه وأمانته وعفافه ؛ فدعانا إلى الله لنوحده ونعبده ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان ، وأمرنا بصدق الحديث ، وأداء الأمانة ، وصلة الرحم ، وحسن الجوار ، والكف عن المحرم والدماء . ونهانا عن الفواحش ، وقول الزور ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات . وأمرنا أن نعبد الله ولا نشرك به شيئا ؛ وأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام . . . الخ» (١)

ولقد كان السفيران حاضرين ، وفيهما عمرو . لانهقصه ذلاقة اللسان ولاسعة الحيلة ، فلم يكذبا جعفران في تصويره لحال الجزيرة قبل الإسلام ، ولخفيقة الدين الجديد وميله ؛ فهي صورة صحيحة صادقة لما كان وما صار .

(١) من رواية ابن إسحق عن أم سوسة في السيرة لابن عثام الجزء الأول .

تلك شهادة من بطون التاريخ عن الجزيرة العربية ، وهذه شهادة أخرى من رجل غير مسلم في العصر الحديث عن العالم كله إذ ذاك . يقول (ج . هـ . دبنسون) في كتابه « Emotions as the Basis of Civilisation » « العواطف كأساس للحضارة » :

« ففي القرنين الخامس والسادس كان العالم المتعدين على شفا جرف هار من الفوضى ، لأن العقائد التي كانت تعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يك ثم ما يعتد به مما يقوم مقامها ؛ وكان يبدو إذ ذاك أن المدينة الكبرى التي نكف بناؤها جهود أربعة آلاف سنة مشرفة على التفكك والانحلال ، وأن البشرية توشك أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من الحمجية ، إذ القبائل تتحارب وتتناحر ، لا قانون ولا نظام . أما النظم التي خلقتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقة والانهيال بدلا من الاتحاد والنظام . وكانت المدنية كشجرة ضخمة متفرعة امتد ظلها إلى العالم كله ، واقفة تترنح وقد تسرب إليها العطب حتى الباب . . . وبين مظاهر هذا الفساد الشامل ولد الرجل الذي وحد العالم جميعه » .^(١)

وبعد فإن الحديث يطول ، وليس موضوع هذا الكتاب هو « الإسلام » إنما هو « العدالة الاجتماعية في الإسلام » فبحسبنا أن نعرض نماذج من الواقع التاريخي في هذا الموضوع الخاص .

والكنا لنبدأ النماذج في هذا الاتجاه حتى نعرض بعضها في شأن آخر أعمق في ضمير الأمة ، وعليه قامت كل أساس الإسلام .

فما منذ قبيل عن باب اليأس السائد التي ترونها الإسلام على ضمير الفرد ،

(١) عن كتاب « الإسلام والمعاماتى السيد أليف مولاي محمد على وترجمة الأستاذ أحمد جودة السعار .

والحساسية المرفهة التي يثيرها في شعوره . ولقد حفظ الواقع التاريخي للإسلام نماذج لتلك اليقظة الدائمة ، ولهذا الحساسية المرفهة ، أكثر من أن تأتي هنا بها ، والنماذج القليلة المتنوعة تغنى عن الكثير .

عن بريدة قال : « جاء معز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله طهرني ، فقال : ويحك ! ارجع فاستغفر الله وتب إليه . قال فرجع غير بعيد ، ثم جاء فقال : يا رسول الله طهرني ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . حتى إذا كانت الرابعة قال رسول الله : مم أطهرك ؟ قال : من الزنا . فسأل رسول الله : أبه جنون ؟ فأخبر أنه ليس بمجنون . فقال : أشرب خمرأ ؟ فقال رجل فاستنكهه فلم يجد منه ريح خمر . فقال : أزينت ؟ قال نعم ! فأمر به فرجم . فابثوا يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : استغفروا لما عجز بن مالك ، لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم . ثم جاءته امرأة من غامد من الأزد ، فقالت : يا رسول الله طهرني . فقال : ويحك ! ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه . فقالت : تريد أن تردني كما رددت معز بن مالك ؟ إنها حبل من الزنا ! فقال : أنت ؟ قالت نعم . قال لها : حتى تضعي مافي بطنك . قال : فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قد وضعت الغامدية ، فقال : إذن لا نرجمها وندع ولدها صغيراً ليس له من ترضعه . فقال رجل من الأنصار فقال : إلى رضاعه يابى الله . قال فرجمها . ويروى أنه قال لها : اذهبي حتى تلدى . فلما ولدت قال : اذهبي فأرضعيه حتى تطفميه ، فلما فطمته أنته بالصبي في يده كسرة خبز ، فقالت : هذا يابى الله قد فطمته وقد أكل الطعام . فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها ، وأمر الناس فرجموها . فيقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها ، فتتضح الدم على وجه خالد ، فسبها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مهلاً ، خالد ، فوالذي نفسي بيده لقد نابت نوبة أو نابياً صاحب مكس انزرا . ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت ^(١) . »

فهذا ماعز بن مالك وهذه صاحبتة ؛ ولم يكن أحدهما أو كلاهما ليجعل العقاب الأليم الذى يناله ، والمصير الشنيع الذى يحل به ؛ ولم يكن أحدهما قد رآها لتثبت عليهما الجريمة ؛ ولكنهما يلحان على الرسول ، وكلما شئت رحمته ورحمة الإسلام أن يدرأ عنهما الحدود بالشبهات ، أصراً وألحاً ، وأغلقا على أنفسهما جميع الأبواب والمنافذ ؛ بل زادت المرأة أن تجبه محمداً رسول الله بأنه يريد أن يردّها كما رد ماعز . إن كانت لتكاد تقول رسول الله فى شريعته !

لم هذا كله ؟ . . فى قوله وقولها : « طهرنى يا رسول الله » مايشير إلى الباعث القوى الذى يغلب فى أنفسهما على رغبة الحياة . إنها يقظة الضمير ، وحساسية الشعور . إنها الرغبة فى التطهر من الإثم الذى لم يطلع عليه أحد إلا الله . إنه الحياء أن يلقيا الله غداً لم بطهرا من ذنب ارتكباه .

ذلك هو الإسلام . فى حساسيته المرفهة تبدو فى ضمير الجانى . وفى رحمته العميقة تبدو فى رد محمد لهما ، كذلك يبدو فى حزمه فى تنفيذ العقوبة عند ثبوت التهمة ، لايقلقه نبل الاعتراف ولاعظم التوبة ، لأن الجانى والشارع يلتقيان هنا عند الرغبة فى قيام هذا الدين على أساسه الركين .

فهذه فى الحدود . فكيف بها فى الاعتبار الاجتماعية التى يضحى أحياناً فى سبيلها بالحياة ؟

إنها قصة عزل خالد عن إمارة الجيش فى الشام ، ونوليّتها أبا عبيدة . وخالد هو القائد الذى لم يهزم إلى ذلك اليوم فى موقعة قط ، وهو العربى المزهو بنفسه ونسبه وانتصاراته . خالد هذا يعزل من الإمارة ، فلا يضطغن ، ولا تأخذه العزة فينسحب من الميدان — ولا يقوم يحاول السورة — بل يظل فى المعركة بالعزيمة ذاتها ، وبالرغبة فى نصره دين الله ، والاسنهاد فى سبيل الله لا يأتى بالا إلى هذه الاعتبارات كلها فى الموقف ، لأن اليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الفرد ، والحساسية المرفهة التى يثيرها فى ضميره ، فوق كل الاعتبارات وفوق كل الالابات .

ولهذه الواقعة دلالتها في الجانب الآخر . جانب عمر بن الخطاب . لقد كان عزله خالداً نتيجة هذه الحساسية المرفقة نفسها . فلقد أخذ على خالد في خلافة أبي بكر أشياء ثار لها ضميره ، وهاجت لها حساسيته . أخذ عليه تسرعه في قتل مالك بن نويرة ، وإعراسه بعد ذلك بامرأته ؛ كما أخذ عليه بعدها حادثة قرية منها هي زواجه من ابنة تجماعة في حرب مسيلمة الكذاب ، غداة مقتل ألف ومائتين من خيرة الصحابة في هذه الحرب . . فلم يشفع له عنده فيما اعتقد من خطئه ، أن كان أكبر القواد وأكثرهم انتصارات ؛ والأمة الإسلامية على أبواب حروب ضخمة في الشام والعراق ؛ وهي أحوج مانكون إلى عبقرية خالد التي لا تهزم أبداً . فلم يكن شئ من ذلك بقادر على أن يسكن من حساسية ضمير عمر بخطأ خالد الفاحش ؛ وبضرورة إبعاده عن إمارته الجبش ، ثم عن الجبش كله . وقد انضم إلى هذه الحوادث كلها أن طريقة خالد في استقلاله بما يوكل إليه من الأمور ، لا تتفق وخطه عمر ، ومليبعته من الإشراف على الدقائق والجزئيات ، استجابة لحساسية ضميره بالتبعات ^(١) .

ولسائل أن يسأل : ولم أبقى أبو بكر على خالد إذن وهذا خطؤه ؟

إن أبا بكر لم يسؤ ظنه بحالده إلى الحد الذي بلغه ظن عمر ؛ فقد رأى أنه أخطأ في التأويل ، ولم يقصد خطيئة ولا إنمأ ؛ فوسعه عفوه ، وإن غضب على فعلته ، وبخاصة الثانية ، فكتب له كتاباً « يقطردماً » . ولكن لما كانت عقيدته أن عمل خالد يقع في دائرة الخطأ المغفور ، عفا عنه وأبقاه .

هذا هو التفسير الصحيح الذي سنو وحساسيه الصمير الإسلامي في تلك الفترة وأعجب العجب ما أورد ، رجل كالدكنر ه كل في تعابيل موقف أبي بكر وموقف عمر . من خالد بن الوابد ، مما ينحاف من روح الإسلام ، وإن كان نفق مع الأعياب السياسة المصرية في هذه الأيام . قال في كتابه « الدوايق أبو بكر » ص ١٥٠ - ١٥٢ :

« باع اختلاف رأيي من أني بكر وعمر في حادث مالك بن نويرة ما رأيت

(١) عن كتاب « خالد بن الوليد » للأستاذ صادق عرجون .

وكلا الرجلين كان يريد الإسلام والمسلمين الخير ولا ريب . أفكان اختلافهما مع ذلك راجعاً إلى خلاف في تقدير ما صنع خالد ، أم كان اختلافاً على الساسية التي يجب أن تتبع في هذا الموقف الدقيق من حياة المسلمين . موقف الردة وقيام الثورة بها في أنحاء شبه الجزيرة؟!

« الرأي عندي في هذا الخلاف أنه كان اختلافاً في السياسة التي يجب أن تتبع في هذا الموقف . وهو اختلاف يتفق وطبائع الرجلين . أما عمر ، وكان منال العدل الصارم ، فكان يرى أن خالدًا عدا على امرئ مسلم ، وزنا على امرأته قبل انقضاء عدتها ؛ فلا يصح بقاؤه في الجيش حتى لا يعود لمثلها فيفسد أمر المسلمين ، ويسىء إلى مكاتبتهم بين العرب ؛ ولا يصح أن يترك بغير عقاب على ما أثم مع ليلي . ولو صح أنه تأول فأخطأ في أمر مالك ، وهذا ما لا يحيزه عمر ، فحسبه ما صنع مع زوجته ليقام عليه الحد^(١) . ولبس بنهض عذراً له أنه سيف الله ، وأنه القائد الذي يسير النصر في ركابه . فلو أن مل هذا العذر نهض لأبيحت لخالد وأمناله المحارم ، ولكان ذلك أسوأ منل يضرب للمسلمين في احترام كتاب الله . لذلك لم يفتأ عمر يعيد على أبي بكر ويلح حتى استدعى خالدًا ، وعفاه على فعلته .

أما أبو بكر فكان يرى أن الموقف أخطر من أن تقام لمثل هذه الأمور وزن . وما قتل رجل أو طائفة من الرجال خطأ في التأويل أو لغير خطأ . والخطر محيط بالدولة كلها . والبورة ناشبة في بلاد العرب من أقصاها إلى أقصاها . وهذا القائد الذي يتهم بأنه أخطأ من أعظم القوى التي تدفع بها البلاء ، وبتقى بها الخطر !؟ وما الزوج بامرأة على خلاف نقاليد العرب ، بل ما الدخول بها قبل أن نم طهرها ، إذا وقع هذا من فاتح غزا فحق له بحكم الغزو أن تكون له سايا يصبحن ملك يمينه^(٢) ! إن التزمت في تطبيق الشريع لا يجب أن ينال الوانغ والعطاء من أمال خالد ،

(١) لو كان هذا صحيحاً لأقام عليه الحد في خلافته .

(٢) هذا كلام رجل يجهل بديهيات الشريعة الإسلامية . «إذا كان خالد عدا على امرئ مسلم فلا بد من إقامة الحد عليه . ثم ما دام هذا المرء مسلماً فروحه لا تنسى في حرب ! !

وبخاصة إذا كان ذلك يضر بالدولة أو يعرضها للخطر . ولقد كان المسلمون في حاجة إلى سيف خالد ، وكانوا في حاجة إليه يوم استدعاه أبو بكر وعنه أكثر من حاجتهم إليه من قبل . فقد كان مسيلمة باليمامة على مقربة من البطاح في أربعين ألفاً من بني حنيفة ؛ وكانت ثورته بالإسلام والمسلمين أعنف ثورة ؛ وكان قد تغلب على عكرمة بن أبي جهل من قواد المسلمين ، وكان أكبر الرجاء معلقاً بسيف خالد في الانتصار عليه . أمّن أجل مقتل مالك بن نويرة ، أم من أجل ليلي الجميلة التي فتنت خالداً ، يعزل خالد وتتعرض جيوش المسلمين لتغلب مسيلمة ، وبتعرض دين الله لما يمكن أن يتعرض له !! إن خالداً آية الله وسيف الله . فلتكن سياسة أبي بكر حين استدعاه إليه أن يكتفي بتعنيفه ، وأن يأمره في الوقت نفسه بالسير إلى اليمامة ولقاء مسيلمة .

« هذا في رأيي هو التصور الصحيح لما كان بين أبي بكر وعمر من خلاف في هذا الحادث . ولعل أبا بكر إنما أصدر أمره إلى خالد يومئذ بالسير للقاء مسيلمة بعد أن تغلب متبىء بني حنيفة على عكرمة ، ليرى أهل المدينة ومن كان على رأى عمر منهم خاصة ، أن خالداً رجل الملمات ، وأنه قد قذف به حين أصدر إليه هذا الأمر إلى جحيم ، إما ابتلعه وقضى عليه فكان ذلك خير عقاب له على ما صنع بأم تميم وزوجها ، وإما صهره النصر فيه وطهره ، فخرج مظفراً غانماً قد سكّن من المسلمين روعاً ، لا تعد فعلته بالبطاح شيئاً مذكوراً إلى جابه » .

هذا هو التصور الصحيح للأمر في نظر الدكتور هيكل ! وإن أعجب فعجب لرجل يعيش بفكره ونفسه في جو هذه الفترة من التاريخ الإسلامي ، وفي ظل هذه الصمائر المرهفة الحساسة الشدبده الحساسة من رجاله ؛ ثم لا يرنفع ضميره هو وتعوده بتفسير الحوادث عن هذا المستوى ، المستمد مباشرة من ملاسات السياسة في عصره المسمى الحاضر ، لا من روح الإسلام وتاريخه في تلك الفترة ! إنما هذه سياسة أيامنا الحاضرة تبرر الوسيلة بالنهاية . وتهبط بالصمد الإنساني إلى مستوى الضرورات الوقنية ؛ وتحسب هذا براعة في السياسة ، وبإفاته في تصرف الأمور . وما أصغر أنا بكر في هذا

التصوير الذى يقول الدكتور هيكل : إنه هو التصوير الصحيح ! لولا أن أبا بكر كان أكبر وأبعد من مدى المجهر الذى ينظر به رجل يعبتس فى عصر هابط ؛ فلا يستطيع إطلاقاً أن يرتفع إلى ذلك الأفق السامق البعيد . فضلاً على الجهل الفاضح بأوليات الشريعة الإسلامية .

ومرة أخرى يعود الدكتور هيكل فى كتابه : «الفاروق عمر» جزء أول ، ليصور أفكار عمر وهويهم بعزل خالد ، فيدركه هبوط العصر الذى يعبتس فيه ، وتقعده به ثقله رئيس الحزب الذى يرى المصالح الوقتية والضرورات المحلية ؛ ولا يطيق أبداً أن يستشعر روح الإسلام فى آفاقه العليا . ذلك حيث يقول فى ص ٩٩ - ١٠٠ :

«كيف غامر عمر بعزل خالد ، وخالد على رأس قوات المسلمين بالشام؟ وهذه القوات فى موقف دقيق ؟ فقد كانوا هناك بإزاء الروم ، لا يواجهونهم ، ولا يقدرّون من أمرهم على شئ ، ولا يقدر الروم من أمر المسلمين على شئ . كان ذلك موقفهم قبل أن يذهب خالد بن الوليد من العراق إليهم ، ثم ظلوا فيه بعد أن أقام خالد بنهم ، وكان كلا الفريقين يتحين الفرصة التى يخرج فيها من جموده ، وبوقع فيها بعدوه . أفلا يخشى الخليفة أن يفت أمره بعزل خالد فى أعضاء المسلمين ، فيزيد موقفهم دقة ؟ أولم يكن الأجل به أن يترث حتى يخرج خالد بالمسلمين من المأزق الذى هم فيه ، وله بعد ذلك أن يأمر بما يشاء !»

«هذه اعتبارات لها من غير شك قيمتها فى تطور القنال ؛ وسنرى من بعد أن أعبيده قدرها قدرها ، دون أن يخشى برم الخليفة به أو غصبه عليه . لكن عمر نظر فى الأمر من غير هذه الحاجة ، فلو أنه أرجأ الأمر بعزل خالد إلى ما بعد المعركة لأضر ذلك سياسته وأفسد عليه خطته . فإس المعركة مصير إلا أن نهزم المسلمون فيها أو ننصروا . فإن انهزموا ، بنى عمر خالد عن شزيتهم : وإن انصروا وخالد قائدهم لم يكن امسر أن يمرل فادراً فى أوج نصره . ذل أن أتى أمرا إداً . وعمر حريص على ألا يبقى خالد على القيادة العامة بالشام أو بغير الشام ؛ لذلك أسرع فأصدر الأمر

بعزله ، وله من العذر أن خالداً لم يحقق مآنبه أبوبكر لتحقيقه . فإذا انتصر المسلمون بعد هذا فلا تثريب على عمر فيه ، فهو إنما صنع ما اقتنع بأنه الحق ، وصنعه وخالد في موقف لا يظلمه من يأمر بعزله .

هكذا يفكر هيكل «باشا» في القرن العشرين ، ثم يسند تفكيره إلى عمر في صدر الإسلام ؛ كما فكر من قبل ثم أسد تفكيره إلى أبي بكر ! وهذه قولة رجل لم تمس روحه روح أبي بكر ولا روح عمر ، ولم تستطع حياته في جو الإسلام فترة أن تنتزعه من ملابسات القرن العشرين ، ومافيه من التواءات واحتيالات وانتهازات فرص على حساب الضمير أو حساب الحق أو حساب الدين .

وما ظن هيكل بعمر ؟ أفكان عمر مبقياً على خالده لو كان الظرف غير الظرف ، ولو كانت الفرصة غير الفرصة ؟ وهو يعتقد بيه وبين ضميره - كما صورته هيكل «باشا» - أن خالداً آثم في حق مالك بن نويرة وفي حق الله والدين ؟

أهو عمر ذلك الرجل الذي نقيم وزناً لهذه الاعتبارات ، ويحني لها رأسه . وهو الذي كان يبنى الشواهد ولا يبني ، ويواجه العاصفة بالإيمان ولا ينحني ؟
مثل هذا قد يصعبه ملوك بني أمية أو ملوك بني العباس ويعده الناس منهم دهاء وسعة حيلة ؛ فأما عمر فلا ، وأما أبوبكر فلا كذلك . وإنما يظن بعضهم بهما هذا الظن لصحالة روح العصر وهبوط مقابسه ومعايره !

وبعد فقد أسهت في عرض هذا اللون من التفكير وعييده ، لأصح الخطأ العميق الذي وقع فيه من يريدون تصوير طرائق التفكير والشعور في عصر ارتفاع الروح الإسلامية ، على صوء التفكير والشعور في عصر المادى العبد عن ذلك الروح المرفه . وما يجر هذا الخطأ من سوء الفهم الخفا في الضمير السرى ، وطاقته في السمو والحساسية . وما أريد أن أسألك "الرحال" وأقصد ، بل إن أسود معصومة من كل ضعف تسرى ؛ ولكما أريد أن أرى الله بالضمير السرى إلى موسى الناس . كما أريد أن أصور

هذه العترة من حياة المسلمين صورتها الصحيحة التي يسنشعها بقوة كل ضمير فيه استعداد للتطلع إلى هذا الأفق البعيد !

ثم لنمض في استعراض نماذج الحساسية المرفهة في شتى المناحي .

هذا عمر بن الخطاب خليفة قبل حاملاً قربة ماء ، فيسأله ابنه في اسنكار : لم فعلت هذا ؟ فيجيب : « أعجبني نفسي فأحببت أن أذلها » . يالها من حساسية ! لقد اسنشعت نفس الرجل شبتاً من الزهو في أعماقها بالخلافة وبالفتوح وبالعظمة المقبلة ، فكره لها أن تلج في هذا الزهو ، فبادر يذلها . ويذلها على مرأى من الناس . ولا يبالي أنه الخليفة الحاكم على رقعة تصم إلى بلاد العرب معظم إمبراطوريتي كسرى وقيصر !

وهذا علي بن أبي طالب خليفة يرعد من البرد في الشتاء ، وعلى جسده ثوب صيفي لا وفاء له سواء . ويت المال في يده ، نذوده عنه تلك اليقظة في الضمير ، وذلك الإرهاف في الشعور .

ثم هذا أبو عبيدة مع جده في عمواس ، وقد أخذها الطاعون المالك ، ويحاف عمر على « أمين الأمة » فيدعو ليلتمس له مخرجاً من الملاك في كتاب يقول له فيه : « أما بعد ، فإني قد عرضت لي إليك حاجة أريد أن أشافئك فيها ، فعزمت عليك إذا نظرت في كتابي هذا ألا تضعه من يدك ، حتى تقبل إليّ » . وينظر أبو عبيدة في الكتاب فيدرك قصد عمر ، ويشعر أنه إما أراد أن يستله من الوباء الفتاك ، فيقول : « يغفر الله لأمير المؤمنين ! » ثم يكتب إليه : « إني قد عرفت حاجتك إليّ ، وإني في جدد من المسلمين لا أجد بنفسى رغبة عنهم ، فليست أريد فراقهم ، حتى يقضى الله فيهم أمرهم رتباً » . يخاف من عريك يا أمير المؤمنين . ودعى في جددى » . وبقراً عمر الكتاب فينكي : نسأله من حرله : أليس أبو عبيدة ؟ فيجيب والدمع يحقه : « لا . ولكن قد » وفد كان !

أهو الإيمان العميق بقدر الله يمسك أبا عبيدة في مرداه ! إنه لهو ، ومعه

تلك الحساسية ألا بفر بنفسه ويدع جنده ، وهو وإياهم جند في سبيل الله .
وهذا بلال بن رباح مؤذن الرسول ، يرجوه أخوه في الإسلام « أبو رويحة » أن
بتوسط له في الزواج من قوم من أهل اليمن فيقول لهم : « أنا بلال بن رباح ، وهذا أخي
أبو رويحة ، وهو امرؤ سوء في الخلق والدين ، فإن شئتم أن تزوجه فزوجه ، وإن شئتم أن
تدعوا فدعوا » .

هكذا لا يدلس عليهم ، ولا يخفى من أمر أخيه شيئا ، ولا يذكر أنه وسيط لينسى أنه
مسؤول أمام الله فيما يقول . وقد زوجه القوم مطمئين إلى هذا الصدق ، وحسبهم أن يكون
صاحبه وسيطاً بين ابنتهم ومن خطبها إليه !

ثم هذا أبو حنيفة قد « بعث بمتاع إلى حفص بن عبد الرحمن شريكه في التجارة ،
وأعلمه أن في ثوب منه عيبا ، فبینه للناس ، فباع حفص المتاع ، وسى أن يبين ، واستوفى
ثمناً كاملاً لنوب غير كامل - وقيل إن الثمن كان ثلاثين ألفاً ، أو خمسة وثلاثين ألفاً - فأبى
أبو حنيفة إلا أن يبعث لشريكه يكلفه أن يبعث عن المشتري ؛ ولكنه لم يهتد إلى
الرجل : فأبى أبو حنيفة إلا فصلاً من شريكه ، وتثاركا . بل رفض أن يضيف الثمن إلى
حرماله ، وتصدق به كاملاً ^(١) » .

« وبرى أنه كان عند يوس بن عبّيد حلل مختلفة الأثمان . ضرب قيمة
كل حلة منه أربعائة ، وضرب كل حلة قيمتها مائتان . فر إلى الصلاة ، وخلف
ابن أخيه في الدكان ، فجاء أعرابي وطلب حلة بأربعائة ، فعرض عليه من حلل المائتين ،
فاستحسنها ورصيها واشتراها ، فمضى بها ، وهي على يديه ، فاستقبله يوس ، فعرف حلته .
فقال للأعرابي : بكم اشتريت ؟ فقال : بأربعائة ، فقال : لا تساوى أكثر من مائتين ،
فارجع حتى نردها ! فقال : هذه تساوى في بلدنا خمسمائة وأما ارتضيته فقال يوس :
اصرف ، فإن النصح في الدين خير من الدنيا بما فيها . ثم رده إلى الدكان ، ورد عليه
مائتي درهم ، وخاصم ابن أخيه في ذلك ، وقال له : أما استجبت ! أما اتقيت الله !

(١) عن كتاب « أبو حنيفة ظل الحرية والتسامح في الإسلام » للأستاذ عبد الحليم الجدي .

ترج مثل الثمن وتترك النصح للمسلمين ! فقال : والله ما أخذها إلا وهو راض بها . قال :
فهل رضيت له بما ترضاه لنفسك ؟

« وروى عن محمد بن المنكدر أن غلامه باع لأعرابي في غيبته شقة من الخمسيات
بعشرة ، فلم يزل يطلب ذلك الأعرابي طول النهار حتى وجده . فقال له : إن الغلام قد غلط
فباعك ما يساوى خمسة بعشرة . فقال : يا هذا قد رضيت . فقال : وإن رضيت فإننا لا نرضى
لك إلا ما نرضاه لأنفسنا . ورد عليه خمسة » (١)

ومفتاح هذه الحوادث الثلاث هو قول يوس بن عبيد لابن أخيه : « أما
استحييت ؟ أما اتقيت الله ؟ » . نعم إنه الحياء من الضمير ، وإنها التقوى لله . ذلك
ما يثيره الإسلام في النفس الإنسانية بقوة حين تستشعر روحه ، ويمتزج بها وتخالطها بشاشته .
وإن وراء هذه النماذج التي عرضناها لعشرات ومئات من أمثالها في كل منحنى وكل
اتجاه ، وحسبنا منها هذه التل القليلة ، لتشير إلى الآفاق التي يهدف إليها الإسلام في تطهير
الضمير البشري ورفعها ؛ ليستعلى على جميع الملابس والضرورات . على حب النفس والحياة ،
وحب المال والجاه ؛ وليصبر على تكاليف اليقظة الدائمة التي يفرضها على ضمير الفرد ،
والحساسية المرفهة التي يثيرها في شعوره ليضمن بذلك بلوغ تلك الآفاق .

ثم نمضي من بعد مطمئنين ، ستعرض بعض جوانب الواقع التاريخي للإسلام في
العدالة الاجتماعية ، على هدى من تلك الآفاق المشعة العالية في واقع الإسلام .

المساواة المطلقة بين بني الإنسان كانت رسالة الإسلام ، والتحرر الوجداني المطلق
من جميع القيم وجمع الاعتبارات التي تمحش هذه المساواة . ولقد أسلفنا الحدث عن
نظرية الإسلام في المساواة والتحرر ، والنصوص التي لا ندع مجالاً للشك في عمق هذه
النظرية وأصلها في بقاء الفكرة الإسلامية عن المجتمع الإنساني ، فالآن ننظر كيف طبقت
هذه النظرية في واقع الحياة .

(١) عن كتاب « الرسالة الحالدة » للأستاذ عبد الرحمن عزام .

كان الرقيق في كل مكان على وجه الأرض طبقة غير طبقة الأحرار ، وكذلك كان في الجزيرة العربية . فأما محمد بن عبدالله فقد زوج ابنة عمته « زينب بنت جحش » سليمة قریش الهاشمية من مولاه زيد . والزواج مسألة حساسة ترتفع فيها قضية المساواة إلى أفق دونه كل أفق ؛ وما كان أحد غير هذا النبي ، ولا كانت قوة غير قوة هذا الدين ، بكافية أن تحقق هذه المعجزة التي لا تتحقق إلى اليوم في غير بلاد الإسلام . ونحن نشهد في الولايات المتحدة التي بطل فيها الرق بحكم القانون ، أن الزنحى لا يحرم عليه الزواج بالبيضاء - أية بيضاء - فحسب ، بل يحرم عليه دخول المطاعم والملاهي والجلوس إلى جوار البيض في المركبات العامة ، والنزول معهم في المناوى والفساد حتى الآن !

وحينما آخى محمد بين المهاجرين والأنصار في أول الهجرة كان عمه حمزة ومولاه زيد أخوين ، وكان أبوبكر وخارجة بن رداً أخوين ، وخالد بن ربيعة الخنسي وبلال ابن رباح أخوين . ولم تكن هذه الأخوة مجرد لفظ ، ولكنها صلة الحياة التي تعدل صلة الدم : صلة القربى في النفس والمال وسائر مظاهر الحياة .

ثم بعث الرسول يزيد مولاه فائداً لغزوة مؤنة ؛ ثم بابنه أسامة فائداً لغزو الروم في جيش يضم كثرة من المهاجرين والأنصار ، فيهم أبوبكر وفيهم عمر ، وزير الرسول وصاحباه ، واخليفتان بعده بإجماع المسلمين . وفيهم سعد بن أبي وقاص وهو ذو قربي من رسول الله إذا كان من أخواله بنى رهرة ومن أسبق قریش إلى الإسلام ، شرح الله له صدره وهو ابن سبعة عشر عاماً ، وهو ذو مال وعبدة وقدرة على الحرب وعبقرة في الجهاد .

نإذا فبص الرسول ، وأصر أبوبكر على إرسال جيش أسامة ، بنت فائده الذي اختاره رسول الله . ثم سار يودعه إلى ظاهر المدينة ، أسامة راكب وأبو بكر الخليفة راكب ، فيستحي أسامة أن يركب وهو شاب وحليفة رسول الله يسمى وهر شيح ، فيقول : « يا سيدي رسول الله ، لتركبن أولاً نزلن » فيقسم الخليفة : « والله لا نزل ، والله لا أركب . وما

حليّ أن أغبر قدميّ في سبيل الله ساعة ؟ » . . ثم يرى أبو بكر أنه في حاجة إلى عمر ، وقد حمل عبء الخلافة على عاتقه ؛ ولكن عمر إنما هو جندي في جيش أسامة ، وأسامة هو الأمير ، فلا بد من استئذانه فيه ، فإذا الخليفة يقول : « إن رأيت أن تعينني بعمر فافعل » .
يا لله ! . . إن رأيت أن تعينني بعمر فافعل . . إنها آفاق عوال ، لا يرقى إليها تعليق أو مقال .

ثم تمضي عجلة الزمن فترى عمر بن الخطاب خليفة يولي عمار بن ياسر على الكوفة — وهو أحد الموالى — ويقف يباب عمر سهيل بن عمرو بن الحارث بن هشام ، وأبو سفيان ابن حرب وجماعة من كبراء قريش ؛ فيأذن قلمهم لصهيب وبلال ، وهما موليان فقيران ، لأنهما كانا من أهل بدر ومن أصحاب الرسول ؛ فتورم أنف أبي سفيان من الغضب لهذا التقديم ؛ وينطلق لسانه يدعو بدعوى الجاهلية يقول : « لم أر كاليوم قط . يأذن لهؤلاء العبيد ، ويتركنا على باب » !

وعمر عمر بن الخطاب يوماً بمكة فيرى الخدم وقوفاً لا يأكلون مع سادتهم ، فيغضب ، ويقول لسادتهم مستنكراً : « ما تقوم بستأثرون على خدامهم ؟ » ثم يدعو الخدم للأكل مع السادة في جفنة واحدة !

وكان عمر قد استعمل على مكة نافع بن الحارث ، فاقبّه عمر بعثمان ، فقال له عمر : من استخلفت على أهل الوادي ؟ قال : استخلفت عليهم ابن أبنى . قال : وما ابن أبنى ؟ فقال : رجل من موالينا . فقال عمر : استخلفت عليهم مولى ؟ فقال : إنه قارىء لكتاب الله ، عالم بالفرائض ، قاض . فقال عمر : أما إن ببيكم صلى الله عليه وسلم قد قال : « إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين » .

وما كان سؤال عمر اسدكاراً . إنما هو استفهام ليعلم فيم كانت مزية ابن أبنى وهو لا يعرفه : وإلا فهو الذي يقول وهو يوصي بالسته أهل السورى بعده : « لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لوليته » فهو عنده آثر من السته أهل السورى وفيهم : عثمان وعلى وسعد بن أبي وقاص .

وخطب رجل من الموالى إلى رجل من قرش أخته ، وأعطاهما مالا جزيلا ، فأبى القرشى تزويجها إياه . فلما بلغ ذلك عمر ، قال للقرشى : ما منعك أن تزوجه ، فإن له صلاحا وقد أحسن عطية أختك ؟ فقال القرشى : يا أمير المؤمنين ، إن لنا حسبا ، وإنه ليس لها بكفء . فقال عمر : لقد جاء بحسب الدنيا والآخرة . أما حسب الدنيا فالمال ، وأما حسب الآخرة فالتقوى . زوج الرجل إن كانت المرأة راضية . فراجعها أخوها فرضيت . فزوجها منه .

وقد رأينا من قبل كيف كان بلال المولى شفيعا لأبى ربيعة العربى فى الزواج عند أهل اليمن ، فأكرموه من أجل بلال وقبلوه !

وقد كان المجال مفتوحا أمام الموالى ليلغوا أقصى مراتب المجد فى كل اتجاه : « قد كان عبد الله بن عباس يذكر ويذكر معه مولاة عكرمة . وكان عبد الله بن عمر يذكر ومعه مولاة نافع . وأس بن مالك ومعه مولاة ابن سيرين . وأبو هريرة ومعه مولاة عبد الرحمن ابن هرمز .

» وفى البصرة كان الحسن البصرى ، وفى مكة كان مجاهد بن جبر ، وعطاء بن أبى رباح ، وطاووس بن كيسان هم الفقهاء .

» وفى مصر تولى الفتيا يزيد بن أبى حبيب فى أيام عمر بن عبد العزيز ، وهو مولى أسود من دقلة ^(١) . . . »

وبهذه الروح نفسها كان المسلمون ينظرون إلى العمال . فالعامل بيده مكرم محترم ، لا فى عالم النظريات والمثل ، بل فى واقع الحياة ؛ لا يخذش منزلة العامل أن تكون صناعته ما تكون ، فللعمل شرفه أبأ كان ؛ ولن تمتعه حرفته التزود من العلم والتفوق فيه والاعتراف له بالأستاذية والتوقير .

« كان أبو حنيفة خزارا ، كما كان كثير من رجال الفقه بعده تجارا وصاعا .

» هذا الإمام الحصاص أحمد بن عمر بن مهير ، أبود نعيم محمد والحسن صاحبى

(١) مستقى من كتاب : « أبو حنيفة بطل الحرية والاسامح فى الإسلام » للأستاذ عبد الحليم الحدى .

أبى حنيفة ؛ وكان الخصاص يؤلف للمهتدى بالله كتاب الخراج ؛ ويصنف كتبه العظيمة في الفقه في حين يعيش من خصف النعال . وهذا الكرايسى يبيع الكرايس أو الثياب الخام . وهذا القفال يخرج يده فإذا على ظهر كفه آثار ، فيقول : هذا من أثر عملي في الابتداء (صناعة الأقفال) . وهذا ابن قطلوبغا يعمل خياطاً . والجصاص شيخ زمانه ينتسب إلى العمل في الجص . ثم هذا الصفار (من يبيع الأواني الصفرية أى النحاسية) والصيدلانى (من يبيع العطر) والحلوانى (كان أبوه يبيع الحلوى) والدقاق والصابونى والنعالى والبقالى والقدرى وغيرهم كثيرون . . يشهدون من خلال حقب التاريخ ، وبمجرد أن انفجر فجر الحضارة الإسلامية ، أن هذه الأمة حققت في العصور الأولى ، ما جاهد العالم الغربى عشرات القرون لتحقيقه ولما يكده يحققه : أن ليس تمة مهن رفيعة ، وأخرى وضيعة ، وإنما ثمة رجال رفيعون وآخرون لارفعة فيهم ^(١) .

ولكن هذا الأفق من المساواة الإنسانية لا يتم تمامه حتى تعلم كيف كان المجتمع الإسلامى يعامل الأعلين من الناس فيه ، فإنه لا يكفى أن يحترم الأدنى ويسوده ، إن لم ينزل الأعلى إلى مستوى واحد معه ، لا يفضل فيه إلا بالعمل ، والعمل وحده ، لا بالحسب والنسب ، والجاه والمال .

قال أبو يوسف في كتاب « الخراج » : حدثنى عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء قال : كتب عمر رضى الله عنه إلى عماله أن يوفوه بالموسم ، فوافوه ، فقام وقال : يا أيها الناس إني أبعث عمالى هؤلاء ، ولأه بالحق عليكم ؛ ولم أستعملهم ليصيبوا من أبشاركم ولأمن دماءكم ولأمن أموالكم : فمن كانت له مظلمة عند أحد منهم فليقم . قال : فما قام من الناس يومئذ إلا رجل واحد ، فقال : يا أمير المؤمنين . عاملك ضربنى مئة سوط . فقال عمر : أتضربه مئة سوط ؟ قم فاستقد منه . فقام إليه عمرو بن العاص

(١) المصدر السابق .

فقال له : يا أمير المؤمنين إنك إن تفتح هذا على عمالك كبر عليهم ؛ وكانت سنة يأخذ بها من بعدك . فقال عمر : ألا أقيده منه ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد من نفسه ؟ قم فاستقد . فقال عمرو : دعنا إذن فلنرضه . قال فقال : دونكم . قال : فأرضوه بأن اشتريت منه بمئتي دينار ، كل سوط بدينارين !

ولقد اتقاها عمرو بن العاص عن سواه ، ولم يستطع أن يتوقاها عن ابنه حينما لطم ابن المصرى فأقاد له منه عمر ، وهو يقول للمصرى : « اضرب ابن الأكرمين » وكاد عمرو نفسه بذوقها لولا أن كف المصرى وعفا !

ولقد جلس عمر ذات يوم تقسم مالا بين المسلمين ، فازدحم الناس عليه ؛ فأقبل سعد ابن أبي وقاص - وقد مرّ بنا سبه وبإزود في الإسلام - فزاحم الناس حتى زحهم وخلص إلى عمر ، فعلا ، عمر بالدرة وهو يقول : « لم تهب سلطان الله في الأرض فأردت أن أعلمك أن سلطان الله لا يهابك » .

ولعل قائلاً أن يقول : إنما هذا خليفة !

فلننظر الآن ماذا بلنى الخلاء والملوك من رعاياهم من حرية وقر وسعير ، مشؤها ذلك التحرر الوجداني الذي بته الإسلام في الصمير ، وتلك المساواة لمطاعة النى حققها في القول والعمل .

هذا عمر يخطب الناس وهو خايفتهم فيقول : « إن رأيتم في أعرجاجاً فقوّموني » فيندب له رجل من عامة المسلمين بقول : « لو وجدنا فيك أعرجاجاً لقوّمناه بحد سيوفنا » ، فمايزيد عمر على أن يقول : « الحمد لله الذي جعل في رعية عمر من تقوّمه بحد سيفه » ! وغنم المسلمون أبراداً يمانية ، فخصه برد ، وخص ابنه عبد الله برد - كأي رجل من المسلمين - ولما كان الخليفة في حاجة إلى ثوب ، فقد نبرّع له عبد الله ببرده ليضمه إلى برده فيصع منها ثوباً . ثم وقف يخطب الناس وعاليه هذا الثوب . فقال : « أيها الناس ! اسمعوا وأطيعوا » فرقف سداً تنال : لاسمع لك عالياً ولاطاعة . قال عمر : ولم ؟ ذال سلمان : من

ويرى أبو يوسف أن الحق مع الرجل ، ولكن للسلطان شهوده ، فيقول : إن الخصم يطلب أن يحلف الهادي على أن شهوده صادقون ! فينكل الهادي عن اليمين - لما يعتقد فيها من مهابة له - ويرد البستان على صاحبه . وكذلك يحلف الرشيد في قضية رأى أن يحلفه فيها . وشهد عنده الفضل بن الربيع فرد شهادته ، فعاتبه الخليفة قائلاً : لم رددت شهادته؟ قال سمعته يقول : أنا عبدك . فإن كان صادقاً فلا شهادة للعبد . وإن كان كاذباً إنه لكذلك ^(١) .

ولم تخب هذه الشعلة التي أضاءها الإسلام في الضمير حتى في أحلك عصور التاريخ ، فقد ننازت على مداه أمثلة شتى لهذا التحرر الوجداني ، والسمو الروحي على جميع القيم ، وجميع القوى ، وجميع الملابسات .

« كان أحمد بن طولون في مصر يعظم بكار بن قنبية القاضي الحنفى فيجىء إلى مجلسه ؛ ولا يحس بكار بمقدمه إلا إذا جاء إلى جنبه . فلما طالبه بلعن الموفق (ولى عهد الخليفة العباسى) توقف وقال : ألا لعنة الله على الظالمين . وقيل لابن طولون : إنما قصدك بهذا القول . فطالبه ابن طولون برد الجوائز التى أجازها بها ، فأخذها كما هى بحوائمها . وسجنه فى دار اكترت له ، فكان يحلس فى طاق ويحدث الناس بإذن التمسوه من ابن طولون . فلما عرضت لابن طولون علته التى مات بها ، وجه إليه يستحلها ؛ فقال للرسول : قل له أنا شيخ كبير ، وأمت عليل ، والملقى قريب ، والله الحاجز بيننا . ومات ابن طولون فكان بكار يقول : مات البأس ^(٢) . »

هكذا . مات الیائس . لما كان یحسه فی نفسه من تعالٍ علیہ ، ولما كان یراه فیه من
بوؤس ولو أوتی السلطان !

وفى أيام الدولة الأنوية : « لما والى الملك اسماعيل الإفريج أيام الحروب الصليبية ، وسلم لهم صيدا ، رغبرها من الحصون ليجدود على الملك نجم الدين أنوب . آكر عليه عمر الدين ن عبد السلام هذه الفعلة ، ومحب عامه ، وعمله واعتقله . ثم نعت إلهه يعدد ويمسه ،

(۱) عی کا اب. ا و حیدرہ اٹھ سہ۔ احمدی

(۲) المصدر الثاني .

فقال له الرسول : « تعاد إليك ماصبك وزيادة ، وما عليك إلا أن تنكسر للسلطان »
فما كان جواب الشيخ إلا أن قال : « والله ما أَرْضاه أن يقبل يدي . يا قوم أنتم في واد وأنا
في واد ^(١) » .

وقد وعى التاريخ القرب نماذج من هذه الكرامة نذكر منها حادثين سمعتهما من
أفواه الرواة ، ولا أعلم أنهما قد دونا . والأول رواه لي المرحوم أحمد شفيق باشا المؤرخ المعروف
عن عصر إسماعيل ، والثاني يرويهِ الكثيرون لقرب عهده في أيام الخديو توفيق .
فأما الحادث الأول فكان عندما زار السلطان عبد العزيز مصر في أيام إسماعيل . وكان
إسماعيل حفياً بالزيارة ، لأنها كانت جزءاً من برنامج الزيارة على لقب خديو ، مع عدة
امتيازات في نظام الحكم بمصر . وكان من برنامج الزيارة أن يستقبل « الخليفة ! » العلماء
في السراي . ولما كانت للمقابلة السنية تقاليد ، منها أن ينحن الداخل إلى الأرض ، ويأخذ
« تعظيماً تركيا » ثلاث مرات ، ثم مأدري ماذا من تلك التقاليد العتيقة السخيفة المنافية
لروح الإسلام . . فقد كان حتماً على رجال السراي أن يدربوا العلماء على طريقة المقابلة
عدة أيام ، كي لا يخطئوا في حضرة السلطان !

وعندما حان الموعد دخل السادة العلماء الأجلاء ؛ فسوا دنهم واشتروا به دنياهم ؛
وانحنوا أمام مخلوق منهم تلك الانحناءات ؛ وأخذوا من الأرض السلام إلى رؤوسهم ، ثم
مها إلى أفواههم ، ثم منها إلى صدورهم . وخرجوا موجهين ظهرهم إلى الباب ووجههم إلى
الخليفة ، كما أمرهم رجال الشريقات .. ! إلعالمًا واحداً هو الشيخ حسن العدوى ؛ ذكر
ديه ، وسى دياه : واستحصر في قلبه أن لا عزه إلا الله . دخل مرفوع الرأس كما ينبغي أن يدخل
الرجل الأحرر ، وواجهه الخليفة بتحيةة الإسلام : « السلام عليكم يا أمير المؤمنين » وابتدرد
، مصيحه اننى يبعى أن نلقى بها العلماء احكام . دعاه إلى فوى الله . والخوف من عذاب الله ،
والعدل والرحمة بين رعاياه .. فلما انتهى سلم وخرج مرفوع الرأس كما يخرج الرجال الأحرار !

وأسقط في يد الخديو ورجال السراى ، وظنوا أن الأمر كله قد انقلب عليهم ، وأن
السلطان لا بد غاضب ، فضائفة تلك الجهود التى بذلوا ، فذاهبة تلك الآمال التى
نسجوا . . . !

ولكن كلمة الحق المؤمنة لا تذهب سدى ؛ فلا بد أن تصدع القلوب قوية حارة ، كما
انبعثت من مكنها قوية حارة . وهكذا كان . فقال السلطان : ليس عندكم إلا هذا العالم .
وخلع عليه دون سواه !

وأما الحادث الثانى فوقع فى «دار العلوم» بين الخديو توفيق باشا والشيخ حسن
الطويل .

كان الرجل يلبس جلباباً وجبة غير مشقوقة ، وهو أستاذ فى الدار . وفى يوم علم الماظر أن
الخديو سيزور مدرسته ، فأخذ أهبنه ، وزين مدرسته ، وكان من بين الأهبة أن يغير الشيخ
حسن الطويل زيه ، ويستحضر له قفطاناً وجبة مشقوقة ، حتى يظهر فى الرى الذى يليق
أن يقابل به الحكام !

وسمع الشيخ طلب الناظر فوافق بالإيماء . وفى الصباح حضر الشيخ كما هو ومعه
مندبل «محلوى» به حزمة ملابس . ولما رآه الناظر هكذا سىء وجهه ، وقال والغصب
والألم يبدوان عليه : أين الجبة والقنطان ياسيدنا الشيخ ؟ فأشار إلى المندبل وقال : هما !
وترك الناظر يفهم أنه سيرتديهما عند قدوم الزائر العظيم ! فاطمأن الناظر إلى هذا التصرف
الغريب !

ومر الوقت ، واهترت أركان الدار بقدوم الزائر المرتب . رهما كانت المماجاء العظمى للناظر
وللاً ماتذه وللجمع . . فقدم الشيخ من الخديو وبدد الحزمة وهو يقول فى أساطه وقمة
والعنداء : «يا أبا ألى تهنير بأخيه والقنطان ، فحمرت بالجبة والقنطار . فإن كنت
زيد الجبة ، وإنه من زيارى ، إن كنت ريد . «حسن الطويل» فهذا هو حسن النصر !
وقال الخديو : «يا أبا ألى تهنير بأخيه والقنطان ، فحمرت بالجبة والقنطار . فإن كنت

هذه نفوس مؤمنة لاتعترز إلا بعزة الإسلام ؛ وقد تحررت وجداناتها وضمائرهما من كل القيم الزائفة ، والاعتبارات الفانية . لقد فهمت الإسلام على حقيقته ، واستشعرنه في صميمه ، واستلهمت روحه القوية العالية ، فلم تعد في حاجة إلى استرضاء إسان . وهذا هو الإسلام .

وبعد فاعل مما يتصل بالمساواة الإنسانية والتحرر الوجداني والعدالة المطلقة أن نتحدث عن الواقع التاريخي في معاملة البلاد المفتوحة ، والطوائف غير الإسلامية في بلاد الإسلام . فهذا لون من المساواة والعدل تتجاوز الأفراد إلى الجماعات ؛ ويتجاوز حدود الإسلام إلى حدود الإنسان .

إن الحديث عن البلاد المفتوحة ليسوقنا إلى الحديث عن طبيعة الفتح الإسلامي وأسبابه وغاياته . وهو مبحث طويل ، نحتزئ منه بالقليل الذي لا بد منه . والذي له علاقة وثيقة بالعدالة الاجتماعية في محيطها الإنساني .

لقد قامت دعوة الإسلام على مخاطبة العقل والصمير والوجدان ؛ وتجردت من وسائل القهر ، حتى القهر المعنوي بالخوارق المعجزة التي صاحبت الأديان الأولى ؛ فالإسلام هو الدين الأول الذي أحترم القوى المدركة الشاعرة في الإنسان ، فاكتفى بمخاطبتها بلا قير ولا إعجاز بخوارق الطبيعة ، فمن باب أولى ألا يجعل القير إمادى بالسيف أداة من أدواته . . . « لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ^(١) » . « ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْوَعِظِ الْخَسِيِّ ^(٢) » .

وَكُنْ فَرِيضًا وَفِي أَرْبِ الْأَمْرِ رَامِرًا نَادِيًا فِي طَرِيقِ الدِّينِ الْجَدِيدِ ؛ وَأَدْنِ مِنْ سِرْحِ اللَّهِ صُلْدَرًا بِرِسَالِهِ ؛ رَسَمْتَ الْمُسْلِمِينَ الْعَلَاتِلَ مِنْ أَرْضِهِمْ رَدْبَارًا وَأَبْنَاهُمْ ؛ وَأَمَرْتَ عَلَيْهِمْ أَنْ نَقَاطِعِهِمْ فِي النَّسَبِ حَتَّى يَهْلِكُوا جَوْعًا ؛ وَلَمْ نَدْعِ

(١) سورة البقرة : [٥٦] .

(٢) سورة الحل : [١٢٥] .

وسيلة من وسائل القوة المادية إلا استخدمتها للصد عن هذا الدين . فلم يكن بد أن يدفع الإسلام عن نفسه ؛ وأن يرد هذا الظلم عن أهله : « أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ^(١) » . « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ^(٢) » . فهو قتال لضمان حرية العقيدة ولدفع الأذى عن المسلمين ، لا لإكراه أحد على الإسلام .

ثم خلصت جزيرة العرب للإسلام ، فامتدت الفتوح إلى ما وراء الجزيرة . فقيم كانت هذه الفتوح ؟

إن الإسلام كما أسلفنا يعدّ نفسه فكرة عالمية ، ودينًا عامًا ؛ فلا يحصر نفسه في حدود الجزيرة ، إنما يريد أن بفيض على الإنسانية كلها في جميع أقطارها . وإنه يجد أمامه قوة الدولة في إمبراطوريتي كسرى وقيصر المتاحتين له ، تقف له بالمرصاد ؛ فلا تسمح لدعاته أن ينتشروا في الأرض ، ليكشفوا للناس عن حقيقة هذا الدين . ولا بد له أن يزل هذه القوة — قوة الدولة — ليخلى بين الهدى والناس ، وليسمع كلمته خالصة ؛ فمن شاء استمع إليها وهو حرّ الإرادة ؛ ومن شاء أعرض عنها وهو مالك لأمر نفسه ، بعد أن تزول قوة الدولة المادية من الطريق .

هذه الفتوح الإسلامية إذن لم تكن غزواً للشعوب بالقوة ؛ ولا استعماراً للاستغلال الاقتصادي على نسق الاستعمار في القرون الأخيرة . إنما كانت إزالة للقوة المادية للدولة التي تحول دون الشعوب ودون الفكرة الجديدة التي يحملها الإسلام في طياته . كانت غزواً فكرياً للشعوب ، وغزواً مادياً للحكومات التي تقهر هذه الشعوب ، وتصدها عن الدين الجرد بالقوة المادية والجبروت .

ونبعاً لفكرة الإسلام في أنه دين للشر كافة ، وفي أنه لا يعتمد على القهر المادي أو المسوى ، فإنه وضع أدل الدلائل المغزوة أمام ثلاث طرق ، لكل أن يسلك إحداها : الإسلام ، والجر ، أو الفئال .

(١) سورة ص: [٦٩] .

(٢) سورة النقرة: [١٩٠] .

فأما الإسلام ، فلا تلهى الهدى ، ولأنه الفكرة الجديدة الكاملة عن الكون والحياة والإنسان ؛ وهو المجاز الذى يعبره غير المسلم ، فإذا هو منذ اللحظة الأولى أخ لجميع المسلمين ، له ما لهم وعليه ما عليهم ، لا يرتفعون عليه بحسب أو نسب أو مال أو جاه ، ولا يختلف عنهم بجنس أو أمة أو عشيرة .

وأما الجزية ، فلأن الفرد المسلم يؤدى ضريبة الدم لحماية الدولة ؛ ثم يؤدى للدولة الزكاة لحماية المجتمع . والفرد غير المسلم يتمتع بالأمن فى ظل الدولة الإسلامية ، وبالحماية الداخلية والخارجية ، وبسائر المرافق التى تهيئها الدولة للسكان ، كما يتمتع بالضمان الاجتماعى عند العجز والشيخوخة ، فيجب عدلاً أن يساهم فى هذا كله بالمال . ولما كانت الزكاة عبادة إسلامية فوق أنها فريضة مالية ، فإن الإسلام - زيادة فى حساسيته تجاه الذين لا يعتقدونه - لم يشأ أن يرغمهم على أداء عبادة إسلامية ، فأخذ منهم الفريضة المالية فى صورة جزية ، لا فى صورة زكاة ، منظوراً فى تقديرها إلى ضريبة الدم التى لا يؤديها إلا المسلمون . ثم إن الجزية علامة تسليم ، أى عدم مقاومة لفكرة الإسلام بالقوة ، وتخليه بينها وبين الناس . وهذا ما يهدف إليه الإسلام .

وأما القتال ؛ فلأن إباء الإسلام والجزية دليل على الإصرار الواضح على الحيلولة دون الإسلام وأفكار الناس . فيجب إذن أن يزال هذا الإصرار المادى بالقوة المادية ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الأخير .

ولقد حقق الإسلام أهدافه الإنسانية كاملة فى البلاد المغزوة ؛ فكفل لأهلها مساواة المطلقة بأهل الجزيرة فى حالة الإسلام ؛ وكفل لهم حقوق الإنسانية الكريمة فى حالة دفع الجزية ؛ وكفل لهم انعاماً إنسانياً عادلة فى حالة القتال .

أفرد الإسلام بعض حكام البلاد الممسوحة على حكمها إذ صاروا من المسلمين . فهذا « بازان » الفارسى بقره أبو بكر على حكم اليمن . وهذا « فبروز » بقيقه حاكماً على صنعاء ، فلما أجلاه عنها قس بن عبد يغوث العربى ، رده إليها أبو بكر منتصراً المسلم الفارسى على المسلم العربى !

كذلك أقر الحكام المسلمون كثيراً من الموظفين في بلادهم المفتوحة على وظائفهم التي هي دون الولاية ، ممن بقوا على دينهم ولم يسلخوا ، وأخلصوا في العمل للصالح العام .

ومع أن نصوص الإسلام تبيح للفاحين أن يستأثروا بكل ما يملك المحاربون الذين يأبون الإسلام والجزية ويقاتلون المسلمين ، فإن عمر بن الخطاب حين فتحت فارس على أيامه ، تصرف بما أملت عليه روح الإسلام ، فاستبقى الأرض لأهلها وفرض عليها الخراج ، مراعيًا في ذلك مصلحتين : مصلحة أهل البلاد المفتوحة - ولو أنهم قاتلوا المسلمين - لتبقى لهم وسيلة ارتزاقهم وعملهم ؛ ومصلحة الأجيال القادمة من المسلمين ؛ فلا يستأثر بالأرض دونهم الفاتحون في جيل واحد ؛ بل يؤخذ منها الخراج فينفق في مقل الأجيال على المصالح العامة ؛ وينال منه المستحقون بقدر ما يستحقون في الزمن الطويل .

وهناك ظاهرة واضحة في معاملة الإسلام للبلاد المفتوحة . فلقد عاملها على الأساس الإنساني الكريم ؛ فأباح لها كل ما فيه من خير ؛ وأناح لها التمتع بمزاياه جميعا دون قيد ولا شرط ؛ بل دعاها بكافة الوسائل إلى الانتفاع بذلك الخير والتمتع بهذه المزايا . ولم يقم حاجزاً من اللون أو الجنس أو الدين أو اللغة أمام أحد ؛ فاستطاع الجميع أن يبذلوا شاطهم الطبيعي لخبر الجميع . وقد أسلفنا كيف نبغ الموالى وأبناء البلاد المفتوحة في خاصة ما يخص بالإسلام وهو الفقه والنشريع ؛ فلم يكن مرفق من مرافق الحياة العامة موقوفا على أبناء الجزيرة الفاتحين ؛ حتى الولاية العامة كانت من نصيب بعضهم في بعض الأحيان . كما أن أموال كل بلد كانت تنفق في مصالحه أولاً ؛ فلا يرسل إلى بيت المال العام إلا ما فصل منها . فلم تكن البلاد المفتوحة مستعمرة يعاش الفاتحون من دماء أهلها وموائم .

وما ننصل به هذه الظاهرة الواضحة تلك الحرية التي كفلها الإسلام لأهل البلاد المفتوحة في سائر الأمور ؛ رد يد الحماية التي فرضها عليهم وكنائسهم ومبانيهم

لم تعرفه الإنسانية في معاملاتها الدولية في القديم أو الحديث . وماتزال تغاليد الإسلام إلى اليوم عاملة في هذا المجال .

وإن الإسلام ليدو قارعاً سامقاً ربيعاً كريماً في واقعه التاريخي في جميع العصور ، حينما تقاس إليه الحضارة الغربية القائمة ، وماتصنعه بالبلاد التي يوقعها سوء الطالع في أوهاق الاستعمار ، حيث يحال بين هذه البلاد وبين المزايا الحقيقية للحضارة الغربية في التربية والتعليم ، وفي الاقتصاد والتعمير ، كي تبقى أطول أمد ممكن بقرة حلوبا للمستعمرين . وذلك فوق الإذلال لكل كرامة إنسانية ، فردية أو جماعية ؛ وفوق الفساد الخلقي الذي ينشر عن قصد وسوء نية ؛ وفوق الفتن الحزبية والطائفية التي تبذر بذورها ويتعهد غرسها ؛ وفوق سائر ألوان اللصوصية والنهب والسلب للأفراد والجماعات والشعوب . فأما الحرية الدينية التي ينشدق بها بعضهم في هذا الزمان ، فقد سبقها فظائع محاكم التفتيش في الأندلس ، وفظائع الحروب الصليبية في الشرق . وماتزال هذه الحرية الدينية شكلية . فقد كان المبشرون المسيحيون في السودان الجنوبي إلى عهد قريب جداً تجند لهم كل قوى الدولة ، بما يحظر دخول المسلمين حتى للتجارة ، وهذا «ألبي» القائد الإنجليزي في الحرب العظمى الماضية يعبر عن نفس كل أوربي وهو يدخل بيت المقدس فيقول : «الآن فقط انتهت الحروب الصليبية» وهذا هو الجنرال كاتروالفرسي يقف في دمشق في ثورتها الأخيرة عام ١٩٤٠ فيقول : «نحن أحفاد الصليبيين ، فمن لم يعجبه أن نحكم فابرحل» ويقول ملها زميل له في الجرائسة ١٩٤٥ . فأما في الكلمة النيسوعية فالمسلمون يصب عاينهم الإفاء بالجملة ، فيماقص عددهم في ربع قرن من الزمن وأربعين مايرا إلى ستة وعشرين مليوناً في روسيا ، ويحرمون الآن بطافات لمرن التي يستحيل على الأفراد أن يعضوا على ضرورياتهم بدونها . ويقال لهم : لكم أن تصلوا لله إذا سئتم ، ولكن لا طعام لكم من الدولة فاطلبوا من الله هذا الطعام ! وتشبيه بهذا ما يصيبهم في يوغسلافيا وفي كل مكان .

لقد كان الإسلام قمة في العدل الاجتماعي الإنساني الشامل لم تبلغها بعد الحضارة

الأوروبية . ولن تبلغها أبداً ، لأنها حضارة المادة الجامدة . حضارة القتل والقتال والغلب والنضال !^(١)

ولقد سبق الحديث عن نظرية الإسلام في الرحمة والبر والتكافل الاجتماعى الشامل بين القادرين والعاجزين ، وبين الأغنياء والفقراء ، وبين الفرد والجماعة ، وبين الحاكم والمحكوم ؛ بل بين جميع أبناء الإنسان . فالآن نعرض نماذج من الواقع التاريخى ، مما حفل به تاريخ الإسلام الطويل .

فهذا أبو بكر كان له يوم أسلم أربعون ألف درهم مدخرة من ربح تجارته ، وقد ربح الكثير من التجارة بعد إسلامه ؛ فلما هاجر إلى المدينة مع صاحبه الرسول ، لم يكن قد بقي له من كل مدخره سوى خمسة آلاف درهم . لقد أنفق ماله المدخر فى اقتداء الضعفاء من الموالى المسلمين الذين كانوا يذوقون العذاب ألواناً من سادتهم الكفار ، كما أنفقه فى بر الفقراء والمعوزين .

وهذا عمر بن الخطاب — وإنه لرجل فقير — يصيب أرضاً بخير ، فيجىء رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فيقول : أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه . فماتأمر به ؟ فيجيبه الرسول : « إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا » فيجعلها عمر وقفاً على الفقراء والقربى وفى الرقاب وفى سبيل الله والضعيف ، لاجناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويطعم صديقاً غير متمول فيها . ويخرج بذلك من أعزّ ماله تصديقاً لقول الله : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ »^(٢)

وهذا عثمان — قبل الخلافة — نرد غير له من الشام فى وقت نزل فيه البرح بالمسلمين من الجذب ، فإذا هى ألف بعير موسوقة براً وزيتاً وربيباً ، فيجيئه التجار بقولون : بعنا من هذا الذى وصل إليك ، فإنك تعلم ضرورة الناس . . فيقول : حُبّاً وكرامة . كم برنحونى على شراى ؟ فيجيبون : الدرهم درهمين . فيقول : أعطيت أكثر

(١) يراجع توسع كتاب « السلام العالمى والإسلام » وفصل : « طيبة الفتح الإسلامى » فى كتاب « دراسات إسلامية » امؤام .
(٢) سورة آل عمران : [٩٢] .

من هذا . فيقولون : يا أبا عمرو ، ما بقى فى المدينة تجار غيرنا ، وما سبقنا إليك أحد ، فمن ذا الذى أعطاك ؟ فيجيب : إن الله أعطانى بكل درهم عشرة ، أعندكم زيادة ؟ فيقولون : لا . فيشهد الله على أن هذه العير وما حملت صدقة لله على المساكين والفقراء من المسلمين .

وهذا علىّ وأهل بيته يتصدّقون بثلاثة أرغفة من سوق كانت لهم ، على مسكين ویتيم وأسیر ، ثم يبيتون على الطوى ، وقد شبع المسكين والیتيم والأسیر .

وهذا الحسين يثقله الدّین وهو يملك عين أبى نِزَر ، فلا يبيعها ، لأن فقراء المسلمين يستقون منها ، فهى لهم ، وليحتمل ثقله الدين وهو الكريم ابن الكرام من ذروة هاشم .

وهؤلاء الأنصار فى المدينة يشركون المهاجرين فى أموالهم ومساكنهم ، ويؤاخونهم فيعتلون معاقلمهم ، ويفقدون عانيهم ، ويحلبونهم بأنفسهم « وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ » (١) كما وصفهم القرآن الكريم .

وتظل روح الإسلام عاملة فى هذا الاتجاه ما بعدت دار الإسلام عن التأثير بالحضارة الغربية المادية ، فيروى الأستاذ عبد الرحمن عزام فى كتابه « الرسالة الخالدة » عن قبيلة الطوارق يقول :

« رأيت بعض قبائل الطوارق فى شمال إفريقيا يحيون حياة هذا التكافل السعيد ؛ فلاس فيهم من يعيش لنفسه ، وإنما لجماعته ؛ وأعظم ما نفخر به ويعتز ، هو ما يصنع لهذه الجماعة . وأول ما لفت نظرى لحالتهم هذه أن رجلا من أهل الحضر هاجر من الفرسيين ، وزل بهم فى فزان ، فجاورهم وعاش بفصلهم ؛ ثم خرج يطاب الزرق ، ويريد أن برد الحميل ، وترك أسره فى جوار هذه الجماعة الإسلامية . غير أن السحس لازمه ، ولم يستطع كسبا ، فحاننا فى « مصراته » يستمدنا ، فأعنا .

(١) سورة الحشر : [٩] .

ليعود إلى أهله ، ولكنه عاد إلى بعد نحو سنة مرة أخرى ، فظننت أنه رجع من أهله ، فقال : لا . وإنما الآن أستطيع الرجوع إلى أهلي . فقلت : وكيف ذلك ؟ قال : بعد لقائنا الأخير اتجرت بما حصلت عليه ، وأصبح الآن في يدي ما أعود به إلى جماعة الطوارق . فقلت : إلى أولادك أم إلى جماعة الطوارق ؟ قال : إلى الطوارق أولاً ، فهم آووا أولادي في غيبي ، وأنا سأكفل أولاد من أجدته غائباً منهم ، وأقسم ما أعطى الله بين أولادي وأولاد جيراني . فقلت : هل تعيش جماعتكم كلها كما تعيش أنت مع جيرانك ؟ قال : كلما في الخير والنسر سواء ، والفضل لصاحب الفضل ، والواحد من جماعتنا يستحي أن يعود إلى النجع خالياً ، لا حياء من أهل بيته ، بل حياء من جيرانه الذين ينتظرون عودته ، كأهل بنته سواء بسواء .

ثم يعقب على هذه المشاهدة بكلمة صادقة تمثل الحقيقة الواقعة :

« ليست جماعة الطوارق هذه أو أصرابها من أهل البادية وسكان القفر مختصة بهذه الروح الجماعية ، ولا هي من مستلزمات عصبيتها ، وإنما هي الروح الإسلامية أكثر ظهوراً في هؤلاء الذين لا يزالون بمعزل من الحياه الحديثة المادية . وقد وجدت هذه الروح في الدساكر والفرى الإسلامية التي لا تزال مطبوعة بالطابع الإسلامي ، سواء أكان أهلها عرباً أم عجماً ، بيصاً أم سوداً ، في المشرق أم في المغرب . فقد رأيت جماعة المسلمين في كثير منها لا يزالون يحيون حياه الخير والتصامن والتكافل والتعاون على البر . لا يزالون أقرب إلى المجتمع الصالح كما أراده صاحب الدعوة ، من عشرات الملايين الذين فتنوا بالحضارة الغربية المادية ، فهم يعاسون لأنفسهم ، ولو اقترضت جماعتهم ؛ ويؤثرون سهواتهم على البر بأهائهم فصلاً عن جيرانهم . »

هذا السكافل الذي توحى به روح الإسلام لم يكن متروكاً للوجدان الفردي والجماعي وحده . فقد كان الحاكم يلزم به ويطبقه . فهذا عمر بن الخطاب يفرض للمفطوم والمسكين والمريض فريضة من بيت المال . وذلك غير مصارف الركاة المعروفة . وهو لون من ألوان الصلوات الاحياء حسب حالة عصره . وهذا هو يدرأ حد السرقة في عام الرمادة حين جاع الناس . لأن - الخوع شبهة الاضطراب إلى السرقة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

ولعل الحادثة التالية عن عمر ذات معنى حاسم في التطبيق العملي للتكافل ، ولحق الملكية الفردية وحدوده في محيط الجماعة !

«روى أن غلمانا لابن حاطب بن أبي بلتعة سرقوا ناقة لرجل من ربيعة ، فأتى بهم عمر ، فأقروا ، فأمر كثير بن الصلت بقطع أيديهم ، فلما ولي رده ، ثم قال : أما والله لولا أني أعلم أنكم تستعملونهم وتجميعونهم ، حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه ، لقطعتم أيديهم . ثم وجه القول إلى عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة فقال : يا بني ، إني لآخف لك ما فعلت ، إذ لم أفعل ذلك لأغرمك غرامة توجعك ! ثم قال : يا مزي ، بكم أريدت منك ناقة ؟ قال : بأربعمائة . قال عمر لابن حاطب : اذهب فأعطه ثمانمائة . وأعفى الغلمان السارقين من الحد ، لأن صاحبهم اضطرهم إلى السرقة لجوعهم ، وحاجتهم إلى سد رمقهم .

وهكذا تثبت تلك السابقة البعيدة في الواقع التاريخي أن الإسلام يقدم حق الحياة والكفالة على حق الملكية الفردية ؛ وبقر مبدأ التكافل الاجتماعي بين الواجدين والمحرومين في المجتمع تقريراً واضحاً صريحاً .

ومما يزيد في جلال هذا التكافل الاجتماعي في تاريخ الإسلام أن يتعدى الدائرة الإسلامية إلى الدائرة الإنسانية .

رأى عمر شيخاً ضريباً يسأل على باب ، فسأل ، فلم أنه يهودي فقال له : ما الجأك إلى ما أرى ؟ قال : الجرية والحاجة والسن . فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فأعطاه ما يكفيه ساعتها ، وأرسل إلى حارث بن مالك : انظر هذا وضرباه ، والله ما أنصفاه أن أكلنا سمانته . ثم تحرد عند الهرم . إنما الصدقات للفقراء والمساكين . وهذا من مساكين أهل لكاتب . روضع عن الجرية وعن صرباته .

وما سائر إلى دمشق مر رص قوم محذمين من المصارى . فأمر أن يعطوا من الصدقات ، وأن يحرق عبيد القوم .

وهكذا نرى روح الإسلام بعمر إلى هذا الأفق الإنساني مدداً أكثر من ثلاثة عشر قرناً ؛ فيجعل الضمان الاجتماعي حقاً إنسانياً ، لا يتعلق بدين ولا ملة ، ولا تعوقه عقيدة ولا شرعة .

ألا إنه الأفق البعيد السامق الذى تطلع البشرية اليوم دون مرتقاه !

فأما سياسة الحكم وسياسة المال من الوجهة الرسمية فى الدولة ، فقد شهد الواقع التاريخى عنهما فترة مثالية فى حياة الإسلام ، لم تعمر طويلاً مع الأسف الشديد . وسنرى فيما بعد علة هذا ، لنرى إن كانت العلة كامنة فى طبيعة النظام الإسلامى فى هاتين الناحيتين ، أم إنها المصادفات السيئة التى لا علاقة لها بطبيعة هذا النظام . ولنبدأ بالحديث عن سياسة الحكم ، إذ كانت سياسة المال فى الواقع التاريخى تبعاً لها ، وفرعاً عن تصورهما .

حينما حضرت النبى الوفاة دعا بأبى بكر ليصلى بالناس ؛ فلما راجعته عائشة ، لأن أبا بكر رجل أسيف ، فإذا قام فى الناس لم يسمعوا صوته . . أخذته الغضب ، وذكر صويحبات يوسف ! وأصر على دعوة أبى بكر ليصلى بالناس .

أفكان ذلك استخفافاً من الرسول لصاحبه فى الغار ؟ وهل فهم المسلمون منه ذلك فهماً صريحاً ؟

نستبعد نحن هذين الفرضين . فلو شاء محمد أن يستخلف ، ولو كان هذا الاستخلاف من فرائض هذا الدين ، لجهر بالاستخلاف كما جهر بكل فريضة أخرى من فرائض دينه . ولو أن فهم المسلمون منه فهماً صريحاً أنه يستخلف أبا بكر مآثار الجدل فى السقيفة بين المهاجرين والأنصار ، فما كان الأنصار ليجادلوا فى أمر رسول الله .

كان الأمر إذن للشورى بين المسلمين ، والإيقاع وللإقتناع بمن هو أحق الناس بالخلافة . ولئن كان الجدل يوم السقيفة قد انتهى إلى أن تكون الخلافة فى المهاجرين ، فما كان ذلك فرصاً إسلامياً ؛ ولكنه تواضع واتفاق بين جماعة المسلمين ، كان الأنصار بملكون رده ولا تتريب عليهم ، لولا أنهم ارتضوه لأنه أصاح خليفة ، ولعوامل محلية واقعة بين الأوس والخزرج ، وكراهة أحد الفريقين أن تكون الخلافة للآخر ، وإيمانهما معاً أن تكون للمهاجرين .

وإذا كان التراضى قد تم يومذاك أن تكون الخلافة في المهاجرين ، فما كان هناك ما يلزم أن تكون في قريش خاصة ؛ ولو كان الأمر كذلك ما قال عمر بن الخطاب وهو يعين أهل الشورى بعده : « ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لاستخلفنه » فسالم لبس قرشياً عن يقين ! وروح الإسلام ومبادئه تأبى أن تجعل لقريش درجة فوق درجة المسلمين ، لجرد أنها قريش ، أو أن فيها سب الرسول . والرسول صلى الله عليه وسلم هو الذى يقول : « من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه » (١) .

ولقد استخلف أبو بكر عمر ، ولكن هذا لم يكن إلزاماً منه للمسلمين ؛ فلقد كانوا في حلٍّ من رفض هذا الاستخلاف . وعمر لم يصبح خليفة بحكم استخلاف أبي بكر له ، بل بمبايعة الناس إياه . وكذلك عين عمر بعده ستة للشورى على أن يختاروا منهم واحداً . وما كان المسلمون بملزمين أن يختاروا واحداً من الستة ، وإنما هم التزموا ، لأن الواقع كان يشهد بأن الستة هم الأفضل ، وأن تعيين عمر لهم يتفق مع هذا الواقع . . من هنا جاء الالتزام . فأما البيعة لعليّ ؛ فقد ارتضاها قوم ، وأبأها آخرون ، فكانت الحرب للمرة الأولى بين المسلمين . وأعقبها الكوارث التى حاقت بروح الإسلام ومبادئه فى الحكم والمال ، وفى غير الحكم والمال .

هذا الاستعراض السريع يكشف لنا عن نظرية الإسلام الأصلية فى الحكم . وهى أن اختيار المسلمين المطلق هو المؤهل الوحيد للحكم . وهذا ما فهمه المسلمون وهم يؤخرون علياً عن رسول الله وصهره ، وأقرب الناس سباً إليه . ولقد نكون علىّ قد غلب فى تأخيره . وبخاصة بعد عمر . ولقد تكون أسوأ مصادفة فى تاريخ الإسلام - حسبنا نعتقد نحن - هى تأخيره بعد عمر . ولكن هذا التأخير كان له فضله فى التقرير العلى لنظرية الإسلام فى الحكم ، حتى لا تقوم عليها شبهة من حق الوراة ، الذى هو أبعد شئ عن روح الإسلام ومبادئه . وأيا كان العيب الذى أصاب شخص الإمام ، فإن تقرير هذه النظرية كان أكبر منه على كل حال !

(١) مسلم وأبو داود والترمذى

فلما جاء الأمويون ، وصارت الخلافة الإسلامية ملكاً عضوضاً في بني أمية ، لم يكن ذلك من وحي الإسلام ، إنما كانت من وحي الجاهلية الذي أطفأ إشراقة الروح الإسلامي .
ويكفي أن نثبت هنا صورة من البيعة ليزيد ، لنعلم على أي أساس قامت :
دعا معاوية الوفود ليتكلموا في اجتماع عقده لأخذ البيعة ليزيد ، فتقدم يزيد ابن المقفع ، فقال :

أمير المؤمنين هذا ، وأشار إلى معاوية .
ثم قال : فإن هلك فهذا ، وأشار إلى يزيد .
ثم قال : فمن أبي فهذا . وأشار إلى السيف .
قال معاوية : اجلس فإنك سيد الخطباء !!!

وكان معاوية بعد أخذ البيعة ليزيد في الشام قد كلف سعيد بن العاص أن يحتال لإفناع أهل الحجاز ، فعجز ، فسار معاوية إلى مكة ومعه الجند والمال . ودعا وجهاء المسلمين فقال لهم :

« قد علمتم سيرتي فيكم ، وصلتى لأرحامكم ، يزيد أخوكم وابن عمكم ، وأردت أن تقدموا يزيد باسم الخلافة ، وتكونوا أتم تعزلون وتؤمرون وتجبون المال ونقسمونه »
فأجابه عبد الله بن الزبير مخيراً بين أن يصنع كما صنع رسول الله إذ لم يستخلف أحداً ، أو كما صنع أبو بكر إذ عهد إلى رجل ليس من نبي أبيه ، أو كما صنع عمر إذ جعل الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من نبي أبيه . فاستشاط معاوية غضباً وهو يقول : « هل عندك غير هذا ؟ » قال : لا . والتفت معاوية إلى الآخرين بسألهم : « فأتى ؟ قالوا : على ما قال ابن الزبير . فقال تتوعدهم : « أعذر من أنذر . إني كنت أحطب منكم فيقوم إلي القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس ، فأحمل ذلك وأصفح . وإني فاتت بمالة ، فأقسم بالله أن رد على أحدكم كلمة نبي مقامي هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسقيها السيف إلى رأسه ؛ فلا يبقين رجل إلا على نفسه ! »

فأما الذى كان بعد ذلك ، فهو أن يقيم صاحب حرس معاوية رجلين على رأس كل وجه من وجهاء الحجاز المعارضين ، وقد قال له معاوية : « إن ذهب رجل منهم يرد على كلمة بتصديق أو تكذيب فليضرباه بسيفهما » .

ثم رقى المنبر فقال : « هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم ، لا يبرم أمر دونهم ولا يقضى إلا على مشورتهم . وإنهم قد رضوا وبايعوا يزيد ، فبايعوه على اسم الله ^(١) »
فبايع الناس !!!

على هذا الأساس الذى لا يعترف به الإسلام البتة قام ملك يزيد . فمن هو يزيد ؟ هو الذى يقول فيه عبد الله بن حنظلة : « والله ما خرجنا على يزيد حتى خفنا أن نرمى بالحجارة من السماء . إن رجلاً ينكح الأمهات والبنات والأخوات ، ويشرب الخمر ، ويدع الصلاة . والله لو لم يكن معى أحد من الناس لأبليت الله فيه بلاء حسناً » . فإذا كانت هذه مقالة خصم ليزيد ، فإن تصرفات يزيد العملية الواقعية فيما بعد ، من قتل للحسين - رضى الله عنه - على ذلك النحو الشنيع ، إلى حصار البيت ورميه . . . إلخ تشهد بأن خصوم يزيد لم يبالغوا فيما قالوه !

وأيا ما كان الأمر فإن أحدا لا يجروا على الزعم بأن يزيد كان أصلح المسلمين للخلافة ، وفيهم الصحابة والتابعون . إنما كانت مسألة وراثته الملك فى البيت الأموى . وكان هذا الاتجاه طعنة نافذة فى قاب الإسلام ، ونظام الإسلام ، واتجاه الإسلام .

وفى سبيل تبرئة الإسلام : روحه ومبادئه ، من ذلك النظام الوراثى الذى ابتدع ابتداءا ، الإسلام قمر هذه الحقائق لتكون واضحة فى تصور الحكم الإسلامى على حقيقته .

وإن صاعف الكارثة أن هذا الانحراف باكر الإسلام ولم تنقص إلا ثلاثون سنة على سمة "رفيعة" : فلم نرح له فرصة التبات والاستقرار ، وتكوين التقاليد مميغة والأوضاع النظامية التى يصعب فيما بعد الخروج عايتها . وهو سوء حظ لا شك فيه .

(١) اس الأثير فى حوادث سنة ٥٦ هـ .

ولكنه في الواقع ليس المصادقة السيئة الأولى . فلقد كانت أسوأ مصادقة هي تأخير علي ، وتقديم عثمان وهو شيخ ضعيف ، وتسلم مروان بن الحكم الأموي مقاليد السلطان ! فلو شاء حسن الطالع أن يتقدم عليّ بعد الشيخين لاستمرت تقاليد الإسلام فترة أخرى، ولا استطردت موجته عهداً ثالثاً ، ولكن غير ما كان من طمس روح الإسلام ، فإن استقرار التقاليد الإسلامية فترة أخرى ، وقيام أوضاع نظامية محددة ، من شأنه أن يجعل النكسة أصعب على من يحاولها .

ولكي ندرك عمق هذه الحقيقة ، يجب أن نستعرض صوراً من سياسة الحكم في العهود المختلفة على أيدي أبي بكر وعمر . وعلى أبدى عثمان ومروان . وعلى بدى علي الإمام . ثم على أبدى الملوك من أمية . ومن بعدهم من بني العباس . بعد أن خنقت روح الإسلام . حينما ندب المسلمون أبا بكر ليكون خليفة رسول الله ، لم تزد وظيفته في نظره على أن يكون قائماً بتنفيذ دين الله وشريعته بين المسلمين ! فلم يخطر له أن هذه الوظيفة تبيح له شيئاً لم يكن مباحاً له وهو فرد من الرعية ، أو تمنحه حقاً جديداً لم يكن له ، أو تسقط عنه تكليفاً واحداً مما كان بكلفه ، سواء لنفسه أو لعشيرته أو لإلهه !

وقف عقب انتهاء البيعة له بالسقيفة فقال : « أما بعد - أيها الناس - فإنني قد وليت عليكم ، ولست بخيركم ، فإن أحسست فأعينوني ، وإن أسأت فقوّموني . الصدق أمانة والكذب حباية . والضعيف فيكم قوى عدى حتى أريح عليه حقه إن شاء الله ، والقوى فيكم ضعيف عدى حتى آخذ الحق منه إن شاء الله ، لا بدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا صرهم الله بالذل ؛ ولا تسيع العاشرة في قوم إلا عمهم الله بالملاء . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله . فإن عصات الله ورسوله فلا طاعة لي عايكم » .

وكرر . . . أن كرر ، اسبح على من ادسه من رايه منواضجاً . فها

ولى الخلافة لم يغيره ولم يغير فيه . وكان يمشى على قدميه من منزله بالسنع إلى المدينة غدواً ورواحاً ؛ وربما ركب فرساً له لا من أفراس بيت المال ؛ حتى إذا زادت أعباء عمله انتقل إلى المدينة .

وكان يعيش من رزقه في التجارة ، فلما أصبح أراد أن يغدو على تجارته . فأمسكه المسلمون ، وقالوا : إن هذا الأمر لا يصلح مع التجارة . فسأل - كأنما لا يعلم طريقاً آخر للقوت - ومم أعيش ؟ فثرووا في الأمر ؛ ثم جعلوا له من بيت المال كفايته لقوته وقوت عياله ، جزاء قعوده عن التجارة ، واحتباسه للوظيفة .

ومع هذا فقد أوصى عند ما حضرته الوفاة أن يحصى ما أخذه من بيت المال ، فيرد من ماله وأرضه ، تورعاً وتعففاً عن مال المسلمين . وكان يعد نفسه مسؤولاً عن حاجة كل فرد في الرعية ، مدفوعاً إلى هذا باليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على ضمير الحاكم والمحكوم ، والحساسية المرفهة التي يتيرها في ضمير الجميع . وقد وصل في هذا إلى حد أنه قد كان يحلب للمصعفاء ممن حوله بالسنع أغنامهم ؛ فلما ولى الخلافة سمع جارية تقول : اليوم لا تحلب لنا منأح دارنا ! فقال : بلى لعمرى لأحلبنها لكم . . فكان يحلبها ، وربما سأل صاحبها : يا جارية ! أتجبن أن أرغى لك أم أصرح ؟ فربما قالت : أرغ ، وربما قالت صرح . فأى ذلك قالته فعل .

وكان عمر بن الخطاب - في خلافة أبي بكر - بتعهد امرأة عمياء بالمدينة ويقوم أمرها : فكان إذا جاءها ألفاها قد قضيت حاجاتها ؛ فترصد عمر يوماً ، فإذا أبو بكر هو الذي كتمها مؤوتها ، لا شغله عن ذلك الخلافة وتبعاتها . عندئذ صاح عمر حين رآه : (أت هو لعمرى !) .

هدد نخة من تصور أبي بكر للحكم . فلما أن خنقه عمر لم يختلف هذا التصور ، ولم يمه عمر أن منصبه الجديد يرب له حقوقاً جديدة من أى نوع - غير أن يزيد في تبعاته في القيام بتنفيذ شرع الله .

خطب عقب البيعة له فقال : « أيها الناس : ما أنا إلا رجل منكم ، ولولا أنني كرهته

أن أرد أمر خليفة رسول الله ما تقلدت أمركم » .

وخطب خطبته الثانية فقال فيها : ولكم على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني

بها : لكم على ألا اجتبي شيئا من خراجكم ولا ما أفاء الله عليكم إلا من وجهه ؛ ولكم

على إذا وقع في يدي ألا يخرج منها إلا في حقه ؛ ولكم على ألا ألقىكم في المهالك ولا

أجركم في تعورك ، وإذا غبتم في البعوث فأنا أبو العيال » .

وكان يقول : « إني أنزلت مال الله مني بمنزلة مال اليتيم ، فإن استغنيت عفت عنه ؛

وإن افتقرت أكلت بالمعروف » .

سئل يوماً عما يحل له من مال الله فقال : « أنا أخبركم بما أستحل منه : يحل لي حلتان :

حلة في الشتاء وحلة في القيظ ، وما أحج عليه وأعتمر من الظهر ، وقوتي وقوت أهلي كقوت

رجل من قريش ، ليس بأغناهم ولا بأفقرهم ، ثم أنا رجل من المسلمين يصبني ما أصابهم » .

وكذلك عاش ، ولكنه كثيراً ما كان يتحرج حتى مما أحل لنفسه . . استكى يوماً

فوصف له العسل وفي بيت المال عكة منه ، فلما كان على المنبر قال : « إن أذنتم لي فيها ،

والإفانها على حرام » ، فأذنوا له .

ورأى المسلمون ماهو عليه من الشدة ، فذهب بعضهم إلى ابنته حفصة أم المؤمنين

فقالوا لها : « أباي عمر إلا شدة على نفسه وحصرا ، وقد بسط الله في الرزق ، فليسط في هذا

النبي فيما شاء منه ، وهو في حل من جماعة المسلمين » . فلما كلمته حفصة في ذلك كان جوابه :

« يا حفصة بنت عمر . نصحت قومك وغششت أباك ، إنما حق أهلي في نفسي ومالي ، فأما

في ديني وأمانتي فلا ! » .

ركان يشعر سحرراً عميقاً بوجوب المساواة بينه وبين أفراد رعيته ؛ فبما جاء

الناس في عاء الزبد . . إلى على نفسه : لا يدوف سمياً ولا لهما حتى يحيا الناس . وظال

كذلك حتى أمرت بتأديب من أكل الزيت . ثم جارت السوق عكة من سمن

ووطب من لبن فاشتراها غلام له بأربعين درهما ، وذهب إليه ينبئه أن الله أحله من يمينه ، وأن قد قدمت السوق عكة من سمن ووطب من لبن وقد اشتراها له ، فلما علم الثمن قال له : « أغليت فتصدق بهما ، فإنى أكره أن آكل إسرافاً » وأطرق هنيهة ثم قال : « كيف يعنينى شأن الرعية إذا لم يمسنى ما يمسههم ؟ » .

لقد كان يرى أن يحرم نفسه حرمان رعيته ، ليحس بما يمسه كما قال ؛ ولأنه فى أعماق نفسه ما كان يرى أن قيامه بالحكم يجعل له حقوقاً وامتيازات ليست لسائر الناس ؛ وأنه إن لا يعدل فى هذا فما هو بمستحق طاعة الرعية ؛ وقصة البرود اليمانية ، وإقراره بسقوط طاعته حتى يتبت عدله قد سبق أن ذكرناها ؛ وهى تقرر مبدأ من مبادئ الحكم فى الإسلام : أن لا طاعة لإمام غير عادل .

ولقد كان هذا الشعور الإسلامى عميقاً فى نفسه ، مصاحباً له فى كل ملابسة . فقد ساوم رجلاً على فرس ، ثم ركبه ليجربه فعطب ، فأراد أن يرده إلى صاحبه فأبى ، فتحاكما إلى شريح القاضى ، فسمع حجة كل منهما ، ثم قال : « يأمر المؤمنين خذ ما ابتعت ، أورد كما أخذت » . فقال عمر : « وهل القضاء إلا هكذا ؟ » . ثم أقام شريحاً على قضاء الكوفة جزاء ما قضى بالحق والعدل .

فإذا فهم عمر الحكم على أساس هذا النصور ، فلا مجال لأن يكون لقرابة الحاكم امتيازات ما على سائر أفراد الرعية . فإذا تناول ابنه عبد الرحمن الخمر فلا بد من الحد ، وقصنه فى ذلك معروفة ؛ وإذا عدا ابن عمرو بن العاص على المصرى فلا بد من القصاص . فأم فى السائل شعاعاً مستوفون عن كل ما زاد فى أمواتهم بعد الولاية ، خشية أن يكون نموها على حساب مال المسلمين ، أو بسبب من جاء الولاية . و « من أين لك هذا » كان قايومه الذى عامل به عماله واحداً واحداً كما وجد مبرراً لأن يعاملهم به ، فقد قاسم عمرو بن العاص واليه فى مصر ، وسعد بن أبى وقاص واليه فى الكوفة ، كما ضم مال أبى هريرة واليه فى البحرين

ولقد كان قوام تصور الحكم في نفس عمر باختصار : هو الطاعة والنصح في حدود الدين من الرعية ، والعدل والحسنى كذلك من الراعى . ولقد قبل من رجل من رعيته أن يقول له : « لو وجدنا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا » فأقر بذلك مبدأ حق الرعية في تقويم الراعى . كما خطب الناس يوماً فقال : « إني لم أستعمل عليكم عمالي ليضربوا أبشاركم ، ولبشتموا أعراضكم ، ويأخذوا أموالكم ؛ ولكنى استعملتهم ليعلموكم كتاب ربكم وسنة نبيكم . فمن ظلمه عامل بمظامة ، فلا إذن له على ، ليرفعها إلى حتى أقصه منه » فأقر بذلك حدود الحاكم على الناس لا يتعداها .

ولشعوره العميق بتبعات الحاكم لم يشأ أن يحملها اننان من أسرة الخطاب ، فمنع أن يكون ابنه عبد الله مرشحاً لها . وإن جعله من أهل الشورى . وقال قولته المشهورة التي ننطق بحقيقة تصوره للخلافة : « لا أرب لنا في أموركم ، وما حدثها فأرغب فيها لأحد من بيتي ، إن كان خيراً فقد أصبنا منه ، وإن كان شراً فبحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد » .

هذا التصور لحقيقة الحكم قد نغير شيئاً ما بدون شك على عهد عثمان . ولقد كان من سوء الطالع أن تدرك الخلافة عمان وهو مسح كبير ، ضعفت عزيمته عن عزائم الإسلام ؛ وصعفت إرادته عن الصمود الكيد مراون ، وكيد أمية من ورائه .

فهم عثمان - يرحمه الله - أن كونه إماماً يسمح حرية التصرف في مال المسلمين بالهبة والعطية ؛ فكان رده في كبير من الأحيان على منقديه في هذه السياسة : « وإلا فقيم كسب إماماً ؟ » كما يسمح حرية أن يحمل بنى معيط وبنى أمية - من قرابته - على رقاب الناس ، وفيهم الحكم طرد رسول الله ، لمحرد أن من حقه أن بكرم أهله وبندهم ويرعاه .

سح عثمان ، من ذب المال ، روج ابنته الحارث بن الحكم وم عرسه مثنى ألف درهم . وأصبح الصالح حاكم ريد بن أرفيم حارث مال المسامحة ، وفقد ندا في

وجهه الحرن وترقرقت في عينه الدموع ، فسأله أن يعفيه من عمله ؛ ولما علم منه السبب وعرف أنه عطيته لصهره من مال المسلمين ، قال مستغرباً : « أتبكي يا ابن أرقم أن وصلت رحمي ؟ » فرد الرجل الذي يسدشعر روح الإسلام المرهف : « لا يا أمير المؤمنين . ولكن أبكي لأنني أظنك أخذت هذا المال عوضاً عما كنت أفقته في سبيل الله في حياة رسول الله . والله لو أعطيته مئة درهم لكان كثيراً ! » فغضب عثمان على الرجل الذي لا يطيق صميره هذه التوسعة من مال المسلمين على أقارب خليفة المسلمين وقال له : « ألق بالمفاتيح يا ابن أرقم فإنا سنجد غيرك ! »

والأمثلة كثيرة في سيره عثمان على هذه التوسعات ؛ فقد مسح الزبر ذات يوم ستمئة ألف ، ومسح طلحة مئتي ألف ، وهمل مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية . ولقد عاناه في ذلك ناس من الصحابة على رأسهم علي بن أبي طالب ، فأجاب : « إن لي فرابة ورحماً » فأذكروا عليه وسألوه : « ثما كان لأبي بكر وعمر قرابة ورحم ؟ » فقال : « إن أبا بكر وعمر كانا يمتسبان في منع قرابتهما ، وأنا أحسب في إعطاء قرابتي » فقاموا معه غاصبين يقولون : « فهديهما والله أحب إلينا من هديك » . .

نعم ! وأحب إلى الإسلام . وأقرب إلى حقيقة الإسلام .

وغر المال كانت الولايات تغدق على الولاء من قرابة عثمان . وفيهم معاوية الذي وسع عليه عثمان في الملك فصرم إليه فلسطين وحمص ؛ وجمع له قيادة الأجداد الأربعة ومهد له بعد ذلك أن يطلب الملك في خلافة علي وقد جمع المال والأجداد . وفيهم الحكم بن العاص طرد رسول الله . وفيهم عبدالله بن سعد بن أبي السرح أحوه من الرصاعة . . . الخ .

رقد كل الصحابة . رؤ هذا الاحراف عن روح الإسلام ، فينداعون إلى مدسة لإفاد الإسلام وإيجاد أخيه من الخمة ؛ والخليفة في كبره وهرمه لا يملك أمره من مروان . وإيه لمن الصعب أن سهم روح الإسلام في نفس عثمان ؛ ولكن من الصعب كذلك أن يعفيه من الخطأ ، الذي هو خطأ المصادفة السدنة في ولايته

الخلافة وهو شيخ موهون، تحيط به حاشية سوء من أمية .
ولقد اجتمع الناس ، فكلفوا عليّ بن أبي طالب أن يدخل إلى عثمان فيكلمه ،
فدخل إليه فقال : «الناس ورأى وقد كلوني فيك . والله ما أدري ما أقول لك ،
وما أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه . إنك لتعلم ما نعلم ؛ ما سبقناك
إلى شيء فتخبرك عنه ؛ ولا خلونا بشيء فنبغكه ؛ وما خصصنا بأمر دونك . وقد
رأيت وسمعت وصحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونلت صهره . وما ابن أبي قحافة
بأولى بعمل الحق منك ؛ ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك ؛ وإنك أقرب
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رحماً ؛ ولقد نأت من صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم
مالم ينال ؛ ولا سبقاك إلى شيء . فالله الله في نفسك ؛ فإياك والله ما تبصّر من عمي ؛
ولا تتعلم من جهل ؛ وإن الطريق لواضح بيني ؛ وإن أعلام الدين لقائمة . تعلم يا عثمان
أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل هدى وهدى ؛ فأقام سنة معلومة ، وأمات بدعة
متروكة ؛ فوالله إن كلاً لبيتين ؛ وإن السنن لقائمة لها أعلام ؛ وإن شرّ الناس عند الله إمام
جائر ضلّ وضلّ به ؛ فأمات سنة معلومة ، وأحيا بدعة متروكة . وإني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول : « يُؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر ،
فيلقى في جهنم ^(١) » .

فقال عثمان : « قد والله علمت ليقولن الذي قلت . أما والله لو كنت مكاني
ما عفتك ولا أسلمتك ولا عبت عليك ؛ وما جئت منكراً أن وصلت رحماً ،
وسددت خلة ، وآويت ضائعاً ، ووليت شبيهاً بن كان عمر يولى . أنشدك الله يا علي .
هل تعلم أن المغيرة بن شعبة ليس هناك ؟ قال : نعم ، قال : أتعلم أن عمر ولده ؟ قال
نعم . قال : فلم تلومني أن وليت ابن عامر في رحمه وقرابته ؟ قال علي : سأخبرك .
إن عمر كان كل من ولى فإنما يظأ على صماخه ، إن بلغه عنه حرف جلبه ، ثم بلغ به
أقصى النهاية . وأنت لا تفعل . ضمنت ورفقت على أقربائك . قال عثمان : وأقرباؤك

(١) ذكره لغيره في سنة أربع ربيع هجرية .

أيضاً ! قال عليّ : لعمرى إن رحمهم منى لقريبة ، ولكن الفضل في غيرهم . قال عثمان : هل تعلم أن عمر ولي معاوية خلافته كلها ؟ فقد وليته ، فقال عليّ : أنشدك الله ! هل تعلم أن معاوية كان أخوف من عمر ، من يرفأ غلام عمر منه ؟ قال نعم . قال عليّ : فإن معاوية يقطع الأمور دونك وأنت لا تعلمها ، فيقول للناس : هذا أمر عثمان ، فيبلغك ولا تغير على معاوية ! »

وأخيراً ثارت الثائرة على عثمان ، واختلط فيها الحق بالباطل ، والخير بالشر . ولكن لا بد لمن ينظر إلى الأمور بعين الإسلام ، ويستشعر الأمور بروح الإسلام ، أن يقرّر أن تلك الثورة في عمومها كانت أقرب إلى روح الإسلام واتجاهه ، من موقف عثمان ، أو بالأدق من موقف مروان ، ومن ورائه بنو أمية .

واعتذارنا لعثمان رحمه الله : أن المصادفات السيئة قد ساقّت إليه الخلافة متأخرة ، فكانت العصبية الأموية حوله وهو يدلف إلى الثمانين ، واهن القوة ضعيف الشيخوخة ، فكان موقفه كما وصفه صاحبه علي بن أبي طالب : « إني إن قعدت في بيتي قال : تركتني وقرابتى وحقي ؛ وإن تكلمت فجاء ما يريد ، يلعب به مروان ، فصار سيقه له يسوقه حيث شاء ، بعد كبر السن وصحبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ألا إنه لسوء الحظ ؛ فلقد كان من جراء مباكرة الدين الناشئ بالتمكين منه للعصبية الأموية على يدى الخليفة الثالث في كبرته ، أن تقاليد العملية لم تتأصل في البيئة العربية على أسس من تعاليم النظرية لفترة أطول . ولو تقدم الزمن بعثمان لكان الخير ، حيث لم تضعف قوته . ولو تأخر به فولياها عليّ بعد الشيخين قبل أن تنمو البذرة الأموية ، ويستنحل أمرها في الشام وفي غير الشام ، وقبل أن تتضخم الثروات نتيجة لسياسة عثمان (كما سيحيى) وقبل أن تخاغل النورة على عثمان بناء الأمة الإسلامية وارتباطها بروح الدين . . لو كان هذا لتغير وجه التاريخ الإسلامى ، ولسار في طريق غير الذى سار فيه .

وليس في هذا القول مبالغة ولا تضخيم لدور الفرد في الأحداث العامة . فمن الواضح أن

اتجاه الخليفة الثالث في توزيع الأموال ، واتجاه مستشاره مروان ، وتوليته معظم المناصب لبنى أمية . . هذا كله أنشأ أوضاعاً وأحوالاً عامة كان لها أثرها في خط سير التاريخ . فلم تعد دور فرد إنما انتهت إلى أن تكون أوضاعاً لها ثقل ولها دفع . وهذا هو المعنى الذي قصدت إلى تقريره في هذا المجال .

مضى عثمان إلى رحمة ربه ، وقد خلف الدولة الأموية قائمة بالفعل بفضل ما يمكن لها في الأرض ، وبخاصة في الشام ، وبفضل ما يمكن للمبادئ الأموية المجافية لروح الإسلام ، من إقامة الملك الوراثي والاستئثار بالمغانم والأموال والمنافع ، وعدم المبالاة بروح التآخي والإيتار والتكافل ، مما أحدث خلخلة في الروح الدينية ذاتها لدى الأمة الإسلامية . وليس بقليل ما يشيع في نفس الرعية - إن حقاً وإن باطلاً - أن الخليفة يؤثر أهله ، ويمنحهم مئات الألوف ؛ ويعزل أصحاب رسول الله ليولى أعداء رسول الله ؛ ويبعد مثل أبي ذر لأنه أنكر كنز الأموال ، وأنكر الترف الذي يخب فيه الأثرياء ، ودعا إلى مثل ما كان يدعو إليه الرسول من الإنفاق والبر والتعفف . . فإن النتيجة الطبيعية لشيوع مثل هذه الأفكار ، إن حقاً وإن باطلاً ، أن تتور نفوس ، وأن تنحل نفوس . تتور نفوس الذين أشربت نفوسهم روح الدين إنكاراً وبائناً ؛ وتنحل نفوس الذين لبسوا الإسلام رداءً ، ولم تخالط شاسته قلوبهم ، والذين تجرفهم مطامع الدنيا ، ويرون الاحمدار مع التيار . وهذا كله قد كان في أواخر عهد عثمان .

فلما أن جاء على لم يكن من اليسير أن يرد الأمر إلى بصابه في هودة . وقد علم المستنفعون على عهد عثمان ، وبخاصة من أمية ، أن علياً لن يسكت عليهم ، فأنحازوا بطبيعتهم وبمصلحتهم إلى معاوية . ولو قد جاء على عقب عمر ما كان لهم إلى هذا الانحياز من سبيل ، فقوة معاوية يوم ذاك لم تكن تصمد لقوة الخلافة ، ولا لقوة الروح الدينية في النفوس ؛ وما كان معاوية ليخاطر بالخروج على الخليفة كما خرج ، فإن ثلاثة عشر عاماً من

حكم عثمان هي التي جعلت من معاوية معاوية ، إذ جمعت له قوة المال وقوة الجند وقوة الدولة في الأقطار الأربعة بالشام .

إنها المحنة الحقة أن عليا لم يكن ثالث الخلفاء !

جاء على ليرد التصور الإسلامي للحكم إلى نفوس الحكام ونفوس الناس . جاء لياً كل الشعر تطحنه امرأته بيديها ، ويحتم هو على جراب الشعر ويقول : « لا أحب أن يدخل بطني إلا ما أعلم » . وربما باع سيفه ليشتري بنمته الكساء والطعام ، وكره أن ينزل القصر الأبيض بالكوفة مؤثرا عليه الخصاص التي يسكنها الفقراء . جاء ليعيش كما روى عنه النضر بن منصور عن عقبة بن علقمة قال : دخلت على عليّ عليه السلام ، فإذا بين يديه ابن حامض ، آذني حموضته ، وكسر يابسة . فقلت : « يا أمير المؤمنين ! أتأكل مثل هذا ؟ فقال لي : يا أبا الجيوب ! كان رسول الله يأكل أيبس من هذا ويلبس أخشن من هذا - وأشار إلى ثيابه - فإن لم آخذ بما أخذ به خفت ألا ألق به » . أو كما روى عنه هارون بن عنترة عن أبيه قال : دخلت على عليّ بالخورق ، وهو فصل شتاء ، وعليه خاق قطيفة ، وهو يرعد فيه . فقلت : يا أمير المؤمنين ! إن الله قد جعل لك ولأهلك في هذا المال بصيباً ، وأنت تفعل هذا بنفسك ؟ فقال : والله ما أرزؤكم شيئاً ، وما هي إلا قطيفتي التي أخرجتها من المدينة » .

وما يصنع عليّ هذا بنفسه وأهله ، وهو يجهل أن الدين يسبح له فوق ما يصنع ، وأنه لا يحتم الترهّد والحرمان والشظف ، وأن حظه من بيت المال في ذلك الحين - كفرد من المسلمين - يبلغ أصعاف ما يأخذ ، وأن راتبه كحماكم يؤدي خدمة عامة أكبر من هذا لئس أن يأخذ منها حصصه عمر لبعض ولاته على الأقاليم ، إذ قدر لعمار بن ياسر حين ولاد الكوفة ستمائة درهم في الشهر له ومساعدية ، يزداد عليها عطاؤه الذي يوزع عليه كما نوزع الأعطية على نظرائه ، ووصف شاة ووصف جرب من الدقيق : كما قدر لعبد الله بن مسعود مائة درهم وربع شاة لتعليمه الناس بالكوفة وقيامه على بيت

المال فيها ، ولعثمان بن حنيف مائة وخمسين درهما وربع شاة في اليوم مع عطائه السنوى وهو خمسة آلاف درهم . . .

ما يصنع على بن نفسه ما صنع وهو يجهل هذا كله . إنما كان يعلم أن الحاكم مظنة وقدوة . مظنة التبجح بالمال العام إذ كان تحت سلطانه ؛ وقدوة الولاية والرعية في التحرج والتعفف . فأخذ نفسه بعزائم أبي بكر وعمر ، ولم يأخذها برخص عثمان ابن عفان . ذلك أن الدين الناشئ والنظام الحدث كانا في حاجة إلى العزائم التي تتطوع بها النفوس ، ولم يكونا في حاجة إلى الرخص التي يبيحها الدين . فالأفق الأعلى كان هو الأخرى بخلفاء رسول الله على دين الله ؛ والرخص ليست في حاجة لمن يشرعها للناس ، فهم مدفوعون إليها دفعا ؛ أما العزائم فهي التي تحتاج للقدوة والمتال ، لما تكلفه أصحابها من جهد ومغالبة ونضال .

وسار على في طريقه يرد للحكم صورته كما صاغها النبي والخليفتان بعده . . . » وجد درعه عند رجل بصراني ، فأقبل به إلى شريح قاضيه ، يخاصمه مخاصمة رجل من عامة رعاياه ، وقال : إنها درعى ولم أبع ، ولم أهب . فسأل شريح النصراني : ماتقول فيما يقول أمير المؤمنين ؟ قال النصراني : ما الدرع إلا درعى ، وما أمير المؤمنين عندى بكاذب ! فالتفت شريح إلى على يسأله : يا أمير المؤمنين هل من ممة ؟ فضحك على وقال : أصاب شريح . إلى ينة ! فقضى بالدرع للبصراني ، فأخذها ومشى ، و « أمير المؤمنين » ينظر إليه . . . إلا أن النصراني لم يحط خطوات حتى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام أنبياء . . . أمير المؤمنين بدينى إلى قاضيه فيقصى عليه ! أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . الدرع والله درعك يا أمير المؤمنين . اتبعت الجيش وأنت مضائق إلى مصفين ، فخرجت من بعيرك الأورق . فقال على : أما إذ أسلمت فهي لك ^(١) .

ولقد كان منهاجه الذى شرعه هو ما قاله فى خطبته عقب البيعة له :

« أيها الناس . إنما أنا رجل منكم ، لى مالكم ، وعلى ما عليكم ، وإنى حاملكم على منهج نبيكم ومتخذ فيكم ما أمرت به . . ألا إن كل قطعة أقطعها عثمان ، وكل مال أعطاه من مال الله ، فهو مردود فى بيت المال . فإن الحق لا يبطله شيء . ولو وجدته قد تزوج به النساء ، وملك الإماء ، وفرق فى البلدان لرددته . فإن فى العدل سعة ، ومن ضاق عليه الحق فالجور عليه أضيق .

« أيها الناس . . ألا لا يقولن رجال منكم غدا - قد غمرتهم الدنيا فامتلكوا العقار وفجروا الأنهار ، وركبوا الخيل ، واتخذوا الوصائف المرققة - إذا مامنتهم ما كانوا يخوضون فيه ، وأصرتهم إلى حقوقهم التى يعلمون : « حرمتنا ابن أبى طالب حقوقنا » . ألا وإيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه بصحبته ، فإن الفضل غداً عند الله ، وثوابه وأجره على الله . ألا وإيما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتنا ودخل ديننا واستقبل قبلتنا ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده ؛ فأنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، ولا فضل فيه لأحد على أحد ، وللمتقين عند الله أحسن الجزاء » .

ولقد كان من الطبيعى ألا يرضى المستنفعون عن على ، وألا يقنع بشرعة المساواة من اعتادوا التفضيل ، ومن مردوا على الاستئثار . فانحاز هؤلاء فى النهاية إلى المعسكر الآخر : معسكر أمية ، حيث يجدون فيه تمليقاً لأطماعهم ، وتواطؤاً على عناصر العدل والحق والصمير ، فى السيرة وفى الحكم سواء .

والذين يرون فى معاوية دهاء وبراعة لا يرونهما فى على ؛ ويعزون إليهما غلبة معاوية فى النهاية ، إنما يخطئون تقدير الظروف ، كما يخطئون فهم على وواجبه . لقد كان واجب على الأول والأخير ، أن يرد للتقاليد الإسلامية قوتها ؛ وأن يرد إلى الدين روحه ؛ وأن

يجلو العاشية التي غشت هذا الروح على أيدي أمية في كبرة عثمان ووهنه . ولو جارى معاوية في إقصاء العنصر الأخلاقي من حسابه لسقطت مهمته ؛ ولما كان لظفره بالخلافة خالصة من قيمة في حياة هذا الدين . فما جدوى استبدال معاوية بمعاوية ؟ ! إن علياً إما أن يكون علياً أو فلتذهب الخلافة عنه ، بل فلتذهب حياته معها . وهذا هو الفهم الصحيح الذي لم يغب عنه - كرم الله وجهه - وهو يقول : « والله ما معاوية بأدهى مني ، ولكنه يغدر ويفجر . ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس » .

ومضى على إلى رحمة ربه ، وجاء بنو أمية .
فلئن كان إيمان عثمان وورعه ورقته ، كانت تقف حاجراً أمام أمية . . لقد انهار هذا الحاجز . . وكانت الكارثة التي قصمت ظهر الإسلام .
لقد اتسعت رقعة الإسلام فيما بعد ، ولكن روحه انحسرت بلا جدال . وما قيمة الرقعة إذا انحسرت الروح ؟ ولولا قوة كامنة في طبيعة هذا الدين ، وفيص عارم في طاقته الروحية ، لكانت أيام أمية كفيلة بالقضاء عليه القضاء الأخير . ولكن روحه ظلت تقاوم وتغالب ، وما تزال فيها الطاقة الكامنة للغلب والانتصار .

غير أنه منذ أمية اساحت حدود بيت مال المسلمين ، فصار نهباً مباحاً للملوك والحاشية والمتملقين ؛ وانهارت قواعد العدل الإسلامى ، فأصبح للطبقة الحاكمة امتيازات ، ولأذياها منافع ، ولحاشيتها رسوم ؛ واقلبت الخلافة ملكاً ، وملكاً عضوضاً ، كما قال عنه الرسول في وثبة من وثبات الاسدشفاف الروحي العميق .

وعدا اسمع عن الهبات للمتلقين والمالئين والمطربين ، فيهب أحد ملوك أمية ابى عشر ألف دينار لمعبد ، ويهب هارون الرشيد - من ملوك العباسيين - اسماعيل بن جامع المغنى في صرور واحد أربعة آلاف دينار ، ومنزلاً نفيس الأثاث والرياش . . . وتنطلق الموجة في طريقها لانقاف إلا تتره بين الحين والحين .

ولا بد أن نذكر هنا عهد عمر بن عبد العزيز ، فقد كان بقية من عهد الخلافة ، وإشاعة مضيئة تنير الطريق . لقد بدأ عهده برد الحكم المنصوب إلى صاحب الحق الأول فيه : إلى الأمة الإسلامية ، التي يجب أن تختار إمامها حرة طائعة مختارة ، لا بقوة الجند ، ولا بسلطان الورانة . . . صعد المنبر فقال :

« أيها الناس . إني قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأى كان منى فيه ، ولا طلبه له ، ولا مشورة من المسلمين . وإني قد خالعت مافى أعناقكم من بيعتى فاختراروا لأنفسكم » فصاح الناس : قد اخترناك يا أمير المؤمنين ، ورضينا بك ، قل الأمر باليمن والبركة .

وبذلك رد الأمر إلى نصابه فى ولاية الأمر ، فلا ولاية بغير شورى ورضى وقبول .

عندئذ خطب الناس فقال : « أيها الناس . إنه قد كان قلى ولاء تجترون مودتهم بأن تدفعوا بذلك ظلمهم عنكم . ألا لا طاعة لخلق فى معصية الخالق . من أطاع الله وجبت طاعته ، ومن عصى الله فلا طاعة له . أطيعونى ما أطعت الله فيكم ، فإذا عصت الله فلا طاعة لى عليكم . . » .

وحينما باشر سلطته بدأ برد المظالم ، مبتدئاً بنفسه . فقال . « إنه لىبغى ألا أبدأ بأول من نفسى . فظفر إلى مافى يديه من أرض أو متاع فخرج منه ، حتى نظر إلى فص خاتم كان فى يده فقال : هذا أعطانيه الوليد من غير حقه ، مما جاء من أرض المغرب فردّه . وخرج مما كان فى يده من القطائع ، وكان فى يده قطائع باليامة ، والمكيدس وجبل الورد باليمن ، وفدك ، فخرج من ذلك كله ؛ وردّه إلى المسلمين . إلا أنه ترك عيماً بالسويداء ، وكان أسسها عطائه . فكانت تأتية عليها كل سنة . مئة وخمسون ديناراً أو أقل أو أكثر .

« ونأأرمع أن برد مالدیه أمر فودى فى الساس : الصلاة جامعة ؛ وصعد المبر حمد الله وأننى عليه ثم قال : أما بعد فإن هؤلاء القوم قد كانوا أعطوا عطايا ما كان يبغي لنا أن نأخذها ، وما كان ينبغي لهم أن يعطوناها ؛ وإن ذلك قد صار إلى ،

ليس علىّ فيه دون الله محاسب ، ألا وإني قد رددتها ، وبدأت بنفسى وأهل بيتى .
اقرأ يا مزاحم - وقد جئى قبل ذلك بسقط فيه تلك الكتب - فجل مزاحم يقرأ كتاباً
كتاباً فيأخذه عمر ، وييده مقص فيقصه به ، حتى لم يبق فيه شيء إلا شقه .

« ثم ثنى بزوجه فاطمة بنت عبد الملك بن مروان ، وكان عندها جوهر أمر لها به
أبوها لم ير مثله ، فقال لها : اختارى إما أن تردى حليك إلى بيت المال ، وإما أن تأذنى لى
فى فراقك ، فإنى أكره أن أكون أنا وهو فى بيت واحد ، قالت : لا ، بل أختارك
ياأمير المؤمنين عليه وعلى أضعافه لو كان لى . فأمر به فحمل حتى وضع فى بيت مال المسلمين .
فلما مات عمر واستخلف يزيد بن عبد الملك ، قال لأخته فاطمة : إن شئت رددته عليك ،
قالت : فإنى لا أشاؤه ، طبت عنه نفسا فى حياة عمر وأرجع فيه بعد موته ! لا والله أبداً .
فلما رأى ذلك قسمه بين أهله وولده .

« ولم يكتف عمر برد ما كان فى يده من المظالم ، بل ذكروا أنه كان لا يأخذ من
بيت المال شيئاً ، ولا يجرى على نفسه من الفىء درهما ؛ وكان عمر بن الخطاب يجرى على
نفسه فى ذلك درهمين فى كل يوم ، فقيل لعمر بن عبد العزيز : لو أخذت ما كان يأخذ
عمر بن الخطاب ، فقال : إن عمر بن الخطاب لم يكن له مال ، وأنا مالى يغنينى .

« كذلك حمل بنى مروان على النزول عما كان فى أيديهم من الأموال بغبر استحقاق ،
وردها إلى ذويها . روى أنه جاءه رجل ذمى من أهل حمص فقال : ياأمير المؤمنين أسألك
كتاب الله ، قال : وما ذاك ؟ قال : العباس بن الوليد بن عبد الملك اغتصبنى أرضى والعباس
جالس - فقال له : ياعباس ما تقول ؟ قال : أقطعنيها أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك ،
كتب لى بها سجلاً ، فقال : ماتقول يا ذمى ؟ قال : ياأمير المؤمنين أسألك كتاب الله عز
وجل ، فقال عمر : هم ، ككتاب الله أحق أن ينبع من كتاب الوليد بن عبد الملك . باعباس
اردد عليه صيعته . فردها عليه .

« وكان للوليد بن عبد الملك ابن يقال له روح ، وكان شأ فى البادية فكأنه

أعرابي ، فأتى ناس من المسلمين إلى عمر يخاصمون روحاً في حوانيت بحمص - وكانت لهم ، أقطعه إياها أبوه الوليد - فقال له عمر : اردد عليهم حوانيتهم ، قال له روح : إنها لي بسجل الوليد ، قال : ما يغني عنك سجل الوليد ، الحوانيت حوانيتهم قد قامت لهم البيئة عليها ، خل لهم حوانيتهم . فقام روح والحصى منصرفين فتوعد روح الحصى ، فرجع إلى عمر فقال : هو والله يتوعدني يا أمير المؤمنين ، فقال عمر لكعب بن حامد - وهو على حرسه - اخرج إلى روح يا كعب ، فإن سلم إليه حوانيته فذاك ، وإلا فأتني برأسه . فخرج بعض من سمع ذلك ممن يعنيه أمر روح ، فذكر له الذي أمر به عمر ، فخلع فؤاده ، وخرج إليه كعب وقد سل من السيف شبراً فقال له : قم فخل له حوانيته ، قال : نعم نعم ! فخل له حوانيته .

« وتتابع الناس في رفع المظالم إليه ، فما رفعت إليه مظلمة إلا ردها سواء كانت في يده أو في يد غيره ، حتى أخذ أموال بني مروان وغيرهم مما صار إليهم ظلماً . وكان برد المظالم إلى أهلها بغير البيعة القاطعة ، وكان يكتفى بالبسير ، فإذا عرف وجه مظلمة الرجل ردها عليه ولم يكلفه تحقيق البيئة لما يعرف من ظلم الولاة قبله للناس . وقد ذكروا أنه أنقذ بيت مال العراق في رد المظالم حتى حمل إليها من الشام .

« وكان سليمان بن عبد الملك قد أمر لعنسة بن سعيد بن العاص - من البيت الأموي - بعشرين ألف دينار فدارت في الدواوين حتى انتهت إلى ديوان الختم فلم يبق إلا قبضها ، فتوفي سليمان قبل أن يقبضها ، وكان عبسة صديقاً لعمر بن عبد العزيز ، فغدا بربد كلام عمر فيما أمر له به سليمان ، فوجد بني أمية حضوراً بباب عمر يريدون الإذن عليه ليكلموه في أمورهم ، فلما رأوا عنسة قالوا : ننظر ما يصع به قل أن بكلمه . فدخل عنسة عليه فقال له : يا أمير المؤمنين ، إن أمير المؤمنين سليمان قد كان أمر لي بعشرين ألف دينار حتى انتهت إلى ديوان الختم ولم يبق إلا قبضها ، فتوفي على ذلك ، وأمير المؤمنين أولى باستتمام الصنيعة عندي ، وما بيني وبينه أعظم مما كان بيني وبين أمير المؤمنين سليمان ؛ فقال له

عمر : كم ذلك ؟ قال عشرون ألف دينار . قال عمر : عشرون ألف دينار تغني أربعة آلاف بيت من المسلمين ، وأدفعها إلى رجل واحد ! والله مالى إلى ذلك من سبيل . قال عنبسة : فرميت بالكتاب الذى فيه الصك ، فقال لى عمر : لاعليك أن يكون معك ، فلعله أن يأتيك من هو أجراً على هذا المال منى فيأمر لك به ! فأخذته وخرجت إلى بنى أمية فأعلمتهم ما كان من ذلك ، فقالوا لبس بعد هذا شيء ، ارجع إليه فاسأله أن يأذن لنا أن نلحق بالبلدان ؛ فرجعت إليه فقلت : يا أمير المؤمنين إن قومك بالبواب يسألونك أن تجرى عليهم ما كان من قبلك يجرى عليهم . فقال عمر : والله ما هذا المال لى ومالى إلى ذلك من سبيل . قلت : يا أمير المؤمنين ، فیسألونك أن تأذن لهم يضر بون فى البلدان . قال : ما شاءوا ذلك لهم ، وقد أذنت لهم . قلت : وأنا أيضا ؟ قال : وأنت أيضا قد أذنت لك ؛ ولكنى أرى لك أن تقم ، فإليك رجل كبير النقد ، وأنا أبيع تركة سليمان فلعلك أن تشتري منها ما يكون لك فى ربحه عوض مما فاتك ، قال : فأقمت فابتعت من تركة سليمان بمائة ألف ، فخرجت بها إلى العراق فبعتها بمائتى ألف دينار ، وحبست الصك ؛ فلما توفى عمر وولى يزيد ابن عبد الملك أتيته بكتاب سليمان ، فأنفذ لى ما كان فيه .

« وجمع عمر بنى مروان فقال لهم : إنكم قد أعطيتم حظا وشرفا وأمولا ، وإلى لأحسب شطر أموال هذه الأمة أو ثلثيها فى أيديكم ، فأذوا ما فى أيديكم من حقوق الناس ، ولا تلجئونى إلى ما أكره فأحملكم على ما تكرهون . فلم يحبه أحد منهم . فقال : أجيئوى . فقال رجل منهم : والله لا نخرج من أموالنا التى صارت إلينا من آباءنا فنفقر أبناءنا ونكفر آباءنا ، حتى تزال رؤوسنا أجسادنا . فقال عمر : والله لولا أن تستعينوا على بمن أطلب هذا الحق له ، لأضرعت حدودكم عاجلاً ولكنى أخاف الفتنة ، ولئن أبقانى الله لأردن إلى كل ذى حق حقه إن شاء الله » (١) .

(١) من كتاب « عمر بن عبد العزيز » للأستاذ أحمد ركي صغوب

ولكنه لم يعيش ليرد لكل ذي حق حقه كما كان يريد ؛ فجاء من بعده يسبيرون على نهج أمية ، ولا يسبيرون على نهج الإسلام . فلما أن جاء بنو العباس جاءوا ملوكا وقد فسدت الأرض ، وبعد الناس عن تقاليد الدين ، بما باعدت أمية بينهم وبينه ذلك الأمد الطويل . وما كان ملوك بني العباس خيراً من ملوك بني أمية ، فإنه كذلك الملك العضوض !

وإذ كنا لا نؤرخ هنا للدولة الإسلامية ، ولكن للروح الإسلامية في الحكم ، فإننا نكتفي في إبراز مظاهر التحول والانحسار في هذا الروح بإثبات ثلاث خطب من عهد الملوك . وبموازنتها بالخطب الثلاث التي سبقت في عهد الخلفاء يتبين الفارق العميق .

خطب معاوية في أهل الكوفة بعد الصلح فقال :

« يا أهل الكوفة ! أتراني فانتلتم على الصلاة والزكاة والحج ، وقد علمت أنكم تصلون ، وتزكون ، وتحجون ؟ ولكنني قاتلتكم لأتأمر عليكم وعلى رقابكم ؛ وقد آتاني الله ذلك ، وأنتم كارهون . ألا إن كل مال أودم أصيب في هذه الفتنة فطلول ، وكل شرط شرطته ، فتحت قدمي هاتين » .

هكذا « كل شرط شرطته فتحت قدمي هاتين » والله يقول : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مستولاً » ؛ والله يقول : « وإن اسدصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق » . فيؤثر الوفاء بالميثاق للمسرّكين المعاهدين ، على بصرة المسلمين لإخوانهم في الدين .

وخطب كذلك في أهل المدينة فقال :

« أما بعد ، فإنني والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ، ولا مسرة بولايتي . ولكنني جالذتكم

بسنفى هذا مجالدة . ولقد رضى لكم نفسى على عمل ابن أبى قحافة ، وأردتها على عمل عمر ،
فنفرت من ذلك نفاراً شديداً ؛ وأردتها على سنيات عثمان ، فأبت على ؛ فسلكت بها
طريقاً إلى ولكم فيه منفعة ؛ مؤاكلة حسنة ، ومشاربة جميلة ، فإن لم تجدونى خيركم ، فإنى
خير لكم ولاية . . . »

وخطب المنصور العباسى - وقد فعلت الموجة الأموية فعلها فى تصور الحكم حتى
انتهت به أيام العباسيين إلى نظرية الحق الإلهى المقدس - فقال :

« أيها الناس : إنما أنا سلطان الله فى أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتأيدته ؛ وحارسه على
ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ، فقد جعلنى الله عليه قفلاً ؛ إن شاء أن
يفتحنى فتحنى لإعطائكم وقسم أرزاقكم ؛ وإن شاء أن يقفلنى عليه أقفلنى !
وبذلك خرجت سياسة الحكم مهائياً من دائرة الإسلام ، وتعاليم الإسلام .

فأما سياسة المال فكانت تبعاً لسياسة الحكم ، وفرعاً عن تصور الحكم لطبيعة
الحكم وطريقته ، ولحق الراعى والرعية . فأما فى حياة محمد وصاحبيه وفى خلافة على
ابن أبى طالب ، فكانت النظرية السائدة هى النظرية الإسلامية : وهى أن المال مال
الجماعة ؛ ولا حق للحاكم بنفسه أو بقرابته أن يأخذ منه شيئاً إلا بحقه ؛ ولا أن يعطى
أحدًا منه إلا بقدر ما يستحق ، شأنه شأن الآخرين . وأما حين انحرف هذا التصور
قليلاً فى عهد عثمان ، فقد بقيت للناس حقوقهم ؛ وفهم الخليفة أنه فى حل - وقد اتسع
المال عن المقررات للناس - أن يطلق فيه يده يبر أهله ومن يرى من غيرهم حسب
رأيه . وأما حين صار الحكم إلى الملك العضوض ، فقد انهارت الحدود والقيود ،
وأصبح الحاكم مطلق اليد فى المع والمع ، بالحق فى أحيان قليلة وبالباطل فى سائر الأحيان .
واتسع مال المسلمين لتrof الحكام وأبنائهم وحاشبتهم وممليهم إلى غير حد ، وخرج الحكام
بنلك نهائياً من كل حدود الإسلام فى المال .

هذه صورة مجملة نعرض لها نماذج تفصلها من وقائع التاريخ .

كانت موارد بيت المال منذ أيام الرسول هي :

الزكاة المفروضة على المسلمين في أموالهم بحسب فئاتها المعروفة في الذهب والفضة والزرع والثمار، وفي الماشية ، وفي عروض التجارة، وفي الركا . . والمتوسط العام فيها هو نصف العشر، وتنفق في مصارفها الثمانية المعروفة .

والجزية على الرؤوس للمصالحين عليها من الذميين . وهي مقابل ضريبة الدم وضريبة الزكاة التي يدفعها المسلمون .

والنبيء ، وهو ما يصل إلى المسلمين من المشركين عفواً بغير قتال ، وكله لله والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل بنص القرآن .

والغنيمة ، وهي ما يصل إلى المسلمين من المشركين بالحرب . وأربعة أخماسها للمحاربين، وخمسها كالنبيء في مصرفه .

أو الخراج - بدل الغنيمة - وهو مال مقرر على الأراضى التي كانت في يد المشركين واستولى عليها المسلمون حرباً ، أو صولح عليها المشركون وبقيت في أيديهم ، كالنظام الذي اتبعه عمر بن الخطاب في أرض فارس .

وفي أيام الرسول لم تكن موارد بيت المال وفيرة، لأن المهاجرين قد تركوا ديارهم وأموالهم ، فوسعهم الأنصار وساركوهم وآحوهم . وكان عدد المسلمين بعد محدوداً؛ وقبل الغزو لم يكن لبيت المال إلا مورد الزكاة وهو مورد في ذاته ضئيل ، وبقلة العدد يزداد صالة . وهذا المورد كان يصرف للثمانية الطوائف المبينة في آية « إنما الصدقات . . . » .

فلما بدأت الغزوات ، زاد مورد آخر هو مورد الغنيمة ، الذي يحصل المحاربون على أربعة أخماسه . وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي الراجل سهماً والفارس سهمين - وقيل ثلاثة - مقررأ مبدأ : « كل وعمله » كما كان يعطي الأعزب سهماً والمتزوج

سهمين مقررًا بذلك مبدأ « كل وحاجته » . وأما الخمس فكان يوزع حسب مصارفه التي ذكرنا .

ثم حدث أن وقع أول فيء في غزوة بني النضير ، فجعله الرسول للمهاجرين خاصة ، لم يعط إلا رجلين من الأنصار فقيرين ؛ وجاء القرآن بعد ذلك فقرر المبدأ الإسلامي العام : « كي لا يكن دولة بين الأغنياء منكم » .

ثم أخذت موارد المسلمين تتسع باتساع رقعة الإسلام وتوالي الفتوح ، فأخذ الرخاء يشمل شيئًا فشيئًا جموع المسلمين على السواء . إذ كانوا جميعاً شركاء في موارد بيت المال ، بالأنصبة التي حددها الإسلام .

وحين لحق الرسول بالرفيق الأعلى ، وارتد من ارتد ومنعوا الزكاة ، وقف أبو بكر وقفته المشهورة وقال قوله الخالدة : « والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه » مخالفًا في ذلك رأى عمر بن الخطاب الذي كان يميل إلى التساهل والتريث ، لأن الإسلام وليد . ولأن أعداءه بتربصون به على أطراف الجزيرة ، ولأن المرتدين قوة ؛ وقد بلغ من معارضته أن يقول في شيء من الحدة : كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله : فمن قالها فقد عصم مني ماله ودمه إلا بحق الإسلام ، وحسابهم على الله » . فأجابه أبو بكر في تصميم : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . فإن الزكاة هي حق المال » . وعندئذ يقول عمر : « فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق » .

وبهذا الموقف الخالد نقرر نهائيًا في الواقع التاريخي أصل من أصول سياسة المال في الإسلام . هو القتال والقتل لتقرير حق الجماعة في المال .

وسار أبو بكر في توزيع أموال الزكاة على مصارفها المعهودة سيرة الرسول ؛

وكذلك في أخماس الغنيمة وسائر الموارد . فكان يأخذ لنفسه ذلك القدر الضئيل الذي فرضه له المسلمون - وقيل إنه درهمان في اليوم - ثم يعطى أصحاب الفرائض فرائضهم ، وما بقي في بيت المال يتفق في تجهيز الجيوش للجهاد .

وقد حدثت في عهد أبي بكر سابقة اختلف عليها هو وعمر . فقد رأى أبو بكر أن يسوى في القسمة بين السابقين الأولين والمتأخرين في الإسلام ، وبين الأحرار والموالى ، وبين الذكور والإناث . ورأى عمر مع جماعة من الصحابة أن يقدم أهل السبق في الإسلام على قدر منازلهم : فقال أبو بكر : « أما ماذا كرتم من السوابق والقدم والفضل ، فما أعرفني بذلك ، وإنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة » .

وظلت هذه المساواة مرعية ، واليسر يفيض على المسلمين سواء ، كلما اتسعت الموارد ، حتى كان عهد عمر بن الخطاب فظل مستمسكا برأيه الذي رآه : « لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » .

وقد حدث أن جاءه يوماً عامله بالبحرين أبو هريرة بمال كثير . وروايته : « قدمت من البحرين بخمسمائة ألف درهم ، فأتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه ممسياً ، فقلت : يا أمير المؤمنين اقبض هذا المال . قال : وكم هو ؟ قلت : خمسمائة ألف درهم . قال : وتدرى كم خمسمائة ألف ؟ قلت : نعم . مائة ألف ومائة ألف - خمس مرات - قال : أنت ناعس ! اذهب الليلة فبت حتى تصبح ! فلما أصبحت أتته ، فقلت : اقبض مني هذا المال . قال : وكم هو ؟ قلت : خمسمائة ألف درهم . قال : أمن طيب هو ؟ قلت : لا أعلم إلا ذاك . فقال عمر رضى الله عنه : أيها الناس . إنه قد جاءنا مال كثير . فإن شئتم أن سكيلكم كلها ، وإن شئتم أن عدكم عدداً ، وإن شئتم أن نزن لكم وزناً ، فقال رجل من القوم : يا أمير المؤمنين دؤن للناس دواوين يعطون عليها ، فاستهى عمر ذلك . ففرض له هاجر بن خمسة آلاف خمسة آلاف ، ولأبصار ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ، ولأرواج النبي صلى الله عليه وسلم اننى عشرين ألفاً . . . » وقد أثبتنا هذه الرواية هالما بين من رأى عمر في

تفضيل بعض الناس على بعض ، ولما تصور من درجة الثراء التي يحسب فيها نصف مليون درهم حليماً من الأحلام يتحدث به النيام ! وقد تغير ذلك كله فيما بعد الفتوح العظام .

قال أبو يوسف في كتاب الخراج : « وحدثني شيخ من أهل المدينة عن إسماعيل بن محمد السائب عن زبد عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : والله الذي لا إله إلا هو ، ما أحد إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه ، وما أحد أحق به من أحد إلا عند مملوك ، وما أنا فيه إلا كأحدكم . ولكننا على منازلنا من كتاب الله عز وجل ، وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فالرجل وبلاؤه في الإسلام ، والرجل وقدمه في الإسلام ، والرجل وغناؤه في الإسلام ، والرجل وحاجته في الإسلام . والله لئن بقيت لياتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكابه قبل أن يحمر وجهه - أي في طلبه - » .

« ثم إنه فرض لكل رجل شهد بدرًا خمسة آلاف درهم في كل سنة ؛ وفرض لكل من كان له إسلام كإسلام أهل بدر من مهاجرة الحبشة ومن شهد أحداً أربعة آلاف درهم في كل سنة ؛ وفرض لأبناء السديين ألفين ألفين إلا حساً وحسيناً فإنه ألحقهما بفريضة أيهما لقرايتهما من رسول الله ، ففرض لكل واحد منهما خمسة آلاف درهم ؛ وفرض لكل رجل هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ، ولكل رجل من مسلمة الفتح ألفين ، ولغلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأبصار كفرائص مسلمة الفتح . وفرض للناس على منارهم وقراءتهم القرآن وجهادهم . ثم جعل من بقي من الناس باباً واحداً . وفرض لمن جاء من المسلمين إلى المدينة ، وأقام بها ، خمسة وعشرين ديناراً ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالشام والعراق ألفين إلى ألف إلى تسعمائة إلى خمسمائة إلى ثلاثمائة . ولم يقص أحداً عن ثلاثمائة . وقال لئن كثر المال لأفرصن لكل رجل أربعة آلاف درهم : ألف لسفره ، وألف لسلاحه ، وألف يحلفها لأهله وألف لفرسه وبغله » ^(١) .

(١) كتاب : الفاروق عمر حرة ٢ الدكتور هيكل .

« غير أن عمر خرج عن القاعدة التي وضعتها لتنظيم العطاء في أمر رجال ونساء زاد في عطائهم على عطاء أمثالهم ممن في طبقته . فرض لعمر بن أبي سلمة أربعة آلاف درهم . وعمر هذا هو ابن أم سلمة أم المؤمنين . وقد اعترض محمد بن عبد الله بن جحش ، وقال لأمير المؤمنين : « لم نفضل عمر علينا ، فقد هاجر آباؤنا وشهدوا » وأجابه ابن الخطاب بقوله : « أفضله لمكانه من النبي صلى الله عليه وسلم ، فليأتني الذي يستعيب بأمر مثل أم سلمة أعتبه » وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم ، فقال عبد الله بن عمر : « فرضت لي ثلاثة آلاف ، وفرضت لأسامة أربعة آلاف ، وقد شهدت ما لم يشهد أسامة » وأجابه عمر : « زدته لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك ، وكان أبوه أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أيك ! » وفرض لأسماء بنت عميس زوج أبي بكر ألف درهم ، ولأم كلثوم بنت عقبة ألف درهم ، ولأم عبد الله بن مسعود ألف درهم ؛ فزادهن على أمثالهن لمكانتهن الخاصة إذ كنَّ أزواجاً وأمّهات لرجال لهم على غيرهم منزلة وفصل »^(١).

هما رأيان إذن في تقسيم المال . رأى أبي بكر ورأى عمر . وقد يكون لرأى عمر سنده : « لأجعل من قابل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » . . . « فالرجل وبلاؤه في الإسلام . . . » ولهذا الرأي أصل في الإسلام وهو التعادل بين الجهد والجزاء . وكان لرأى أبي بكر سنده كذلك : « إنما أسلموا لله وعليه أجرهم ، يوفيههم ذلك يوم القيامة ، وإما هذه الدنيا بلاء » . ولسكسا لا تردد في اختيار رأى أي نكر إذ كان أقرب إلى روح الإسلام ، وأمن أن يحقق المساواة بين المسلمين - وهي أصل كبير من أصول هذا الدين - وأخرى ألا ينتج النتائج السيئة التي سأت عن هذا التفاوت ، من تصخم ثروات فربق من الناس ، وترايد هذا التصخم عاماً بعد عام بالاسدمار - والمعروف اقتصادياً أن زيادة الربح

تتوالى تواليًا هندسيًا - لاعدديًا - مع رأس المال - هذه النتائج التي رآها عمر في آخر أيام حياته ، فألى لئن جاء عليه العام ليسوين في الأعطيات ، وقال قوله المشهورة: «لواستقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء » !

ولسكن وأسفاه ! لقد فات الأوان ، وسبقت الأيام عمر ، ووقعت النتائج المؤلمة التي أودت بالتوازن في المجتمع الإسلامي ، كما أدت فيما بعد إلى الفتنة ، مما أضيف إليها من تصرف أمية وإقرار عثمان !

رجع عمر إذن عن رأيه في التفرقة بين المسلمين في العطاء ، حينما رأى نتائج السيئة ، إلى رأى أبى بكر . وكذلك جاء رأى على مطابقاً لرأى الخليفة الأول - ونحن نميل إلى اعتبار خلافة على امتداداً طبيعياً لخلافة الشيخين قبله ، وأن عهد عثمان كان فجوة بينهما - لذلك تتابع الحديث عن عهد على ، ثم يعود للحديث عن الحالة في أيام عثمان .

اختار على مبدأ المساواة في العطاء ، وقد نص عليه في خطبته الأولى حيث قال : « ألا وأيما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أن الفضل له على سواه لصحبته ، فإن الفضل غداً عند الله ، ونوابه وأجره على الله . ألا وأيما رجل استجاب لله ولرسوله ، فصدق ملتناً ، ودخل ديباً ، واستقبل قبائلاً ، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده . فأنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ؛ ولا فصل فيه لأحد على أحد ؛ وللمتقين عند الله أحسن الجزاء » .

هذا هو المبدأ الإسلامى السليم الذى يتفق مع روح المساواة الإسلامية ؛ ويكفل للمجتمع الإسلامى التوازن ، فلا يدع الثروات تنصخم إلا بقدر الجهد والعمل وحدها ، لا بفضل إتاحة فرصة لا تتاح للآخرين ، بوجود وفر من المال للعمل فيه أكبر مما لدى الآخرين .

وقد كان عمر في آخر أيامه على أن نفي إلى هذا المبدأ ؛ ولكنه عوجل فاسسهد لسوء حظ الإسلام ، ولم ينفذ عريته التي اعتزم ، بل عريته : عزيمته في أن يأخذ

فضول أموال الأغنياء فيردها على الفقراء ، إذ كانت هذه الفضول قد شأت - في الأغلب - من تفريقه في العطاء ؛ وعزيمته في أن يسوى بينهم في العطاء فلا تعود هذه الفوارق إلى الظهور كما ظهرت ؛ ولا يختل المجتمع الإسلامي كما بدأ يختل .

وجاء عثمان . فلم ير أن يأخذ بالعزيمتين أو إحداها . . ترك الفضول لأصحابها فلم يردها ؛ وترك الأعطيات كذلك على تفاوتها . ولكن هذا لم يكن كل ما كان . بل وسع أولاً على الناس في العطاء فارداد الغنى غنى ، وربما تبجح الفقير قليلاً ، ثم جعل يمنح المنح الضخمة لمن لا تنقصهم الثروة ؛ ثم أباح لقريش أن تضرب في الأرض تتاجر بأموالها المكدسة ، فتزيدها أضعافاً مضاعفة ؛ ثم أباح للأثرياء أن يقتنوا الضياع والدور في السواد وغير السواد ؛ فإذا عهد من عهد الإقطاع يسود المجتمع الإسلامي في نهاية عهده يرحمه الله .

كان أبو بكر وكان عمر من بعده ينشدان في إمساك الجماعة من رؤوس قريش بالمدينة ، لا يدعونهم يضربون في الأرض المفتوحة ، احتياطاً لأن تمتد أبصار هؤلاء الرؤوس إلى المال والسلطان ، حين تجتمع إليهم الأنصار بحكم قرابتهم من رسول الله ، أو بحكم بلائهم في الإسلام وسابقتهم في الجهاد . وما كان في هذا افتيات على الحرية الشخصية كما يفهمها الإسلام ؛ فهذه الحرية محدودة بمصلحة الجماعة والنصح لها . فلما جاء عثمان أباح لهم أن يضربوا في الأرض . ولم يبح لهم هذا وحده بل يسر لهم وحضهم على توظيف أموالهم في الدور والضياع في الأقاليم ، بعد ما آتى بعضهم من الهبات مئات الآلاف .

لقد كان ذلك كله براً ورحمة بالمسلمين وبكبارهم خاصة . ولكنه أشأ شراً عظيماً لم يكن خافياً على فطنة أبي بكر ، وفطنة عمر بعده . أشأ الفوارق المالية والاجتماعية الضخمة في الجماعة الإسلامية ، كما أشأ طبقة أرستقراطية فارعة تأتيتها أرزافها من كل مكان دون كد ولا تعب ؛ فكان الترف الذي حاربه الإسلام بنصوصه وتوجيهاته ، كما حاربه الخليفان قبل عثمان ، وحرصاً على ألا يتحياه .

عندئذ ثار الروح الإسلامى فى نفوس بعض الناس ، يمثلهم أشدهم حرارة وثورة أبوذر .
ذلك الصحابى الجليل الذى لم تجد هيئة الفتوى المصرية فى الزمن الأخير إلا أن تخطئه فى
اتجاهه ؛ وإلا أن تزعم لنفسها بصرا بالدين أكثر من بصره بدينه !

قام أبو ذر يشكر على المترفين ترفهم الذى لا يعرفه الإسلام ؛ وينكر على
معاوية وأمية خاصة سياستهم التى تقر هذا الترف ، وتستزيد منه ، وتتمرغ فيه ؛ وينكر
على عثمان نفسه أن يهب من بت للمال المئات والألوف ، فيزيد فى ثراء المترفين وترف
المترفين .

علم أن عثمان أعطى مروان بن الحكم خمس خراج إفريقية ، والحارث بن الحكم
مئتي ألف درهم ، وزيد بن ثابت مائة ألف . . . وما كان ضمير أبى ذر ليطلق شيئاً من هذا
كله . فاطلق يخطب فى الناس :

« لقد حدثت أعمال ما أعرفها . والله ماهى فى كتاب الله ولا سنة نبيه . والله
إنى لأرى حقاً يطقاً ، وباطلاً يحيا ، وصادقاً مكذباً ، وأثرة بغير تقى . . يامعشر الأغنياء
واسوا الفقراء . وستر الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله بمكاو
من نار ، تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم . . يا كائز المال اعلم أن فى المال
ثلاثة شركاء : القدر لا يستأمرك أن يذهب بخيرها أو شرها من هلاك أو موت ؛
والوارث ينتظر أن تضع رأسك تم يستاقها وأنت ذميم ، وأنت الثالث ، إن استطعت
ألا تكون أعجز الثلاثة فلا تكون . . إن الله عز وجل يقول : « لن تالوا البر حتى
تفقوا مما تحبون » .

« اتخذتم ستور الحرير ، وصائد الديباج ؛ وبألتم الاصطجاع على الصوف الأذربى ،
وكان رسول الله ينام على الحصير ؛ واختلف عليكم بألوان الطعام ، وكان رسول الله لا
يشبع من خبز الشعير » .

وروى مالك بن عبدالله الزياى عن أبى ذر : « أنه جاء يستأذن على عثمان بن عفان ، فأذن له ويده عصاه . فقال عثمان : يا كعب ، إن عبد الرحمن توفى وترك مالا ، فما ترى فيه ؟ فقال : إن كان يصل فيه حق الله فلا بأس عليه . فرفع أبو ذر عصاه فضرب كعباً . وقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما أحب لو أن لى هذا الجبل ذهباً أنفقه ويتقبل منى ، أذر خلفى منه ست أواق » أشدك الله يا عثمان . أسمعته - ثلاث مرات - خال نعم ^(١) . »

وما كانت مثل هذه الدعوة ليطيقتها معاوية ، ولا ليطيقتها مروان بن الحكم ؛ فما زال به عند عثمان يحرضانه عليه حتى كان مصيره إلى « الربذة » منعياً من الأرض فى غير حرب لله ولرسوله ، وفى غير سعى فى الأرض بالفساد . كما نقول شريعة الإسلام !

لقد كانت هذه الصيحة يقظة ضمير لم تنحدره الأطماع ، أمام تضخم فاحش فى الثروات ، يفرفى الجماعة الإسلامية طبقات ، ويحطم الأسس التى جاء هذا الدين ليقمها بين الناس . وبحسبنا أن عرضها نموذجاً للثروات الصحام أورده المسعودى ، قال :

« فى أيام عثمان افنى الصحابة الصياع والمال ، فكان لعثمان يوم قتل عند خارته خمسون ومئة ألف دينار وألف ألف درهم ، وقيمة صياعه بوادى القرى وحنين وغيرها مئة ألف دينار ، وخلف إبلا وخيلا كتيرة . وبلغ الثمن الواحد من متروك الزبير بعد وفاته خمسين ألف دينار ، وخلف ألف فرس وألف أمة . وكانت غلة طلحة من العراق ألف دينار كل يوم ، ومن ناحية السراة أكثر من ذلك . وكان على مرط عبد الرحمن بن عوف ألف فرس ، وأه ألف بعير ، وعشرة آلاف من الغنم ؛ وبلغ الربع من متروكه بعد وفاته أربعمائة ألف دينار . وخلف ريد بن ثابت من الذهب والفضة ما كان يكسر بالقووس غير ما خلف من الأموال والصياع ، وبني الزبير دارة بالبصرة ، وبني أيضا

(١) حديث رقم ٤٥٣ المسند جزء أول نشر الأستاذ أحمد محمد شاكر .

بمصر والكوفة والإسكندرية وكذلك بنى طلحة دارة بالكوفة ، وشيد دارة بالمدينة ، وبنها بالجص والآجر والساج . وبنى سعد بن أبي وقاص دارة بالعقيق ، ورفع سمكها وأوسع فضاءها ، وجعل على أعلاها شرفات . وبنى المقداد دارة بالمدينة ، وجعلها مخصصة الظاهر والباطن . وخلف يعلى بن منبه خمسين ألف دينار وعقاراً ، وغير ذلك ما قيمته ثلاثمئة ألف درهم ^(١) .

هذا هو الثراء الذى بدأ صغيراً يباشر بعض المسلمين على بعض فى العطاء فى أيام عمر - ذلك الإيثار الذى كان معتزماً بإبطاله وتلافى آثاره لولا أن عاجلته الطعنة التى لم تصب قلب عمر وحده ، إنما أصابت قلب الإسلام - ثم نما وازداد بإبقاء عثمان عليه ، فضلاً على العطايا والهبات والقطائع . ثم فشا فشواً ذريعاً بتجميع الأملاك والضياع وموارد الاستغلال ، بما أباحه عثمان من شراء الأرضين فى الأقاليم وتصميم الملكيات فى رقعة واسعة ؛ وبمقاومة الصيحة الخالصة العميقة التى ابعتت من قلب أبى ذر ؛ وكانت جذيرة لو بلغت غايتها ، ولو وجدت من الإمام استماعاً لها ، أن تعدل الأوضاع . وأن تحقق ما أراد عمر فى أواخر أيامه من رد فضول الأغنياء على الفقراء ، بما يبيحه له سلطان الإمامة لدفع الصرر عن الأمة . بل بما يمنحه عليه تحقيقاً لمصاحبة الجماعة .

وقدر ما تكدست التروات وتصخمت فى جاب ، كان الفقر والبؤس فى الجاب الآخر حتماً ، وكانت النعمة والسخط كذلك . وما لست هذا كاه أن تجمع وتصخم . لينبث فتنة هائجة ، يستغلها أعداء الإسلام ، فيودى فى النهاية عثمان . وتودى معه بأمن الأمة الإسلامية وسلامتها ؛ وتسلمها إلى اضطراب وفوران لم يجب أواره حتى كان قد عسى بدخاه على روح الإسلام ، وأسلم الأمة إلى ملك عصوض .

لذلك لم يكن عرياً أن يغضب أصحاب رؤوس الأموال ، والمنفعون من نفاوت الحظوظ فى العطاء ، على سياسة المساواة والعدالة التى اعترتها على عثمان ؛ وأن يظاهروا

(١) عن كتاب عثمان للأستاذ صادق عرجون .

بأنهم إنما ينصحون بالعدل عن هذه السياسة خوفاً عليه من الانتقاض ، فما كان جوابه إلا أن يستلهم روح الإسلام في ضميره القوى فيقول :

« أناأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه ؟ لو كان هذا المال لي لسويت بينهم ؛ فكيف وإنما المال مال الله ؟ ألا وإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف ؛ وهو يرفع صاحبه في الدنيا ؛ ويضعه في الآخرة » .

فأما بنو أمية فقد ساروا في سياسة المال سببه أخرى . حتى كان عمر بن عبد العزيز ، فصنع الذي أساءوا في رد المظالم ؛ وفي الكف عن بعثه أموال المسلمين في غير حقها ؛ فلم يكن لبني أمية إلا ما لسائر الناس ؛ ولم يكن للمملوقين والمملهين نصيب في هذا المال ، فقد انقطع عن الشعراء المداح ، ولم يحرمهم نسيء من بيت المال .

وفي خبر له مع جرير أن جريراً مدحه فقال له عمر : « يا ابن الخطي : أمن أبناء المهاجر بن أمت فنعرف لك حقهم ؟ أم من أبناء الأبطال فيجب لك ما يحب لهم ؟ أم من فقراء المسلمين فأمر صاحب صدقات قومك فيصلك بمنزل ما يصل به قومك ؟ » فقال : يا أمير المؤمنين ، ما أنا بواحد من هؤلاء ، وإني لم أكن قرمى مالا ، وأحسبهم حالا ؛ ولكي أسألك ما عودني به الخلاء : أربعة آلاف درهم وما يدها من كسوه وحملان . فقال له عمر : « كل امرئ بما يلقى فله ، وأما أنا فما أرى لك في مال الله حاجة ، إلا ما يخرج عطاءً . فأعطاها ما يكى عيالي سهء منه فأدخره لهم ؛ ثم إن صل فصل صرته إليك . فقال جرير : يا أمير المؤمنين ويحمد ، وأخرج راضياً ، دل : نذلك أحب إلي . فخرج . ولما ولي فل عمر : إن سر هذا لبقى : ردوه إلي . فردوه فقال : « إن عدي أربعين ديناراً وحاسين ، إذا عسلت إحداهما لست بالأحرى وأما مقاسمك ذلك ، على أن الله جل وعز يعلم أن عمر أحوج إلى ذلك منك » فقال له : قد

وفرك الله يأمر المؤمنين ، وأنا والله راض . قال : أما وقد حلقت فإن ماوقرته على ولم تضيق به معيشتنا آثر في نفسي من المدح ، فامض مصاحباً .

لا عجب إذن حين تحفظ أموال المسلمين فتد على المستحقين ، أن يروى الرواة أن الناس اكتفوا في عهد عمر بن عبد العزيز حتى لا تجد الصدقات في بعض الأقطار من يأخذها لا غتنا عامة الشعب باستحقاقاتهم الأخرى عن أموال الصدقات . وفي ذلك يقول يحيى بن سعد :

« بعنى عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية ، فاقترضتها ، وطلبت فقراء يعطيها لهم فلم نجد بها فقيراً ولم نجد من يأخذها ما ، فقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس ؛ فاستترت بها رقاباً فأعتقهم » .

إنما الفقر والحاجة ثمرة التضخم والزيادة . والفقراء في كل وقت هم صحايا الأغنياء . والأغنياء في الغالب هم ناج الأعطيات والإقطاعيات والمحاباة والظلم والاستغلال !

وفي أيام بى أمية ثم و أيام بنى العباس من بعدهم ، كان بيت المال مباحاً للملوك كأه ملك لهم خاص ؛ وذلك على الرغم من وجود بيتين للمال : بيت المال العام ، وبيت المال الخاص . والأول مفروض أن موارده ومصارفه للجماعة ؛ والثانى مفروض أن موارده ومصارفه من خاصة السلطان . لكننا نجد أحياناً أن أموالاً عامة تحمل إلى بيت المال الخاص . وأن مصارف خاصة تؤخذ من بيت المال العام !

جاء فى كتاب الحصار الإسلامى فى القرن الرابع الهجرى تأليف الأستاذ آدم ميتز رترجمة الأستاذ محمد عبد الهادى أبوردة :

أما العطايا وكل ما يتعلق بنفقات دار الخلافة فكان يؤخذ من بيت المال العام . وعندنا بيان يرجع إلى أول القرن الرابع مشتمل على وجوه الأموال التى تحمل إلى بيت مال الخاصة .

١ — الأموال المختلفة التي بتركها الآباء لأبائهم في بيت المال . ويقال : إن الرشيد خلف أكبر مقدار من المال ، وهو ثمانية وأربعون ألف ألف دينار ، وكان المعتضد (٢٧٩ - ٢٨٩ هـ) يستفضل من كل سنة من سني خلافته بعد النفقات ، مما كان يحصله بيت مال الخاصة ألف ألف دينار ، حتى اجتمع في بيت المال تسعة آلاف ألف دينار ، وكان يريد أن يتمها عشرة آلاف ألف دينار ، ثم يسبكها ويحملها قرة واحدة ، ويذر عند بلوغ ذلك أن يترك عن أهل البلاد ثلث الخراج في تلك السنة . وأراد أن يطرح السيكة على باب العامة ليبلغ أصحاب الأطراف أن له عشرة آلاف ألف دينار وهو مسغن عنها ، فاخترمنه المنية قبل بلوغ الأمانة . ثم جاء المكنفي بعد المعتضد (٢٨٩ - ٢٩٥) فأبغ المدخر إلى أربعة عشر ألف ألف دينار .

٢ — مال الخراج والصياغ العامة الذي يرتفع من أعمال فارس وكرمان (بعد إسقاط النفقات) وبلغ مقدار ذلك في كل سنة منذ عام ٢٩٩ إلى عام ٣٢٠ هـ (٩١١ - ٩٣٢ م) ثلاثة وعشرين ألف ألف درهم ، منها أربعة آلاف ألف درهم كانت تحمل إلى بيت مال العامة ، والباقي وهو تسعة عشر ألف ألف درهم إلى بيت مال الخاصة . ويجب أن يسقط من ذلك النفقات الحادة التي سطلبها هذه البلاد ، ففي عام ٣٠٣ هـ (٩١٥ م) أفتق الخليفة لفتحها ما يزيد على سبعة آلاف ألف درهم .

٣ — أموال مصر والسم . وكانت جربة أهل الذمة ملأ تحمل إلى بيت مال الخليفة باعساره أمير المؤمنين لا إلى بيت مال العامة . وهذا ما يجب للحليفة نظراً !

٤ — المال الذي تؤخذ من المصادره لأموال الورراء المعروفين والكناب والعمال وما يحصل من ارتباع صباغهم ، والمال الذي تؤخذ من التران^(١) .

٥ — ما كان يحمل إلى بيت مال الحامية من أموال الصياغ والخراج بالسواد والأهوار والسرق والمغرب .

(١) « كان الخليفة يرث من الحشم ومن لاولد له من موالى أسره الخلافة . ولا كان هؤلاء في العال سادة دوى مناصب ندر الرق الكثير فإن مالا كثيراً كان يحرق إلى حراة الخليفة .

٦ — ما كان يستفضله الخلفاء ، فكان كل من الخليفين الأخيرين في القرن الثالث الهجرى (وهما المعتضد والمكتفى) يستفضل في السنة ألف ألف دينار ، وكان سبيل المقتدر أن يستفضل مثلها ، فيكون مبلغه في خمس وعشرين سنة خمسة وعشرين ألف ألف دينار ؛ أعنى نحواً من نصف ما خلفه الرشيد .

ومن هذا النص يبدو كم عدا من يسمون خلفاء من الملوك على أموال المسلمين العامة ، وكم بعدت سياسة المال عن أصول الإسلام ، وكم ارتفع الثراء والترف في جانب والبؤس والشقاء في جانب ، وكم اختل المجتمع الإسلامى نتيجة بعده عن الهج الإسلامى ، وتنكره للمبادئ الإسلامية .

ولكن الواقع التاريخى للإسلام — على الرغم من هذا كله — استطاع أن يقرر عدة مبادئ أساسية في « سياسة المال » ، وأن يحقق الكثير من نظريات الإسلام ومبادئه على الرغم من النكسة التى أصابته في مطلع عهده ، على أيدي بنى أمية لسوء حظ البشرية .

استطاع الواقع التاريخى أن يقرر :

١ — أن الفقراء أولى من أولى السابقة في الإسلام بالمال العام . وجاء في مسند أحمد بن حنبل : « حدثنا بكر بن عاسى ، حدثنا أبو عوانة عن المغيرة عن الشعبي عن عدى بن حاتم قال : أبنت عمر بن الخطاب في أناس من قومي ، فجعل يفرض للرجل من طيء في ألعين ويعرض عى . قال فاستقبله فأعرض عى ، ثم أتته من حيال وجهه فأعرض عى . قال : فقلت : يا أمير المؤمنين . أعرفى ؟ قال : فصحك حتى استلقى لقفاه ، ثم قال : نعم والله إني لأعرفك . آمت إذ كفروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، ووفيت إذ غدروا ، وإن أول صدقة بيصت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجوه أصحابه ، صدقة طيء جئت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم أخذ يعتذر ، ثم قال : إنما فرضت لقوم أجهت به المأفة ، ره سادته عشائريهم ، لما نوبهم من الحقوق » .

وهذه من عمر الذي آثر أولى السابقة في تقدير العطاء ، لها قيمتها ، ولها دلالتها .
فالحاجة هي المبرر الأول للاستحقاق في المجتمع الإسلامي . وهو مبدأ عميق الدلالة
في كراهة الإسلام للحاجة والفاقة ، وحته على إزالتها أولاً قبل كل رعاية لأي
اعتبار آخر .

٢ — أن الإسلام يكره تكديس الثراء في جانب والحرمان في جانب . وفي سبيل
إزالة هذه الحالة يبيح لولى الأمر حرية التصرف حسب الوضع القائم . وهذا المبدأ وعاء
الواقع التاريخي عن الرسول في توزيع فيء بني النضير على المهاجرين الفقراء خاصة — عدا
رجلين فقيرين من الأنصار — حتى يعيد بعض التوازن للمجتمع الإسلامي في أول
فرصة عرست له . ثم جاء القرآن مصداقاً لهذه السابقة التاريخية : « كي لا يكون دولة
بين الأغنياء منكم » .

وهذه السابقة لها دلالتها ولها قوتها . فولى الأمر يملك دائماً أن ينحس الفقراء من المال
العام ، بما يعيد التوازن إلى الجماعة الإسلامية ، وبما يحقق رغبة الإسلام في ألا توجد فوارق
بين الطبقات تحمل بهذا التوازن العام .

مبدأ الضريبة المتفاوتة حسب المقدرة والعجز . . فحين فرضت الجزية على الذميين
جعلت بالفئات الآتية :

(أ) أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهما عن كل رأس في العام .

(ب) أوساط ويؤخذ منهم ٢٤ درهما .

(ج) فقراء نكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهما .

ولا تؤخذ جرة من مسكين تتصدق عليه ، ولا من عاجز عن العمل ، ولا من أعمى
رمقعد أو محنون أو ذي عاهة على رجه المموم . ولا تحوز الجزية إلا على الرجال الأحرار
لعقلاء . . فلا جرة على امرأة أو صبي .

وحين وقعت الجماعة في عام الرمادة بسبب القحط ، لم يرسل عمر جيابه ليقبضوا الزكاة ،

بل ترك الناس حتى يرتفع الجذب ، فلما اطمأن الناس وعاد الرخاء ، بثت عماله فتقاضوا من القادرين حصتين : حصة عن عام الرمادة ، وحصة عن العام الحاضر ، وأعفى غيرهم ، ثم أمر أن ترد على هؤلاء إحدى الحصتين ، ويقدم العمال عليه بالثانية .

٤ — مبدأ عدم الحجز على الضروريات وفاء للضريبة ، وعدم استيفائها كذلك بالقوة . . . قال علي بن أبي طالب لأحد عماله : « . . . إذا قدمت عليهم ، فلا تبعن لهم كسوة ، شتاء ولا صيفا ، ولا رزقاً يأكلونه ، ولا دابة يعملون عليها ؛ ولا تصربن أحداً منهم سوطاً واحداً في درهم ، ولا نقمه على رجله في طلب درهم ، ولا تبع لأحد منهم عرساً في شيء من الخراج . فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو . . . » ^(١)

٥ — مبدأ « كل وحاجته » بحسب مبدأ « كل وعمله » . . . فقد فرض النبي صلى الله عليه وسلم للأعرب حظاً من الغنيمة وللمتزوج حظين . ولهذا الفرض دلالة في أن الحاجة مبرر كالجهد للعطاء . فجهد المتزوج في الجهاد كجهد الأعرب . ولكن حاجته مضاعفة . فضوعف له حظه . فالحاجة وحدها مبرر كاف للتملك في الإسلام . ولهذا قيمته في الصمان الاجتماعي .

٦ — مبدأ الضمان الاجتماعي العام لكل عاجز وكل محتاج . فقد فرض عمر للمولود مئة درهم ، فإذا ترعرع بلغ به مئتين ، فإذا بلغ زاده . وكان يفرض للفيط مئة ، ولوليه كل شهر رزقاً يعينه عليه ، ويحمل رصاعه وبقته من بيت المال ، ثم يسوه عند كرهه أسود من الأطفال . وهذه سماحة من عمر توحىها سماحة الإسلام ، فاللقبط يرى ، لا يحمل وور أبويه الجارمين . وقد أنسا من قبل كيف فرض لليهودي الأعمى ؛ وللمجذمين من البصاري . وهي سماحة الإسلام في نفس عمر للناس جميعاً لا للمسلمين وحدهم ، وبأمين المجتمع من غوائل الحاجة والعجز والحرمان .

٧ — مبدأ من أين لك هذا ؟ فلا حصانة للحاكم تمنع الجماعة أن تحاسبه على ما كسبه

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف .

من مال ، ليبين لها إن كان ذلك ماله أو مالها . وتقرير هذا المبدأ كفيل بأن يتردد الحاكم مرتين قبل أن يقدم على اغتيال المال العام . وقد قرره عمر مع ولاته جميعاً ، وأقره على مع بعض الولاة .

٨ - مبدأ الزكاة العام الذي لم ينقص حتى في أشد العهود ظلاماً وفسوقاً عن روح الدين . فما من أحد أسكره نظرياً أو عملياً ، بعد حروب الردة في أوائل عهد أبي بكر . إلى أن غلبت المدنية الغربية في عصرها الحاضر ، فنقص آخر مبدأ حتى من مبادئ الإسلام !

٩ - مبدأ التكافل العام الذي يجعل كل أهل بلد مسؤولين مسؤولية مباشرة عن يتلفه الجوع ، مسؤولية جنائية يؤدون فيها الدية ، بوصفهم قتلة لذلك الذي أتلفه الجوع وهو بينهم مقيم . ومما يؤيد هذا المبدأ حق الجائع أو العطشان أن يقاتل من في يده الطعام والماء حين يخشى على نفسه التلف ، فإذا فله فلا دية عليه ولا عقاب .

١٠ - مبدأ تحريم الربا ، والإلزام عند العسرة للمدين . ولقد ظل الربا محرماً حتى أباحت المدنية المادية ، يحملها إليها القانون الفرنسي ، وجعلته أصلاً من أصول الحياة الاقتصادية العامة ، في غير ماضورة ملجئة إلا اعدام العصر الخلق في الحياة ، وانتفاء روح التعاون والبر من صدور الناس . تلك الروح التي يجعلها الإسلام أساس المجتمع وركن التعاون بين الناس .

وذلك كله غير تقاليد البر والمواساة والتكافل في المجتمع - عن غير طريق التشريع - والمأوى القريب الذي شهد آناً - لأحدادنا - في الرّيف الإسلامي في كل مكان ، والذي ماتزال بقية منه حتى بعد أن طعت الحصار المادية العربية على العالم الإسلامي ، يهدد نأثر الروح الإسلامي في المجتمعات الإسلامية ، حيث كان فيص ذلك الروح يعنى عن التسريع والإلزام . وهذه الأوقاف الكبيرة ، والحبوس المنوعة ، التي صرفت اليوم من أهدافها ، وانهبها الناهبون تحت مختلف العوانات والنعلات ، شاهد بعوامل الرحمة والبر والتكافل والتأمين الاجتماعي في نفوس

أجيال المسلمين البعيدة والقريبة ، قبل أن تفسدها الحضارة المادية الجامدة ، القاسية القلب والشعور .

ولقد بلغت الرغبة في الضمان الاجتماعى للضعفاء مبلغاً جعلها تتجاوز الإنسان إلى الحيوان . وقد حبست بعض الحبوس على ضعاف الحيوان لتتخذها المأوى ، وتنال الحماية من التشرد والجوع !

هذا هو الإسلام على الرغم مما اعترض خطواته العملية الأولى ، من انحراف في تصور معنى الحكم كانت له آثار ضخام .

هذا هو الإسلام في واقعه التاريخى الذى حققه فعلاً . فأما الإسلام في مبادئه العامة ، فهو على استعداد دائم لأن يتبنى أوسع التشريعات والنظم عدالة .

فإعادة توزيع الملكيات العامة ، على أساس تحقيق النوازن الاجتماعى ، وتمكين القادرين على الإنتاج من وسائل الإنتاج .

والتوظيف فى أموال الأغنياء - أى الأخذ من أصولها - لبيت المال بقدر ما يعرض من الضرورات للدفاع عن أمن الأمة ، فى حروبها الخارجية ، أو فى إعدادها واستعدادها للطوارئ .

ونأيم الموارد والمرافق العامة ، وتمليكها للأمة ، لا للمحتكرين والمسنغلين ، الذين لا يراعون فى مصالح الشعب إلا ولاذمة .

ووضع حد أدنى للأجور ، تتحقق به العدالة بين الجهد والجزاء ، ويتم به التناسق بين لعمل ورأس المال ، ويضمن به حد معقول من مستوى المعيشة ، يليق بالإنسان .

هذا وأماله من المشروعات . سناه الإسلام ، بأصوله العامة ، وسوابقه التاريخية الخاصة بالجدال .

والإسلام بما فيه من مرونة وشمول قابل لأن يبسط ظله على كل تجربة إنسانية صالحة للجماعة البشرية ، لاتصدم مبدأ من مبادئه العامة ، ولا تعترض بصاً من نصوصه الصريحة . وتتفق في الوقت ذاته مع أهدافه العليا ، في تنمية الحياة وترقية الحياة .

وليس من مهمة هذا الكتاب أن ينوسع في دراسة مشروعات اجتماعية معينة ، على ضوء تلك المبادئ الكلية . إذ هو موكل فقط ببيان الأسس العامة للعدالة الاجتماعية في الإسلام^(١) .



(١) يرجو المؤلف أن يقدم للقراء في كتاب « نحو مجتمع إسلامي » شيئاً من مثل هذه المشروعات .

حاضر الإسلام ومُستقبله

نحن ندعو إلى استئناف حياة إسلامية ، تحكمها الروح الإسلامية والقانون الإسلامي ؛ وتطابق بين مبادئه من الإسلام وبين الواقع الإسلامي الصحيح . ولقد عرضنا الأسس النظرية للمجتمع كما يصورها القرآن والسنة ؛ ثم عرضنا لمحات عن المجتمع الإسلامي كما يصوره الواقع التاريخي . وبقي أن نسأل : هل من المستطاع أن نستأنف اليوم وغدا نموذجاً من تلك الحياة الإسلامية ؟

إنه لا يكفي أن يكون الإسلام قد عاش في الماضي ، وكون مجتمعا كاملا سليم البناء في عهد النبوة وعهد الخلافة . فقد وقعت منذ ذلك الماضي البعيد تطورات ضخمة في الحياة ، فكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية . بل وقعت تطورات مادية في طبيعة الأرض وقواها بالقياس إلى الإنسان . . . وكل هذا يجب أن يحسب حسابه قبل الإجابة على ذلك السؤال .

وهناك اعتبار آخر لا ينبغي إغفاله ، في بحث يواجه الواقع ولا يكتفى بدلالة النظريات . فيجب أن نعرف لماذا توقف مد الروح الإسلامي ، فيما يختص بسياسة الحكم وسياسة المال ، بعد فترة قصيرة من عهد النبوة . فهل كانت هذه الفترة هي أقصى ما تستطيعه حيوية الإسلام المكنونة ، ورصيده المذخور ؟

وقبل أن نناقش هذين الاعتبارين ، يجب أن نقرر الحقيقتين التاليتين :

أولا : أن المجتمع الإسلامي الحاضر ليس إسلامياً بحال من الأحوال . فقد سبق أن أثبتنا نصاً من القرآن لاسبيل إلى تأويله بغير الاحتيال عليه . ذلك قوله : « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » ونحن لانحكم بما أنزل الله في المجتمع الحاضر . واندفع أمر السرف والترف الذي يرميه الإسلام ، وأمر الجوع والحرمان

الذى يقول فيه الرسول : « أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى » والذى يفتى فيه الإمام ابن حزم بأنه إذا مات رجل جوعاً في بلد اعتبر أهله قتلة وأخذت منهم دية القتل .. لندع هذا وأمثاله مما قد يجادل فيه بعض المجادلين بالباطل .. فالنص القرآني ينطبق بدون حاجة إلى هذا وأمثاله . ينطبق بحكم القوانين السائدة في المجتمع الحاضر .

ثانياً : أن المجتمع الإسلامي لم يضعف ، ولم يتخلف عن ركب البشرية ، وهو يستمسك بالإسلام ؛ إنما ضعف وتخلف بعد أن تخلى عن هذا الإسلام . وتقرير هذه الحقيقة يفيدنا في تزييف التهم الباطلة التي يلقيها الغربيون على هذا الدين ، ويستشهدون عليها بواقع المسلمين ؛ والتي يتلقفها بعض المخدوعين وبعض المأجورين فيلوكونها ، وقد يسودون بها مئات الصفحات ، مدعين حرية الفكر ودقة البحث ، وهي باطل يتسح به المزورون والمخدوعون والمأجورون .

ثم نعود إلى مناقشة الاعتبارين اللذين أرجأنا الحديث عنهما إلى ما بعد هذه السطور : ونبدأ بالإجابة على السؤال الثاني : لماذا توقف مد الروح الإسلامي بعد فترة قصيرة من عهد النبوة ؟ وهنا كذلك تقرر الحقائق التاريخية التالية :

أولاً : أن هذا التوقف كان توقفاً جزئياً ، ولم يكن يوماً ما توقفاً كاملاً . كان توقفاً في الدائرة الرسمية ، دائرة الحكم . فاستحالت الخلافة السعدية ملكاً عضوياً ، واستبيح المال العام للحكام وأقربائهم وحاشيتهم ومتملقهم ، وحرم المستحقون له بشريعة الله ورسوله .. ولكن بقية تعاليم الإسلام في المجتمع ظلت سائدة : البر ، والرحمة ، والتعاون ، والتكافل ، والتسامح ، والتحرر الوجداني ، والمساواة الإنسانية ، وأداء الزكاة ونصداقات ؛ وكثير من لنضال الإيجابية والسلبية التي حققها الإسلام . وما تزال هذه التعاليم سارية إلى حد بعيد أو قريب في كثير من المجتمعات الإسلامية . لا بل إن الشريعة الإسلامية ظلت معمولاً بها كقانون إلى القرن الماضي ، قبل أن نستعين بالقانون الفرنسي ، وقبل أن نقضى القضاء الأخير على آخر مظهر يربطنا بالعقيدة الإسلامية .

ثانياً : أن الانقلاب الذي أصاب نظام الحكم وطريقته - وهو انقلاب جزئي كما

أسلفنا - كان وليد مصادقة سبئة كما ذكرنا من قبل . مصادفة أن تلى الحكم أمية ، من وراء ستار أولاً في عهد عثمان ؛ وجهرة صريحة منذ أيام معاوية .

وأنا من الموقنين بأنه لو امتد عهد عمر سنوات أخر ، أو لو كان على هو ثالث الخلفاء بعد الشيخين ، بل ربما لو جاء عثمان وهو أصغر سنًا بعشرين عاماً ، لتغير وجه التاريخ الإسلامي إلى حد كبير . فسياسة عمر التي كان يعتزمها هي أخذ فضول أموال الأغنياء وردّها على الفقراء أولاً ، وتسوية الناس في العطاء المربوط لهم ، على ما كان معمولاً به في عهد أبي بكر بنينا ؛ ولو فعل عمر لما ارتفع رأس لينكر عليه سياسة يقرها الإسلام . فضمير عمر كان فوق الشبهات ، وحرص عمر على الدين كان فوق الشبهات ، وهيبة عمر - والدين في جانبه - كانت فوق دفعات المطامح والشهوات . . ولو تم هذا لعمر ، لعاد التوازن الاقتصادي والاجتماعي للعالم الإسلامي ، ولطويت الفتنة في عهدها ، أو تأجلت فترة طويلة على كل حال .

ولو جاء على عقب عمر ، لساس الناس سياسة عمر . وأيا كان موقف قريش منه ، وجرأتها عليه أكثر من جرأتها على ابن الخطاب ، فما كان الأمر ليبلغ حد العصيان والفتنة في ذلك الحين . فأمية كانت بعد لا ترفع رأسها ، وزعماؤها لاسابقة لهم في إسلام ، ولا فضل يميزهم في جهاد ؛ إنما هم من الطلقاء الذين أسلموا يوم الفتح حين تقررت غلبة الإسلام ؛ وهم بعد عمال كسائر العمال في الجيش أو الأقاليم ، لاسلطة لهم ولامنعة ، كالتى اكتسبوها في ثلاثة عشر عاماً من حكم عثمان .

ولسائل أن يسأل : ولم استطاعت أمية أن تحدث هذا الانقلاب العاجل في إبان فورة الإسلام ؟ ألا يدل ذلك على أن طبيعة هذا النظام الإسلامي متحاذلة ، أو غير مستعدة للبقاء ، أو لا تحمل في ذاتها الصمات الكافية لصيانتها من الانقلاب ؟

وهذه شبهة قوية . ولكنها كذلك شبهة ظالمة .

فيجب أن نحسب حساباً لحالة الدولة الإسلامية في ذلك العهد ، وأن نستعوامل القلقلة الخفية إلى جانب عوامل القوة الظاهرة .

حقيقة إن الإسلام في ذلك الحين كان في فورته ، فعجيب أن تصنع به أمية ماصنعت ! ولكنها حقيقة كذلك أن سرعة الفتح الخاطفة التي لا نظير لها في التاريخ ، ضمت إلى المجتمع الإسلامي رقعة عريضة تموج بشتى الأجناس والتقافات والعقليات واللغات والنظم والتقاليد والموروثات . وأياً كانت قوة الروح الإسلامى ، وطغيان مداها على تلك الموروثات جميعاً ، فإن عنصر الزمن ضرورى لتمكين هذه الروح الجديدة ، واستحالة الشعور الوجدانى تقاليد عملية ، ونظماً مرعية ، وأوضاعاً اجتماعية ؛ فمعالجة أمية لروح الإسلام في هذا الظرف جاءت في موعد غير مناسب ، ولو تأجلت فترة أخرى لما استطاعت أن تحدث كل ما أحدثته بالإسلام .

وقد رأينا أن معظم أنصار معاوية كانوا في الشام - في البلاد المفتوحة - لا في قلب الجزيرة .

وأما أن النظام الإسلامى لا يحمل في ذاته الضمانات لصيائه من الانقلاب ، فيجب أن نقدر إلى جانب مباكرته بالانقلاب قبل تأصله ، أنه لا توجد في الواقع ضمانات حقيقية لأى نظام . وإلا فأن ضمانات الديمقراطية في أوروبا مثلاً ، وهى نظام استقر وكون بجانبه هيئات رسمية أتاح له الزمن تكوينها ، وامتد بحكم طول الزمن إلى فروع الحياة كلها ؟ أين ضماناتها حين تم الانقلاب النازى والانقلاب الفاشستى والافلاب الأسبانى ؟ وحرية الرأى في الولايات المتحدة ، التى هاجر أهلها من أوروبا ليكوّنوا مجتمعاً حراً ، أن ضماناتها و تضع شركات للنشر والإذاعة تحنكر الرأى والتوجيه ولا تسمح لفكره مخالفة أن تحد طريقها إلى أعين الناس أو أسماعهم أو أفكارهم ؟

الواقع أن اتهام النظام الإسلامى بأنه لا يحمل ضماناته ، إنفعال للممكيات الواقعة في كل نظام ! كما أن فيه إعمالاً لحقائق التاريخ الإسلامى الذى شهد السورة الكبرى على عثمان ، وشهد نوره الحجار على يزيد ، كما شهد ثورة العراطة وسواها ضد الاستغلال والساطة الجائرة ، وفوارق الطبقات . وما يزال الروح الإسلامى يصارع ضد هذه الاعتبارات جميعاً ، على الرغم من الضربات القاصمة التى وجهت إليه في ثلاثمائة وألف عام .

لم يكن توقف المد في الروح الإسلامى إذن ضعفاً من هذا الروح عن الامتداد ، وكذلك لم يكن قصوراً عن مجارة أطوار الحياة - وسنرى بعد قليل أن هذا الروح مازال يعمل في كثير من مناحى الحياة وجوانب المجتمع - ولكنه كان ثمرة لمصادقة سيئة في وقت غير مناسب . وما كادت المصادقة تسوق إلى الإسلام خليفة فيه بقية من روح الخلافة في شخص عمر بن عبد العزيز ، حتى عاد المد الإسلامى إلى الظهور ، وعادت الحكومة إسلامية حقيقية ، ولكن الزمن لم يمتد بالخليفة المسلم ليحاول رجوع ما انقطع ، ويعمق جذور التقاليد الإسلامية في نظام الدولة .

وتحربة عمر بن عبد العزيز تمنحنا دليلاً قوياً على أن الطاقة الكامنة في الإسلام طاقة حقيقية ، وأنها صالحة للاستخدام في أوقات متفاوتة ، فلقد جاءت هذه التجربة بعد عهود أموية ظالمة جارمة ، فاتضح بها أن العودة للحكومة الإسلامية ممكنة . وما استطاعه بالأمس عمر بن عبد العزيز تستطيعه اليوم جماهير المسلمين .

على أنه يجب أن نكرر القول بأنه إذا كان مد الروح الإسلامى قد توقف في دائرة الحكم - بل في بعض هذه الدائرة دون بعض - فإنه ظل يفيض في جوانب أخرى من حياة المجتمع والأفراد ، ويحقق كبيراً من المتل ، و يبلغ كبيراً من الآفاق ، وأنه مازال حتى الساعة يعمل في هذه الميادين التي لم تتأثر باتحاء الدولة الرسمى .

يقول الفرنسى جوى في كتابه « الإسلام حبال الدول العظمى » :

« لا يقل عدد مسلمى مد عشقر عن ثلاثة أرباع المايون . وقد رد معظم المحققين الأوربيين انشار الإسلام في الفاره السوداء إلى كون دين التوحيد يؤمن للزمنى المساواة والعدالة اللتين ينوب إليهما ، ويحرره بهائياً من سيطره الكهان والسحرة ، وبالتالي من كابوس الأرواح الشريرة » .

ويقول مستر (رجب) في كتابه « حينما يكون الإسلام » :

« ولكن الإسلام مازال في قدرته أن يقدم للإنسان خدمة سامية جليلة ، فليس هناك

آية هيئة سواء يمكن أن تنجح نجاحاً باهراً في تأليف الأجناس البشرية المتنافرة في جبهة واحدة أساسها المساواة ، فالجامعة الإسلامية العظمى في أفريقيا والهند وأندونيسيا ، بل تلك الجامعة الصغيرة في الصين ، وتلك الجامعة الضئيلة في اليابان ، لتبين كلها أن الإسلام مازالت له القدرة التي تسيطر كلية على أمثال هذه العناصر المختلفة الأجناس والطبقات . فإذا ما وضعت منازعات دول الشرق والغرب العظمى موضع الدرس ، فلا بد من الالتجاء إلى الإسلام لحسم النزاع » .

ولقد كان سلوك المسلمين في الحروب الصليبية متأثراً كل التأثير بروح الإسلام القوية ، المترفة على الدبايا والغدر والقسوة ، المؤمنة بوحده الإنسانية ، وبالوشائج البشرية الكبرى وراء اختلاف الديانات ، ووراء العداوات الوقتية الزائلة . ولم يكن صلاح الدين وحده هو الذي سجل تاريخ هذه الحروب روحه الإسلامية العالية ، بل كانت مجموعة الجيوش الإسلامية التي اشتركت في هذه الحروب الطويلة الفاسية ، وذلك على الرغم مما ارتكبه الصليبيون من الفظائع . نذكر نموذجاً منها في وقعة بيت المقدس يوم ١٥ يوليو سنة ١٠٩٩م (٤٩٢ هـ) في الحروب الصليبية الأولى ، حيث التجأ المسلمون إلى المسجد المقدس معتصمين به ، فتعقبهم الصليبيون داخله ، وأعملوا فيهم السيوف ، وسالت الدماء في الحرم الشريف حتى اقلب بركة من الدماء ؛ وكثروا عهداً بالأمان قطعه قائدهم لحجاة من العرب^(١) . ولم يكن ذلك إلا نموذجاً من بربرية الصليبيين ، يضاف إليه هتك الأعراض ، والتشيل بالأحياء ، وتعذيب العجزه والأطفال .

وبعد ذلك كله ، حيا دارت الدائرة على البرابرة ، كانت معاملة المسلمين لهم مصطبغة بروح الإسلام التي استطاعت أن سكبح في نفوس المسلمين شهوة الانتقام ، وتلزمهم حدود الإنسانية والدين .

وحين نتحدث عن الحيوية الكامنة في الإسلام ، يجب أن لا نقفل سلسلة

(١) عن « الحروب الصليبية الأولى » تأليف الأستاذ حس حبشى .

الكوارث والحملات العنيفة - الداخلية والخارجية - التي واجهته فصد لها كل هذا التاريخ الطويل ، وبقي عنصراً موجهاً في تاريخ البشرية إلى اليوم ، تتجه إليه أبصار بعض الغربيين أنفسهم ، لإيقاظ البشرية مما تعاني - كما أسلفنا من رأى جويني وجب - على الرغم من قصورها حتماء من استشفاف روح الإسلام ، وخطورتها إلى المنفعة في هذا النظام لا العنصر الروحي العميق ، لأنه يصعب على الغربيين الذين شأوا في ظل حضارة مادية عريقة الجذور - كما سنفصل فيما بعد - أن يستشفوا هذا العنصر النوراني الشفيف !

وقد أشرنا من قبل إلى كارثة الإسلام الأولى الداخلية على يد أمية ، تلك التي عاجلته وهو غض لم تتأصل بعد تقاليد العمالية ؛ ولم تتحول توجيهاته الروحية وتشريعاته إلى قواعد اجتماعية ثابتة ، وتقاليد عمالية مرعية ، وأوضاع واقعية متأصلة .

فالآن تشير إشارات سريعة إلى أهم الصدمات التي واجهت هذا الدين ، فنت لها ضوأل هذه القرون .

ومن واجدون أولاهها في قيام الدولة العباسية واعتمادها على عناصر חדسة العهد بالإسلام ، لم تحاص نيتها له بعد ، لما يعمل فيها من عصابة قومية لاتزال جذورها كامنة ؛ فلما تقدم العهد بالدولة العباسية تركت العناصر التي قامت عليها والتي أخذت تندمج في الإسلام ، إلى عناصر أخرى قلوبها غلف من الترك والنسرا كسة والديلم وسواها . وهكذا ظلت الدولة تعتمد على عناصر مضادة لروح الإسلام ، وتتأثر بهذه العناصر بحكم اعتمادها عليها . فلم تكن إلا روح الإسلام مقاوماً لهذه العناصر واسطان الدولة معها ، مما يحمله من طاقة كامنة ، وحيوية عظيمة .

ثم كانت غزوات التتار المدمرة ، التي طغت على العالم الإسلامي ببربرة متوحشة . لم يلبث الإسلام أن طواها في تياره ، وابتلعها فصارت بعض رواسبه ؛ ولكن بعد أن هرت هذا الروح الإسلامي هره عيفة ، وأبرت حتماً في أوضاعه وتقاليدده . إلا أن الأمة الإسلامية ظلت - على الرغم من تضعضع الدولة أمام عاصفة التتار - قوية

متأسكة الأواصر ، قائمة على أصول الدين مهما نددت عنها في بعض الجوانب الرسمية الخاصة .

وينبغي أن نذكر هنا أن الإمبراطورية الرومانية التي استغرق بناؤها ونموها نحو ألف عام ، انقرضت وتفسخت في قرن واحد نتيجة لغزوات الهون والقوط ، فلم يبق منها سوى بضعة معالم وإمارات ، على حين بقيت الدولة الإسلامية قائمة في رقعة فسيحة ، وهي الدولة التي لم يستغرق بناؤها سوى نصف قرن ، على الرغم من جميع النزاعات الداخلية بين الأسر الحاكمة ، والضربات الخارجية من التتار وغير التتار ، مما يشهد بحيوية الإسلام العظيمة في مواجهة تلك الظروف .

فإذا مضينا في تتبع الصدمات وجدنا صدمة الأندلس في الغرب ، بعد صدمة الحروب الصليبية في الشرق . وقد هزم الإسلام في الأولى وانتصر في الثانية ، وظل يعاني العداء الوحشي من الروح الصليبية منذ ذلك الحين ظاهراً ومستتراً حتى الآن .

ولكن الكارثة التي أطبقت على الإسلام إنما كانت في هذا العصر الحديث ، حين غلبت أوربا على العالم ، وامتد ظل الاستعمار الأسود ، وغشى العالم الإسلامي كله شرقاً وغرباً ، وأرصد لقتل الروح الإسلامية كل قواه ، مستمداً دفعته من العداء الصليبي الموروث ، ومن القوة المادية والثقافية التي يحملها ، مصافاً إليهما التضعضع الداخلي في قوة الأمة الإسلامية ، وابتعادها رويداً رويداً في هذا المدى الطويل عن تعاليم دينها ووصاياها .

وفي الحدث عن العداء الصليبي الكامن في النفس الأوربية للإسلام ينبغي ألا تحذعنا الصواهر ، وألا بسنغلنا التظاهر باحترام الحريات الدينية ، والقول بأن أوربا ليست منحوسة للمسيحية اليوم تحمسها لها إبان الحروب الصليبية ، فليس هناك ما يدفعها إلى التحمس ضد الإسلام كما كانت في تلك الأيام .

إياها كلها خدع وأصائل . وما كان اللورد ألبى إلا ممثلاً لصمير أوربا كلها ، وهو

يدخل بيت المقدس في الحرب العظمى الماضية فيقول : « اليوم فقط انتهت الحروب الصليبية » ! وما كان الحاكم العام للسودان إلا ممثلاً لهذا الضمير ، وهو يضع كل قوى الحكومة تحت تصرف المبشرين في جنوب السودان ، ويمنع أى تاجر مسلم أن يمر هناك مجرد مرور . وقد حدث أن موظفاً بقى في الجنوب أمداً طويلاً وطلب نقله إل الشمال فلم يجب ، فهدته الحيلة أن يرفع صوته بالأذان للصلاة فكان هذا إيذاناً بنقله في الغداة ! وانجلترا هي أشد الدول الأوربية تسامحاً وإغضاء ولباقة في معالجة مسائل الأديان .

وقد يعجب البعض لأن تظل هذه الروح التعصبية ضد الإسلام قوية إلى هذا الحد في الشعور الأوربي ، بعد ما تنكرت أوربا للمسيحية ، ولم تعد صيحات الحجاج والقديسين هي التي تملأ سمعها كما كانت أيام الحروب الصليبية ، ولكن هذا العجب يزول حين يلتقي بالناس إلى حقيقتين واقعيتين .

الحقيقة الأولى : « أن الشر الذي بعته الصليبيون لم يقتصر على صليل السلاح ، ولكنه كان قبل كل شيء وفي مقدمة كل شيء شراً ثقافياً . لقد أشأتسميم العقل الأوربي عما شوهه قاده الأوربيون من تعاليم الإسلام وميله العليا أمام الجموع الجاهلة في العرب . وفي ذلك الحين استقرت تلك الفكرة المصحكة في عقول الأوربيين ، من أن الإسلام دين شهوانية وعنف حيواني ، وأنه تمسك بفروض شكلية ، وليس تزكية للقلوب وتطهيراً لها ؛ ثم بقيت هذه الفكرة حيث استقرت . وفي ذلك الحين أيضاً بز الرسول محمد بقولهم « كلبى » ^(١) .

« لقد بذرت بذور البغضاء . . إن حمية الصليبيين الجاهلية كان لها ذيولها في أماكن كثيرة من أوربية ، فشجع ذلك نصارى الأندلس على الحرب لإيقاظ بلادهم من « ير الوثنيين » ! وأما تدمير أسبانية المسلمة (الأندلس) فقد اقتضى قروناً كثيرة حتى تم . ولما

(١) « وارن من صورة Mahomed وصوره Mahoud . إن Ma : ضمير الملك المتكلم (ضمير جر) و Hound هاوند — من هوند Hund الحرمانية بمعنى الكلب : وقد كان أولئك النابرون يتلاعبون بظاهر الأعطى : ماهومد وماهد . . . كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » تأليف ليوبولد فايس (محمد أسد) وترجمه الدكتور عمر مروح .

تطاول أمد هذا القتال على وجه الحصر ، أخذ الشعور صد الإسلام في أوربة يشب جذوره ثم يثبت . ولقد انتهى باستئصال شأفة العهد الإسلامي في أسبانية بعد اضطهاد بالغ في الوحشية والقسوة مما لم يشهده العالم قط ؛ وإن كانت أصداء الفرح قد تجاوزت في أوربة على إثر ذلك ، مع العلم بأن النتائج التي تلتها كانت القضاء على العلوم والثقافة ، والتبدل بها جهل العصور الوسطى وخشوتها .

« ولكن قبل أن يتاح لصدى هذه الحوادث أن يحفت في أسبانية حدث حدث ثالث عظيم الأهمية ، زاد في فساد الصلات بين العالم الغربي وبين الإسلام ، ذلك هو سقوط القسطنطينية في يد الأتراك . لقد كانت أوربا ترى بقية من الرهو اليوناني والروماني القديم على بيزنطيوم (القسطنطينية) وكانت تنظر إليها على أنها حصن أوربة ضد برابرة آسية . وسقوط القسطنطينية فتح باب أوربة على مصراعيه للسيل الإسلامي . وفي القرون التي تلت والتي امتلأت بالحروب ، لم تبق عداوة أوربة للإسلام قضية ذات أهمية ثقافية فحسب ، بل ذات أهمية سياسية أيضاً . وهذا زاد في اعتداد تلك العداوة .

« ومع هذا كله فإن أوربة قد استفادت كثيراً من هذا النزاع . إن « الهصة » أو إحياء الفنون والعلوم الأوربية باستمدادها الواسع من المصادر الإسلامية والعربية على الأخص ، كانت تعزى في الأكثر إلى الاتصال المادي بين الشرق والغرب . لقد استفادت أوربة أكثر مما استفاد العالم الإسلامي ، ولكنها لم تعترف بهذا الحميل ، وذلك بأن تنقص من نفعائها للإسلام ، بل كان الأمر على العكس ، فإن تلك البعضاء قد عمت مع تقدم الزمن ، ثم استعالت عاده . ولقد كانت هذه البعضاء تعمم الشعور الشعبي كلما ذكرت كلمة « مسلم » . ولقد دخلت في الأمال السائرة عندهم حتى برلت في فم كل أوربي رحلا كل أو امراه . وأعرب من هذا كله أما ظالم حية بعد جميع أدوار التبدل القاي . ثم جاء عهد الإصلاح الذي حيما انقسمت أوربا شيعا ؛ ووفقت كل تبعة مدججة سلاحا في وجه كل شيعة أخرى ؛ ولكن العداة للإسلام كان عاما فيها كلها مدد حاء زين أخذ الشعور الذي

فيه يخبر ، ولكن العداء للإسلام استمر . وإن من أبرز الحقائق على ذلك أن الفيلسوف والشاعر المرسى قولتير ، وهو من ألد أعداء النصرانية وكنيستها في القرن الثامن عشر ، كان في الوقت نفسه مبغضاً مغالياً للإسلام ورسول الإسلام . وبعد بضعة عقود جاء زمن أخذ فيه علماء الغرب يدرسون الثقافات الأجنبية ويواجهونها بشيء من العطف ؛ أما فيما يتعلق بالإسلام فإن الاحتقار التقليدي أخذ يتسلل في شكل تحزب غير معقول إلى بحوثهم العلمية ؛ وبقي هذا الخليج الذي حفره التاريخ بين أوربة والعالم الإسلامي غير معقود فوقه بجسر . ثم أصبح احتقار الإسلام جزءاً أساسياً في التفكير الأوربي . والواقع أن المستشرقين الأولين في العصر الحديث كانوا مبشرين نصارى يعملون في البلاد الإسلامية ؛ وكانت الصورة المشوهة التي اصطنعوها من تعاليم الإسلام وتاريخه مدبرة على أساس بضمن التأثير في موقف الأوربيين من « الوثنيين » . غير أن هذا الالتواء العقلي قد استمر مع أن علوم الاستشراق قد تحررت من نفوذ التبشير ، ولم يبق لعلوم الاستشراق هذه عذر من حمية دينية جاهلية تسيء توجيهها . أما تحامل المستشرقين على الإسلام فغريزة موروثة ، وخاصة طبيعية ، تقوم على المؤثرات التي خلقتها الحروب الصليبية ، بكل ما لها من ذيول في عقول الأوربيين الأولين .

« ولقد يساءل بعضهم فيقول : كيف تتفق أن نفوراً قديماً مثل هذا - وقد كان دينياً في أساسه وممكناً في زمانه بسبب السيطرة الروحية للكنيسة النصرانية - يستمر في أوربة في زمن ليس الشعور الديني فيه إلا قصية من قضايا الماضي ؟

« لست مل هذه العضلات موضع استغراب أبداً ، فإنه من المشهور في علم النفس أن الإنسان قد يفقد جميع الاعتقادات الدينية التي تلقنها في أثناء طفولته ، بينما نظل نعص الخرافات الخاصة - والتي كانت من قبل تدور حول تلك الاعتقادات المهجورة - في قوتها ، تتحدى كل تحليل عقلي في جميع أدوار ذلك الإنسان ، وهدد حال الأوربيين مع الإسلام : فعلى الرغم من أن الشعور الديني الذي كان

السبب في النفور من الإسلام قد أدخل مكانه في هذه الأثناء ، لاستشراف حياة أكثر مادية ، فإن النفور القديم نفسه قد بقي عنصراً من الوعي الباطني في عقول الأوربيين . وأما درجة هذا النفور من القوة ، فإنها تختلف بلا شك بين شخص وآخر ، ولكن وجوده لا ريب فيه . إن روح الحروب الصليبية - في شكل مصغر على كل حال - مازال يتسكع فوق أوربة ، ولا تزال مدنيها تقف من العالم الإسلامي موقفاً يحمل آثاراً واضحة لذلك الشبح المستميت في القتال^(١) .

والحقيقة الثانية : أن الاستعمار الأوربي لا يملك أن يغفل من حسابه أن الروح الإسلامية صخرة مقاومة لمد الاستعمار ؛ وأنه لا مفر من تحطيم هذه الصخرة أو زحزحتها على الأقل ؛ ولا عبرة بما يقوله بعض الخدوعين أو المأجورين من أن أوربا لا يهملها الدين ، ولا تراه مصدر قوة ، ولا تخشى من العالم الإسلامي إلا قوته المادية . فالدين في حقيقته قوة روحية لها حسابها في تجديد القوى المادية ؛ فوق أن الإسلام بالذات غير المسيحية ، فهو يأمر بإعداد القوى المادية ويحض على المقاومة والكفاح ، وينذر المستسلمين والمستضعفين بسوء المآل في الدنيا والآخرة : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ »^(١) . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ »^(٢) . « فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ »^(٣) . « وَلَا تَهَيَّؤُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ »^(٤) .

فالدين فوه روحية ودعوة إلى قوة مادية ؛ والدين صخرة مقاومة ودعوة إلى شدة

(١) عن كتاب « الإسلام على مفترق الصق » تأليف أبو نولد فايس (محمد أسد) و ترجمة الدكتور عمر فروخ .

(١) سورة الأنفال . [٦٠] .

(٢) سورة النساء : [١٤٤] .

(٣) سورة النساء : [٧٤] .

(٤) سورة آل عمران : [١٣٩ ، ١٤٠] .

المقاومة . فلا مفر للاستعمار الأوربي أن يكون عدواً لهذا الدين . . كل ما هنالك أن مظاهر العداء تختلف بحسب أساليب كل أمة في الاستعمار ؛ ثم بحسب الظروف والأحوال . ففرنسا مثلاً تعلنها حرباً صريحة سافرة في المغرب العربي كله على الإسلام باسم « الظهير البربري » أو بأى اسم آخر . ويعلن ممثلوها في دمشق أنهم أحفاد الصليبيين جهاراً نهاراً . وانجلترا تراوغ فتسلك طريقها خلسة إلى معاهد التعليم في مصر لتنشئ عقلية عامة تحتقر كل مقومات الحياة الإسلامية بل الشرقية ؛ فإذا تم لها تكوين جيل من المعلمين بهذه العقلية ، أطلقتهم في المدارس وفي دواوين المعارف يصبغون عقلية الأجيال هذه الصبغة ، ويضعون المناهج والخطط مؤدية إلى تكوين هذه العقلية ، مع المحافظة التامة على إبعاد العناصر التي تمتل الثقافة الإسلامية عن مراكز التوجيه في الوزارة . وبذلك تستغنى عن مواجهة الشعور الديني بالعداوة السافرة ، إذ تدع هذه المهمة لفريق كبير ذي أثر بعيد في تكوين العقلية المصرية العامة . . أما في السودان الجنوبي فلا تجد حاجة إلى هذه المواربة ، فتقف موقفها الذي وصفناه من المبشرين المسيحيين والتجار المسلمين !

وهكذا سارت كل دولة مستعمرة على طريقة في مقاومة هذا الدين وخقه منذ القرن الماضي وقبله كذلك ؛ وما تزال تسير على خطة متعاونة في صميمها تبدو في موقف الأمم الغربية من قضية كشمير بين الهند وباكستان ، وقضية حيدر أباد بين الهند والنظام ، ثم تحتّمها بموقفها في فلسطين !

والذين يحسبون أن نفوذ اليهود المالى في الولايات المتحدة وسواها هو الذى يوجه الغربيين هذا التوجيه ؛ والذين يحسبون أن المطامع الإنجليزية والمكر الأحموسكسونى هو الذى يوجه الموتف ؛ والذين يحسبون أن الصراع بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية هو الذى يؤثر . . كل أولئك يغفلون عصباً حقيقياً في المسألة يضاف إلى هدد العناصر جميعاً ، هو الروح الصليبية التى تحملها دماء الغربيين ، والى تدينس في عقائدهم الباطن ، مصافاً إليها الحوف الاستعماري من الروح الإسلامى ، وعمل على تحطيم فهو الإسلام

حيث يربط الغربيين جميعاً شعور موحد ومصلحة موحدة في تحطيمها ، تجمع بين روسيا الشيوعية وأمريكا الرأسمالية ! ولا ننسى دور الصهيونية العالمية في السكيد للإسلام وتجميع القوى ضده في العالم الاستعماري الصليبي والعالم المادي الشيوعي على السواء . وهو الدور المستمر الذي قام به اليهود دائماً منذ هجرة الرسول إلى المدينة وقيام دولة الإسلام !

والعجيب أن روح الإسلام على الرغم من جميع هذه الصدمات التي واجهته منذ الفترة الأولى في حياته إلى اليوم ، وعلى الرغم من معالجة الصدمات له وأثر ذلك في كيان الوليد ؛ ثم على الرغم من غلبة الحضارة الغربية اليوم بقوتها المادية والثقافية ، مما أحال بعض المسلمين أدوات هدم وتحطيم للإسلام في أيدي المستعمرين وهم مستريحون ! على الرغم من هذا كله ظلت روح الإسلام في ذاتها سليمة ، وظلت طاقته الكامنة تؤثر في مجرى الحياة الإنسانية بصفة عامة ؛ وتؤثر في صوغ السياسات العالمية ونوجيها منذ أربعة عشر قرناً إلى اليوم ؛ فما من حركة سياسية أو حرية في العالم لم يحسب فيها للإسلام حساب ؛ حتى في عصور الضعف والفرقة وتخلخل الحياة الروحية والاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي .

ولقد انقضت فترة الحمول والاصحلال ؛ وأخذ المد الإسلامي في الظهور ، فتكتل العالم العربي شرقاً وغرباً ، و بررت كتلتان إسلاميتان كبيرتان في باكستان وأندوسيا ؛ وهي مظاهر لا يمكن إغفالها على الحيوية الكامنة في الإسلام ، وعلى أن رصيده المدحر يكفي لاستئناف حياة إسلامية جديدة ، لا تقوم على مجرد الرعة والتفاول ، بل على أسس عملية وواقعية كذلك ظاهره للعيان ، هي اليوم في دور الجمع والاسعداد على الرغم مما يبدو 'حياناً من عوامل المقاومة والانتكاس . فما هي إلا فقاعات تفقع ، أو سحابة صيف تقنع ! ولكنني على الرغم من إيماني إيماناً مطلقاً بإمكان استئناف الحياة الإسلامية في العالم

الإسلامي ؛ وبصلاحية الإسلام لأن يكون نظاماً عالمياً - لا محلياً - في المستقبل . . فإثني لا أحب أن أندفع وراء خيال جامح ، فأقرر أن هذا سهل ميسور !

كلا فهناك عراقيل شتى وضخمة ، كما أن هناك أعمالاً عظيمة يجب أن تتم قبل أن يصبح استئناف الحياة الإسلامية الصحيحة ميسوراً في المجتمع الإسلامي ذاته . وتقدير تلك العوائق الضخمة ، والتنبيه إلى هذه الأعمال الواجبة أمر يوجب الشعور الحقيقي بعظمة الغاية التي نهدف إليها ، وبثقل التبعة التي تنتظر من ينهض لهذه الغاية ، كما يوجب الشعور بتبعة الرأي في مثل هذه الأمور الضخام .

وليس يكفي أن يبعث المرء بالصيحة المدوية في حماسة فوارة ، ليصبح الأمل واقعاً والرجاء حقيقة ، إن لم يقدر كل العقبات وكل التبعات ، وينبه من يبعث إليهم بصيحته إلى الجهد الضخم الذي يطلب إليهم أن يبذلوه .

وطبيعي أن انفراج المسافة بين سياسة الحكم وروح الإسلام فترة طويلة من الزمان ، يحل العودة إلى السياسة المستمدة من هذا الروح أصعب ؛ لأن جهاز الدولة والمجتمع ، وقواعد الحياة بكل مقوماتها ، والاتجاه النفسي والعقلي . . كلها تقوم على أسس معينة يصعب تغييرها قبل بذل جهود ضخمة طويلة . وكما امتد الزمن زادت هذه الصعوبة ، واحتاجت إلى جهود أضخم وأطول .

ثم يضاف إلى عامل الزمن الطويل عامل آخر حاصر ؛ وهو أننا لا نعيش في هذا العالم وحدنا ، ولا نعبس كذلك في عزلة عنه . وتشابك مصالحنا وقضايانا مع هذا العالم الذي تسيطر عليه حضارة معينة ، ذات عقلية مناقضة تماماً لعقلية الإسلام - كما سنبين فيما بعد - يجعل خطواتنا في سبيل استئناف حياة إسلامية صحيحة ، خطوات بطيئة من جهة ، وذات تكاليف علينا من جهة أخرى .

ومما يزيد هذا العامل الأخير أهمية ، أن هذا العالم الغربي الذي تشابك مصالحنا معه أقوى منا في الوقت الحاضر ، وليست لنا السيطرة عليه أو القوة المكافئة لقوته كما في أول عهد الإسلام ؛ نعم هو في الوقت ذاته عدو لنا ، وعدو لدننا بوجه خاص . لذلك لن دعنا

نشئ نظاماً إسلامياً من جديد ، ونستأنف حياة إسلامية صحيحة ، ما لم نبذل جهوداً مضاعفة ، كان يمكن الاقتصاد فيها لو كانت لنا السيطرة على العالم الغربى أو القوة المكافئة لقوته ، أو لو كان هو صدقاً لنا ، ولدبنا الذى نريد العودة إليه .

إلا أن هذا كله لا يعنى أن العودة إلى النظام الإسلامى مستحيلة . وكل ما يعنيه أنها عمل عسير ضخم ، فى حاجة إلى جهود غير عادية ؛ وقبل كل شيء فى حاجة إلى حماسة فى الإيمان به ؛ وجراحة فى اقتحام العقبات المرصودة فى طريقه ؛ وصبر على الجهد الشاق الواجب له ، وثقة فى ضرورته للمجتمع الإسلامى وللعالم الإنسانى كله ، وعقلية إشائية مبتكرة ، وليست وظيفتها مجرد ترقيع الواقع ، بل إنشاء واقع جديد كامل غير مرقع !

وعلىنا وقد عرضنا الأسس التى يقوم عليها هذا النظام ، أن نوازن بين المزايا التى يجنيها من العودة إليه ، والجهود والتصحيات التى ينبغى أن نبذلها لتحقيقه ؛ فإذا بلغ بنا الإيمان بتلك المزايا إلى الحد الذى تهون فيه هذه التصحيحات ، فليبرم أمرنا ولنعزم ، ولنتوكل على الله .

ولعله من المصادفات ذات القيمة فى هذا المجال ، أن يشير إلى أن الحضارة الغربية الراهنة قد قادت العالم إلى حربين شاملتين خلال ربع قرن ؛ كما قادته بعد الحرب الثانية إلى انقسام كامل بين الكنلنين الشرقية والغربية ، وإلى تهديد دائم بحرب ثالثة ؛ وإلى اضطرابات فى كل مكان ، وإلى جوع وعرى وبؤس فى ثلاثة أرباع المعمورة . وأن النظام العالمى كله اليوم فى حالة تخلخل واضطراب وبحث عن أسس جديدة ، وسقيب عن زاد روحى رد إلى الإسامية ثقها بالمبادئ الإسامية .

ولا ينبغى - مع هذا - أن تنفاهل أكثر مما يجب باستعداد العالم الغربى لقبول أسس حصارها الإسلاميه ، فهذا موضوع آخر . . . هم إن رجالا كبرنارد سو بقول : إن العالم العربى قد أخذ ينجيه هذا الانحاه ، وبتنأ بأنه فى الطريق إليه فيقول :

« لقد نبأت بأن دن محمد سيكون مقبولا لدى أوراعدا ، وهو قد رأى ككون مقبولا

لديها اليوم . . لقد عمد رجال الإكليروس في العصور الوسطى إلى تصوير الإسلام في أحلك الألوان ؛ وذلك بسبب الجهل أو بسبب التعصب الذميم . والواقع أنهم كانوا يسرفون في كراهية محمد وكراهية دينه ويعدونه خصماً للمسيح . أما أنا فأرى واجباً أن يدعى محمد منقذ الإنسانية ، وأعتقد أن رجلاً مثله إذا تولى زعامة العالم الحديث نجح في حل مشكلاته ، وأحل في العالم السلام والسعادة . وما أشد حاجة العالم إليهما !

« لقد أدرك مفكرون منصفون قاموا في القرن التاسع عشر ، مالدن محمد من قيمة ذاتية . من هؤلاء : كارليل ، وجوته ، وجييون . . . بذلك حدث تحول صالح في موقف أوروبا من الإسلام . وقد تقدمت أوروبا تقدماً كبيراً في هذا القرن المتم العشرين ، فبدأت تحب عقيدة محمد . ولعلها تذهب في القرن النالى إلى أبعد من ذلك فتعترف بجدوى هذه العقيدة لحل مشاكلها . . وقد دان كثيرون من قومي ومن أهل أوروبا بدين محمد في الحاضر . وهذا يجعلنا قادرين على أن نقول : إن تحول أوروبا إلى الإسلام قد بدأ »^(١) .

ولكننا نرى أن نبوءة برناردشو لا تزال مجرد نبوءة - إن لم تكن مخدراً لشعور المسلمين ليطمئنوا وينتظروا اعتناق الأوربيين لدينهم ! - وعلى كل حال فإن انتظار تحققها سابق على الأقل لأوانه لسببين رئيسيين :

أولهما : هو هذا العداء الموروث للإسلام في أعماق الطبيعة الأوربية ؛ والذي يغذبه في العصر الحديث تعارض مصلحة الاستعمار الغربى والشرقى مع وجود هذه العقبة في طريقه .
وثانيهما : أن العقلية الأوربية نأصلت على أسس مادية ، أثر الفكرة الروحية فيها ضئيل ، منذ الحضارة الرومانية إلى العصر الحديث . وهذا القول يحتاج إلى تفصيل لا تقتصر فائدته على دلالة في هذا الموضع ، بل تمتد إلى الإجابة على هذا السؤال الهام : هل يمكن أن تتعاون الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ؟ وما حدود هذا التعاون ؟

(١) ع. ك. ب. إ. هـ - ميك. ت. ع. مجلة ر. ا. إ. س. ا. م. ٤٠ ص ٢٢٠ سنة ١٣٥٠

لقد قلنا في أوائل هذا الكتاب : إن أوربا لم تكن مسيحية في يوم من الأيام . وذلك بسبب أن طبيعة الصراع فيها على رقعة من الأرض صغيرة ضئيلة ، جعلت مبادئ المسيحية السمحة لا تمتد جذورها في تلك التربة العسيرة ؛ وذلك فوق ما في طبيعة المسيحية من تزهد وعدم احتفال بالحياة الدنيا . فالآن نضيف إلى هذين العاملين عاملاً ثالثاً أشرنا إليه هناك إشارة عابرة ؛ وهو وجود الإمبراطورية الرومانية العريقة في طريق المسيحية ، وبقاء تعاليم الإمبراطورية أساساً للحضارة الأوربية الحديثة ، على الرغم من انتقال المسيحية إليها ، إذ ظلت هذه على هامش الحياة .

ونقتطف هنا فقرات من كتاب « الإسلام على مفترق الطرق » نجد فيها الكفاية والغناء .

« كانت الفكرة التي تقوم عليها الإمبراطورية الرومانية . . الاجتياح بالقوة ، واستغلال الأقوام الآخرين لفائدة الوطن الأم وحده . وفي سبيل الترفيه عن فئة ممتازة لم ير الرومانيون في عنفهم سوءاً ، ولا في ظلمهم انحطاطاً . وإن « العدل الروماني » الشهير كان عدلاً للرومانيين وحدهم . ومن البين أن اتجاهاً كهذا كان ممكناً فقط على أساس إدراك مادي خالص للحياة وللحضارة ، إدراك مادي هذب على التأكيد ذوق فكري ، ولكنه على كل حال بعيد عن جميع القيم الروحية . إن الرومانيين في الحقيقة لم يعرفوا الدين ؛ وإن آلهتهم التقليدية لم تكن سوى محاكاة ساحبة للخرافات اليونانية . لقد كانت أشباحا سكت عن وجودها حفظاً للعرف الاجتماعي ؛ ولم يكن يسمح لها قط بالتدخل في أمور الحياة الحقيقية ؛ بل كان عليها أن تنطق بالرجز على ألسنة عرافيها إذا سئلت مثل ذلك ، ولكن لم يكن ينتظر منها أن تمنح البشر شرائع خلقية !

« تلك كانت التربة التي نمت فيها المدينة الغربية الحديثة . ولقد عملت بلا شك مؤثرات أخرى كثيرة في أثناء تطورها ؛ ثم إنها بطبيعة الحال قد بدلت وحورت في ذلك الإرث الثقافي الذي ورثته عن رومية في أكثر من ناحية واحدة . ولكن الحقيقة

الباقية أن كل ما هو اليوم حقيقى فى الاستشراف الغربى للحياة والأخلاق يرجع للمدينة الرومانية . وكما أن الجو الفكرى والاجتماعى فى رومية القديمة كان نفعيا بحتا ولادينيا - لاعلى الاقتراض بل الحقيقة - فكذلك هو الجو فى الغرب الحديث . ومن غير أن يكون لدى الأوربى برهان على بطلان الدين المطلق ، ومن غير أن يسلم بالحاجة لمثل هذا البرهان . . ترى التفكير الأوربى الحديث - بينما هو يتسامح بالدين وأحيانا يؤكد أنه عرف اجتماعى - يترك ، على العموم ، الأخلاق المطلقة خارج نطاق الاعتبار العملية . إن المدنية الغربية لا تبحد الله ألبته ، ولكنها لا ترى مجالا ولا فائدة لله فى نظامها الفكرى - الحالى . لقد اصطنعت فضيلة من العجز الفكرى فى الإنسان ، أى من عجزه عن الإحاطة بمجموع الحياة . وهكذا يميل الأوربى الحديث إلى أن ينسب الأهمية العملية فقط إلى تلك الأفكار التى تقع فى نطاق العلوم التجريبية ، أو تلك التى ينتظر منها على الأقل أن تؤثر فى صلات الإنسان الاجتماعية بطريقة ملموسة . وبما أن قضية وجود الله لا تقع تحت هذا الوجه ولا تحت ذاك ، فإن العقل الأوربى يميل بداءة إلى إسقاط « الله » من دائرة الاعتبار العملية !

« وهنا بعرض سؤال : كيف يمكن لهذا الاتجاه أن يتفق وطريقة التفكير المسيحى ؟ أليست النصرانية - المفروض فيها أن تكون الهيكل الروحى للمدينة الغربية - عقيدة مبنية على الأخلاق المطلقة كما هى الحال فى الإسلام ؟ لا شك فى أنها كذلك . ولكن حينئذ لا يمكن أن يكون ثمة خطأ أفدح من أن تعتبر أن المدنية الغربية الحديثة نتاج النصرانية . إن الأسس الفكرية الحقيقية فى الغرب يجب أن تطلب فى فهم الرومانيين القدماء للحياة على أنها قضية منفعة خالية من كل استشراف مطلق ؛ ويمكن التعبير عنها كما يلى : بما أننا لا نعرف شيئا معينا - من طرق الاختبار العلمى والنقد فى الحساب - لآصل الحياة الإنسانية ولا عن مصيرها بعد موت الجسد . . فإن من الخير لنا أن نحصر قوانا فى وجوه إمكاننا المادى والفكرى ، من غير أن نسمح لأنفسنا بأن نقيّد بالأخلاق المطلقة والقضايا الأدبية المبنية على دعاوى تتحدى الأدلة العلمية . فلا ريب إذن فى أن هذا

الاتجاه الذى تتميز به المدنية الغربية الحديثة ، لا يجد قبولا فى التفكير الدينى المسيحى كما لا يجد قبولا فى الإسلام أو فى كل دين آخر ، وذلك لأنه لادنى فى جوهره . وهكذا تكون نسبة نتاج المدنية الغربية الحديثة إلى النصرانية خطأ تاريخياً عظيماً . إن النصرانية ساهمت فى جزء يسير جداً من الرقى العلمى المادى الذى قاق به الغرب ، فى مدنيته الحاضرة ، كل ماسواه . وفى الحق أن ذلك النتاج قد برز من كفاح أوربا المتطاول للكنيسة المسيحية ولاستشرافها للحياة . . ثم إن للنصرانية اليوم فى نظر السواد الأعظم معنى شكلياً فقط كما كانت حال آلهة رومية ، تلك الآلهة التى لم يكن يسمح لها ، ولا ينتظر منها ، أن يكون لها نفوذ حقيقى ماعلى المجتمع . ولا ريب فى أنه لا يزال فى الغرب أفراد عديدون يشعرون ويفكرون على أسلوب دينى ، ويبدلون جهود القانط حتى يوفقوا بين معتقداتهم وبين روح حضارتهم ؛ ولكن هؤلاء شواذ فقط . إن الأوربى العادى - سواء عليه أكان ديمقراطياً أم فاشياً أم بلشفياً ، صاعماً أم مفكراً - يعرف ديناً إيجابياً واحداً هو التعبد للرقى المادى ، أى الاعتقاد بأن ليس فى الحياة هدف آخر سوى جعل هذه الحياة نفسها أيسر فأيسر ، أو كما يقول التعبير الدارج : « طليقة من ظلم الطبيعة » إن هياكل هذه الديانة إنما هى المصانع العظيمة ودور السينما والمختبرات الكيماوية وباحات الرقص وأماكن توليد الكهرباء ؛ وأما كهنة هذه الديانة فهم الصيارفة والمهندسون وكوأكب السينما وقادة الصناعات وأبطال الطيران . وإن النتيجة التى لامفر منها فى هذه الحال هى الكدح لبلوغ القوة والمسرّة ؛ وذلك يخلق جماعات متخاصمة مدججة بالسلاح ، ومصممة على أن يفنى بعضها بعضاً حيثما تتصادم مصالحها المتقابلة . أما على الجانب الثقافى فنتيجة ذلك خلق نوع بشرى ننحصر فلسفته الأخلاقية فى مسائل الفائدة العملية ، ويكون أسمى فارق لدبه بين الخير والشر إنما هو النظم المادى . . انتهى .

والخلاصة لهذا كله أن الضمير الأوربى الحالى لبس على استعداد لاستشعار روح الإسلام ، والاستعانة به فى حل مشكلات الإنسانية . وإن يكن ذلك لبس مستحيلاً بعد عدة انقلابات وتطورات أخرى ؛ وبعد أن يبدأ العالم الإسلامى ذاته فى استئناف

حياة إسلامية واضحة المعالم ، مستقلة الأسس ، يجد فيها الغرب الواقعى التفكير ، حقائق عملية قائمة تجذب حسه ؛ وتعديل تفكيره . وإن كان اعتقادى الخاص أن أجيالا متطاولة ستنتضى قبل أن يستطيع الغرب استشعار روح الإسلام على نحو من الأنحاء .

والخلاصة لهذا كله كذلك أن أسلوب التفكير الإسلامى القائم على الغايات الخلقية للأعمال ، لا يستطيع الالتقاء بأسلوب التفكير الغربى الحاضر القائم على الغايات النفعية للأخلاق ؛ وهذا مايجب علينا أن نحسب حسابه ، ونحن نعمل لتحقيق حياة إسلامية سليمة ، فلا نحاول ترقيع هذه الحياة باستعارات ستوردها من الخارج ، لأن هذه الرقع لن تستقيم مع سيج تفكيرنا الأصيل .

والمسلمون يسلمون بالهزيمة منذ الجولة الأولى حين يحاولون تجديد حياتهم باستعارة الطرق الغربية فى التفكير والحياة والسلوك ؛ ويتجهون إلى وأد الحياة التى يعملون لإحيائها ، لأنهم منذ الخطوة الأولى يعدلون عن طريقها الطبيعى الوحيد ، وهو أن يفكروا على أسس إسلامية تجعل العنصر الأخلاقى أصيلاً فى بناء الحياة ؛ وتنظر للغايات الخلقية للعمل ، ولا تجعل المنفعة هى الغاية العليا للأخلاق .

ولقد رأينا فى الفصول الأولى من هذا الكتاب ، أن الإسلام يحقق غايات الحياة الصالحة كلها ، وهو يحافظ على العنصر الأخلاقى فيها ؛ وأن قيمته الكبرى كامنة فى أنه لا يجرى الحياة ، ولا يفصل بين الوسائل والغايات ؛ ولا يفترض التعارض بين المادى والروحى فى كيان الحياة وفى طبيعة الكون والناس ، بل يفترض أن الحياة وحدة كلية ، تسير بجملتها نحو هذه الأهداف فى توافق واتساف .

يقدم الإسلام إذن للبشرية فكرة كاملة عن الحياة . هذه الفكرة قابلة دائماً للنمو فى التفريع والتطبيق ؛ ولكنها غير قابلة للتعديل أو المزج فى الأصل أو الاتجاه . ويجب لكى تؤتى هذه الفكرة الكاملة نتائجها الطبيعية كاملة ، أن تطبق تطبيقاً كاملاً ، وإلا فإن أقل تعديل فى أساسها واتجاهها يحدث فيها اختلالاً ، لا تتحقق معه صورة الحياة التى يرسمها الإسلام .

أما النمو الدائم في التفرع والتطبيق على أساس الفكرة الكلية فهو أمر طبيعي تفره طبيعة الإسلام ، وتدعو إليه ، وتهيء له وسائله ، وتعترف بها . فالقياس والاجتهاد والسلطات الواسعة المتروكة لولى الأمر . . . كل هذه وسائل حية لاستمرار النمو في التفرع والتطبيق لمسايرة الحياة ، وتلبية حاجاتها المتجددة . . . أمر واحد هو الذى يجب التزامه : ألا تخرج هذه التفرعات والتطبيقات على أصول الفكرة الأساسية للإسلام ؛ وألا تسلك اتجاهًا غير اتجاهه ؛ أو تحتال على روح الإسلام وتلبس بروح أخرى غير روحه القوية المستقيمة .

ومدار قبولنا لأي تفرع أوردته ، أن عرضه على فكرة الإسلام الأساسية وروحه العامة ، فما وافق فكرته وروحه قبلناه ، وما خالفها رفضناه . وبذلك نملك أن ننتفع بكل ثمرات الجهود الإنسانية في حدود فكرتنا الأساسية عن الكون والحياة والإنسان ؛ ولا نقيم بيننا وبين الجهود البشرية سداً ؛ ولا نقف في عزلة عن الركب العالمى الدائب المسير . على أن يكون مقررًا في نفوسنا إلى درجة الإيمان والحماسة : أننا نملك فكرة عن الحياة أكبر مما يملك أتباع أى دين أو فلسفة أو حضارة ، لأنها من صنع الله خالق الحياة .

ولكن هذا كلام محمل يحتاج إلى تفصيل الوسائل العملية لبلوغ هذا الهدف العظيم ؛ كما يحتاج إلى تفصيل آخر يتناول الحديث الخاص عن « العدالة الاجتماعية » موضوع هذا الكتاب الأصيل ، فعلى بركة الله إذن بأخذ في هذا التفصيل .

* * *

إن استشفاف حياة إسلامية لا يتم بمجرد وضع تشريعات وقوانين ونظم تقوم على أساس الفكرة الإسلامية ؛ فهذا ركن واحد من ركنين يعتمد عليهما الإسلام دائماً في إقامة الحياة . أما الركن الثانى فهو تكوين عقلية مشبعة بالروح الإسلامية ، لتبعث حوافز هذه الحياة من داخل النفس ، فتلتقى بالبيئة التى كفلها التشريعات والنظم

والقوانين . أما العدالة الاجتماعية فهي جزء من تلك الحياة الإسلامية ، لا يتحقق كاملاً إلا بتحقيق تلك الحياة ، ولا يكفل له البقاء إلا بإقامتها على أسسها الوطيدة ، شأنها في ذلك شأن كل نظام آخر ، لا بد أن يعتمد على الإيمان به والنقطة بصلاحيته ؛ وإلا فقد أسسه المعنوية ، وقام على القهر التشريعي والنظامي وحده ؛ وهو قهر عمره مرهون بالقدرة على التملص منه . لذلك كان التشريع الإسلامي أدنى إلى الاتباع والطاعة لأنه يعتمد على عقيدة دينية . ولذلك أيضاً يجب أن نعني بإحياء هذه العقيدة ، ونفي ما علق بها من تحريفات وتأويلات وشبهات ، لتكون سنداً للنظام التشريعي الذي شير به ، لتحقيق حياة إسلامية صحيحة . وبذلك تقوم هذه الحياة على التشريع والتوجيه ، وسياتي الإسلام الأساسيتين في تحقيق أهدافه جميعاً .

يجب إذن أن تكون فكرة إسلامية في نفوس الأفراد والجماعات ، بحجاب التشريع الإسلامي الذي ينظم الحياة . والثقافة هي الوسيلة الطبيعية لتكوين تلك الفكرة . ولكن كيف ينسني لنا أن نكون فكرة إسلامية بثقافة ، ووسائل تربية ، وطرق تفكير ، هي في صميمها غربية ، وهي في صميمها معادية للفكرة الإسلامية . أولاً : لأنها تقوم على أساس مادي مناهض لفكرة الإسلام عن الحياة . وثانياً : لأن محاربة الإسلام جزء أصيل في تكوينها ؛ سواء ظهر هذا الفصد واضحاً أو توارى في الثنايا والشعاب ؟

إننا كما قلت : نعلن هزيمة منذ الجولة الأولى إذا نحن اتحدنا الفكرة الغربية وسيلتنا لإحياء الفكرة الإسلامية . فلا بد أولاً من التخلص من طريقة التفكير الغربية ؛ ولا بد من اتخاذ طريقة تفكير إسلامية ذاتية ؛ لنضمن أن يحىء الناج خالصاً غير هجين ! وليس مدلول هذه الكلمات هو العزلة الفكرية والثقافية والعلمية ؛ فهذا كله تراث إنساني ، اشتركت فيه أمم العالم جميعاً ، ولنا فيه من قبل نصب أصيل . وما يزال شارك في تكوينه مشاركه حقيقة به ، ولابد أن نعيدون عن التأثير الإيجابي ، لأن التفاعل بين الأمم جميعاً على ظهر الأرض ، تفاعل حقيقي ومستمر .

ليست العزلة إذن عن ركب البشرية مانعاً . ولكننا بصدد بناء فكرة إسلامية وتجديدها ، في وقت بدا فيه — حتى للمستنيرين من الغربيين — أن فكرة الحضارة المادية الغربية فكرة خطيرة على الكيان الإنساني ، مؤدية بالإسائة إلى هذا القلق الدائم ، والنضال المستمر ، والخصام الدائب ، والانحدار في الصفات الإنسانية إلى الحضيض ، على الرغم من كل الفتوح العلمية التي كان يمكن أن تؤدي إلى إسعاد البشرية وإزاحتها وكفائتها ، لولا ذلك الانحدار في الصفات الإنسانية ، ولولا أن أساس الفكرة الغربية عن الحياة — وهو أساس مادي — غير صالح لهداية البشرية إلى طريق الكمال .

مادامنا بصدد بناء تلك الفكرة في هذه الظروف ، فيجب أن نفرق بين ما يصح أن نأخذ ، وما يصح أن ندع ، مما عند الغربيين . إلى أن يتم لنا بناء مجتمع إسلامي صلب العود ، لاخطر عليه من التفاعل والتصادم والأخذ والعطاء . وبعبارة أخرى يجب على الأقل أن نكفل الحماية للفكرة التي نكونها في مدة الحضارة . حضارة الفكرة في نفوسنا نحن لاحصانة الفكرة في ذاتها ، فالفكرة الإسلامية في ذاتها من القوة والوضوح بحيث لا يخشى عليها من أية فكرة أخرى غريبة . ولكننا نحن الذين رضعنا وتغذينا ، ولا نزال نقتات ثماراً غريبة عنا . . يجب أن نحترس ونحن في فترة التكوين !

فأما العلوم البحتة وآثارها التطبيقية بكافة أنواعها ، فيجب ألا نتردد في الانقاع بها وبآثارها في الحياة المادية ، بغير قيد ولا شرط ، وبدون تردد ولا إبطاء .

وأما الفلسفة وهي التفسير الفكري للكون والحياة ؛ والأدب وهو التفسير الشعوري لها ؛ والتاريخ وهو التفسير الواقعي ؛ والسريع وهو التفسير لعلاقات الأفراد والجماعات . . فيجب أن نحترس في الاستفادة منها كل الاحتراس .

فنحن لا يؤذينا أن ننتفع بالعلوم البحتة في جزئيات الحياة ؛ ولكن يؤذيها التفسير الكلي للحياة ؛ لأنه يقوم على فكرة غير فكرتنا ، و يؤدي إلى تكوين صورته للكون

والحياة تصادم الصورة التي يكونها الإسلام عهما ؛ وتنتهى بنا إلى سلوك طريق غير طريق الإسلام . هو الطريق الذى تشكو البشرية اليوم من سلوكه ، وتعانى بلاياه .

وقد يقال : إذا كان الأمر كذلك ، فالعلوم البحتة ذاتها ليست مضمونة ، لأنها ليست متفصلة فى صميمها عن طريقة التفكير الغربية . فالطريقة التجريبية قائمة على أساس من فلسفة معينة ، وهى غير الفلسفة العقلية والفلسفة الروحية . ولو لم تستقر الطريقة التجريبية فى الأذهان مسار العلم فى خطواته التى سار بها أخيراً . كما أن العلم بدوره لا يقف فى معزل عن الفلسفة ، ولا يكتفى بالتأثر بها دون التأثير فيها . إذ أن الفلسفة تستفيع بتجارب العلم وتناججه ، وتناثر بها فى اتجاهها وطريقها . فاقتراس العلوم البحتة لا يخلو إذن من اقتباس قسط من الفلسفة التى تأثرت بها هذه العلوم ، وأثرت فيها كذلك . . وهذا فصلاً على أن نتائج العلم التطبيقية تؤثر فى الحياة المادية ، ووسائل المعيشة ، وتوزيع الثروة . . وهذه بدورها تنسج مجتمعات جديدة ، ذات فلسفة جديدة ، أو على الأقل ذات فكرة عن الحياة متأثرة بهذه التطورات فى واقع الحياة .

وكل هذا صحيح وواقع . ولكن لابد مما ليس منه بد . فالانعزال عن العلم وثمراته لاسبيل إليه ، وضرره أكثر من نفعه . وليس فى هذه الحياة خير خالص ، ولا شر محض . والإسلام لا يصد عن العلم والانففاع به ؛ فلبس فى تناول الثمرات العلمية من حدائق الإنسانية جميعها ما يعارض روح الإسلام . ونحن حين نصمن التأثيرات الكلية فى عالم الفلسفة والأدب والتاريخ والنشرع ؛ وما يتبع ذلك من طرق التربية ، وطرائق التفكير والشعور ؛ وببنى هذا كله على أسس إسلامية ، نأمن إلى حد كبير ألا تؤثر نتائج العلوم وآثارها المادية ، فى صمم الفكرة الكلية التى تكونها عن الحياة والسلوك .

وعلى ذكر طرق التربية يحسن أن ننبه هنا إلى أنها لا تنفك أو تنفصل عن الفلسفة العامة للأمم . وأما حين نقبس طرق التربية الغربية ونظم التعليم وبرامجها ، نقنص معها

طريقة التفكير العامة ، والفلسفة الكامنة وراء تلك الطرق والنظم والبرامج ، أردنا ذلك أم لم نرد .

فلاعتقد بأن هذه مسائل « ييداجوجية » بحتة ، ومن ثم فهي « إيساية » لا تختلف في بلد عنها في الآخر ، هو اعتقاد ساذج قصير النظر ، يملئ له غرور النفسين والتربويين واستكبارهم بمادتهم أن يلحقوها بالفلسفة ، بعد ما انفصلت عنها في هذا القرن الأخير .

ولكن هذا شيء والواقع شيء آخر . فلم النفس قد يصبح يوماً علماً بحتاً يدرس في المعمل . ولكن توجيه نتائجها والانتفاع بها في طرق التربية ، وتريب البرامج . . كل هذا سيظل متأثراً بالفلسفة العامة عن الحياة ، خاضعاً لهذه الفلسفة مؤدياً إليها في النهاية . . لا بل إن خضوع علم النفس للمعمل ، إن هو إلا أثر من آثار الفلسفة التجريبية ، أو الطريقة التجريبية ، التي شملت العقلية الغربية المادية في السنوات الأخيرة . فلا استقلال لعلم النفس عن الفلسفة السائدة ، إلا الاستقلال الظاهري الذي لا يؤثر في النتائج النهائية ! وكذلك يقال عن طرق التربية وفلسفاتها .

وحين ننظر مثلاً فترى البرامج الأمريكية ، وطرق التربية والدريس ، تميل إلى التدريب العملي أكثر مما تميل إلى النفقة العلمي ؛ وترمي إلى تقديم المهاره العملية على الفروض النظرية . . يحب أن لمتس علة هذا الاتجاه عند فلسفة « البراجماتزم » التي وضع أساسها « تشارلس بيرس » سنة ١٨٧٨ وكونها « وليم جيمس » ثم عدلها « جون ديوى » الفيلسوف المرنى المعاصر . وهذه الطريقة هي انقلاب في وسائل التفكير والبحث ، وعدول كامل عن الأفكار المحردة ، والمعاني النظرية ، والبحث عن الأشياء في ماهيتها وحقيقتها ، وحصر البحث في مدلولاتها العملية وآثارها .

« فالفكرة (Idea) عند تشارلس بيرس أو عند البراجماتزم إنما هي مشروع ، أو خطة للعمل والشايط ، وليست حقيقة في ذاتها . فعندى من لا فكرة عن تغير السيارة التي تسير

في الشارع ؛ ولا معنى لأن أبحث في حقيقة هذه الفكرة : أصلها ومنشؤها : هل هي حقيقة أم من خلق العقل . وهل هي من عمل الأذن والجهاز العصبي ، أم هي من عمل النفير أو السيارة أو غيرها ؛ وإنما يجب أن يكون معناها الانحراف يمينا أو يسارا ، وإفساح الطريق للسيارة وراكبها . معناها أن أشرع في تغيير خطة سيرى ، والتوجه إلى جهة غير التي كنت أسير فيها . ومن هذا تزعم البراجماتزم أن الفكرة هي مشروع للعمل ، أو خطة للتأثير في البثثة . هي خطوه في سبيل العمل . لها مابعدا^(١) . » .

فدث هذه النظرية أو هذه الطريقة في التفكير هو الذي أشأ طرق التربية الأمريكية وبرامج التعليم ونظمه ، لتؤدى إلى تكوين عقلية تنظر للأشياء هذه النظرة ، وتفكر في الحياه هذا التفكير . بل هي التي طبعت الحياه الأمريكية هذا الطابع ، ووجهتها إلى الإنتاج العملى ، وكفتها عن الثقافة الفنية والنظرية إلى حد كبير .

وهكذا يجب أن محسب للفلسفة العامة حسابها ، ونحن نقبس طرف التربية ، ونظم التعليم وبرامجها ، فهي كامنة وراء هذه الوسائل جميعا ، وهي التي تخلقها وتوجهها ، مستعينة بنتائج الدراسات النفسية البحنة بطبيعة الحال ، وإن كانت هذه الدراسات في طرقها ونتائجها متأثرة بتلك الفلسفة أيضا .

طرقنا إذن من الوجهة النظرية - لتكوين فكره إسلامية مستقلة - أن سير محرص وحذر في اقتباس الفلسفة وما ينبعها من طرف التربية ، ونظم التعليم وبرامجها ، والأدب ، والتاريخ ، والشريع . . . وسقول كلمة مجازة عن كل من هذه العافات .

فأما الفلسفة فقد أسرا من قبل إلى فكره الإسلام الكالية عن الكون والحياه

(١) البراجماتزم أو فلسفة الدرائع « تأليف الدكتور مقوب »

والإنسان . وهي فكرة تختلف في صميمها عن طبيعة الأفكار الكلية الأخرى في الفلسفات الغربية - منذ الإغريق إلى اليوم - وليس هذا محال تفصيل هذا الاختلاف ، فبحسبنا أن نعرف هنا أن هناك اختلافاً أصيلاً^(١) .

ولقد كانت للأزهر بصفة خاصة رسالة لم يقم بها في هذا المجال . . أن يبحث عن هذه الفكرة الكلية للإسلام ، وأن يعرضها عرضاً قوياً ، بلغة العصر وأسلوبه ، وأن يوازن بينها وبين المذاهب الفلسفية الأخرى . وبدلاً من أن ينهض الأزهر بهذه الرسالة راح يدرس في كلية أصول الدين ما يسمى خطأ بالفلسفة الإسلامية ، من كتب ابن سينا وابن رشد . . . هذه الانعكاسات للفلسفة الإغريقية ، التي لاصلة لها بحقيقة الفكرة الإسلامية الكلية . فكان هذا إمعاناً في إهمال الرسالة الملقاة على عاتق الأزهر ، وإعلاناً لمهزومة الروحية والفكرية في العقل الأول للفكر الإسلامي !

يجب إذن لتكوين فكرة إسلامية صحيحة عن الكون والحياة والإنسان ، ألا تدرس الفلسفة العربية - وما يبعثها من مبادئ الأحلاف - في القسم الثانوي من مدارسنا إطلاقاً . ولا تدرس في الجامعة أيضاً إلا بعد السنتين الأوليين في قسم الفلسفة على أقل تقدير . وطبيعة الحال لا تدرس في الكليات الأزهرية إلا أخيراً . ويجب أن تسبقها في كل معهد تدرس فيه ، دراسة إسلامية خالصة ، تقرر الفكرة الإسلامية الحقة ، مرأه مما يسمى « الفلسفة الإسلامية » .

فإذا ماتكوت في نفوس الطلاب وأفكارهم أسس وطيدة لروح الإسلام وفكرته عن الكون والحياة والإنسان ، والحر والسر ، والعمل والجاء . . . إلى آخر مباحث العقيدة الإسلامية الخاصة في الميدان الفلسفي . . . أخذنا في السنوات الأخيرة من الدراسات الجامعية قدم اطلاب الفلسفة المتخصصين ، راد الفلسفة الإغريقية وانعكاساتها في الفلسفة

(١) رجو المؤلف أن يقدم اقراء العربية محناً كاملاً في « فكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان » .

الإسلامية ، وزاد الفلاسفات الأوربية والأمريكية الحديثة ، مع الموازنات والمقارنات في كل مرحلة بينها وبين فلسفة الإسلام ؛ ضامنين إلى حد ما ألا تؤثر في شعورهم ووجدانهم ؛ وأن تقتصر آثارها على أفكارهم وأذهانهم بعد استعدادهم للجدل والمناقشة ، ورد ما لا يوافق طريقة التفكير الأصلية لقوم مسلمين . عندئذ لا تضر المعرفة بل تفيد . لأنها تصبح معرفة عقلية مبرأة من التأثير الوجداني في الضمير ، وفي تصور الحياة والشعور بها ، والسلوك فيها ، إلى حد كبير .

ولقد عرضنا مثالا من فلسفة « البراجماتزم » في النظر إلى الأشياء . وقد لا تبدو في هذا المثال خطورة تلك الفلسفة أو الطريقة ، فنحب أن نتابع هذه الفلسفة في نتائجها البعيدة ، لنرى الآثار الخطيرة لطبع عقلية الجيل بطريقة كهذه في التفكير .

« معظم الناس يؤمنون بالله . وهذه فكرة (Idea) إما أن تكون خطأ أو صواباً في حكم المنطق . فالنظرية العقلية تقول : إن الله موجود حقاً إذا تبين منطقياً وجوده .

« أما البراجماتزم ، فتعالج هذه المسألة من ناحية أخرى ، ونقربها بشكل آخر . ففي رأيها أن صواب هذه الفكرة لا يتوقف على الضرورات المنطقية ، وإنما يتوقف على صلاحية هذه الفكرة في حياتنا الراهنة ، وفي تصرفاتنا اليومية ، وفي اختباراننا . فإذا كانت هذه الفكرة تؤدي إلى نتائج مرضية في الحياة فهي صحيحة وصائبة . وبذلك يكون الله موجوداً . بغير هذه الطريقة لا نستطيع أن نحكم على هذه الفكرة أولاً ، ثم لا نستطيع أن نقى من حكمها ثانياً ^(١) . »

وطريقة الإسلام تختلف قليلاً أو كثيراً عن النظرية العقلية ذاتها ، في أنها لا نكل إلى المنطق الذهني وحده كل القضية ، بل تتركه معه الإلهام . ولكنها تنناقص تناقصاً مع « البراجماتزم » لأننا حين سیر مع هذه إلى النهاية ، نجد أن فكرة الله قد يأتى عليها حين

(١) البراجماتزم أو فلسفة الدرائع .

لا تؤدي وظيفة ظاهرة في الحياة المادية ، وعندئذ تنبذ الفكرة من أساسها لأنها لا تدير آلة ولا تحرك جهازاً !

ثم نسير خطوة ، فإذا المنفعة الظاهرة وحدها هي المحكمة ، لا في قبول الأشياء أو رفضها ! بل في تصور وجودها أو عدمها ! وهي مرحلة تفقد فيها الإنسانية كل مقوماتها الكريمة ؛ ويستوى الإنسان عندها بالآلات .

ولا ينفصل السلوك في الحياة عن هذه الأفكار . ولعلنا لا نبعد إذ نقول : إن سلوك الولايات المتحدة في قضية فلسطين ، وموقفها كذلك في مجلس الأمن من قضية مصر ، إنما كانا أثرًا من عقلية الپراجماتزم ! - بالإضافة إلى العوامل الأخرى - ففكرة الحق والعدل ، ليست لها وظيفة في الحياة الأمريكية المادية . ومن هنا لا معنى لإثباتها والاعتراف بها في السلوك الدولي . وهو تفسير كاف لهذا الموقف المريب !

فما لم نكن نبغى أن نكون عقلية في مجتمعنا الإسلامى كهذه العقلية ، فيجب أن نحترس من دراسة الفلسفة الغربية ، قبل أن نكون فكرة قوية واضحة عميقة في نفوس الناشئة والشباب ، ترتكن إلى فكرة الإسلام الكلية . كما ينبغي أن نحترس في اقتباس طرق التربية وبرامج التعليم ونظمه ، لأن هذه جميعها خاضعة للفلسفة العامة في بلادها ، مؤدية إلى الأهداف التى ترسمها هذه الفلسفة من قريب أو من بعيد .

فأما الأدب فهو التفسير الشعورى للحياة . وهو منبعث من المنبع الذى تصب فيه جميع الفلسفات والديانات والتجارب والمؤثرات فى بيئة من البيئات .

ولقد يكون الأدب أشد المؤثرات فى تكوين فكرة وجدانية عن الحياة ، وفى طبع النفس البشرية بطابع خاص . ومن هنا يجب أن يكون لنا أدب تابع من التصور الإسلامى . ولعله يحسن أن نقول هنا كلمة مفصلة عن منهج الأدب الإسلامى :

الأدب - كسائر الفنون - تعبير موح عن قيم حية ينفعل بها ضمير الفنان . هذه القيم

قد تختلف من نفس إلى نفس ، ومن بيئة إلى بيئة ، ومن عصر إلى عصر ، ولكنها في كل حال تنبثق من تصور معين للحياة ، والارتباطات فيها بين الإنسان والكون ، وبين بعض الإنسان وبعض .

ومن العبث أن نحاول تجريد الأدب أو الفنون عامة من القيم التي يحاول التعبير عنها مباشرة ، أو التعبير عن وقعها في الحس الإنساني . فإننا لو أفلحنا - وهذا متعذر - في تجريدها من هذه القيم ، لن نجد بين أيدينا سوى عبارات خاوية ، أو خطوط جوفاء ، أو أصوات غفل ، أو كتل صماء .

كذلك من العبث محاولة فصل تلك القيم عن التصور الكلي للحياة ، والارتباطات فيها بين الإنسان والكون ، وبين بعض الإنسان وبعض . ويستوى أن يشعر الإنسان بأن له تصورا خاصا للحياة أو لا يشعر ، لأن هذا قائم في نفسه على كل حال ، وهو الذي يحدد قيم الحياة في نظره ، ويلون تأثراته بهذه القيم

والإسلام تصور معين للحياة ، تنبثق منه قيم خاصة لها . فمن الطبيعي إذن أن يكون التعبير عن هذه القيم ، أو عن وقعها في نفس الفنان ، ذا لون خاص .

وأهم خاصية للإسلام أنه عقيدة ضخمة جادة فاعلة خالقة منشئة ، تملأ فراغ النفس والحياة ، وتستنفد الطاقة البشرية في الشعور والعمل ، وفي الوجدان والحركة ، فلا تبقى فيها فراغا للقلق والحيرة ، ولا للتأمل الضائع الذي لا ينشئ سوى الصور والتأملات .

وأبرز ما فيه هو الواقعية العملية حتى في مجال التأملات والأشواق . فكل تأمل هو إدراك أو محاولة لإدراك طبيعة العلاقات الكونية أو الإنسانية ، وتوكيد للصلة بين الخالق والمخلوق ، أو بين مفردات هذا الوجود . وكل شوق هو دفعة لإنشاء هدف ، أو لتحقيق هدف ، مهما علا واستطال .

وقد جاء الإسلام لتطویر الحياة وترقيتها ، لا للرضى بواقعها في زمان ما أو في مكان ما . ولا لمجرد تسجيل ما فيها من دوافع وكواجح ، ومن نزعات وقيود ، سواء في فترة خاصة ، أو في المدى الطويل .

مهمة الإسلام دائماً أن يدفع بالحياة إلى التجدد والتطور ولرقى ، وأن يدفع بالطاقات البشرية إلى الإنشاء والانطلاق والارتفاع .

ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى للحياة ، قد لا يحفل كثيراً بتصوير لحظات الضعف البشرى ، ولا يتوسع فى عرضها ، وبطبيعة الحال لا يحاول أن يبررها ، فضلاً على أن يزيناها بحجة أن هذا الضعف واقع ، فلا ضرورة لإنكاره أو إخفائه . إن الإسلام لا ينكر أن فى البشرية ضعفاً ، ولكنه يدرك كذلك أن فى البشرية قوة . ويدرك أن مهمته هى تغليب القوة على الضعف ، ومحاولة رفع البشرية وتطويرها وترقيتها ، لا تبرير ضعفها أو تزيينه .

والأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى للحياة قد يلم أحياناً بلحظات الضعف البشرى ، ولكنه لا يلبث عندها إلا ريثماً يحاول رفع البشرية من وهدة هذه اللحظات ، وإطلاقها من عقال الضرورة وضغطها . وهو لا يصنع هذا متأثراً بالمعنى الضيق لمفهوم «الأخلاق» إنما يصنعه متأثراً بطبيعة التصور الإسلامى للحياة ، وبطبيعة الإسلام ذاته فى تطوير الحياة وترقيتها ، وعدم الاكتفاء بواقعها فى لحظة أو فترة .

والنظرية الإسلامية لا تؤمن بسلبية الإنسان فى هذه الأرض ، ولا بضالة الدور الذى يؤديه فى تطوير الحياة . ومن ثم فالأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى لا يهتف للكائن البشرى بضعفه ونقصه وهبوطه ، ولا يملأ فراغ مشاعره وحياته بأطياف اللذائذ الحسية ، أو بالتشهى الذى لا يخلق إلا القلق والحيرة والحسد والسلبية . إنما يهتف لهذا الكائن بأشواق الاستعلاء والطلاقة ، ويملأ فراغ حياته ومشاعره بالأهداف البشرية التى تطور الحياة وترقيها . سواء فى ضمير الفرد أو فى واقع الجماعة .

وليست الخطب الوعظية هى سبيل الأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى ، فهذه وسيلة بدائية وليست عملاً فنياً بطبيعة الحال .

كذلك ليست وظيفة هذا الأدب أو الفن هى تزوير الشخصية الإنسانية أو الواقع

الحيوى ، وإبراز الحياة البشرية فى صورة مثالية لا وجود لها . إنما هو الصدق فى تصوير المقدرات الكامنة أو الظاهرة فى الإنسان . والصدق كذلك فى تصوير أهداف الحياة الالهة بعالم من البشر ، لا بقطيع من الذئاب !

الأدب أو الفن المنبثق من التصور الإسلامى أدب أو فن موجه ، بحكم أن الإسلام حركة تطوير مستمرة للحياة ، فهو لا يرضى بالواقع فى لحظة أو جيل ، ولا يبرره أو يزينه لمجرد أنه واقع . فمهمته الرئيسية هى تغيير هذا الواقع وتحسينه ، والإيحاء الدائم بالحركة الخالقة المنشئة لصور منجددة من الحياة .

وقد يلتقى فى هذا مع الأدب أو الفن الموجه بالتفسير المادى للتاريخ . يلتقى معه لحظة واحدة . ثم يفترقان . .

فالصراع الطبقي هو محور الحركة التطويرية فى ذلك الفن . أما الإسلام فلا يعطى الصراع الطبقي كل هذه الأهمية ، لأن نظرنه إلى أهداف البشرية أوسع وأرقى . إنه لا يرضى بالظلم الاجتماعى ولا يقره ، ولا يهتف للناس بالرضى به أو التذاده ! وهو يعمل - فيما يعمل - لمكافحته وتبديله . ولكنه لا يقيم حركته التطويرية على الحقد الطبقي ، بل على الرغبة فى تكريم الإنسان ورفعته عن درك الخسوع للحاجة والضرورة ، وإطلاق إنسانيته المبدعة من الانحصار فى الطعام والشراب وجوعات الجسد على كل حال .

فالمحور الذى تدور عليه حركة التطوير فى الفكرة الإسلامية هو تطوير البشرية كلها ، ودفعها إلى الانطلاق والارتفاع ، وإلى الخلق والإبداع . وفى الطريق يلم بآلام الطبقات وقيودها ، ليحطم هذه القيود ، ويزيل تلك الآلام .

إنه لا يحقر آلام البشر ، ولكنه لا يستخدم الحقد الطبقي لإراتها ، لاعتباره أن الحقد ذاته قيد يحول دون انطلاق البشرية إلى آفاق أعلى !

أما كيف يعالج هذه الآلام علاجا واقعيا عمليا ، لا وعظيا ولا خياليا ، فقد تحدثنا عنه فى غير هذا الموضع . إنما المهم أن نقرر هنا أن الأدب أو الفن الإسلامى أدب أو فن موجه . موجه

بطبيعة التصور الإسلامى للحياة وارتباطات الكائن البشرى فيها ، وموجه بطبيعة الفكرة الإسلامية ذاتها ، وهى طبيعة حركية دافعة للإشياء والإبداع ، وللترقى والارتفاع . ولست أعنى التوجيه الإجبارى على نحو ما يفرضه أصحاب مذهب التفسير المادى للتاريخ ، إنما أعنى أن تكيف النفس البشرية بالتصور الإسلامى للحياة ، هو وحده سيلهمها صورا من الفنون غير التى يلهمها إياها التصور المادى ، أو أى تصور آخر ، لأن التعبير الفنى لا يخرج عن كونه تعبيرا عن النفس ، كتعبيرها بالصلاة أو السلوك فى واقع الحياة .

وأخيرا فإن الإسلام لا يحارب الفنون ذاتها ، ولكنه يعارض بعض التصورات والقيم التى تعبر عنها هذه الفنون . ويقيم مكانها - فى عالم النفس - تصورات وقيم أخرى ، قادرة على الإيحاء بتصورات جمالية إبداعية ، وعلى إبداع صور فنية أكثر جمالا وطلاقة ، تتبىق ابننا ذاتيا من طبيعة التصور الإسلامى ، ونسكيف بمخصائصه المميزة .

ولا ينبغى أن يفهم من هذا تحريم الآداب الأوربية على الناشئة . فالذى يعنيه هو مجرد الاختيار والانتقاء . ففى هذه الآداب ما نلتئم روحه مع الروح الإسلامية . لا لأنه حث على الفضائل وتقييح للذائل ؛ فالأدب لس منبرا خطايا للوعظ والإرشاد . ولكن لأنه ينظر إلى الحياة نظرة روحية محلقة أرفع من المادة ؛ ولأنه يعترف بالقيم المعنوية للحياة . فهذا اللون من الأدب يتفق فى روحه مع الفكرة الإسلامية فى عمومها . ولا يؤذى وجدان الناشئة ، ولا يفسد جهازهم الشعورى والتفكيرى وهو بعد غص . وهذه الغضاضة تستمر على الأقل إلى السة الثالثة فى الكليات الأدبية ، إن لم تكن إلى سة اللىساس . ولا بأس - بل يجب - أن نتضمن دراسات النخصص كل ألوان الأدب العالمى بلا تحفظ ولا استثناء ، فالغرض الأول من الاختبار والانتقاء فى سن معينة ، هو حماية فترة الحضاة من التلوث والانحراف .

* * *

والتاريخ فرع من الأدب ، ولكنه ذو طبيعة خاصة ، وذو خطوره خاصة كذلك . فالتاريخ تفسير لوقائع الحياة ، ولا بد أن يتأثر بالفلسفة والتصور العام للحياه . وستؤدى

تفسيراته على هذا النحو إلى تكوين فكرة عن الحياة تختلف اختلافاً رئيسياً عن التصور الإسلامي لاتجاه الحياة والتاريخ .

وفوق ذلك فإن المؤرخين - لأنهم أوروبيون في الغالب - جعلوا محور التاريخ العالمي هو تاريخ أوروبا . وهم في هذا معذورون بحكم الفطرة البشرية . وذلك إذا أغضينا عن الأثر الغربية والغرور الأوربي . فدراسة ناشئتنا لتاريخ تلك روحه وهذه طريقته ، يجعلهم يخرجون بفكرتين باطلتين :

الأولى : أنه لا أثر للعوامل الروحية في سير خط الزمن ، أو أن هذا الأثر ضعيف ضئيل .
والثانية : أن أوروبا هي محرك خط الزمن ، وأن الشرق والإسلام ليس لهما إلا أثر ضئيل ضعيف .

وأثر كل من هاتين الفكرتين مؤذ وخطير ، سواء في تكوين فكرة عامة عن الحياة والخلق والسلوك ، أو في الشعور بالعزة الإسلامية أمام التيار الأوربي الجارف .

فلكى تقى ناشئتنا هذا الشريب أن تتخذ الخطوتين التاليتين :

أولاً : أن نأخذ في وضع تاريخ عالمي عام ، من وجهة النظر الإسلامية ، في تفسير الحوادث والوقائع ، فلا تنفرد طريقة النظر الأوربية بهذا العمل الخطير . على أن نضع أوروبا في هذا التاريخ في موضعها الحقيقي لا تتجاوره ، وعلى أن يبرز دور الشرق بصفة عامة ، ودور الإسلام بصفة خاصة في خط سير التاريخ .

ثانياً : أن نغير برامج التاريخ الحاضرة في مدارسنا ومعاهدنا ؛ فنبدأ أولاً بعرض التاريخ الإسلامي في جميع الرقعة الإسلامية ، ونفسره من وجهة النظر الإسلامية . فإنه لا يكتفى أن ندرس لأبنائنا تاريخ الإسلام مكتوباً بأقلام غربية ، أو مفسراً بطريقة التفكير الغربية . فإذا امتلأت قلوبهم بتاريخ بلادهم ، سقاهم تاريخ العالم المكتوب بأقلاماً في مرحلة النعائم العالي . فإذا انهوا منه سقاهم في مراحل التخصص بقية الطرق في التاريخ . ولعله يحسن أن نقول هنا كلمة مفصلة عن منهج التاريخ الإسلامي .

التاريخ ليس هو الحوادث ، إنما هو تفسير هذه الحوادث ، والاهتداء إلى الروابط الظاهرة والخفية التي تجمع بين شتاتها ، وتجعل منها وحدة متماسكة الحلقات ، متفاعلة الجزئيات ، ممتدة مع الزمن والبيئة امتداد الكائن الحى فى الزمان والمكان .

ولكى يفهم الإنسان الحادثة ويفسرها ، ويربطها بما قبأها وما تلاها ، ينبغى أن يكون لديه الاستعداد لإدراك مقومات النفس البشرية جميعها : روحية وفكرية وحيوية ، ومقومات الحياة البشرية جميعها : معنوية ومادية . وأن يفتح روحه وفكره وحسه للحادثة ، ويستجيب لوقوعها فى مداركه ، ولا يرفض شيئاً من استجاباته لها إلا بعد تخرج وتمحيص ونقد . وعلى ذلك فإن التاريخ الإسلامى يجب أن تعاد كتابته على أسس جديدة وبمنهج آخر . يجب أن ننظر إلى الحياة الإسلامية من زاوية جديدة ، وتحت أضواء جديدة ، لكى تعطى كل أسرارها وإشعاعاتها ، وننكشف بكل عناصرها ومقوماتها .

وفى هذه الدراسة الجديد يجب أن تكون المصادر العربية هى المرجع الأول ، والدراسات الغربية هى المرجع الثانى . على أن ينفع من هذا المرجع الأخير بتحرير النصوص وتنسيقها ، وبعض الموازنات بين شتى الروايات من جهة السند . ولأننى بعد ذلك أبدأ . فبقية العمل يجب أن تكون ذاتية بحثة ، غير متأثرة إلا بمنطق الحوادث ذاتها ، بعد أن يعيش الباحث بعقله وروحه وحسه فى جو الإسلام كعقيدة وفكرة وظام . وفى جو الحياة الإسلامية كقطعة من حياة البشرية الواقعية . وهذه الحياة فى هذا الجو ضرورية جداً لتفتح نوافذ إدراكه جميعاً ، لالهم تلك الحياة فحسب ، بل لإدراكها ككائن حى ، وإدراك مواقع الحوادث والوقائع فى جسم هذا الكائن الحى .

وإبه ليعز على الباحث فى أية فترة من حياة الإنسان أن يدركها إدراكاً حقيقياً داخلها إلا أن ينجأوب معها بكل ذائته ، وأن يعش فى جوها بكامل مؤبراتها وإيحاءاتها . فليست هذه خصيصه قاصرة على الحبأه الإسلاميه ؛ وإن كانت أكثر وضوحاً بالقياس إلى الحياة الإسلاميه لأن مقومات هذه الحياة تختلف فى كثير من أنواعها وماهياتها عن مقومات الفترة الحاضرة وبخاصة فى العالم الأوروبى .

وإنه ليصعب أن نتصور إمكان دراسة الحياة الإسلامية كاملة دون إدراك كامل لروح العقيدة الإسلامية ، ولطبيعة فكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان ، ولطبيعة استجابة المسلم لتلك العقيدة ، وطريقته في الاستجابة للحياة كلها في ظل تلك العقيدة . وهذه الخصائص كلها لا يمكن أن تطلب عند باحث غير عربي بوجه عام ، ولا عند غير مسلم على وجه التخصيص ، وهي الخصائص التي لا بد من توافرها عند إعادة كتابة التاريخ الإسلامي .

إنه لا بد من إدراك البواعث الحقيقية لتصرفات الناس في خلال هذه الحياة التاريخية الإسلامية ، وعلاقة هذه البواعث بالحوادث ، والتطورات ، والانتقالات . ولا بد من ربط هذا كله بطبيعة الفكرة الإسلامية وما فيها من روح انقلابية ثورية - لافي شكلها الخارجى وخطواتها العملية فحسب - ولكن في تفسيرها للعلاقات الكونية ، والعلاقات الإنسانية ، والعلاقات الاجتماعية . وفي تصويرها لنظام الحكم وسياسة المال وطرق التشريع ووسائل التنفيذ . الخ . وهي كلها من مقومات الحياة ، وبالتالي من مقومات التاريخ لهذه الحياة .

إن المعارك الحربية ، والمعاهدات السياسية ، والاحتكاكات الدولية . . وما إليها مما يعنى به التاريخ غالبا أكثر من سواه . . إنها كلها محكومة بعوامل أخرى هي التي يجب أن تبرز عند كتابة التاريخ . . هذه العوامل هي التي يختلف الباحثون في إدراكها وتقديرها : كل ينحصر للفلسفة التي تسيطر على تفكيره وتقديره ، أى لطريقة إدراكه للحياة في عمومها . وللباحث المسلم مزنة هنا في دراسة الحياة الإسلامية ، لأن طريقة إدراكه للحياة تمت بصلة إلى حقيقة هذه العوامل المؤثرة في سير التاريخ . ومن ثم فهو أقدر على التلبس بها واسنيطاها ، والاستجابة لها استجابة كاملة صحيحة .

وعلى ضوء إدراكه لطبيعة العقيدة الإسلامية ، وطريقة استجابة المسلمين لها ، يستطيع أن يزن دوافع الحياة الإسلامية في تلك الفترة التاريخية ، والقيم الإنسانية السائدة فيها ، وأسباب النصر والهزيمة في كل خطوة . وأن يتصور الحياة الظاهرة والباطنة لتلك الجماعات

الإنسانية في مهد الإسلام الأول وفي البلاد التي انساح فيها ، فيضم إلى الجوانب الظاهرة التي لا يدرك الغربيون سواها في الغالب ، كل الجوانب الروحية الخفية التي يعدها الإسلام واقعا من الواقع ، ويحسب لها حسابها في سير الزمان وتشكل الحياة في كل زمان ومكان .

ولما كانت الحياة الإسلامية فترة من الحياة البشرية ، والمسلمون جماعة من بني الإنسان في حيز من الزمان والمكان ، والإسلام رسالة كونية بشرية غير محدودة بالزمان والمكان . . فإن التاريخ الإسلامي لا يمكن فصله من التاريخ الإنساني .

وقد تأثرت تلك الفترة - من غير شك - بتجارب البشرية كلها من قبل ، وبخاصة تلك العوامل التي كانت واقعة عند مولد الإسلام . ثم أثرت بدورها في تجارب البشرية من بعد ، وبخاصة تلك الجهات التي امتدت إليها أو جاورتها . فلا بد إذن عند كتابة التاريخ الإسلامي من الإلمام بالصورة التي انتهت إليها تحارب الإنسانية قبل مولد الإسلام ، والحالة التي صارت إليها المجتمعات البشرية في الأرض ، وبخاصة من ناحية العقائد الدينية وسائر ما يتعلق بها من أفكار وفلسفات ونظريات ، ومن ناحية الأوضاع الاجتماعية وما يتعلق بها من نظم الحكم وسياسة المال وعلاقات المجتمع والأخلاق والعادات والأفكار ، كي تتبين على صونها حقيقة دور الإسلام وطبيعته ، ويمكن تفسير استجابة العالم لهذا النظام الجديد قبولاً أو رفضاً ، وتصور أسباب الصراع وعوامل النصر والهزيمة كاملة ، وعناصر التفاعل والتدافع والتلاقق والانعكاس على مر الأيام .

وإذا كان الإلمام بوضع العالم إذ ذاك ضرورياً ، فإن الإلمام بوضع الجزيرة العربية وتصور الحياة فيها من كافة واحيائها أكثر ضرورة بوصفها مهد الإسلام الأول من جهة ، ومركز التجمع والاسياع من جهة أخرى .

فهل كانت مصادفة عابرة أن يظهر هذا الرسول بهذا الدين في هذا الموضع من الأرض في هذا الزمان ؟ أم إن هنالك نظاماً مقدوراً ، وقصداً مقصوداً ، وتدبيراً معيناً ، وترتيباً

موضوعاً ، لتلتقي هذه الظواهر كلها حيث التقت ، كي تؤدي دوراً معيناً ، ليس أقل نتائجها
تخطيط خريطة العالم في عالم الظاهر وفي عالم الشعور على هذا الوضع الذي صارت إليه
الأمور ، منذ ذلك التاريخ البعيد ؟!

ولعل هذا الخاطر أن يسوق إلى دراسة « محمد الرسول » في هذا السياق الكوني للتاريخ .
فلعل في شخصه ، وفي نسبه ، وفي بيئة حياته ، وفي تقاليد بيئته . . وفي سائر ما يحيط بالفرد
الإنساني من مقومات ، عوامل مقصودة ، وموافقات مدبرة ؛ وأنها لم تكن مصادفة
عابرة أن يشار إليه من بين الجموع البشرية الحاشدة ، وأن يقال له : أنت . فانتدب لهذا
الحدث الكوني الذي لم يسبق ولم يلحق بنظير .

ولعله كذلك أن يسوق إلى دراسة طبيعة هذا الحدث ، والفكرة الكلية التي
يتضمنها ، قبل البدء في دراسة الأحداث والاضطرابات العالمية التي تمت على أساسها . .

وبذلك تنهياً للقارئ لمثل هذا التاريخ صورة مستكملة الجوانب لكل الأوضاع
والأحوال التي نشأت عنها الاستجابات التي وقعت بالفعل في تاريخ الإسلام في الفترة
التي تلت ظهوره ، كما يتنهى له تفسير هذه الاستجابات نفسياً صحيحاً ، مستكملاً لكل عناصر
الحكم والتقدير .

وبذلك يستحيل التاريخ عملية اسبطان وتجاوب في ضامائر الأشياء والأشخاص .
والأزمان والأحداث . ويتصل بناموس الكون ، ومدارج السرية ، ويصبح كائناً حياً .
ومادة حياة .

ومتى استقام البحث على ذلك المنهج الذي أسلفنا ، وبرزت تلك المقومات الأساسية
لطبيعة الدعوه ، وطبيعة الرسول ، وطبيعة البائة التي استجابت للدعوه واستقبلت الرسول ، وطبيعته
المجتمع الإنساني الذي كان يعاصر مولد الإسلام ؛ وطبيعة العقائد والأفكار التي كانت
تسوده يومذاك . .

حتى برزت تلك المقومات الأساسية ، سهل تتبع اشاطها وتفاعلها وصبرورتها ، وأمكن

تصوير وتصور خطوات الدعوة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . هذه الخطوات التي تسير متأثرة بتلك المقومات كلها ، وتفاعل بعضها مع بعض ، وتيسر لنا وللناس في هذا الجيل أن نعرف كيف اختار الرسول رجاله ، ومن أية طينة كان هؤلاء الرجال ؛ وكيف صاغ الرسول رجاله ، وكيف أعدهم للمهمة العظمى ؛ وكيف بنى الرسول نظامه ، وعلى أى الأسس قام هذا النظام ؛ وكيف تحولت الجزيرة العربية مهداً لهذا الدين الجديد ، أو لهذا النظام الجديد ؛ وماذا كان في طبيعتها وفي ظروفها وفي رجالها وبيوتها وعشائرها ، وفي علاقاتها الاجتماعية ، وملابساتها الاقتصادية والجغرافية والحيوية . . من استعداد لتلبية هذا الحدث أو معارضته . . إلى آخر هذه المباحث التي تصور المرحلة الأولى من مراحل حياة الإسلام ، أو من تاريخ الإسلام ، والتي تصح تسميتها باسم : « الإسلام على عهد الرسول » .

ثم تجيء المرحلة الثانية : مرحلة « المد الإسلامي » . ذلك عند ما اساح الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها . عند ما فاض ذلك الفيض الانفجاري العجيب الذي لم يعرف له العالم نظيراً في سرعته وقوته . لامن ناحية الفتح العسكري وحده ، ولكن من ناحية التأثير الروحي والفكري والاجتماعي أيضاً . أى من الناحية الإنسانية الشاملة ، التي شهدت تحولاً كاملاً في خط سير التاريخ على مولد هذا الدين الجديد ، وإشارته ذلك الانتشار العجيب !

وهنا تبدو قيمة النهج الذي أشرنا إليه ، ويمكن تتبع أعمال الهدم والبناء ، التي قام بها الإسلام في تلك الرقعة الفسيحة التي امتد إليها ، وتفاعله مع الأفكار والعقائد التي كانت سائدة فيها ، ومع النظم الاجتماعية التي كانت تظللها ، ومع الظروف الاقتصادية ، والمخلفات التاريخية ، والملاسات الإنسانية ، في أحص بقاء الأرض ، وأكثرها حضارة في ذلك الزمان .

والمد الإسلامي لم يقف عند الحدود التي وصلت إليها فتوحاته العسكرية . فلقد امتدت الموجة الفكرية ، والحضارة التي كورها إلى ما وراء حدود العالم الإسلامي قطعاً . ولا بد من

دراسة آثار هذا المد فيا وراء هذه الحدود . دراستها طردا وعكسا في حياة العالم الإسلامي، ذاته ، وفي حياة العالم غير الإسلامي كله . فقد أخذ هذا العالم من الإسلام وأعطى ، وقد تأثر به وأثر فيه . ودراسة هذه التفاعلات في ضوء المنهج الذي صورنا خصائصه ، كفيلة بأن تنشيء صورة من التاريخ غير مسبقة ، ذات حيوية خاصة ، وذات طابع خاص ؛ بل كفيلة بأن تنشيء صورة للعالم الإنساني وخطواته الحية مختلفة قليلا أو كثيرا عن الصورة التي اعتاد الغربيون أن يرسموها ، والتي اعتدنا نحن أن نراها !

ثم يجيء دور « انحسار المد الإسلامي » . وعلى ضوء المنهج وضوء دراسة المراحل التاريخية السالفة يمكن أن تبين أسباب هذا الانحسار وعوامله الداخلية والخارجية جميعا : كم من هذه العوامل من طبيعة العقيدة الإسلامية والنظام الإسلامي ، وكم منها من صنع المسلمين أنفسهم ، وكم منها لرد الفعل في العالم غير الإسلامي ؟ ثم هل كان هذا الانحسار شاملا أم جزئيا ؟ وسطحيا أم عميقا ؟ وما أثر هذا الانحسار في خط سير التاريخ ، وفي تكييفه أحوال البشر ، وفي قواعد التفكير والسلوك ، وفي العلاقات الدولية والإنسانية ؟ وما وزن الأفكار والنظم والعقائد التي استحدثتها الإنسانية بالقياس إلى نظائرها في الإسلام ؟ وماذا كسبت البشرية وماذا خسرت من وراء انحسار المد الإسلامي وظهور هذا المد الأوربي الذي ماتزال تظللنا ببقاياه .

ومن ثم يصبح الحديث عن « العالم الإسلامي اليوم » طبيعيا وفي أوانه ، وقائما على أسسه الواضحة الصريحة ؛ وليس حدينا تمليه العاطفة أو التعصب من هذا الجانب أو ذاك ، ويصبح التاريخ الإنساني - في ضوء منهجنا الخاص - سلسل الحلقات ، متشابك الأواصر ، ويتحدد دور الإسلام في هذا التاريخ في الماضي وفي الحاضر ، وتبين خطوطه في المستقبل على ضوء الماضي والحاضر .

وأما دراسة التشريع : فهي كذلك متأثرة بوجهة النظر الغربية ، وبالفلسفة الغربية ،

وبالتاريخ الغربي ، وبالتشريع الغربي ، وبالمجتمع الغربي . . . فالقانون صورة للمجتمع ، أو أثر من آثاره . والمجتمع وليد هذه العوامل جميعا .

فيجب لتكوين فكرة إسلامية صحيحة أن ندرس التشريع الإسلامى دراسة كاملة موسعة قبل البدء بدراسة أى تشريع ؛ ويجب أن تكون دراسة التشريع الإسلامى من صنع أساتذة مسلمين ، فلا تتدخل وجهة النظر الغربية إلى الشريعة الإسلامية إلا فى مرحلة التخصص . كما لا تتدخل دراسة التشريع العالمى إلا فى هذه المرحلة أيضاً .

على أن من مقتضيات الحياة الإسلامية أن يسود التشريع الإسلامى ، وهذا بطبيعته سيؤدى إلى اتباع ماأشرنا به فى دراسة الشريعة الإسلامية ، بحكم الواقع والحاجة والاتجاه . وهناك واجب ضخم ينتظر أساتذة الشريعة فى هذا المجال ، وهو أن يتابعوا الخطوات الجبارة التى خطاها الأئمة وتلاميذهم فى تنمية التشريع الإسلامى .

* * *

فإذا اتهمنا من وسيلة التوجيه الفكرى ، بقيت أمامنا وسيلة التشريع القانونى ، لتحقيق حياة إسلامية صحيحة ، تكفل فيها العدالة الاجتماعية للجميع . وفى هذا المجال لايجوز أن نقف عند مجرد ماتم فى الحياة الإسلامية الأولى ؛ بل يجب الانتفاع بكافة امکانات التى تتيحها مبادئ الإسلام العامة وقواعده الجملة . فكل ماأتمته البشرية من تشريعات ونظم اجتماعية ، ولا تخالف أصوله أصول الإسلام ، ولا تصطدم بفكرته عن الحياة والناس ، يجب ألا ننجس عن الانتفاع به ، عند وضع تشريعاتنا ، مادام يحقق مصلحة حقيقية للمجتمع ، أو يدفع عن ضرر متوقعة . ولنا فى مبدأ المصالح المرسلة ، ومبدأ سد الذرائع ، وهما مبدأان إسلاميان عريضان ، ما يمنحولى الأمر سلطة واسعة لتحقيق المصالح العامة فى كل زمان ومكان .

ولقد كان هذا حسبنا فى كتاب عام عن « العدالة الاجتماعية فى الإسلام » . الغرض

الأول منه هو إبراز « فكرة العدالة الاجتماعية في الإسلام » أكثر من الحديث التفصيلي عن التشريعات والمشروعات التي يمكن أن تقوم على أساس هذه الفكرة .

ولكنني أحب أن أضرب بعض الأمثلة على ما يستطيع الإسلام تحقيقه في الحاضر والمستقبل في هذا المجال ، من التشريعات التي لا أقصد بها أن تستوعب كل حاجات المجتمع ، بل أن تكون نماذج يقاس عليها ، ومعالم تشير إلى الطريق .

وأنا أعلم أن إبراز « الفكرة العامة » شيء غير بناء للمشروعات الاجتماعية عليها ، فليكن نصيبي اليوم هو ما حققته . والمستقبل كفيل ببناء المشروعات العملية الكاملة متى وضع الأساس ، ووضح الاتجاه .

١ - تشريع الزكاة: الزكاة فريضة مقررة في الإسلام تتراوح في الأموال بين العشر وربع العشر - وهي نسبة ضئيلة على كل حال - وإنه ليحق للإنسان أن يتساءل : كيف كان هذا القدر الضئيل ينهض بالمجتمع الإسلامي ؟

وللإجابة على هذا السؤال يجب أن نراعي الحقائق التالية :

١ - أن صغر المصاب الذي يجب فيه الزكاة جعل مجموعة الأمة تدفع ، فالقدر المعفى من الزكاة في حدود اثني عشر جنيهاً ، لذلك يشترك سواد الشعب في إخراج الزكاة مما يجعل الحصيلة سبياً كبيرة ، وبخاصة أنها تناول رأس المال لاربحه .

٢ - أن موارد الزكاة انصرف لطوائف معينة محدودة العدد . أما الاعتماد في المعيشة لسواد الشعب فكان على العمل ، الذي يعدد الإسلام مصدر الرزق الأول .

٣ - وهذا هو الأهم : أن حياة المجتمع لم تسكن قائمة على تلك الحصيلة ، فقد كانت هناك الغنائم الضخمة أيام الفرائع التي امتدت أكثر من نصف قرن . وهذه الغنيمة كان يشترك فيها المحاربون - وعالبتهم من الفقراء - فينالهم أربعة أخماسها .

أما الخمس فكان وفقاً على جماعات من المحتاجين : من ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل . فلما آثر عمر بن الخطاب ألا يوزع الغنيمة من الأرض المفتوحة واستبقاها لأهلها ، وفرض عليها الخراج ، فاض هذا الخراج ، حتى عم الفقراء جميعاً .

أما اليوم وقد انقطع هذا المورد الأساسى ، فإن الزكاة لاتغنى ، ولا بد من التفكير فى موارد أخرى تسد مسد الغنائم والنقود ، وتوفر لجمهور الناس وسيلة الحياة والارتزاق .

على أنه يجب قبل التفكير فى موارد جديدة ، أن نستنفذ مورد الزكاة ، لأنها فريضة مقررة لا بد من أدائها لتكمل للمجتمع صفة الإسلام ؛ ولتؤدى الزكاة وظيفتها الروحية بجانب وظيفتها الاقتصادية ، كما يجب أن تتصرف فى موارد الزكاة بحيث تشمل جميع أنواع المال التى لا تشملها الآن ، لأنها لم تكن معروفة فى صدر الإسلام .

ومن المفيد أن ننبه إلى أن الأموال التى تتناولها الزكاة لم يقررها القرآن إلا إجمالاً فى قوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ، وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ؛ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ؛ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ » (١) . فإذا فرضت الزكاة فى الأموال التى كانت على عهد النبی معروفة ، فليس ما يمنع أن تفرض اليوم فى كل ما يسمى مالا أو كسباً وكل ما يغل غلة ؛ ولو لم يكن من الأنواع التى فرضت فيها الزكاة .

كذلك يحوز التصرف فى مصارف الزكاة - قياساً على تصرف عمر فى منع المؤلفه قلوبهم - فلا تعطى إلا لطوائف معينة ، ولا تعطى نقداً أو عيناً لمن تصرف لهم ؛ بل تؤسس لهم بها ملاً مصاع ومعامل ؛ أو تشتري لهم بها حصص فى ممتلكات أو مؤسسات ، نصح مورد ررق دائم لهم ؛ وتبعد عنه معنى الإحسان الوقتى الصائع الذى لا يتفق مع مقنصات الحياة الحاضرة .

وعلى أية حال فهذه مباحث تفصيلية ليس موضعها هذا الكتاب . ومجال التفكير فيها واسع للتعديل والتحويل ، عندما تتجه الأمة الإسلامية إلى استئناف حياتها الإسلامية .^(١)

٢ - تسريع التكافل الاجتماعي : يقول عليه الصلاة والسلام : « أيما أهل عرصة أصبح

فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله نبارك وتعالى » فيقرر في أقصر لفظ مبدأ التكافل الاجتماعي الذي أكثرنا عليه من النصوص والشواهد في مطلع الكتاب . وقد كان هذا المبدأ موكولاً إلى الصير الفردى والجماعى . فالיום يجب أن يتولاه الشارع مادام أصلاً مقررأ في الإسلام .

عندئذ يحل للسلطان أن يحقق ما كان عمر بن الخطاب موثقاً أن يحققه : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت من الأعياء فصول أموالهم فرددتها على الفقراء » فيفرض صرائب لاحد لها إلا تحقق النوارن في المحيط الاجتماعى ، ورفع الحرج والضرر عن جمهور الأمة ، وتوفير المأكل والمنسرب والملبس والمسكن والعلاج والدواء والعلم لكل فرد من أفراد الشعب . مهما احتملت رؤوس الأموال ، فى الحدود الى لاتعجزه عن العمل والنو المعقول ، لأن استمرار دولاب العمل يحقق من جابه مصلحة لايحور إغفالها ، لصالح الجمع .

وعندئذ يحل للسلطان أن يصع فى أيدي العفراء قطعاً من أرض الملاك يستعلوها ملاأجر أصلاً ، أو بأجر صئيل ، ليستطبعوا الحياه ، إذا كان هذا مورد الرزق ووسيلة العمل الوحيدة فى محيطهم . ويحقق بذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لأن يبيع أحدكم أخاه أرضه حرله من أن يأخذ عليها خرحاً معلوما » رواه أحمد عن عفان عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاووس عن عبد الله بن عباس^(١) .

وعندئذ يحل للسلطان أن يحل أحر العامل فى المصنع والمحل - مستمن من المصنع والمحصل . جزء من الأكل والمنسرب والملبس والدواء والعلاج من المصدر

المعقولة ، حسب متوسط المعيشة الذي تتيحه نسبة السكان إلى الثروة العامة في البلاد . .
ولأنها لا يستطيعه الشارع في هذا الحال ، فذلك مرهون بالحاجات المتجددة في شتى الأحوال .

٣ - تسريع التكاليف العامة : كل فرد في الأمة الإسلامية مكلف أن يشترك في

تكاليف الدولة العامة بقدر استطاعته ؛ وقد أسلفنا رأى المالكية فيما إذا خلا بيت المال أو ارتفعت حاجات الجند ، وأن للسلطان أن يوظف بقدر الحاجة في أموال الأغنياء . ومثل حاجات الجند سائر حاجات الدولة كإصلاح المرافق العامة ؛ وإحياء الأرض الموات ، وتعليم أفراد الشعب وتطبيب غير القادرين . . فهذه كلها قوى من قوى الأمة يجب الاحتفاظ بها وتحديثها وجوب النفقة على الجند ، والاحتفاظ بقوتهم وفوه التغور والحصون . وبمخاصة في هذه الأيام التي تشمل فيها الحروب جميع موارد الأمم وجميع مراقبها ، وبعد الجميع مجندين في حالة الحرب ، مؤهلين لها في حالة السلام .

٤ - تسريع تأمين الموارد والمرافق العامة : قرر الإسلام شيوعية الماء والكلاً والبار

بوصفها ضروريات أولية للحياة . والضروريات ليست توقيفيه ، فهي تختلف في عصر عن عصر . فرعاية هذا المبدأ الإسلامى العام تقتضى ما يسمى في عصرنا الحاضر تأمين الموارد والمرافق العامة كالملاجم وبيع التترول ومياه الشرب والكهرباء ووسائل النقل العام والمصائد . . وما إليها ، فهذه يجب ألا تكون في أيدى أفراد أو شركات ، تتحكم فيها بالاحتكار ، وتفرض على الجماهير إرادتها ، وتستعملها ذلك الاستغلال الشنيع الذى يراه .

وأولى الأمر المسلم الذى سد سرعة الإسلام أن يجعل هذا كله ملكاً للدولة ؛ وأن يجعل أحررد وأمانه و حدود الطاعة لأفقر الناس . . . أو ترحم بما يعادل التكاليف بلا عرق . التكاليف وذلك يحمى أهداف الإسلام من مع الاحكار .

٥ - سريمت المصالح العامة وسد البرائع : كل ما يؤدى إلى جلب مصلحة عامة

أو دفع ضرر عام ، هو واجب على السلطان : ركن ما أدى إلى الواجب فهو واجب ، وكل

مأدى إلى الحرام فهو حرام . فتطبيقاً لهذه المبادئ المقررة في الإسلام يمكن تعديل الأوضاع الاقتصادية بوسائل شتى منها :

(١) سحب الأموال الفائضة من أيدي أصحاب رؤوس الأموال للتضخمة :
فوجود هذا المال الفائض في أيديهم يؤدي إلى جملة آثام : في أولها الترف الذي يحرمه الإسلام . والترف مسألة نسبية يحددها العرف العام في كل زمان ومكان ، وحدته المضبوط أن لا يتجاوز المتوسط الذي تبيحه الثروة القومية بالقياس إلى السكان .
ومنها الغلاء الفاحش الذي ينشأ من القدرة الفائقة على الشراء من فريق من الشعب ، بينما السلع المعروضة أقل من قوة الشراء . ومنها الرذائل الاجتماعية التي تنشأ من فيضان المال في أيدي بعض الناس عن حاجتهم ، فييحنون له عن مصارف آئمة ، ومتاع شهوى داعر تنحط به أخلاقهم ومشاعرهم ، ويكون وقوده المحتاجين والمحتاجات في المجتمع غير المتوازن .

(ب) منع الفقر المدقع : لما نشأ عنه من آثام ومضار . فهناك جملة رذائل اجتماعية لاتحيا إلا في محاضن البؤس والشقاء : السرقة ، والذل ، والسقوط الخلقي في مهاوى الدعارة .. الخ وذلك فصلا على ما تحلقه الفوارق الضخمة بين الواجدين والمحرومين من أحقاد واضطرابات اجتماعية يجب أن يحول السلطان دون وقوعها ، بالحيلولة دون أساسها .

أما كيف يمنع الفقر المدقع : فنوفير العمل لكل قادر وتوفيته أجره ، والنأمين الاجتماعى لكل عاجز والتعجيل بإسعافه .. هو الطريق السلوك بصفة عامة . أما التفصيلات فمجالها المشروعات التفصيلية التي نبني على هذا الأساس .

(ح) مكافحة المرض والجهل : لما يؤديان إليه من ضرر بالأفراد ، وضرر بالجماعة ، إصعاف لقوتها العامة وتمكين للأعداء منها . وهذا حرام فالطرق إليه حرام . ولن يكافح المرض والجهل إلا الا كنفاء والاستغناء . فليست مشروعات البروسواها إلا مراهم تستر الدمل ولا تشفيه . إن العلاج الحقيقي هو أن يصح كل فرد قادراً بماله الخاص من

دخله الخصاص ، على التداوى والعلم . أو أن يصبح الدواء والعلم مباحين لكل فرد من أفراد الشعب بنسبة واحدة ودرجة رعاية واحدة . فلا ينال الغنى بماله فوق ما يناله الفقير في دور العلم والاستشفاء .

٦ - تشريع التركات : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ^(١) » ذلك نص القرآن ؛ وهو صريح في أن في التركة نصيباً لأولى القربى واليتامى والمساكين . وللشارع طبيعة الحال أن يتصرف ، فيغير المصارف أو ينقصها - كما صنع عمر في المؤلفة قلوبهم - وللشارع أن يعين الفريضة في التركة بحسبها ، وبحسب حالة المجتمع . ويجب أن ننبه إلى أن معنى الحضور يمكن أن ينصرف إلى الحضور الحكي ، أى الوجود . وفي كل مجتمع يتامى ومساكين ، فليس من الضروري أن يحضروا بأشخاصهم في كل تركة ، فهم حاضرون في الزمان والمكان . وعلى الشارع أن ينفذ بحكم السلطان كل فريضة لا ينفذها الناس بحكم الوجدان .

٧ - تشريع التعاون والربا : لقد اقتلع الإسلام الربا من جذوره ، وحاربه في جميع أشكاله وأوضاعه . ولا يمكن أن تستقيم حياة إسلامية أساس الاقتصاد فيها مؤسسات ربوية . وقد أسلفنا بيان الأسباب التي تجعل الإسلام لا يطبق الربا ، وهي تلخص في قتل الربا لروح التعاون والتآلف ، وتحقيقه فائدة لصاحب رأس المال بدون عمل وبلا توقع خسارة . فيجب أن يقام الاقتصاد القومي على أساس التعاون لاعلى أساس الربا ؛ وكل الاعتراضات التي يمكن ذكرها على هذا الأساس نكسل بالرد عليها إجمالاً مولاي محمد علي في كتابه : « الإسلام والنظام العالمي الجديد ^(٢) » مما يكفينا نحن إعادة الحدث قال :

« ويعترض بأن تحريم الفوائد يعوق سبر الأعمال والصفقات التجارية كما يعوق

(١) سورة النساء : ٨ .

(٢) برحة الأستاذ أحمد حوده السحار .

تنفيذ المشروعات الأهلية الهامة . ولنفرض جدلاً أنه يعوقها حقاً ، فهو يعوض هذا
أحسن تعويض . إذ يمنع الحروب في العالم ، تلك الحروب التي لا تجلب للجنس البشري
غير الشقاء ، ولا يذكىها ولا يشعل أوارها غير القروض والديون الربوية . وتعالوا بنا
نلتبس الحقائق ، فإن التجارة سارت سيرها الطبيعي ، وانتشرت أوسع انتشار ، كما
ازدهرت المشاريع الأهلية الهامة ، وعمت الحدود الشاسعة في دول صدر الإسلام إبان
عصورها الأولى ، حتى أصبحت هذه الدول في طليعة الدول العظمى المتساقطة في سباق
المدينة العالمية .

« وهذا التحريم لا يتلاءم حقاً مع ظروف العالم الجديد الذي جاءت به مادية الغرب المادية ، ولكن النظام الأمثل الذي وضعه الإسلام نصب عينيه ، نظام عملي نصح تطبيقه عملاً فروغاً عده في صدر الإسلام ، فربح رؤوس الأموال التي لا تسير الأعمال إلا بها يختلف عن الدبون العادية قليلاً ، فهو في الواقع حالة يشترك فيها العمل ورأس المال ، وهذه المشاركة غير محظورة ، فإن النظام الاجتماعي الإسلامي يقول : إن رأس المال والعمل يجب أن يشتركا معاً في الربح وفي الخسارة ، فإن معنى دفع فائدة ثابتة هو أن رأس المال يربح دائماً حتى ولو كان العمل لا يؤدي إلا إلى الخسارة .

« ويعترض أحياناً بأن اشتراك العمل ورأس المال في النعم وفي العزم غير عملي ،
إذ يحتاج دائماً إلى إمساك دفاتر . مد أن إمساك الدفاتر ضروره من ضرورات التحاره ،
إذ الحسابات التجارية فصلاً عن ذلك يجب أن يعنى بها لتقدير الصرائب ودفعها ،
وإن جميع الشركات المساهمة التى تقوم بالمناحرة على نطاق واسع تمسك دفاتر ، وهذا
الهام أنفع للصالح العام من إمام إصافه الدوائد إلى رأس المال ؛ ذلك النظام الذى نكتر
من سرور الرأسمالية ، وهو عين الظلم للعمل ؛ وانقروض التى تسدها الحكومات
لشركات السروعات الكبيرة ، كد السكك الحديدية ، والبريد ، والري ، وما
تتبعه من الأعمال .

« وإذا ما قام نظام البنوك العام على أسس تعاويية ، يقرها نظام الإسلام الاجتماعى كان نعمة عظيمة للبشرية » .

وهذا كلام مجمل ، وتفصيله لا يتسع له كتاب سناول الفكرة العامة ، ولكن لا بأس بها من ضرب مثال يهدى إلى الاتجاه التنفيذى حين يراد :
فلنفرض أن الدولة ست تسريعا يلغى فوائد المال فى البنوك والشركات والمسروعات العامة والاستقراضات الشخصية ، فما الذى يقع حيثذاك ؟

يقع أن أصحاب رؤوس الأموال لا يحدون أمامهم لتسمية أموالهم إلا طريقين عامين : الأول أن يستمروها بأنفسهم فى صناعة أو تجارة أو زراعة . والثانى أن يستمروها بطرق التعاون فى شركات مساهمة تروح أسهمها أو تخسر . وكلا الطريقين يقرها الإسلام ، ولا تحسرها الحياة الاقتصادية شيئا .

ولكن قد يخشى أن يحجم الممولون عن إبداع أموالهم فى السوق ، وهذه البنوك هى التى تمول المسروعات الصخمة فى العال . وهذا خطر وهمى ، راد محسما لأسا لا يرى إلا الطرف الأوربيه فى استخدام المال . . فهناك أولاً الميل الفطرى إلى سمية المال ، وهو لا ينمو إلا باستغلاله على وجه من الوجوه . وهذا الميل الفطرى صمان لعدم حاس رأس المال . فإذا كما حريصين على أن يخلق مسروعات صخمة تحميفا لما يسمى « الإساج الكبير » فى وسعا أن سن تسريعات لبعض أنواع الصاعات الصخمة تحتم فيها ألا يرحص بإقامة مشروع منها إلا رأس مال حده الأدنى كذا . . عددت نتجمع رؤوس الأموال بالمساهمة ونحصع لحساب الربح والخساره . فلا تنى حاجة إلى بنك غير بنك الإصدار . فإذا تاءت السوق الأخرى أن تروح ، فعليها أن يساهم بأموالها وأموال المودعين - بعلمهم ورصاهم - فى مسروعات استغلالية تحصع للربح وللخساره ، فالمائدة المضمونة رباً لا شك فيه . ولن يجمع هذا بدق رؤوس الأموال الأهلية والأجنبية ، لأن معظم رؤوس الأموال لا يودع فى البنوك إنما يستغل فى المسروعات .

أما شركات التأمين فيمكن أن تصبح مؤسسات إسلامية، بأن تصبح الأموال المودعة بها قابلة للربح والخسارة والنقص والزيادة، فتشغل هي رؤوس الأموال المودعة بها في مشروعات استغلالية تحت الربح والخسارة. وتدفع لكل مؤمن فيها مبلغاً يزيد على مادفعه أو ينقص، وتخصم من المودعين مقدار ما خسرت بحسب نسبة أموالهم. وبذلك يصبح المؤمنون جماعة تعاونية، يدفعون من مالهم كله للمكوب منهم عند نكبته؛ وينالون جميعاً نوعاً من الأمان ينتفعون به عند الضرورة والحاجة. ويطبق هذا على صناديق التوفير وما إليها فتستحيل جميعها مؤسسات تعاونية تستغل أموالها في مشروعات منتجة، قابلة للربح والخسارة، وليس لها فائدة ثابتة. وبذلك ينجو نظامنا الاقتصادي من وصمة الربا، وتضطر جميع رؤوس الأموال للعمل المنتج طلباً للربح والنمو.

وعلى العموم فإن القول بأن الربا ضرورة لا فكاك منها في النظام الاقتصادي قول يكذبه الواقع في العصر الحديث نفسه؛ وهاهو ذا النظام الشيوعي قد أمكن أن يقوم على أساس غير هذا الأساس، ولقد أخذ بعض الاقتصاديين في العالم الغربي نفسه يرى بوضوح أن نظام الربا نظام معيب من الوجهة الاقتصادية البحتة، ويشير بنظام أقرب ما يكون إلى النظام الإسلامي. وفي مقدمة هؤلاء الاقتصاديين الدكتور شاخنت، الألمانى المعروف.

٨ - تشريع القمار. إن المقامرة عملية روحية دينية، لأنها محاولة للكسب بلا جهد؛ فوق ماتوقه بين المتقاصرين من عداوة ونغضاء، وما تحدثه في بقاء المجتمع من خلخلة واضطراب. وأنواع المقامرة كثيرة. و«الياصيب» إلا نوعاً من أنواعها، فلست روح البر هي التي تدفع بالناس إلى شراء أوراق الياصيب، ولا الرغبة في مساعدة المستشفيات والمبرات؛ إنما هي الرغبة في الحصول على مبلغ من المال بلا جهد. وهي عملية روحية دينية كما قلت. تعوّق وجدان الرحمة أو تلوثه. ولا حاجة إلى ذكر الحفلات الداعرة الحمراء، التي تدعى حفلات خيرية! فإنما هذه نمره الترف وما يشبهه في نفوس المترفين من تعفن، وقعود عن الخير، وحب للشهوات، وضمن بالمال أن يبذل إلا في لذه حيوانية أو ماع غليظ.

فيجب أن نحظر المقامرة إطلاقاً ، بموائدها الخضر ، وأوراق نصيبها المغرية ، بصدورها العارية ، ومبهراتها الملوثة . فلا حاجة بالحياة الإسلامية إلى شيء من هذا كله ؛ والإسلام يرفض أن تقوم العلاقات بين الناس على هذا الأساس ، أو أن ينبت البر في مقاذر الشهوات !

٩ - تشريع البغاء : البغاء هبوط روى وعوز مادي . يجتمعان أو يفترقان .

وقد حرم الإسلام الزنا بكل صنوفه ، وأحقر صنوفه البغاء . والدعارة سمة المجتمع المختل التوازن . فالمال الفائض والحاجة المذلة يتقابلان . وإذا قيل مرة : تجوع الحرة ولا تأكل بثديها . فإنها قد تأكل بثديها ولا تموت ! ولا يجوز أن تعرض الناس للبلاء بالحاجة في ناحية وإغراء المال وغير المال في ناحية ؛ ثم يطلب إليهم جميعاً أن يكونوا من أولى العزم أو الأنبياء ! وسد الذرائع يحتم على السلطان أن يمنع أسباب البغاء من أصولها . كما أن صدر الإسلام يحتم أن يتولى التشريع منع الفعل ذاته . فتشريع البغاء إذن واجب بالنص لا مجال للتصرف فيه . وإزالة أسبابه واجبة بتشريع سد الذرائع لا شك فيها .

١٠ - تشريع الخمر : وهذا التشريع لا حاجة إلى الحديث في شأنه . فالخمر

محرمة تحريماً لا شك فيه . والمجتمع الإسلامي لا يطبق إباحتها يوماً من الأيام . ثم هي صنو البغاء في الغالب ، وحايفته في البيئة ، أو صنو الترف والتعطل الناشئ عنه ، والخلول النفسى الذى يصاحبه ، والحاجة إلى تحريك الخيال والنشاط عن طريق مسكر من المسكرات .

والخمر ، كسائر المخدرات ، تتعارض مع أصل كبير من أصول الفكرة الإسلامية : فكرة اليقظة الدائمة التى يفرضها الإسلام على ضمير الفرد وعقله . فضلاً على أنها وسيلة للهرب من مواجهة الواقع والحقائق ، والإسلام لا يقبل هذا الهرب ولا يوافق عليه ؛ لأنه جبن ، ولأنه تزيف للحياة .

إن الإسلام نظام مرن يستطيع دائماً قيادة الحياه وهو محتفظ بروحه ومبادئه

العامة ؛ وهو كفيل بتحقيق حياة فاضلة صحيحة نامية قوية ؛ كفيل بتحقيق حياة اجتماعية شاملة تقوم على أسس إنسانية كاملة ؛ وتهدف إلى إعطاء كل ذي حق حقه ؛ ودون أن تقف في طريق النشاط الفردي المشر ، ودون أن تطلقه كذلك ليستحيل إلى نشاط أناني ضار .

وفكرة الإسلام عن الحياة أكمل فكرة عرفها العالم ، لأنها تجمع كل العناصر المادية والروحية وتكوّن منها وحدة تتجه بها إلى أفق أعلى . وتهدف إلى مثل يبلغها الواقع ، وإن تراءت من نسج الخيال .

والبشرية التي قفزت قفزة ضخمة عالية على هدى الإسلام في أثناء موجته الأولى ، التي تجاوز أنزها العالم الإسلامي إلى الإنسانية كلها . . هذه البشرية بعد تجاربها الطويلة ، أكثر استعداداً اليوم للارتفاع بالنظام الإسلامي والفكرة الإسلامية منها في أي وقت مضى . فهذا النظام الذي جاء ليقود البشرية إلى هياتها لم يكن بد أن تتدرج البشرية في مدارجه ، وأن تكون أقدر على الارتفاع به كلما ارتقت ، وكلما جربت ، وكلما اتسعت مداركها على مدى العصور . وهي اليوم أقرب إليه منها في أي يوم مضى . وستكون في الغد أقرب مما هي اليوم . بمقدار ما نتعلم ، وبمقدار ما نرتقي ، وبمقدار ما نتألم كذلك في ظل النظم الأخرى .

والعالم الحائر المضطرب ، الخائف الوجل ، لن يردّه إلى السلام والطمأنينة ، وبسوءه بالأمن والعدالة ، إلا أن ينفى إلى هذا النظام الكامل حين يشاء الله .

في مَشْرِقِ الطُّرُق

والآن قَالِي أين نحن نسير؟

. يجب أن نقف لحظة لنسأل أنفسنا هذا السؤال ؛ ولنوجه حياتنا في الاتجاه الذي نريد .

إن العالم بعد حربين متواليتين ينقسم اليوم إلى كتلتين كبيرتين : كتلة الشيوعية في الشرق ، وكتلة الرأسمالية في الغرب . . هذا ما يبدو في ظاهر الأمر ، وماتلوكة الألسن ، ويقر في الأذهان . . فأما نحن فنعتقد أنه انقسام ظاهري لاحقى ؛ وأنه انقسام على المصالح لاعلى المبادئ ؛ وأنه صراع على السلع والأسواق لاعلى العقائد والأفكار . فطبيعة التفكير الأوربي الأمريكي لا تفترق في حقيقتها عن طبيعة التفكير الروسى . كلتاها تقوم على تحكيم الفكرة المادية في الحياة . وإذا كانت روسيا قد صارت شيوعية ، فإن أوربا وأمريكا تسيران في الطريق ، ومن الحتم أن تصلا إلى نهايته مالم تقع أحداث غير منظورة .

فليس وراء التفكير المادى الذى يسود الغرب ، ويرد الأخلاق إلى المنفعة ، ويدعو إلى التناحر على الأسواق والمصالح . . ليس وراء هذا التفكير الذى ينفى العنصر الروحى من الحياة ؛ وينفى الإيمان بغير العمل والتجربة ؛ ويحتقر المثل العليا المجردة ؛ وينكر وجود حقائق للأشياء إلا وظيفتها - على نحو ما تصنع فلسفة الپراجماتزم - ليس وراء هذا التفكير إلا الشيوعية حين تتغير الأوضاع الاقتصادية بعض التغير في البلاد الغربية .

إنه لا يوجد اختلاف في طبيعة التفكير الأمريكي والروسي ، ولكن توجد اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية . والذي يمسك الأمريكي العادي أن يكون شيوعياً ، فكرة عن الحياة ترفض التفسير المادي للكون والحياة والتاريخ ، بل لأن الفرصة مهيأة أمامه ليصبح نزيهاً ، ولأن أجر العامل مرتفع كذلك . فإذا انتهت الرأسمالية في أمريكا إلى أقصى خطواتها فتمت حلقات الاحتكار ؛ وأحس الرجل العادي أن الفرصة ليست مهيأة أمامه ليصبح من أصحاب رؤوس الأموال ؛ وانخفضت الأجر سبب إغراق حلقات الاحتكار ، أو لأي سبب آخر ، فسيتركه العامل الأمريكي حتماً إلى الشيوعية ، لأنه لا عاصم له يومئذ ، من فكره عن الحياة أعلى من الفكرة المادية ، ولا عاصم له من عقيدة روحية ، ولا من منال أخلاقي .

فلا يحدعنا أن يرى الصراع قوياً وغيماً بين كتلتين الشرق والغرب : فكلتاها لا تملك إلا فكره مادية عن الحياة ، وكلتاها قريبة في طبيعة تفكيرها من الأخرى ، وكلتاها لا تسارعان على مبدأ أو فكره ، إنما تسارعان للعودة في العالم ، والرجوع في الأسواق ! ونحن هذه الأسواق !

أما الصراع الحقيقي العميق ، فهو بين الإسلام وبين الكتلتين الغربية والشرقية جميعاً . فالإسلام هو القوة الحقيقية التي تقف لقوة الفكر المادية التي بدت بها أورده وأمركا وروسيا على السواء . الإسلام هو الذي يتضمن الفكر الكلية المتناسقة عن الكون والحياة والإنسان ؛ ويقيم التكافل الاجتماعي في المحيط الإنساني مقام الصراع والطاحن ؛ ويجعل للحياة فكره روحية تصلها بالخالق في السماء ؛ وتسيطر على اتجاهها في الأرض ؛ ولا تنتهي بالحياة إلى تحقيق أغراض مادية محدودة ؛ وإن كان السطاط المادي المنمر عباده من عبادات الإسلام .

وحقيقه إن الأديان الروحية - وفي مقدمتها المسيحية - تكرر المادية الأوربية الأمريكية ، كما تكرر المادية الشيوعية الروسية ، لأنهما من طسعة واحدة يعارض مع الفكر الروحية في الحياة . ولكن المسيحية - فيما أرى - لا تنحسب قوة إلهاماً

في مواجهة الأفكار المادية الجديدة ؛ فهي ديانة فردية انعزالية سلبية ؛ لا تملك الحياة أن تنمو في ظلها ، ولقد أدت المسيحية دورها المحدود في حياة البشرية ، ثم عجزت عن مساندة الحياة العملية في الأجيال المتلاحقة ، لأنها جاءت لفترة زمنية محدودة بين اليهودية والإسلام ؛ فلما استمكنت بها أوروبا لطروف تاريخية معسة ، عجزت عن مساندة الحياة المتطورة ، وانعزلت في المعبد وفي الوجدانات الفردية ، ولم تسيطر على الحياة الواقعة ، لأنها لا تملك قوة الاستمرار والتطور والنماء .

والمسيحية لا تستطيع - غير تمحل - أن تحارى النظم الاجتماعية والاقتصادية الدائمة التطور ؛ لأنه ليس في صميمها أية فكره عن الحياة الواقعة العملية . فأما الإسلام فهو نظام كوني كامل ؛ فيه العقيدة ، وفيه السرعة ، وفيه التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الخاضع للوجدان وللسرعة ، القابل للموفي الفروع والتطبيقات .

وهو يقدم للسرية فكره متكامله شاملة عن الكون والحياة والإنسان ، فيتسع فيها احتياجات الفكر . ويقدم للإنسانية عقيدته واضحة بسيطة عميقة ، فسبع حاجات الوجدان . ويقدم للمجتمعات أساسا تسريعية واقتصادية ، فيرضى حاجات العمل والنظام .

وهو يقيم نظامه على أساس فكره روحية عن الحياة ترفض التفكير المادي ، ويقيم السلوك على أساس العصر الروحي الأخلاقي ، ورفض فكره الممنعة القريية . وبذلك يصطدم اصطداما مباشرا بالعقلنة المادية السائدة في الكنلتين الشرقية والغربية ؛ ويرفع الحياء إلى أفق أعلى من تلك الآفاق القريية ؛ التي تسرفها أوروبا وأمريكا وروسيا على السواء .

* * *

من ذلك الاسعراص السريع يبدو أساسا في العالم الإسلامي ، في حاجة إلى مراجعة موقفا كله . فمن ممالك عن الحياء فكره كلمة أرقى من كل فكرة تملكها أوروبا أو أمريكا أو روسيا . ومن ممالك أن تقدم للسرية هذه الفكره التي تهدف إلى تعاون

إنسانى كامل ؛ وإلى تكافل اجتماعى صحيح ؛ وترمى إلى رفع قيمة الحياة إلى المستغنى
اللائق بعالم يصدر عن الله ! ومكاننا إذن ليس فى ذيل القافلة ولكن فى مأخذ الزمام !
ولكننا لن نصل إلى مكاننا الطبيعى فى يسر ؛ ولن نبالغه إلا على تلال من التضحيات
لا بد أن نبذلها ، نلخيرنا ونلخير البشرية . وقد تقع أعباء كثيرة على أصحاب رؤوس الأموال ،
وعلى المستمتعين الذين مردوا على المتاع . . ولكن هذه الأعباء لا بد منها . فنحن إما أن
نسير على درب الإسلام وإما أن نسير على درب الشيوعية ، ولا مفر من إحدى الطريقين
فى النهاية . فأوروبا وأمريكا اللتان تتمسك بأنظمتها ، ونختارها على نظامنا الإسلامى ،
صاثرتان حتماً إلى الشيوعية طال الزمن أو قصر ؛ بحكم أن طبيعة تفكيرها هى طبيعة التفكير
الشيوعى ، وفكرتهما عن الحياة هى فكرتهما ، والاختلاف فى ظاهر الأمر ، لافى
حقيقته العميقة !

وإن أصحاب رؤوس الأموال والمستمتعين ليعرفون ماذا تعنى الشيوعية ؛ وإنهم
ليفرقون من اسمها كما يفرق الهمجى من الجن والغيلان ! فليعلموا إذن أن لاعاصم لهم ، ولا عاصم
لل البشرية كلها إلا فى الإسلام . الإسلام الحقيقى الصحيح الذى عرضنا مبادئه هنا ؛ وضر بنا
الأمثال من نظمه وتكاليفه فى النفس والمال .

ألا وإنا اليوم فى مفرق الطريق . فإما أن نواصل السير فى ذيل القافلة الغربية
التي تسمى نفسها « الديمقراطية » ! فنصل معها فى النهاية إلى القافلة الشرقية المسماة عندهم
بالشيوعية ! وإما أن نرجع إلى هذا الإسلام نحكمه فى حياتنا الروحية والفكرية والاجتماعية
والاقتصادية ؛ ونستمد منه القوة ؛ ونسعى تفريعاته فى حدود فكرته الكلية الشاملة ؛
ونحتمل تكاليفه فى النفس والمال .

ألا وإنا إن لم نصنع ذلك اليوم فلن نصنعه غداً : فالعالم المحطم بعد حربين متواليتين ،
المضطرب العقيدة ، المزعزع الوجدان ، الحائر بين شتى الاتجاهات والأفكار ، أحوج ما يكون
اليوم لأن نقدم له عقيدتنا ونظامنا وفكرتنا العملية الروحية عن الحياة . ولن نقدمها حتى
نطبقها فى حياتنا ، فيراها العالم حقيقة واقعة فى الأرض ! لا فكرة نظرية فى الخيال !

والعودة إلى الإسلام لئلا تمنحنا مجرد تحقيق العدالة الاجتماعية في حياتنا ، ورد الاطمئنان والثقة إلى النفوس المضطربة الحائرة ، الباحثة عن الخلاص في شتى المبادئ وشتى الاتجاهات .
إنما هي تمنحنا مع العدالة الاجتماعية في الداخل ، ذاتية شخصية في الخارج ، وطابعاً مميزاً في المجتمع الدولي ، تحسب الكتلتان المتنازعتان حساباً ، وتقيمان له وزناً في سياستهما الدولية .

بل إنها تمنح العالم السلام ، وتتيح له فرصة للأمن يتنفس فيها ، ويتقى الكارثة التي تفغر فاهاً لتلتهم الأخضر واليابس في حرب عالمية جديدة ، ذلك أن بروز كتلة ثالثة إلى الوجود ، ذات فكرة مستقلة عن الحياة ، وذات طابع مميز بين هؤلاء وهؤلاء . . . بروز هذه الكتلة الثالثة بين الكتلتين المتنازعتين ، هو الحل الوحيد الأخير لتحقيق التوازن الدولي في العالم الحائر المضطرب بين هؤلاء وهؤلاء .

والظرف اليوم مهياً ، على موالد الكتلتين الإسلاميتين الضخمتين في أندوسيا والباكستان . وعلى يقظة العالم العربي في الشرق والغرب . وعلى الله قصد السبيل . وعلينا النقة به والإيمان .

فهرس

الصفحة	الموضوع
٣	الدين والمجتمع بين المسيحية والإسلام
٢٠	طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام
٣٢	أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام
٣٤	التحرر الواحداني
٤٨	المساواة الإنسانية
٥٩	التكافل الاجتماعي
٧٢	وسائل العدالة الاجتماعية في الإسلام
٨٨	سياسة الحكم في الإسلام
١٠١	سياسة المال في الإسلام
١٠٣	الملكية الفردية
١٠٣	حق الملكية الفردية
١٠٥	طبيعة الملكية الفردية
١١٠	وسائل المملك الفردى
١١٧	طرق تنمية الملكية
١٢٣	طرق الإصاق
١٣٢	فرصة الركاة
١٣٦	فرائض عمر الركاه
١٤٤	من الواقع التاريخى في الإسلام
٢٢٠	حاصر الإسلام ومستقبله
٢٧٣	في مصروق الطرق

كتب المؤلف

- في ظلال القرآن (في ثلاثين جزءاً) دار إحياء الكتب العربية
- العدالة الاجتماعية في الإسلام (طبعة خامسة) » » » »
- ٣ - معركة الإسلام والرأسمالية (» ثانية) دار الإخوان للطباعة والصحافة
- ٤ - السلام العالمى والإسلام (» ثانية) مكتبة وهبه شارع إبراهيم بعايدى
- ٥ - دراسات إسلامية (» أولى) مكتبة لجنة الشباب المسلم
- ٦ - التصوير الفنى فى القرآن (» رابعة) دار المعارف
- مشاهد القيامة فى القرآن (» ثالثة) » »
- النقد الأدبى : أصوله ومناهجه (» ثانية) دار الفكر العربى
- ٩ - أشواق (» أولى) دار سعد مصر بالمعجالة
- ٠ - طفل من القرية (» ») لجنة النشر للجامعيين
- الأطياف الأربعة (بالاشتراك مع إخوته) » » »
- ٤ - القصص الدينى (بالاشتراك مع الأستاذ السحار) » » »
- ٣ - الشاطئ المجهول (شعر) . . . نقد
- ٤ - كتب وشخصيات (نقد) . . . »
- ٥ - مهجة الشاعر فى الحياة (») . . . »
- ٦ - نقد كتاب مستقبل الثقافة (») . . . »
- المدينة المسحورة (قصة) . . . »

الكتب التالية

- (١) نحو مجتمع إسلامى
- (٢) أمريكا التى رأيت
- (٣) حلم الفجر (شعر)
- (٤) قافلة الرقيق (شعر)

